













شرح جمع الجوامع في الأصول لجلال الدين المحلى دولتو دار السماره اغاسى  
 طيفورا اغا حضرت تاليزيك حسبه لله تعالى وقف وخيرا تيدر  
 هر كيم قرائت ايدرايسه خير دعادن فراموش بويرميه لر  
 فمن بدله بعد ما سمعه فائما الله على  
 الذين يبدلون ان الله

سميع  
 علمها  
 ١٤٤٥



١٤٤٩



لقد انعم الله علينا بغير حساب  
وقد كان السلف الصالح اذا  
راوا طالب العلم لا يعتنى بالعمل  
ما علم لا يعلم العلم فلا اثم يا  
اخى على قراة ما امرك وادراك  
صلى الله عليه وسلم وارشاد الله  
شهادة عندك لئلا الاثم ولا  
تكن من الغافلين  
٩٤

العيال الشافعي الدعوى  
لقد انعم الله علينا بغير حساب  
وقد كان السلف الصالح اذا  
راوا طالب العلم لا يعتنى بالعمل  
ما علم لا يعلم العلم فلا اثم يا  
اخى على قراة ما امرك وادراك  
صلى الله عليه وسلم وارشاد الله  
شهادة عندك لئلا الاثم ولا  
تكن من الغافلين  
٩٤





[illegible]

فما يجمع صفاتك اياها  
التي انما هي في  
وان تعد وانما هي في  
وقد يجمع صفاتك  
القطر وهو في  
مدلوله وحده كما في  
التعريف بان سدا ليد  
الخصائص التي هي في  
صفاته فاعلم

[illegible][illegible]



[illegible]

مصدره ظرفية قامت الطروس اي المحف جمع طرس بكسر الطاء والسطور مغلف  
الجزء على اكل صرح به دلالة على اللفظ الدال على المعنى **العيون** الالفاظ اي المعاني  
التي يدل عليها بالالفاظ ويمتدري بها كما يمتدري بالعيون الباصرة وهي العلم  
المبعوث به النبي الكريم **مقام بياضها** اي الطروس و**سوادها** اي سطور الطروس المعنى  
فيضلي مدة قيام كتب العلم المذكور قيام بياضها وسوادها اللازمين لها وقيامها ببقيا  
اهل العلم لا اذ هم اياه منها كما عهد وقيامهم الى الغت حديث الصليبي يعرق لا تزال  
طائفة ذممتي ظاهرين على الحق حتى ياتي امر الله اي الغت كما صرح بها في بعض الطرق  
قال البخاري وهم اهل العلم اي لا ابتداء الى حديث في بعض الطرق بقوله من يرواه حثرا  
يفقه في الدين وابدا الصلوة بقيام كتب العلم المذكور لان كتابه هذا المبدوء بما هي منه  
من كتب يافهم به ذلك العلم **ونضج** بسكون الصاد بضبط المص اي تخضع وتذل  
**اليك** يا الله **في منع الموانع** اي نسلك غاية السؤال من الخفوع والذلة ان تمنع  
الموانع اي الاشياء التي تمنع اي تعوق عن **انجام** هذا الكتاب **جمع الجوامع** تحريرا  
بقريته السياق الذي اكمال لكثرة الانتقاء برما امله خيور كثره وعلى كل ضياع وانشار  
بتسميته بذلك الى اجماع كل مصنف جامع فيها وفيه فضلا عن كل مختصر يعني مقاصد وذكره في مثل  
والله وفيه دون الدائل واسماء اصحاب الاقوال الاليسه انما فذكره لئلا يذكرنا في اخر الكتاب

[illegible]



[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم  
مفتاحاً لكل خير  
والعلم نور  
يضيء لكل قلب  
والعلم ركن  
يبنى عليه كل عمار  
والعلم زاد  
يغني عن كل مال  
والعلم حصن  
يحمي من كل آفة  
والعلم نور  
يضيء لكل قلب  
والعلم ركن  
يبنى عليه كل عمار  
والعلم زاد  
يغني عن كل مال  
والعلم حصن  
يحمي من كل آفة

الصنعا في قلبه العوا هرة لتطرفها انزل الف تارة كما في كسامة حاله خيم الوارد  
حال خيم الوارد **يروي** بضم اوله اي كل عطف ن الى ما هو فيه **ويحتمل** اوله يعني يشبع كل جمع  
الى ما هو فيه من ما راهل اتهم بالميرة اي الطعام الذي في صفة انه يشبع في ذوقه وفي  
للتعظيم مع الاختصار بقرينة السياق والمنهل على ما تورد وصفه بالاراد والاشياء كما  
زخم فانه يروي العطش ويشبع الجوعان ومن اتقال الجمع والعطش في غير ما المعروف  
كما هنا قول العرجية الى لقائك اي اشتقت وعطشت الى لقائك اي اشتقت كما هي الصفة  
**المحيط** ايضا بزيادة اي خلافة ما في **شري** على **المنفعة** لاني المحب **والمنهاج** للبيضا وناهيك  
بكثره فوائدها مع **زيد** بالسوي ايضا **المهم** كثيرة على ذلك الرتبة ايضا **ويخص** جمع الجوامع  
اي المعنى المقصود من **في مقدمات** بكبر الدال مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة من قدم الدال  
بغير تقدم ومنه لا تقيد ما بين يدي الله وبفتحها على قلعة مقدمة الرجل في لغة قدم المتقدم  
اي في امور متقدمة على المقصود بالذات لا انتفاع بها فيه مع توقفه على بعضها كترتيب الحكم  
واقسامه اذ يشتملها الاصولي تارة وينفيها اخرى كما سيأتي **وسبعة كتب** في المقصود بالذات  
خمس في مباحث ادلة الفقه الحنيفة الكتاب الستة والاربع والاربع والاربع والاربع  
في المتداول والاربع بني هذه الادلة عند تعارضها والسابع في الاجتهاد الربط بين  
بعد لونها وما يتبع من التقليد واحكام المقلدين واحكام المقلدين وادب الفتيا وافتقار

قوله يا توفيقه على نصرة المشركين مع ما قبله انما اعلم  
 جميع ديني بعد حجة الاسلام وما يتوقف عليهم  
 الشريعة من كل باب فلهذا وعما يتوقف  
 وحده الامور وما يتوقف من ايمان القاصدين  
 لا سيما طلبة العلم وانما غرضنا تبين سعادتهم  
 على اتم احوال ان شاء الله



اليه علم الكلام المفتوح بمسئلة التقليد في اصول الدين المحتتم بما يناسبه في تمام التصو  
**الكلام في المقدمات** افتتحها بتعريف اصول الفقه ليعتقده طالبه بما يضيئ مسائل الكثرة  
 ليكون على بصيرة في طلبها اذ لو تطلبها قبل ضبطها لم يات في فوات سائر تحجية وصيغ الوقت  
 فيما لا يعنيه **اصول الفقه** اي الفن المسمى بهذا اللقب المشعر به باقتناء الفقه عليه اذ الال ما  
 يمتنع عليه غيره **دلائل الفقه الاجمالية** اي غير المعينة لمطلق الامر والذير وفعل النبي واجماع  
 والقياس والاعتقاد المحو عن اولها بانه للوجوب حقيقة والثاني في الحرمة كذلك والبيان بالبرج  
 وغير ذلك مما ياتي مع ما يتعلق به في الكتب الخمسة فخرج الدلائل التفصيلية نحو اقيم الصلوة  
 ولا تقربوا الزنا و صلوة صلى الله عليه وسلم في الكعبة كما اخرج الشئ والاجماع على ان ثبت  
 الابن السكك مع بنت الصلب حيث لا عاصب لها وقياس الارز على البه في امتناع بيع بعضه  
 ببعض الامثلة بمثل يد ابيد كاره مسلم واستحق الطهارة لم يشك في بقائها فليت  
 اصول الفقه وانما يذكر بعضها في كتبه للتبثيل **وقيل** اصول الفقه **معرفة** اي معرفة دلائل الفقه  
 الاجمالية وروح المصم الاول بانه اقرب الى المدلول لغة الادلة كما في تعريف جيعم  
 الفقه بالعلم بالاكام لانفسها اذ الفقه لغة الغنم والاصول اي المراد المبسوط  
 الى الاصول اي المتكسب به **العارف** بها اي بدلائل الفقه الاجمالية **وبطرق**  
**استفادتها** يعني المرحجات المذكورة معظمها في الكتاب السادس **وبطرق مستفيدة**

في علم الكلام في المجلد الثاني

بعني صفات المجتهدين المذكورة في الكتاب السابع ويعبر عنها بشروط الاجتهاد و  
 بالمرحجات اي بمعرفة ما يستفاد من دلائل الفقه اي ما يدل عليه من حكمة ولائله التفصيلية  
 عند تعارضها وبصفا المجتهد اي بقيامها بالمراد يكون مستفيدا لتلك الدلائل اي اهلا  
 لاستفادتها بالمرحجات فيستفيد الاحكام منها ولتوقف استفادة الاحكام منها اي  
 هي الفقه على المرحجات و صفات المجتهد على الوجه السابق ذكره في تعريف الاصول الموضح لبيان  
 ما يتوقف عليه الفقه من ادلة لكن الاجمالية كما تقدم دون التفصيلية لكنتها جمل  
 ومن المرحجات و صفات المجتهد واسقطها المصم كاعتل لما قاله من انما ليست الاصول وانما  
 تذكر في كتبه لتوقف معرفة على معرفتها لانها طريقا اليه قال وذكره حينئذ في تعريف  
 الاصولي كذكرهم في تعريف الفقيه ما يتوقف عليه الفقه من شروط الاجتهاد حيث  
 قالوا الفقيه المجتهد وهو ذو الدرجة الوسطى عربية واصولا الى ارضها المجتهد و  
 ما قالوا الفقيه العالم بالاكام هذا كلامه الموافق لطاهر المتن في ان المرحجات  
 وصفات المجتهد طريق للدلائل الاجمالية الذي ينبغي عليه ما لم يسبق اليه كما قال من  
 اسقاطها من تعريف الاصول وانت جدير بما تقدم بانها طريق للدلائل التفصيلية  
 وكان ذاك سرى اليه من كون التفصيلية جزئيات الاجمالية وهو من دفع بان توقف  
 التفصيلية على ما ذكره حيث تفصيلها المفيد للاحكام على ان توقفها على صفات



[illegible][illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...

نقلنا معنى ما قبل وجوده كما سيأتي وتخييرا بعد وجوده بوجه البعثة اذ لا حكم قبلها  
من حيث ان مكلف اي ملزم ما فيه كلفة كما يعلم مما سيأتي فتناول الفعل القليل الاعتقاد  
وغيره والقوي وغيره والكلف والمكلف الواحد كما ينبغي صلي الله عليه وسلم في حضرة الله والاثر  
من الواحد والمتعلق باوجه المتعلق من الاقتضاء الجازم وغير الجازم والتخيير الانية  
لتناول حيثية التكليف للاخيرين منها كالاول الظاهر فانه لولا وجود التكليف لم  
يوجد الاثر الى انتفاها قبل البعثة كانتفاء التكليف ثم الخطاب المذكور يدل  
عليه الكتاب والسنة وغيرها وخرج بفعل المكلف خطاب الله المتعلق بذاته وصفاته وذوات  
المكلفين والجمادات المذكورة لا اله الا هو خالق كل شيء ولقد خلقناكم ويوم نسير الجبال  
بعده مدلول وما يتعلق من قوله والله خلقكم وما يتعلق فانه متعلق بفعل المكلف  
من حيث انه مخلوق لله تعالى ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وروي الصبي والمجنون  
فما ينداء ما وجب ما له من كرامة وضمان المتلف كاجابة صاحب البعثة بضمها ما تلقته  
حيث في حفظها الترتيل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي كصلاته  
وصومه المثاب عليها ليس لانه مأمور بها كافي البالغ بل ليعتاد له فلا يتركها بعد بلوغه  
ان شاء الله تعالى ذلك ولا يتعلق الخطب بفعل كل بالغ عاقل كما يعلم مما سيأتي في استثناء  
تلك الغافل والمجان والمكره ويرجع ذلك في التحقيق الى انتفاء تكليف البالغ العاقل

فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...

فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...

فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...

في بعض احواله واما خطاب الموضع الا في فليس في الحكم المتعارف كما مشي عليه المصنف  
ومن جملة ما اختاره ابن الحارث في الترتيب السابق ما يدخله فقال اخطا  
الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء او التخيير او الوضع لكنه لا يشترط في الوضع ما  
متعلقه بفعل المكلف كالزوال بسبب الوجوب الظاهر وتعلق المكلف به ثم للجان المجازي  
كثيرا وبنينا في كل محل بما يناسبه كما سيأتي فقوله هنا **ومن ثم** اي من هنا ومن  
الحكم خطاب الله اي من اجل ذلك **لا حكم الا لله** فلا حكم للعقل بشيء مما سيأتي في عين  
المعتزلة المعبر عن بعضه بالحسن والقبح وما شاركه في البعثة بما غلبه ما يحكم به العقل وقا  
بدا به تحريرا لمحل النزاع فقال **والحسن والقبح للشيء بمقتضى الطبع ومنازعة**  
**الحسن الحلو وقبح المروءة بمعنى صفة الكمال والنقل كحسن العلم وقبح الجهل عقلي اي حكم**  
**به العقل اتفاقا وبمعنى ترتيب المدهم والذم عاجلا والثواب والعقاب اجلا**  
**كحسن الطاعة وقبح المعصية شرعي اي لا يحكم به الا الشرع المبعوث به الرسل اي لا**  
**يؤخذ الا من ذلك ولا يدرك الا به خلافا للمعتزلة في قوام انه عقلي اي**  
**يحكم به العقل لما في الفعل من مصلحة او مفسدة وينبغي ما حسنه او قبحه عند**  
**الله تعالى اي يدرك العقل ذلك بالضرورة كحسن الصدق والناسخ وقبح الكذب**  
**النار او بالنظر كحسن الكذب والناسخ وقبح الصدق الضار وقبح العكس**

فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...

فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...  
فان قيل ان الكلام في هذا الموضع لا يخلو عن غموض...



ويحيي الشرع مؤكدا لذلك او باستعانة الشرع فيما خفي على العقل كحسن صوم  
 احد يوم من رمضان وفتح صوم اول يوم من شوال وقوله كغيره عيلى وشرعي جليل  
 في ذوق اي كل منها او كلاهما وتركه كغيره المذموم والثواب للعلم بهما ذكر مقابلهما  
 الانسب كما قال باصول المعترلة فان لعقاب عندهم لا يتخلف ولا يقبل الزيادة و  
 الثواب يقبلها وان لم يتخلف ايضا **وبشر المنعم** اي الثنا على الله لانعامه بالخلق و  
 الرزق والصحة وغيره بالقلب بان يعتقد انه تعالى وليها او باللسان بان يثبته  
 بها او غيره كان يخضع له **واجب بالشرع لا بالعقل** فمن لم يتبلغ دعوة نبوي  
 لا ياتم بتركه خلافا للمعترلة **ولا حكم** موجود قبل الشرع اي البعثة لاحد من الرسل  
 لانقضاء لازم حينئذ من ترتيب الثواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى  
 نبعث رسولا اي ولا ميثيبين فاستغنى عن ذكر الثواب بذكر مقابله من العذاب  
 الذي هو اظهر في تحقيق معنى التكليف وانتفاء الحكم الذي هو الخطا السابق  
 بانتفاء قيد منه وهو التعليق التنبه **بل الامر** اي الشان في وجود الحكم **موقوف**  
**الى وروده** اي الشرع اشار بهذا كما قال الى انه مراد من غير منافي في الافعال قبل  
 البعثة بالوقف فليس مخالفا لمن نفي من الحكم فيها وبل هنا للانتقال من  
 عرض الى اخوان اشتمل على الاول اذ توقف الحكم على الشرع مشتمل على انتفاء قبله

وجوده بعده **وحكم المعترلة العقل** في الافعال قبل البعثة فما خفي به في شيء  
 منها ضروري كالنفس في الهوى واختياري لمخصوصه بان ادرك فيه مصلحة ومفسدة  
 او انتفاءهما فامر قضائه في ظاهره وان الضروري مقطوع بالاحتة والاختياري  
 لمخصوصه ينقسم الى الاقسام الخمسة الحرام وغيره لانه اشتمل على مفسدة فعله حرام  
 كالظلم او تركه فواجب كالمعدل او على مصلحة فعله فمندوب كالاحسان او تركه فمكروه  
 وان لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فمباح **فان لم يقض العقل** في بعض منها لمخصوصه  
 بان لم يدرك فيه شيئا مما تقدم كاكل الفاكهة فاختلف في قضائه فيه لعدم دليل  
 على احوال ذكرها بقوله **فتاها لم الوقف** **الحظر والاباحة** اي لا يدري انه  
 محظور ام مباح مع انه لا يخلو عن واحد منهما لانه اما ممنوع فمختلوا ولا ضيق  
 وهما القولان المطويان دليل الحظر ان العقل نص في ملك الله بغير اذنه  
 اذ العالم اعيانه ومنا فله ملك له تعالى ودليل الاباحة ان الله تعالى خلق العبد  
 ما يستفيع به فلو لم يرج له كان خلقا معبثا اي خاليا عن الحكمة ووجه الوقف عنهما  
 تقارض دليلهما واشار بقوله لم اي المعترلة الى ما نقله عن القاضي ابي بكر الباق  
 من ان قول بعض فقهاءنا اي كابن ابي هريرة بالحظر وبعضهم الاباحة في الافعال قبل  
 الشرع انما هو لغفلتهم في تشييع ذلك عن اصول المعترلة للعلم بانهم ما اتبعوا مقاصدهم

والاخبار كقوله فان لم يقض العقل في بعض منها لمخصوصه بان لم يدرك فيه شيئا مما تقدم كاكل الفاكهة فاختلف في قضائه فيه لعدم دليل على احوال ذكرها بقوله فتاها لم الوقف الحظر والاباحة اي لا يدري انه محظور ام مباح مع انه لا يخلو عن واحد منهما لانه اما ممنوع فمختلوا ولا ضيق وهما القولان المطويان دليل الحظر ان العقل نص في ملك الله بغير اذنه اذ العالم اعيانه ومنا فله ملك له تعالى ودليل الاباحة ان الله تعالى خلق العبد ما يستفيع به فلو لم يرج له كان خلقا معبثا اي خاليا عن الحكمة ووجه الوقف عنهما تقارض دليلهما واشار بقوله لم اي المعترلة الى ما نقله عن القاضي ابي بكر الباق من ان قول بعض فقهاءنا اي كابن ابي هريرة بالحظر وبعضهم الاباحة في الافعال قبل الشرع انما هو لغفلتهم في تشييع ذلك عن اصول المعترلة للعلم بانهم ما اتبعوا مقاصدهم







فعله فتجزم او اقتضاء غير جازم **بشيء مخصوص** بالشيء كالشيء في حديث العيصين اذا  
دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي كعتيرة وفي حديث ابن جابر وعينه لا تقبلوا في اعطاء  
الابل فانهما خلقت من الشياطين **فكرهه** اي فالحظا المدلول عليه بالمخصوص **بشيء**  
كرهه ولا يخرج عن المخصوص دليل المكروه اجماعا او قياسا لانه في الحقيقة مستند  
الاجماع او دليل المقتضى عليه وذلك من المخصوص **او بغير مخصوص** بالشيء وهو النهي  
عن ترك المندوبات المستفاد من اوامر فان الامر بالشيء يفيد النهي عن تركه **فلا**  
**الاولى** اي فالحظا المدلول عليه بغير المخصوص يسمى خلافا لاولى كما يسمى متعلقة  
بذلك فعلا كان كلف مسافر لا يتقرب بالصوم كما سيأتي او تركا كترك صلاة الطلح  
والفرق بين قسمي المخصوص وغيره ان الطلب في المطلوب بالمخصوص شديد منه في المطلق  
بغير المخصوص فالاختلاف في شيء المكروه هو ام خلافا لاولى اختلافا في وجود المخصوص  
فيه كصوم يوم عرفة الحاج خلافا لاولى وقيد مكروه في حديث ابي داود وغيره انه  
صلى الله عليه وسلم لا يصوم يوم عرفة واجيب بضعفه عند اهل الحديث في عدم خلافا لاولى  
زاده المص على الاصول لغير اخذ من متاخرى الفقهاء حيث قابلوا المكروه بخلاف الاول  
في مسائل عديدة ووقوا بينها ومنهم امام الحرمين في النهاية المقصود وغير المقصود وهو  
المستفاد من الامر وعدل المص الى المخصوص وغير المخصوص اي العام نظر الى جميع الاوامر

النهيية واما المتقدمون فيطلقون المكروه على ذي النهي المخصوص وغير المخصوص  
وقد يقولون في الاول مكروه كراهة شديدة كما يقال في قسم المندوبات متوكدة وعلى  
هذا ليزم مبنوي الاصوليين نفي او غير جازم فكرهه **او اقتضاء الخطا المقتضى**  
بين فعل الشيء وتركه **فاباحة** ذكر التخيير سهوا اذا لا اقتضاء في الاباحة والفتوا  
او غير كافي المنهاج عطف على اقتضى وقابل العقل بالترك فطر اللغو والافال ترك  
المقتصر في الحقيقة فعلة هو الكف كما سيأتي انه لا تكليف الا بفعل وان في النهي الكف  
**وان ورد الخطا** النفسى يكون الشيء سببا وشرطا ومانعا وصحيا وفاسدا  
الاولى لتقسم وهي فيه اجود منه او كما قال ابن مالك وحذف قدره كما عرفت في المختصر  
اي كون الشيء للعالم بمعنى مع رعاية الاختصار ووصف النفسى بالورود جازم  
كوصف اللغوي بالشايع والشيء يتناول فعل المكلف وغير فعله كالزنا سببا  
لوجوب الحد والزوال سببا لوجوب الظهر واتلاف البصير مثلا سببا لوجوب الضمان  
في ماله واداء الولي عنه **فوضع** اي فنه الخطا يسمى وضعاً وليس خطا وضع ايضا لان متعلقة  
بوضع الله اير كونه خطا المقتضى او المحجور الذي هو الحكم المتعارف كما تقدم خطاب  
تلكيف ما تقدم **وقد عرفت حدودها** اي حدود المد كونه اقساما خطا التكليف وخطا  
الوضع في الايجاب الخطا المقتضى للفعل اقتضاء جازما وعلى هذا القياس وبياني صر



السبب وغيره من اقسام متعلق بطلب الوضع وكذا احد واحد بالجامع المانع الدافع للاعتراض  
 بانواعه في رسوم لاحد ودلان المميز بها خارج عن الماهية **فهم** تحقيق فيقال الايجاب يقتضاه  
 الفعل الجازم وعلى هذا القياس وسيأتي صد الامر باقتضاء الفعل والمهر باقتضاء الكف  
 كما يجد ان بالقول المقتضى للفعل فالمعبر بها بما عدا الابطالة هو المعبر عنها فيما يشاء بالامر  
 والنية نظر هذا الى انه حكم وهناك الى انه كلام **والفرض والواجب لفظان مترادفان**  
 اي اسماء لمعنى واحد وهو كما علم من الايجاب الفعل المطلوب طالما جازنا **خلافا لابي حنيفة**  
 في نفيه ترادفها حيث قال هذا الفعل ان ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض كقراءة  
 في الصلوة الشابتة بقوله تعالى وما تيسر من القرآن او بدليل ظني كجز الواحد فهو الواجب  
 كقراءة الفاتحة في الصلوة الشابتة بجديده الصحيح لاصلا لم يقرأ بغيره في كتاب  
 فيما لم يتركها ولا تقسده بالصلوة بخلاف ترك القراءة **وهو الخلاف لفظي اي عائد**  
 الى اللفظ والتسمية اذ حاصله ان ما ثبت بقطعي كاي شيء فضا هو يسمى واجبا وما ثبت بظني  
 كما يسمى واجبا لم يسمى فضا فعنده لا اخذ للفرض من فرض الشيء بمحض حزة اي قطع  
 بعضه والواجب من وجوب الشيء وجبه سقط وما ثبت بظني ساقط فقيم المعلوم عندنا  
 نعم اخذ من فرض الشيء اي قدره ووجوب الشيء وجوبا اي ثبت وكل المقدور والشاء  
 انهم ان ثبت بقطعي او ظني وناخذنا اكثر استقوالا وما تقدم من ان ترك الفاتحة

من اصله لا يفسد عنده اي دونا لا يفسد في ان الخلاف لفظي لانه امر فقهي لا  
 مدخل له في التسمية التي الكلام فيها **والمندوب والمستحب والتطوع والنية الفاظ**  
**مترادفة** اي اسماء لمعنى واحد وهو كما علم من هذا المندوب الفعل المطلوب طالما جازم  
**خلافا لبعض اصحابنا** اي القاضى حين وفيه ترادفها حيث قالوا هذا  
 الفعل ان واصلت عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو المستحب او لم يواظب عليه كان فعلة مرة  
 او مرتين فهو المستحب او لم يفعل وهو ما ينشئ الانشا باختياره في الاوراد فهو التطوع  
 ولم يتعوضوا المندوب لعموم للاقسام الثلاثة بلا شك **وهو اي الخلاف لفظي اي عائد**  
 الى اللفظ والتسمية اذ حاصله ان كلامه الاقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الاسماء  
 الثلاثة كما ذكر هل يسمى بغيره منها فقال البعض لا اذا التسهل الطريقة والعادة  
 والمستحب والتطوع الزيادة والاكثر نعم ويصدق على كل من الاقسام انه طريقة وعادة  
 في الدين ومحبوب للشارع بطله وزائد على الواجب **ولا يجب المندوب بالشروع فيه**  
 اي لا يجب اتمامه لان المندوب يجوز تركه وترك اتمامه المبطل لما فعل منه تركه **خلافا**  
**لابي حنيفة** في قوله بوجوب اتمامه لقوله تعالى ولا تقبلوا اعمالكم حتى يحيط بترك  
 اتمام الصلوة والصوم من قضاءها وعورض في الصوم بجديده الصائم المطلق  
 امير نفسه انشاء صام وانشاء افطر رواه الترمذي وغيره وقال الحالم صحيح الا



ويقال لا يسمى الزوال ومحوه من السبب الوقفي علمه نظر الى اشتراط المناسبه في  
 العلم وسببها في انما لا تشترط فيها بناء على انها بمنزلة الموقوف الذي هو الحق وما عرف  
 المصداق السبب مبين في حقيقته وما عرف به في شرح المختصر كالاعتدال في الوصف  
 الظاهر المنضبط الموقوف للحكم مبين لمفهومه والقيود الاخير للاختراجه المانع  
 ولم يقتيد الوصف بالوجودي كما في المانع لان الملة قد تكون عدمية كما سببها في  
**والشرط ياتي في مجتبه المحض اخره الى هنا** لان اللغوي في اقتسامه محقق  
 كما في اكرم ربيعتان جاؤا اي الجانبين منهم ومسائل الاية من الاتصال وغيره لا على  
 لذكرها الا هنا ثم الشرع المناسب هناك لطهارة المصلحة والاحسان  
 لوجوب الرجيم **والمانع** المراد عند الاطلاق وهو مانع الحكم **الوصف الوجوب**  
**الظاهر المنضبط الموقوف** فقيض الحكم اي الحكم السبب **كالابوة في باب القضا**  
 وهي كون القاتل ايا القيتل فانها مانعة من وجوب القصاص المسبب العقل  
 حكمته وهي ان الاب كان سببا في وجود ابنه فلا يكون ابنه سببا في عدمه و  
 اطلاق الوجودي على الابوة التي هي امرضا في صحيح عند الفقهاء وغيرهم  
 نظر الى انها ليست عدمية وان قالوا المسكون الاضافيات امور اعتبارية  
 لا وجودية كما سببها في تفصيله في اواخر الكتاب اما مانع السبب الملة ولا يذكر

ويقال لا يسمى الزوال ومحوه من السبب الوقفي علمه نظر الى اشتراط المناسبه في  
 العلم وسببها في انما لا تشترط فيها بناء على انها بمنزلة الموقوف الذي هو الحق وما عرف  
 المصداق السبب مبين في حقيقته وما عرف به في شرح المختصر كالاعتدال في الوصف  
 الظاهر المنضبط الموقوف للحكم مبين لمفهومه والقيود الاخير للاختراجه المانع  
 ولم يقتيد الوصف بالوجودي كما في المانع لان الملة قد تكون عدمية كما سببها في  
**والشرط ياتي في مجتبه المحض اخره الى هنا** لان اللغوي في اقتسامه محقق  
 كما في اكرم ربيعتان جاؤا اي الجانبين منهم ومسائل الاية من الاتصال وغيره لا على  
 لذكرها الا هنا ثم الشرع المناسب هناك لطهارة المصلحة والاحسان  
 لوجوب الرجيم **والمانع** المراد عند الاطلاق وهو مانع الحكم **الوصف الوجوب**  
**الظاهر المنضبط الموقوف** فقيض الحكم اي الحكم السبب **كالابوة في باب القضا**  
 وهي كون القاتل ايا القيتل فانها مانعة من وجوب القصاص المسبب العقل  
 حكمته وهي ان الاب كان سببا في وجود ابنه فلا يكون ابنه سببا في عدمه و  
 اطلاق الوجودي على الابوة التي هي امرضا في صحيح عند الفقهاء وغيرهم  
 نظر الى انها ليست عدمية وان قالوا المسكون الاضافيات امور اعتبارية  
 لا وجودية كما سببها في تفصيله في اواخر الكتاب اما مانع السبب الملة ولا يذكر



الا مقيداً بأحد ما فيني في بنية العلة **والصحة** هي لتسليمه لصحة العباد  
 وصحة العقد **موافقة الفعل ذي الوجهين وقوعا الشرع** والوجهان موافقة الشرع  
 ومخالفة اي الفعل يقع تارة موافقا للشرع لاستحاطه ما يعبر فيه شرعا وتارة  
 مخالفا لانتفاء ذلك عبادة كان كالصلوة او عقدا كالبيع الصحة موافقة الشرع  
 بخلاف ما لا يقع الاموافقا للشرع لمعرفة الله تعالى ولو وقعت مخالفة ايضا كان  
 الواقع جهلا لا معرفة فان موافقة الشرع ليست منسمى الصحة فلا يسمى صحيحا  
 فصحة العبادة اخذ ما ذكر موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعا للشرع وانما لم  
 تسقط القضا وقيل الصحة في العبادات **استقاطا للقضا** اي اغناؤها عنه  
 بمعنى انه لا يحتاج الى فعلها ثانيا فاما وافق من عبادة ذات وجهين الشرع ولم تسقط  
 القضا كصلوة من ظن انه متطهر ثم تبين له صدق يسمي صحيحا على الاول دون الثاني  
**وبني العقد** التي هي اخذ ما تقدم موافقة الشرع **ترتيب اثره** اي اثر العقد  
 وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع والانتفاع في المنكاح فالعقد منشأ  
 الترتيب لانفسه كما قيل قال الله سبحانه حيث ما وجدتموها شيئا منها لا يمتنع  
 انها حيث ما وجدتموها حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار فانه صحيح ولم يترتب  
 عليه اثره وتوقف الترتيب على انقضاء الخيار لانع من لا يقدر في كون الصحة

منشأ الترتيب كما لا يقدر في سببية ملك النصاب لوجوب الزكاة توقفه على حلول  
 الحول وقدم الجرة على المبتدأ لبقاء له الاحتفاظ فيها يليها والاصل وترتيب اثره  
 بصحة وعند التقديم غير الضمير بالظاهر والعكس يستقيم مرجع الضمير عليه **وبني العباد**  
 على القول الرابع في معناها **اجزاؤها** اي كفايتها في سقوط **التقاضي** اي الطلب وانما لم  
 تسقط القضا وقيل اجزاؤها **استقاطا للقضا** كصحتها على القول المرجوح فان  
 منشأ الاجر على القول الرابع بينهما مرادفة لعل المرجوح بينهما **وتختص الاجزاء**  
**بالمطلوب** من واجب ومنهوب اي بالعبادة لا يتجاوزها الى العقد المشترك لها في  
 الصحة **وقيل** تختص **بالواجب** لا يتجاوزها الى المنهوب كالعقد والمطلوب ان الاجزاء  
 لا يتصف به العقد وتتصف به العبادة الواجبة والمنهوبة وقيل الوجبة فقط منشأ  
 الخلاف حديث ابن ماجة وغيره مثلا اربع لا تجزى في الاضاحي فاستعمل الاجزاء في  
 الاضحية وهي مندوبة عندنا واجبة عند غيرنا كما في جنيفة ومن استعماله في القاء  
 اتفاقا حديث الدارقطني وغيره لا تجزى صلوة لاي رجل فيها بام القرآن **وتقابلها**  
 اي الصحة **البطلان** هو مخالفة الفعل ذي الوجهين وقوعا للشرع وقيل في العبادة عدم  
 استقاطها للقضا **وهو** اي البطلان الذي علم انه مخالفة ذي الوجهين الشرع **القضا**  
 ايضا فكل منهما مخالفة ما ذكر الشرع خلافا **للابي حنيفة** في قوله مخالفة ما ذكر الشرع



بان كان منبها عنه ان كانت لكون المنهي عنه لاصلة في البطالة كما في الصلوة بدون  
 بعض الشروط والاركان وكما في بيع المداقح وبيعها في البطون من الاجتهاد لانعدام ركن  
 من البيع اي المبيع او لوصفه في الفساد كما في صوم يوم النحر للاعراض بصوم غير ضيافة  
 الله تعالى بلحوم الاضاحي التي شرعها فيه كما في بيع الدرهم بالدرهمين لاشتراكه في الزيادة  
 فيما تم به ونفيها بالعتق الملك الخبيث ولو نذر صوم يوم النحر مع نذره لان المعصية  
 في فعله دون نذره ويؤمر بفعله وقضاؤه ليتخلص من المعصية ويبقى بالنذر ولو  
 صامه خرج غير عهدة نذره لانه ادى الصوم كالترمة فقد اعتد بالفساد اما الباطل  
 فلا يعتد به وقات المص ان يقول والى ذاك لفظي كما قال في الفرض والواجب <sup>حاصل</sup>  
 ان مخالفة ذم الوصية الشرع بالمنهي عنه لاصلة كما تسمى بطلا ناهل ان مخالفة  
 تسمى فسادا لوصفه كما تسمى فسادا هل تسمى بطلا ناهل فاعنده لا وعندنا نعم  
**والاداء فعل بعض وقيل كلما دخل وقت قبل خروجه واجبا كان او مندوبا**  
 وقوله فعل بعض يعني مع فعل البعض الاخر في الوقت ايضا صلوة كان او صوما  
 او بعده في الصلوة نكح شيطان ان يكون المفعول فيه من ركعة كما هو معلوم في محله  
 حديث الصبي من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وقوله بعض  
 بدلتونين لاضافته الى مثلها اضيف اليه المعطوف مذكرا اختصارا لقوله بضم

مطلب من الفرض  
 من الفساد والباطل  
 عند ابراهيم

ورابع درهم وكذا كل في تعريفه لقضا والمردى **ما فعل** من كل العبادة في وقتها على  
 القولين او فيه وبعده على الاول **والوقت** لما فعل كل فيه او فيه وبعده اداء اي للمورد  
**الزمان المقدر لشرعا مطلقا** اي موسعا لزمان الصلوات الخمس وسننها والظني  
 والعيدا ومضيها كزمان صوم رمضان وايام البيض فالحال يقدر له زمان في الشرع  
 لزمان كالنذر والنقل المطلقين وغيرهما وان كان فوريا كالايام لا يسمى فعله اداء  
 ولا قضاء وان كان الزمان ضروريا لفعله **والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت**  
**ادائه من الزمان المذكور** مع فعل بعضه الاخر بعد خروج الوقت ايضا صلوة كان  
 او صوما او قبله في الصلوة وان كان المفعول منها في الوقت ركعتا فاكتر و  
 الى شيئا المتقدم منها في غير الزمان كالحج ونحوه وقيل في الوقت ما يبيع ركعة  
 فتج عليه الصلوة ولو قال المص وقتا قال في الاداء كفي **استدراكا** بذكر الفعل  
**لما اي شي سبق مقتضى للفعل** اي لان يفعل وجوبا او ندبا فان الصلوة المندوبة  
 تقضى في الاظهر ويقاس عليها الصوم المندوب فقوله مقتضى احسن من قول ابن الحاجب وغيره  
 وجوبه لكونه لو قال لما سبق لفعله مقتضى كان اوضح واخص **مطلقا** اي من المستدرك  
 كما في قضاء الصلوة المتروكة لا عذرا وفيه كافي قضاء التائم الصلوة والحائض الصوم  
 فانه سبق مقتضى لفعل الصلوة والصوم في غير التائم والحائض لا يفتان وان اعتقد



الوجوب والندب في حقها الوجوب الحقن عليهما او بغيرهما وخرج بقيد الاستدراك  
 اعادة الصلوة المؤدات في الوقت بعد في جماعة ولما اطلق البعض في الاداء العلم بقيد  
 المتقدم اقتصر على الحكم في القضا فيضم اليه ما خرج بالقيده ان فعله اقل من ركعة في الوقت و  
 التبع بعد قضاء والفرق بين هذا وبين الركعة انها تستمر على معظم افعال الصلوة او معظمها  
 كالتيكرها فجعل ما بعد الوقت باجلا لها بخلاف ما دونها والمقتصر **المفعل** هو كل العبادة بعد  
 خروج وقتها على المقول او قبله وبعده على الثاني وانما في المصدر والمفعول المستغني باجدهما  
 قائلا في المؤدى ما فعله الذي صدر به ابن الحارث بقيد الاداء والقضاء والاعادة قال  
 اشارة الى الاعتراض عليه في ذلك المجمع لتضييقه في تاويل المصدر بالمفعول وان كان اطلاقه  
 عليه شايعا وعدل في مقتضى ما فعله الى المفعول قال لانه خضع منه اي بكلمة اذ لا يتم التعريف  
 كالجزم من دخولها فلا تعينه كلمة وزاد مسئلة البعض على الاصوليين في تعريف الاداء والقضاء  
 جريا على ظاهر كلام الفقهاء الوصفية لذات الركعة في الوقت بهما وان كان وضعها بهما في  
 التحقيق الملحوظ للاصوليين يتبعية ما بعد الوقت بما فيه والعكس وبعض الفقهاء حقق  
 فوصفها في الوقت بها بالاداء بما بعده بالقضاء ولم يبال بتعيينها في العبادة في الوصف  
 الذي فرض منه غيره وعلى هذا والقضايان ثم المصلي بالتأخير وكذا على الاداء نظر التحقيق وقيل  
 لانظر للظاهر المستند الى الحديث **والاعادة فعله** اي لمعاد اي فعل الشيء **ثانيا** في

وقت الاداء له قيل **للمحل** في فعله او لا في وقت شرط او ركن كالصلوة مع النجاسة او بغيره  
 الغائبة سهوا وقيل **لعذر** في فعله او لا او حصول فضيلة لم تكن في فعله او لا **والصلوة**  
**المكررة** وهي في الاصل المفعولة في وقت الاداء في جماعة بعد الانفراد غير دخل **معادة** على الثاني  
 لحصول فضيلة الجماعة دون الاول لا انتقاء **المحل** في الاول هو المشهور الذي خرج الامام الرازي  
 وغيره ورجح ان الحاصب ما عجز المعصية بقيل فقط الاستعمال الفقهاء الاوافق له الثاني لم يرجع  
 الثالثة في شموله لاصد قسمي ما اطلقوا عليه الاعادة من فعل الصلوة في وقت الاداء في جماعة  
 بعد اخرى الذي هو مستحب على الصحيح استتوت الجماعة ام زادت الثانية بفضيلة تكون  
 الامام علم او اربع او الجمع الكثر او المكان اشرف فقسم استوتوها بحسب الظاهر المحتمل لا تماثل  
 الثانية على فضيلة هي حكم الاختصاص وان لم يطالع عليها قد يقال باعتبار احتمال افتتال  
 التعريف وقد يقال فلا ويكون التعريف الشامل حينئذ فعل العبادة في وقت ادائها  
 ثانيا لعذر او غيره ثم ظاهر كلام المصنف ان الاعادة قسم الاداء وهو كما قال اصطلاح الايراني  
 وقيل انها قسم لهما قال في المنهاج العبادة ان وقعت في وقتها المعز ولم تسبق باداءه محل  
 فلا والاعادة **والحكم الشرعي** اي لما خذ في الشرع ان تغير حيث تعلقه **فمفعولة** اي على  
 المكلف **الاسم** كان تغير في المنة للفعل او الترك الى الحل له **لعذر** مع قيام **السبب** للحكم  
**الاصلي** المتعلق عنه **لعذر** **فمفعولة** اي فالحكم المتغير اليه السهل المذكور يسمى **مفعولة**



وهي لغة السهولة **كامل الميتة** للمضطر والفقير الذي هو ترك الاتمام للمسافر **والسليم** الذي  
 هو بيع موصوف في الذمة **وفطر مسافر** في رمضان **لا يجزئ** الصوم بفتح الياء وضربها  
 اي لا يشق عليه شقة قوية **واجبا** اي اكل الميتة وقيل هو مباح **وسند** اي الفقر في سفر يبلغ  
 ثلاثة ايام فصاعدا كما هو معلوم من محله فان لم يبلغها فالاتمام او في خروجها من قول ابي حنيفة  
 بوجوبه ومنه قال الفقهاء كراهة ما ورد في ادراكه كراهة غير شديدة وهو بخلاف  
 الاول **ومباح** اي السلم **وخلاف الاول** اي فطر مسافر لا يجزئ الصوم فان جهده  
 فالفطر ادنى واتى بهذه الاحوال للارادة لبيان اقسام الرخصة يعني الرخصة وكل  
 هذه المذكورات من وجوب وندب واباحة وخلاف الاول وحكمها الاصل في الحرمة وسبابها  
 الجش في الميتة ودخول وقتي الصلوة والصوم في الفقر والفطر لانه سبب لوجوب الصلوة  
 تامة والصوم والغرض في السلم وهي قائمة حال الحل واعذاره الاضطراب وشقة السفر  
 والحاجة الى ثمنه الفلأجل ان رآها سهولة العجوبة في اكل الميتة لموافقته لغرض النفس  
 في بقائها وقيل انه غير شدة لصعوبة من حيث انه وجوب من الرخصة اباحة ترك الجماعة في  
 الصلوة لمرض او نحو ذلك الاصل في الكراهة الصعوبة بالنسبة الى الاباحة وسبابها قائم حال الاباحة  
 وهو الاتقاراد فيما يطيقه الاجماع في شعائر الاسلام **والا** اي وان لم يتغير الحكم كما ذكر  
 بان لم يتغير اصلا كوجوب الصلوة والجمعة او تغير في صعوبة كحرمة الاصطبا بالاطام معية

اباحة قبله او الى سهولة لا العذر كل ترك الوضوء لصلاة ثانية مثلاً لم يجد ماءً  
 حرمة بغيره خلاف الاول او لفقره لا مع قيام السبب للحكم الاصل كما جاء ترك شاة الواحدة  
 العشرة في الكفار في القتال بعد حرمة وسبها قلة المسلمين ولم يتبق القلة حال الاباحة  
 لكثرة جنسهم وعندها مشقة الشاة المذكور لما ذكره **وافرغته** اي فالحكم للغير المتغير او  
 المتغير اليه الصعوبة او السهل المذكور يسمى غنمة وهي لغة القصد المعصم لانه غنم امره اي قطع  
 وحتم صعب على المكلف او سهل او ورد على التعريف وجوب ترك الصلوة والصوم على  
 الى نفس فانه غير يقصد في عليه تعريف الرخصة ويجاب عن منع الصدق فان الجش الذي هو  
 في الترك مانع من الفعل ونهاية نشأ وجود الترك وتقسيم المص كما ليس في غيره  
 الحكم الى الرخصة والغنمة اقرب الى اللغة في تقسيم الامام الرزي وغيره الفعل الذي يتعلق  
 الحكم اليها **والدليل** ما اي شيء **يمكن التوصل** اي الوصول بكلفة **بجميع** النظرية **الى المطلوب**  
**جبر** بان يكون النظرية في الحجة التي في شأنها ان فيثقل الذهن بها الى ذلك المطلوب  
 المسماة وجه الدلالة والجبر ما يجبر به ومعنى الوصول اليه بما ذكره على اوطنه فان  
 هذا الفكر لا يقيد المؤدي الى علم اوطنه كما سيأتي في حذر منه التكرار والفكر حركة  
 النفس في العقولات وشمل التعريف الدليل القطعي كالعالم لوجود الصانع و  
 الظني كالنار لوجود الدخان واقبوا الصلوة لوجوبها فان النظر الصحيح في



في هذه الادلة اي حركة النفس فيما تقبل منها من شأنه ان ينتقل الى تلك المطلقا  
 كالموت في الاول والاخر في الثاني والامر بالصلوة في الثالث متصل الى تلك  
 المطلوبات بان ترتب هكذا العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع الناقص  
 شئ محرق وكل محرق له دخان فالدخان له دخان ايقموا الصلوة امر بالصلوة وكل امر بشئ  
 لوجوب حقيقة ما الامر بالصلوة لوجوبها وقال بطلان التوصل دون يتوصل لان الشئ  
 يكون دليلا وان لم ينظر فيه النظر المتوصل به وتفيد النظر بالجميع لان العالم  
 لا يمكن التوصل به الى المطلوب لا انتفاء وجه الدلالة عنه وان ادى اليه بواسطة  
 او ظن كما اذا نظر في العالم في حيث البساطة وفي النار في حيث السخونة فان البساطة  
 والتسخين ليس في شأنهما ان ينتقل بهما الى وجود الصانع والذخا ولكن يؤدي الى  
 وجوديهما هذان الفطران في اعتقاد العالم وبسبب كل بسيطه صانع وقطران  
 كل مستحق دكان اما المطلوب في الجزي وهو التقدير فيتوصل اليه في تصور بهما ليس جدا  
 بان يتصور كالحيوان الناطق حد الانسان وشيئا في حد الحمار الشامل لذلك وغيره  
**واختلف ائمتنا هل العلم بالمطلوب حاصل عندهم عقيب** اي عقيب صحيح النظر عادة  
 عند بعضهم كالاشعري فلا يتخلف الاخر فالعادة تتخلف الاطراف عن حاشية الناقص  
 اولوما عند بعضهم كالامام الرازي فلا ينفك اصلا كوجود الجوهر لوجود العرض

في هذه الادلة اي حركة النفس فيما تقبل منها من شأنه ان ينتقل الى تلك المطلقا كالموت في الاول والاخر في الثاني والامر بالصلوة في الثالث متصل الى تلك المطلوبات بان ترتب هكذا العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع الناقص شئ محرق وكل محرق له دخان فالدخان له دخان ايقموا الصلوة امر بالصلوة وكل امر بشئ لوجوب حقيقة ما الامر بالصلوة لوجوبها وقال بطلان التوصل دون يتوصل لان الشئ يكون دليلا وان لم ينظر فيه النظر المتوصل به وتفيد النظر بالجميع لان العالم لا يمكن التوصل به الى المطلوب لا انتفاء وجه الدلالة عنه وان ادى اليه بواسطة او ظن كما اذا نظر في العالم في حيث البساطة وفي النار في حيث السخونة فان البساطة والتسخين ليس في شأنهما ان ينتقل بهما الى وجود الصانع والذخا ولكن يؤدي الى وجوديهما هذان الفطران في اعتقاد العالم وبسبب كل بسيطه صانع وقطران كل مستحق دكان اما المطلوب في الجزي وهو التقدير فيتوصل اليه في تصور بهما ليس جدا بان يتصور كالحيوان الناطق حد الانسان وشيئا في حد الحمار الشامل لذلك وغيره

مكتسب

مكتسب للنظر فقال الجمهور نعم لان حصوله غير نظره المكتسب له وقيل لا لان حصوله  
 اضطرار لا قدرة على دفعه ولا الانفكاك عنه فلا خلاف الا في التسمية وفي المكتسب  
 انسب الظن كالعلم في قولي المكتسب وعدمه دون قولي المعلوم والعادة لانه لا أثر  
 بين الظن وبين امر بحيث يمنع تخلفه عنه عقلا او عادة فان منع بقاء سببه  
 قد يزيل المعارض كما اذا اجزى على حكم واخر ببقائه او لظهور خلافه المظنون  
 كما اذا ظن ان زيدا في الدار لكون مركبه وخدمه يباها ثم مشوهه خارجا  
 اما غير ائمتنا فالمعتزلة قالوا النظر يولد العلم كتوليد حركة العلم لحركة  
 المفتاح عندهم وعلى وزانه يقال الظن الحاصل متولد عن النظر عندهم  
 ان لم يجبه عنه وقوله عقيبه بالياء لغة قليلة جرت على الالسنه والكيه ترك  
 الياء كما ذكره النووي في تحريمه **والحد** عند الاصوليين ما يميز الشئ عما عداه  
 كالعرف عند المناطقه ولا يميز كذلك الا ما لا يخرج عنه شئ من افراد الحدود  
 ولا يدخل فيه شئ من غيرها والاول مبين لمفهوم الحد والثاني لخاصته وهو  
 بمنزلة قول المص كالفاضي اي يميز الباقي في الحد **المجامع** اي لافراد الحدود **والمانع**  
 من دخول غير كافيه **ويقال** ايضا الحد **المطرود** الذي كلاً وحده وحد الحدود فلا يدخل  
 فيه شئ من غير افراد الحدود وفيكون مانعا **المنعكس** اي الذي كلاً وحده وحد

في هذه الادلة اي حركة النفس فيما تقبل منها من شأنه ان ينتقل الى تلك المطلقا كالموت في الاول والاخر في الثاني والامر بالصلوة في الثالث متصل الى تلك المطلوبات بان ترتب هكذا العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع الناقص شئ محرق وكل محرق له دخان فالدخان له دخان ايقموا الصلوة امر بالصلوة وكل امر بشئ لوجوب حقيقة ما الامر بالصلوة لوجوبها وقال بطلان التوصل دون يتوصل لان الشئ يكون دليلا وان لم ينظر فيه النظر المتوصل به وتفيد النظر بالجميع لان العالم لا يمكن التوصل به الى المطلوب لا انتفاء وجه الدلالة عنه وان ادى اليه بواسطة او ظن كما اذا نظر في العالم في حيث البساطة وفي النار في حيث السخونة فان البساطة والتسخين ليس في شأنهما ان ينتقل بهما الى وجود الصانع والذخا ولكن يؤدي الى وجوديهما هذان الفطران في اعتقاد العالم وبسبب كل بسيطه صانع وقطران كل مستحق دكان اما المطلوب في الجزي وهو التقدير فيتوصل اليه في تصور بهما ليس جدا بان يتصور كالحيوان الناطق حد الانسان وشيئا في حد الحمار الشامل لذلك وغيره



هو فلا يخرج عنه شيء من افراد الحرد فيكون جامعاً مؤدي العبادتين واحد <sup>في</sup> الا  
 اوضح فتصدق ان على الحيوان الناطق حداً للانسان فحداً بالحيوان الكاتب  
 بالفعل فانه جامع وغير متعكس بالحيوان المائتي فانه غير مانع وغير مطلق وتفسير المتعكس  
 المراد به عكس المراد بالمطرد بما ذكر المأخوذ من الفضد الموافق في احلاق العكس  
 عليه حيث يقال كل انسان ناطق وبالعكس كل انسان حيوان ولا عكس اظهر  
 في المراد اي معنى الجامع من تفسير ابن الحاجب وغيره بانه كلما انتهى الى انتفاء الحدود  
 اللازم لذلك التفسير نظر الى الانحكاك من المتلازم في الانتفاء كالاطراد  
 المتلازم في البتة **والكلام** النفيسي **في الازل قبل الازلي** يسمى خطاباً حقيقة لعدم  
 مخاطبه اذ ذلك وانما يسمى حقيقة فيما لا يزال عند وجوده من فهم واسماع اياه <sup>لفظ</sup>  
 كالقوان اوبلا لفظ كما وقع لموسى عليه السلام كما اختاره الغزالي خرقاً للعادة وقيل  
 سمعه بلفظ من جميع الجهات على خلاف ما هو العادة وعلى كل اختمص بانه كلام الله والاصح  
 انه يسمى به حقيقة بتنزيل المعنوي الذي هو صورة المصور **والكلام** النفيسي  
**الازل قبل الازلي** الى امر ونهيه وجزوه غير ما لعدم من يتعلق به هذه الاشياء اذ اذكر  
 وانما يتنوع اليها فيما لا يزال عند وجوده من يتعلق به فيكون الانواع حادثة مع قدر  
 المشترك بينها والاصح تنوعه في الازل اليها بتنزيل المعنوي الذي هو صورة المصور

وماذا موجود وما ذكر في حدوث الانواع مع قدم المشترك بينها يلزمه حال وجود  
 الجنس **واعلم** انواعه الا ان يراد منها انواع اعتبارية اي عوارض لا يجوز خلوه عنها  
 محدث بحسب التعلقات كما ان تنوعه اليها على الثاني بحسب التعلقات ايضا لكونه صفة  
 واحدة كالعلم وغيره من الصفات فنه حيث تعلقه في الازل او فيما لا يزال بشيء على  
 وجه الاقتضا لفعلة يسمى امر او لتركه يسمى نهياً وعلى هذا القياس وقدم هاتين  
 المسئلتين المتعلقتين بالمدلول في الجملة على النظر المنعلق بالدليل الذي الكلام  
 فيه لاستبتماعه ما يطول **والنظر** الفكر اي حركة النفس في المعقولات بخلاف حركاتها  
 في المحسوسات فتسمى تخيلاً **المؤدي الى علم او ظن** بمطلوب يجري فيها او مقصود في العلم  
 فخرج الفكر غير المؤدي الى ما ذكره كما ذكره حديث النفس فلا يسمى نظراً او مثل التعريف <sup>النظر</sup>  
 الصحيح القطيع والظن والفاصد فانه يؤدي الى ما ذكره بواسطة اعتقاد او ظن كما تقدم  
 بيانه في تعريفه له دليل وان كان منهم من لا يستعمل التادية الا فيما يؤدي بنفسه <sup>والادراك</sup>  
 اي وصول النفس الى المعنى تمامه من نسبة او غير **بالحكم** من ايقاع النسبة وانتزاعها  
**تصور** ويسمى علماً ايضاً كما علم ما تقدم اما وصول النفس الى المعنى بالتمسك فتسمى شعوراً  
**وبحكم** يعرفه الادراك للنسبة وطريقها مع الحكم المسبوق بالادراك لذلك **تقدير** كادراك  
 الانسان والكاتب وكون الكاتب ثابتاً للانسان ويقاع ان الكاتب او انه ليس كذلك



ثابت للافتقار وانتزاع ذلك اي نفيه في التصديق بان الافتقار ثابت او انه ليس بجائز  
الصادقين في الجملة وقيل الحكم اذ ان النسبة واقعة او ليست بواقعة قال بعضهم  
وهو التحقيق والايقاع والانتزاع ونحوها كالايجاز والسلب عبارات ثم كثيرا ما يطلق  
التصديق على الحكم وحده كاقول ان السماء ذلك على القولين في معنى الحكم وفي هذا الاطلا  
قوله المصحيح **وجازمه** اي جازم التصديق بمجر الحكم اذ هو المنقسم الى جازم وغيره اي  
الحكم الجازم الذي لا يقبل التغير بان كان لموصي في حسن او عقل او عادة فيكون مطابقا  
للواقع **علم** كالتصديق اي الحكم بان زيد متحرك غير مشاهد متحركا وان العالم حاش  
او ان الجليل **حجج** والتصديق اي الحكم الجازم **القابل** للتغير بان لم يكن لموصي طابق الواقع  
اولا اذ يتغير الاول بالتشكيك الثاني به او بالاطلاع على ما في نفس الامر **اعتقاد** و  
اعتقاد **حجج** ان طابق الواقع كاعتقاد المقلدان الصفي مندوب فاسدان **لدينا**  
اي الواقع كاعتقاد الفلاسفة ان العالم قديم **والتصديق** اي الحكم غير الجازم بان  
كان محتملا نقيض المحكوم به من وقوع النسبة او وقوعها **ظن** وهم **والتشكك** لانه  
اي غير الجازم **ما راجع** لرجح الحكم به على نقيضه **فالظن** او مرجح لرجحية الحكم **لنقيضه**  
فالعلم **اما مساواة** لمساواة المحكوم به فكل في النقيض على البطلان **والاشك**  
هو بخلاف ما قبله **فكان** كاقال امام الحرمين والقرابي وغيرها **الشك** اعتقاد ان

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
 من الاقسام حكمه والافعال حكمة  
 ونسبته او الى اخره من مواعيد التكاليف  
 فانه قد انزل في كل شيء حكما  
 فلو لم يكن في كل شيء حكم  
 لكانت الدنيا كالموتى  
 لان الموتى لا يتحركون ولا يتصرفون  
 بل انما هم كالحجارة او كالحديد  
 او كالحديد او كالحجارة  
 فانما هي اجزاء من الارض  
 والارض اجزاء من الماء  
 والماء اجزاء من النار  
 والنار اجزاء من الله  
 فلو لم يكن في كل شيء حكم  
 لكانت الدنيا كالموتى  
 لان الموتى لا يتحركون ولا يتصرفون  
 بل انما هم كالحجارة او كالحديد  
 او كالحديد او كالحجارة  
 فانما هي اجزاء من الارض  
 والارض اجزاء من الماء  
 والماء اجزاء من النار  
 والنار اجزاء من الله

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint vertical lines near the edges, possibly from the binding or scanning process. There is no text or other markings on the page.



في المحصل اختلاف في هذا العلم وعندي ان تصور بديهي اي ضروري نعم قد يجد الخبير  
 لا عادة العبارة عنه **قال الامام الحارثي** هو نظري غير اي لا يحصل الا بتفريقه في حقائقه  
**فالراي** بغيره ونحوه تصور بحقيقة **الاسكان** عن تعريفه المسبوق بذلك  
 التصور العبروني للنفس عن مشقة الموضوع في العسر كما قال اوضح بالقرينة تباعا له  
 ويميزه عن غيره الملبس من اقسام الاعتقاد وبانه اعتقاد جازم مطابق ثابت  
 فليس هذا حقيقة عندها وظاهر ما تقدم من صنيع الامام الرازي انه حقيقة عنده ثم  
**قال المحققون لا يتفاوت العلم** في جزئياته فليس بعضها وان كان ضروريا اقوى في  
 الجزم من بعض وان كان نظريا وانما **التفاوت** فيها بكرة **المتعلقات** في بعضها دون  
 بعض كما هو قول بعض الاشاعرة قياسا على علم الله تعالى والاشعري وكثير من المعتزلة على تقدير  
 العلم بتعدد المعلوم فالعلم بهذا الشيء غير العلم بذلك الشيء ولجيب عن القائل بانه حال  
 علم الجاهل وعلى هذا لا يقال يتفاوت العلم بما ذكره وقال الاكثر من يتفاوت العلم في جزئياته  
 اذا العلم مثلا بان الواحد نصف الاثنين اقوى في الجزم من العلم بان العالم حادث و  
 احب بان التفاوت في ذلك ونحوه ليس في حيث الجزم بل في حيث غيره كالف النفس بوجه  
 المعلوم من دون الاخر **والجهل انتفاء العلم بالمقصود** اي الذي يشانه ان يقصد بعلم  
 بان لم يذكره اصلا ويسمى الجهل البسيط او ادرك على خلاف هيئته في الواقع ويسمى

لا يكتفي العلم بجزئياته اشياء العلم به يشبه العلم بانه على تقدير العلم بوجه

الجهل المركب لان جهل المدرك بما في الواقع مع الجهل بانه جاهل به كاعتقاد الفلانة  
 ان العالم قديم وقيل الجهل **تصور المعلوم** اي ادراك ما يشانه ان يعلم **على خلاف**  
**هيئته** في الواقع فالجهل البسيط على الاول ليس بجهل بل على هذا والقولان مأخوذان  
 من قضية ابن مكي في العقائد واستغنى بقوله انتفاء العلم عن التيقن في قول غيره  
 عدم العلم عما يشانه العلم لاخرجه الجاهل واليهيم عن الاتصاف بالجهل لان انتفاء العلم  
 انما يقال فيما يشانه العلم وخرج بقوله المقصود ما لا يقصد كاسفل الارض وما  
 فيه فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا وتعالى التصور بمحيط مطلق الادراك خلاف  
 ما سبق جميع وان كان قليلا وينقسم حينئذ الى تصور ساذج اي لا حكم معه  
 والى تصور مع حكم وهو التقدير **والسهو الذهول** اي الغفلة عن المعلوم  
 الحاصل فيتميمه باذني تنبيه بخلاف النسيان فهو زوال المعلوم فيستأنف تحصيله  
**مسئلة الحسن** فعل المكلف **المأذون** فيه **واجبا** ومنه **وبامباح** الواو للقسمة  
 والمضبوطة احوال ثلاثة اتي بها لبيان اقسام الحسن **قيل** وفعل **غير المكلف** ايضا  
 كالصبي والساير والنائم والبرية فظهر الى ان الحسن لم يثبت عنه **والبيع** فعل  
 المكلف **المعني** عنه **ولو** كان منهيا عنه **بالعلم** اي بعدم اليقين المستفاد من  
 اوامر الذنب كما تقدم **فدفع** في البيع **خلاف الاولى** كما دخل فيه الحرام والمكروه

مطلوب من الفرق بين  
 السهو والنسيان



وقال الامام الحلي ليس المكروه اي بالمعنى الشامل لخلاف المأوى فيجاء لانه لا يندم عليه ولا حسنا لانه لا يسوغ الشنا عليه بخلاف المباح بانه يسوغ الشنا عليه وان لم يؤمر به على ان بعضهم جعلوا واسطة ايضا نظر الى ان الحسن امر بالشنا عليه كما تقدم في ان الحسن والفتح بمنزلة المباح والدم الشرع **مسألة جاز الترك** سواء كان جائزا الفعل ايضا ام محتفيا **ليس بجاي** والا كان محتفيا الترك وقد فرض جائزة **وقال** اكثر الفقهاء **يجب الصوم على الحائض والمرضى والمسافر لقوله تعالى** فتشددتكم الشهور فليصموه **وهو لا يشهد** وجواز الترك لهم لغرضهم اي الحيض المانع من الفعل ايضا والمرضى والسفر الذي لا يعين منه ولا يجب عليهم القضاء بقدر ما فاتهم فكان المأني **في الغائت واجيب** بان شهود الشهور عند انقضاء العذر لا مطلقا وبان وجوب القضاء انما يتوقف على سبب الوجوب هو هنا شهود الشهور وقد تحقق لا على وجوب الاداء الا لما وجب قضاء الظاهر مثلا على من تمام جميع وقتها لعدم تحقق وجوب الاداء والا وجب قضاء الظاهر مثلا على من تمام جميع وقتها لعدم تحقق الاداء في حقه لغفلة **وقيل يجب الصوم على المسافر دونهما** اي دون الحائض والمرضى لقدر المسافر عليهم وعجز الحائض عن شرا والمرضى عن مسافرة **وقال الامام الرازي** **يجب عليه** اي على المسافر ومنها **احد الشريين** الحاضر او غيره فابها ما اتى به فقد اتى بالواجب كما في خصا

كفارة اليمين **والخلف لفظي** اي راجع الى اللفظ دون المعنى لان ترك الصوم حاله التقدير جائز اتفاقا والعقضاء بعد زواله واجبا اتفاقا **وفي كون المندوب مأمورا** به اي مسمى بذلك حقيقة **خلافا** لمين على ان امر حقيقة في الايجاب كصيغة **افعل** فلا يسمي وجبه الامام الرازي او في القدر المشترك بيني الايجاب والندب اي طلب الفعل شي ووجه الامور اما كونه مأمورا به بمعنى انه متعلق الامر اي صيغة **افعل** فلا نزاع فيه سواء قلنا انها مجاز في الغلب ام حقيقة فيه كما لا يجي خلافا لما في **والاصح ليس** المندوب **مكلفا** وكذا **المباح** اي الاصح انه ليس مكلفا به **وفيه** ثم اي من المذكور هنا وهو ان المندوب ليس مكلفا به اي من اجل ذلك **كان التكليف الزام ما فيه كلفه** اي في فعل او ترك **لا طلب** اي طلب ما فيه كلفه من فعل او ترك على وجه الالتزام او **خلافا للقياسي** اي بغير الباقي في قولنا بالشأن فمعه المندوب المكروه بالمعنى الشامل لخلاف المأوى مكلف بها كالموجب والحرام وزاد الاستناد الى احوال حتى الاستفراغ في ذلك المباح فقام انه مكلف به في حيث وجب اعتقاد ابا حنيفة تنبيها للاقسام والافعال مشتملة في وجوب الاعتقاد **والاصح ان المباح ليس بالواجب** وقيل انه جنس لانها ما دون في فعلها واختص الواجب بفصل المنع من الترك قلنا واختص المباح ايضا بفصل الاذن في الترك على السواء **الاخلاق** في المنع اذا المباح بالمعنى الاول اي المأوى

اما اعتقاد وجوبه والتوجه الى كراهته والندب والاباحة فواجب فطابق به بلا نزاع في مكلف وجوبه والاصح العاقل الذي اذنا في المندوب في الغيبة الدعوى عند المريد للقياسي والبرهان على كلفه هو كلفه في المندوب في الغيبة والبرهان على كلفه هو كلفه في المندوب في الغيبة والبرهان على كلفه هو كلفه في المندوب في الغيبة



فيه جنس الواجب اتفاقا وباللفظ الثاني اي المجيز فيه وهو المشهور غير جنس اتفاقا  
 الاصح انه اي المباح **غير مأمور به** **فحيث** فليس بواجب ولا مندوب وقال الكيعاني مأمور  
 اي واجب في مباحه الا ويتحقق تركه حرام ما فيه تحقق بالسكون ترك القذف  
 بالسكون ترك القتل وما يتحقق بالشي لا يتم الاله وترك الحرام واجب لا يتم الواجب  
 الاله فهو واجب كسبائتي فالمباح واجب وباتي ذلك في غيره كالكره **والخلف**  
**لفظ** اي راجع الى اللفظ دون المعنى فان الكيعاني قد صرح بما يؤخذ من دليله انه غير مأمور  
 به فحيث انه فلم يخالف غيره ومنه انه مأمور به فحيث ما عرض له فمحقق ترك الحرام به  
 لا يخالف في ذلك كما اشار اليه المصنف بقوله فحيث هو **والاصح ان الاباحه حكم شرعي**  
 اذ هي التخيير بين الفعل والترك المتوقف وجوده في كل من الشرح كما تقدم وقال  
 بعض المعتزلة لا اذ هي انتفاء المخرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل ورود الشرع مأمور  
**والاصح ان الواجب** لشي اذا نسخ كان قال الشارع نسخ وجوبه **بقي الجواز**  
 الذي كان في غير وجوبه من الاذن في الفعل بما يقوته من الاذن في الترك الذي  
 خلف المنع منه اذ لا قيام للجنس بدون فصل ولا رادة ذلك قال **اي عدم المخرج** يعني  
 في الفعل والترك من الاباحه والندب او الكراهية بالمعنى الشامل لخلاف الاول والا  
 ويل على تعيين احد هما وقيل الجواز الباقي بمقومه **هو الاباحه** اذ بارتفاع الوجوب

ينتهي

ينتف الطلبي فثبت التخيير **وقيل** هو **الاجاب** او المحقق بارتفاع الوجوب انتفاء  
 الطلبي الحازم فثبت الطلبي الحازم وقال القزالي لا يمتنع الجواز لان نسخ الوجوب  
 كان كمن يترك ويرجع الامر الى ما كان قبله فمخرج او اباحه اي يكون الفعل مفسرا او منقعه  
 كما يتيقن في الكتاب **الحامس** **مسئلة** **الامر بواحد منهم** **من شيئا** معينه كافي لغارة التخيير  
 فان في ايتهما الا نريدك تقدير **واجب** **احدا** منها **لا يعينه** وهو المقدار المشترك بينهما في  
 فعله اي عينيه من الاف المأمور به **وقيل** **يوجب الكل** فيشأب بفعلها فرب فعل واجبات  
 ويعاقب بتركها عقاب ترك واجبات **وليسقط** الكل الواجب **واجب** من اجبته  
 اقتصر عليه لان الامر تعلق بكل منهما بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها قلنا ان  
 يحكم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ما ذكر **وقيل الواجب** في ذلك واحد  
**معين** عند الله تعالى او يجزى يعلم الامر المأمور به لانه طالبه وتخييل طلب المحبول  
**فان فعل** المكلف المعين فذاك وان فعل غيره منها **مسقط** الواجب بفعل ذلك  
 الغير لان الامر في الظاهر بغير معين قلنا لا يلزم من وجوب علم الامر المأمور به ان يكون  
 معينا عنده بل يكفي في علمه ان يكون ميمه اخرى وذلك حاصل عن قولنا ليعتبر احد  
 المعينين المهم غيره فحيث يعينه **اقيل** هو اي الواجب في ذلك ما يختاره **المكلف**  
 للفعل من اي واحد منهما بان يفعل دون غيره وان اختلف باختلاف اختيار



المكلف لا اتفاق على الخروج عن هذه الواجب منها يفعل قلنا الخروج عن هذه  
 الواجب لكونه احدى الاخصوس للقطع باستواء المكلف في الواجب عليهم والاقوال غير الا  
 للمقتضى وهي تفق على نفي ايجاب واحد لا بعينه كيفهم تحريم واحد لا بعينه كسبيل ما قالوا  
 من ان تحريم الشيء او ايجابه لما في فعله او تركه من المفسدة التي يتركها العقل وانما يدركها في  
 المعنى وتعرف المسئلة على جميع الاقوال بالواجب المحيى لتجيز المكلف في الخروج عن هذه الواجب  
 بآثار الاشياء فيفعل وان لم يكن من حيث خصوصه واجبا عندنا فان فعل المكلف على قولنا  
**الكل** ومنها اعلال ثوابا وعقابا وادنى كذلك **فقتل الواجب** اي المباح عليه ثواب  
 الواجب الذي هو كسب ثواب بغير مندوب باخذ او صدقة رواه ابن خزيمة والبيهقي في شعب  
 الايمان **اعلاها** ثوابا لانه لو اقر عليه لا يثبت ثواب الواجب فضم غيره اليها او مرتبا  
 لا ينفصل عنه ذلك **وان تركها** بان لم يأت بواحد منها **فقتل ثوابا** **ادناها** عتقا  
 ان عوقب لانه لو فعله فقط لم يعاقب فان تساوت فتواب الواجب والعقاب على واحد منها  
 فعلت او مرتبا وقيل في المرتب الواجب ثوابا او عقابا وتساوت لتساوت لتساوت  
 الواجب بغير غيره وثواب المندوب على كل من غير ما ذكر لتساوت الواجب وهذا كله في  
 على انه محال ثواب الواجب والعقاب احدى حيث خصوصه الذي يقع نظر التادى الواجب  
 به والتحقيق المأخوذ مما تقدم انه احدى حيث انه احدى لا من حيث ذلك الخصوص والا كان

من تلك الحيثية واجبا حتى ان الواجب ابا في المرتب او لما حيث انه احدى لا من حيث  
 وكذا يقال في كل من المراد على ما يتبادر به الواجب منها انه ثواب عليه المندوب حيث  
 انه احدى لا من حيث خصوصه **ويجوز تحريم واحد لا بعينه** في اشياء بعينه وهو القدر المشترك  
 بينها في معنى ثوابها على المكلف تركه في اي موضع منها ولا فعله في غيره اذ لا مانع من ذلك  
**خلافا للمعتزلة** في منعهم ذلك كمنهم ايجاب واحد لا بعينه لما تقدم عنهم فيها **وهي كالمخير**  
 اي والمسئلة كسئلة الواجب المحيى فيما تقدم فيها فيقال على قياسه الذي هو واحد منهم من شيا  
 معينة نحو لا تتناول المسك واللبن او البيض تحريم واحد منها لا بعينه بالمعنى السابق وقيل  
 يحرم جميعها فيعاقب بفعلها عقابا في كل محرمات وثواب تركها امتثالا لاثواب ترك  
 محرمات ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها وقيل المحرم في ذلك واحد منها بغير عتق  
 ويسقط ترك الواجب بتركه او تركه فيه منها وقيل المحرم في ذلك ما يجتاره المكلف للترك  
 منها بان يتركه دون غيره وان اختلف طختلاف اختيار المكلف وعلى الاول ان تركت  
 كلها امتثالا او فعلت وهي متساوية او بعضها اخف عقابا او ثوابا فيقدر ثواب الواجب  
 والعقاب في المتساوية على تركه وفعله واحد منها وفي المتفاوتة على تركه او فعله  
 اخفها سواء فعلت او مرتبا وقيل العقاب في المرتب على فعله او تركه وتساوت  
 لا تركا بل المحرم به وثواب المندوب على تركه كل من غير ما ذكر تركه لتساوت الواجب



التحقيق ان ثواب العباد على تركه فعل احد فحيث انه احد حتى ان العقاب  
في المرتبة على اخر فحيث انه احد و ثواب المندوب على تركه كل من غير ما ينادى تركه  
الموجب منها حيث انه احد **وقيل** زيادة على ما في الحجة طرف المقترنة **لم ترد** اي  
بترجم ما ذكر **اللفظ** حيث لم ترد بترجمة في اللفظ عن واحد منهم من اشياء معينة كما ورد  
بالعرب واحد منهم من اشياء معينة وقوله تعالى ولا تقطع عنهم انما وكفوا عنهم فاعلموا  
اجماعا قلنا الاجماع المستند فيه غير ظاهر **مسألة فرض الكفاية** المنقسم الى  
فرض العيز مطلق الفرض المتقدم حده منهم يقصد حصوله في غير نظر بالذات الى فاعله  
اي يقصد حصوله في الجملة فلا ينظر الى فاعله الا بالنسبة للفعل ضرورة انه لا يحصل بدو  
فاعل فيتنسأ واما هو ديني كصلوة الحيازة والامر بالمعروف وينوي كالحرف والصياغ  
وخرج فرض العيز فانه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله في كل غير اي واحد  
من المكلفين او غيرهم مخصوصة كاللبي على فاعله لم ينما فرض عليهم دون امنته ولم يقيد  
قصد الحصول بالحرم لاعتراعاة التل ان الفرض يتميز فرض الكفاية عن فرض العيز  
وذلك حاصل العيز وذلك حاصل ما ذكر **ورغم** اي فرض الكفاية **الاستناد** اذ هو  
الاسفرائني **وامام الحسين وابوه** الشيخ محمد الجويني **افضل** فرض العيز لانه  
يضمن بقيام البعض به الكافي في الخروج عن عهده جميع المكلفين عن الاثم المرتب

فرض الكفاية وسنذكره

على تركهم له وفرض العيز انما يصح بالقيام به عن الاثم المقائم به فقط والمبتدأ والى  
الايمان وان لم يتعذر الهم بما علمت ان فرض العيز افضل لانه اعتناء الشرع به بقصد  
حصوله في كل مكلف في الغالب ولما عارضه هذا دليل الاول اشارة المص الى النظر في بقوله  
وزعمه وان اشارة كما قال الى تقوية بعرف الى قائله الا ان المذكورين المعينان للامام  
سلما عليهما في فانه مشهور عنه فقط كما اقتصر على غرضه اليه النووي والاكثر **وهو** اي  
فرض الكفاية **على البعض** **وفقا للامام** الرازي لاكتفا بحصوله في البعض لا على الكل  
**خلافا للشيخ الامام** والدالم **والجمهور** في قولهم انه على الكل لا يتم بتركه ويقط  
بفعل البعض واجيب بان اثمهم بالترك لتقويتهم ما قصد حصوله من جهة في الجملة لا  
للموجب عليهم قال المص ويدل لما اخرناه قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير  
يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وذكر والده مع الجمهور مقدا عليهم قال تقوية  
لهم فانه اهل ذلك **والاختار** على الاول **البعض** منهم اذ لا دليل على انه معيز في قيام  
به فقط الفرض بفعله **وقيل** البعض معين عند الله ليسقط الفرض بفعله او  
بفعله غيره كما يسقط الدين عن الشخص باداء غيره عنه **وقيل** البعض من قام به  
ليسقط بفعله ثم مداره على الظن وعلى قول البعض ظن ان غيره لم يفعله وجب عليه  
وفيه لا فلاح يتعين فرض الكفاية **بالشرع** فيه اي يصير بذلك فرض عيني يعني مثله

لكن في قول الكل في غلظ ان يتركه  
لكن في قوله لا فلاح



في وجوب الاتمام على الاصح بجامع الفرضية وقيل لا يجب اتمامه والفرق ان المقصد حصوله  
 في الجملة فلا يتعين حصوله من شرع فيه فيجب اتمام صلوة الجنازة على الاصح كما يجب الاتمام في  
 فصول القتال جرمالما في الاصل من غير كسر قلوب الجند وانما لم يجب الاتمام في تعلم العلم لمن  
 انس الشد فيه نفسه على الاصح لان كل مسلم مطلوب به ما منقطع عن غير ما يجتهد  
 صلوة الجنازة وما ذكره بقا لابن الرفعة في مطلبه في باب الردية انه يتغير بالشرع على  
 الاصح بالنظر الى الاصول اقود ما ذكره البارزي في التخييل يتبع الفرائض لانه لا يقين  
 بالشرع على الاصح بالنظر الى الاصول الاجهاد وصلوة الجنازة وان كان بالنظر  
 الى الفروع اضبط **وسنة النكاح** المتقسم اليها الى سنة الغير مطلق السنة المتقدمة  
 حلة **كفرها** فيما تقدم وهو امر واحد انها في حيث التميز غنية عن غيرها فيقتصر على  
 من غير نظر بالذات الى افعالها كابتداء الام وتثبيت العاطس وتسمية الاكل في حتم جماعة  
 في الثلاث مثلا ثانيا انها افضل من سنة العتيق عند الاستاذ وفي ذكره سقط  
 الطلب بقيام البعض بها في الكل المطلوبين بها ثالثا انها مطلوبة من الكل عند الجموع  
 وقيل من بعض مبرم وهو المختار وقيل معين عند الله بسقوط الطلب بفعله وبفعله  
 وقيل من بعض قام بها اربعها انها تتغير بالشرع فيها اي تغير بها سنة عيني يعني  
 منها في تأكيد طلب الاتمام على الاصح **مسألة** الاكثر من الفقهاء والمتكلمين **على ان**

**جميع الوقت** المظهر جواز وقوعه اي نحو الظهر كما في الصلوات الخمس **وقت الاداء**  
 في اي جزء منه اوقع فقد اوقع في وقت ادائه الذي يسعه وغيره ولذلك يعرف  
 بالواجب الموسع وقوله جواز الاجماع الى الوقت لبيان ان الكلام في وقت الجواز  
 لا في الزائد عليه ايضا في وقت الضرورة وان كان الفعل فيه اداء بشرط **والايجب على**  
**المؤخر** اي مريد التاخير عن اول الوقت **الغرم** فيه على الفعل بعد في الوقت **خلافا**  
**للقوم** كالقاضي ابي بكر الباقلاني من المتكلمين وغيره في قيام بوجوب الغرم لتمييز  
 به الواجب الموسع عن المندوب في جواز التردد واجيب بحصول التمييز بغيره وهو ان  
 تاخير الواجب عن الوقت يؤثم **وقيل** وقت ادائه **الاول** من الوقت لو جاز الفعل  
 بدخوله الوقت **فان** اخر عنه **ففضاء** وان فعل في الوقت حتى ياتم بالتاخير عنه  
 اوله كان نقله الامام الشافعي رحمه الله عنهم وان نقل القاضي ابو بكر الباقلا  
 الاجماع على ان في الاثم ونقله قال بعضهم انه قضايه مسئلة الاداء **وقيل** وقت ادائه  
 الاخر من الوقت لا منتفا وجوب الفعل قبله **فان قدم** عليه بان فعله قبله في الوقت **فتجوز**  
 اي فتقدم عليه تجزى للواجب سقط له كتحجير الزكاة قبل وجوبها قال **الحنفية** وقت  
 ادائه ما اي الجزء الذي **اقبل** بالاداء **ومن الوقت** اي لا فاه الفعل بان وقع فيه  
 والا اي وان لم يتصل **لا** ايجز من الوقت بان لم يقع الفعل في الوقت **فان**



فوق ادراك الجزء **الاخر** من الوقت لتعيينه للفعل فيه حيث لم يقع فيما قبله **والذكر في ان قدم**  
**الفعل** على اخر الوقت بان وقع قبله في الوقت وقع مقدم **واجبا بشرط بقاء** اي بقاء  
 المقدم **لمكلفا** الى اخر الوقت فان لم يبق كذلك كانت اوقات او حين وقع مقدمه ففلا  
 بشرط الوجوب عنده ان يبقى من ادراك الوقت بصفة التكليف الى اخره المبين في **الوجوب**  
 وان اخر الفعل عنه ويؤمر به قبله لان الاصل بقاء بصفة التكليف في حيث وجب  
 وقت اداءه عنده كما تقدم عن الحنفية لانهم وان قالوا في ما شرطه قد ذكره المقام  
 دون الاول المعلوم مما قدمه والاقوال غير الاول منكرة للوجوب الموسع لانتقامها  
 على ان وقت الاداء لا يفضل عن الوجوب ومن اخر الواجب المذكور بان لم يشتغل  
 به اول الوقت مثلا مع **ظن الموت** عقب ما يسعه منه مثلا **عصى** فظنه فوات **الوجوب**  
 بالتأخير فان عاش وقعه في الوقت فالجزم **بوجوب** الاداء لانه في الوقت  
 المقدرة شرعا وقال القاضي ابوبكر الباقلاني في المتكليف **الحسين** من الفقهاء  
 فله قضاء لانه بعد الوقت الذي تضيق بظنه وان بنا خطا في **ومر اخر**  
 الواجب المذكور بان لم يشتغل به اول الوقت مثلا مع **ظن السلامة** من الموت  
 الى اخره ومات فيه قبل الفعل **فالصحيح** انه لا يعصى لان التأخير جائز له والفوات  
 ليس باختياره وقيل يعير وجواز التأخير بشرط سلامة العاقبة **بخلاف** اي

الواجب الذي **وقته** **المر كالج** فان مر اخره بعد ان امكنه فعله مع ظن السلامة  
 من الموت الى مضى وقت عكسه فعله فيه ومات قبل الفعل يعصى على الصحيح والام يتحقق الموت  
 وقيل لا يعير لجواز التأخير له وعصيانه في الحج في اخر سني الامكان لجواز التأخير اليها  
 وقيل من اولها لاستقرار الوجوب في وقته منته الى منته بعينه **مسألة** **الفعل**  
**المكلف** **الذي لا يتم** اي يوجد **الواجب المطلق** **الا انه واجب** بوجوب الواجب سببا  
 كما في او شرط **او قال الاكثر** من العلماء اذ لو لم يجب لحاجته تركه الواجب المتوقف عليه  
 قيل لا يجب بوجوب الواجب مطلقا لان الدال على الواجب ساكت عنه **وثالثها** اي  
 الاقوال **يجب ان كان سببا كالنار الاحراق** كاساس النار محل فانه سبب لاجل  
 عادة بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة فلا يجب بوجوبه شرط والفرق ان السبب  
 لاستناد المسبب اشدارتباطا به في الشرط بالشرط **وقال امام الحرمين** يجب  
 ان كان **شرطا شرعيا** كالوضوء للصلاة **لا عقليا** كتركه الواجب **او عاديا**  
 كعسر جزء من الركن لفصل الوجه فلا يجب بوجوبه شرط اذ لا وجود له شرطا عقلا او  
 عادة بدونه فلا يقصده الشارع بالطلب بخلاف الشرع فانه لو لا اعتبار الشرع لم يوجد  
 شرط بدونه وكنت الامام عن السبب الاستناد المسبب في الوجود كالذي يرفاه فلا  
 يقصده الشارع بالطلب فلا يجب كما افصح به ابن الحارث في مختصره الكبير فختار القول



لقول الامام وقول المص في دفع السبب والوجوب الشرط المير في منع يؤيد  
 المنع ان السبب ينقسم كالشرط الى شرعي كما كيفة الاعتقاد وعقلي كالنظر للعلم عند  
 الامام الرازي وغيره وعادي كحر الرقية لاقتل نعم قال بعضهم القصد بالمسببات  
 الاسباب لانها التي في وسع المكلف الاحتراز بالطلاق عن المقيّد وجوبه بما يتوقف عليه  
 كالزكاة وجوبها متوقف على ملك البضاعة فلا يجب تحصيله بالمقدور وغيره قال الا  
 كحضور العدد في الحجة فانه غير مقدور لاحاد المكلفين اي ويتوقف عليه وجود الحجة  
 كما يتوقف وجودها على وجود العدد **فلو تعذر ترك المحرم الابترك غيره** والحال  
 كما قيل وقع فيه بول **وجب ترك** ذلك الغير لتوقف ترك المحرم الذي هو واجب  
 عليه **واختلطت** اي شتمت **منكوسة** لرجل **باجنبية** منه **حيثما** اي حرم قربانها  
 عليه **او طلق معينة** في زوجية مثلاً **ثم شها** حرم عليها قربانها اي امارا اجنبية  
 والمطلقة فطهر واما المنكوسة وغير المطلقة فلا شتمها بما لا اجنبية والمطلقة  
 وقد يظهر الحال فيرجع الى ما كانت عليه الحل فلم يتعذر في ذلك ترك المحرم وحده فلم  
 يتناول ما ذكر قبله وترك جواب مسألة الطلاق للعلم به في جواب ما قبلها ولو افره  
 عنها احتاج الى ذكر ما رزته بعد قوله معينة كالاخي فينبغي الاختصار المقصود  
**مسألة مطلق الامر** بما بعض خرياته مكره كراهة تحريم او تقيده بان كان منهيها

عنه **لا يتناول المكروه** منها خلافاً **للحنفية** لتناولها لكان الشيء الواحد  
 الفعل والترك في جهة واحدة وذلك تناقض **فلا تقع الصلوة في الاوقات المكروهة**  
 اي التي كرهت فيها الصلوة من النافلة المطلقة كعند طلوع الشمس ترتفع كرجح **وتنزلها**  
 حتى تنزل واصفرارها حتى تغرب ان كان كراهتها فيها كراهة تحريم وهو الامر فلا بد  
 في النهي عنها في حديث مسلم **وان كان كراهة تنزيه** وصححه النووي ايضا في بعض كتبه  
 فلا تقع ايضا على الصبح اذ لو صححت على واحدة من الكراهيتين وافقت الشرع بان  
 تناولها بالنافلة المطلقة المستفاد من احاديث الترخيص فيها الزم التناقض فتكون على  
 كراهة التنزيه مع جوازها فاسدة اي غير معتد بها لا يتناولها الامر فلا يشاء عليها  
 وقيل انها على كراهة التنزيه صحيحة يتناولها الامر فتشأب عليها والنهي عنها راجع الى  
 امر خارج عنها كموافقة عباد الشمس في سجودهم عند طلوعها وغروبها دل على  
 ذلك حديث مسلم وسياقي ان النهي لخارج لا يفيد الفساد ويرجع النهي فيها الى  
 خارج تفصل الحنفية ايضا في قولهم فيها بالصحة مع كراهة التحريم كالصلوة في المعصية  
 اما الصلوة في الامكنة المكروهة ففيها في النهي عنها خارج جزمها كالتعرض بها في الحما  
 لوسوء الشيطان وفي اعطاء الابل لبنقار وفي قارعة الطريق لمرور الناس وكل من  
 هذه الامور شيئا من الصلوة وليس هو من الحشوع فالنهي في الامكنة ليس لنفسها



بخلاف الازمنة على الاصح فاقترنا واحترس بطلق الامر المقتضي المكون فلا يتناول  
 قطعاً اما الواحد بالشخص **ج** هـ ان لا يزوم بينهما كالصلوة في المكان **المعصوب**  
 فانها صلوة وعصبة اي شغل ملك الغير عدوانا واكل منها يوجب بدون الاخر فالجهر هو  
 العطا قالوا **تصح** تلك الصلوة التي هي واحد بالشخص الاخره فرضا كانت او نقلاً  
 لجهة الصلوة المأمورة بها **والايتاب** فاعلمها عقوبة له عليها من جهة **العصبة** **وقيل** ثانياً  
 من جهة الصلوة وان عوقب من جهة العصبة فقد عاقب بعذر من ان الثواب او عجزاً بعضه  
 وهذا هو التحقيق والاول تعريضاً ودع عن اتباع الصلوة في المعصية فلا خلاف **المعصية**  
**وقال القاضي** بوبكر الباقلاني **والاما** الرازي **لا تصح** الصلوة مطلقاً نظر الحجة **المعصية**  
 المنهي عنه **وسقط** الطلب للصلوة **عندها** لان السلف لم يأمروا بقضاءها مع  
 علمهم بها وقال الامام احمد **لا يصح** لها **ولا سقط** لطلبه عندها قال امام الحرمين  
 وقد كان السلف متفقون في التقوى يأمرون بقضاءها **والخارج** من المكان **المعصوب**  
**تأثبا** اي نادماً على الدخول عازماً ان لا يعود اليه **آت** **بواجب** لتحقيق التوبة الواجبة  
 بما اتي به من الخروج على الوجه المذكور وقال ابو هاشم من الغزاة **هو آت** **بجرام** لان ما اتي  
 به من الخروج شغل بعزاذن كالكس والتوبة انما تتحقق عند انتهائه اذ لا اقلع  
 الا **وقال الامام الحارثي** متون سطا بين القولين **هو مرتكب** اي مشتبهك **المعصية**

**ع** **انقطاع** **تطيف** **الذي** عنه من طلب الكف عن الشغل **خروج** تابثاً لما مر به فلا يلحق  
 بهما البقاء ما نسبته بدخوله في الضر الذي هو حكمة النبي فاعتبر في الخروج من معصية  
 وجه طاعة وان امنت الاولى والثانية والجمهور العواجزة المعصية من الضر لا فخر  
 الملك الاشد كما الغي ضرر زوال العقد في ايسارة اللقمة المفصوص بها من حيث لا يشعور  
 غير ذلك فخر بطلب النفس الاشد **وهو** اي قول امام الحرمين **دقيق** كما تبين وانما  
 ابن الحاجب فيه **تفتت** المعصية مع انتفاء نعلق الذي وبدن استبعاده قول الفقهاء  
 ان من حن بعد ارتداده ثم افاق واسلم يحسب عليه قضاء صلوات من المجنون استقامها  
 حكم معصية الردة لان سقاط الصلوة من المجنون رخصة والمرتد ليس من اهل الرخصة  
 اما الخارج غير تائب فخاص قطعاً كالمالك **والساقط** باختياره او بعذر اختياره  
**على جريح** **بأن جرحي** **بقتله** **ان استمر عليه** **وبقتل كفو** في ضيق القصاص **ان لم يتم**  
 عليه لعدم موضع يعتمد عليه الا بدون كفو **قبل يتم** عليه ولا ينتقل الى كفو لان الضر  
 لا يزال بالضر **وقيل** **يخبر** بني لا استمر عليه والانتقال الى كفو ليسا وهما في الضر  
**وقال امام الحرمين** **لا حكم** فيه من اذن او منع لان الاذن له في الاستمرار والانتقال او  
 احدهما يؤدي الى القتل المحرم والمنع منها لا قدرة على امتثاله قال مع استمرار عصيانه ببقاء  
 يؤدي الى القتل المحرم والمنع منها لا قدرة على امتثاله قال مع استمرار عصيانه ببقاء



ما نسب في الضرر بطلان ان كان باختياره **والا فلا عصيا وتوقف الغزالي** يقال في  
 المستطيف يحتمل كل في المقالة الثالثة واختار الثالثة في المحول ولا ينافي قوله كما انه لا  
 تخلو او تقع حكم الله لان مرادها باليكم فيه ما يصيد فبالحكم المتعارف وبانتفاء لقول الله  
 لما سأل هو ولا عن ذلك حكم الله ان لا حكم على انه ففكر انه اختار في باب الصيد في النهاية  
 المقالة الاولى على الثالثة واختار للم بقره كفوق غير الكون كما في في الانتقال عن المسلم  
 البيان قتله اخف مفسدة **مسلم يحرم التكليف بالحق** مطلقا اي سواء كان في الاذنة اي  
 محتضا عادة وعقلا كالجمع بين السواد والبياض ام لغيره اي محتضا عادة لا عقلا كالشيء  
 من الزنبر واليطران من الانثى او عقلا لا عادة كالايان محمدا علم الله انه لا يؤمن **ومنع الكفر المفسد**  
**والشيخ ابو حامد الاسفرايني والغزالي وابن رجب العبد ما** اي الحال الذي ليس بمفسد **فالتعلق**  
**والعلم بعدم وقوة** اي منعو الممتنع لغير تعلق العلم لانه لظهور امتناع المكلف لافانك  
 في طلبه **واجيب** بان فائدة اختيارهم هل ياذنون في المقدار فيترتب عليها الثواب ولا  
 فالنقا اما الممتنع لتعلق العلم بعدم وقوة فالتكليف به اثر وواقع اتفاقا **ومنع**  
**معتزلة بغداد والاموي الحال لذاته** دون الحال لغيره **ومنع** امام الحزبي كونه اي الحال  
 يعني لغير تعلق العلم لما سبق مطلوب اي منع طلبه من قبل نفسه اي لا كما لله في عنده ما نؤمن  
 طلبه بخلافها على القول الثاني فاختلغا كما قال الله ما هذا **لا ورو صيغة**

انظر ما قاله الامام في شرح المنزلة

**الطلب** لغير طلبه فلم يمنع الامام كالم بمنعه غيره فانه واقع كما في قوله تعالى لو اقرده  
 حاسين والامام ردد بما قاله فيما نسب الى الاشعري من جواب التكليف بالحال فحكم الله  
 بشقيه ولو تركه وذكر الامام مع ما ذكره بالقول الثاني كما فعل في شرح المنهاج فانت  
 الى اختلاف المناخذه المقصودة له **والحق وقوع الممتنع بالغير بالذات** اما وقوع التكليف  
 بالاول فلا بد من كلف الثقلين بالايان وقال وما اكره الناس له منعت يؤمير فامتنع  
 اكثرهم لعلها بعدد وقوع ذلك من الممتنع لغيره وامام عدم وقوعه بالثاني فلا تقرأ والقول  
 الثاني وقوعه بالثاني ايضا لان من انزل الله فيه انه لا يؤمن بقوله مثلا ان الذي كفر واد  
 عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون كما يؤمنون **وجيب** وغيرهما مكلف في حمله المكلفين  
 بمصدق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع جاء به عن الله ومنه انه لا يؤمن اي لا يصيد النبي صلى الله عليه وسلم  
 في شيء مما جاء به عن الله فيكون مكلفا بمصدق في خبره عن الله بان لا يصيد في شيء مما جاء به الله  
 وفي هذا التصديق تناقض حيث اشتمل على اثبات التصديق في شيء ونفي في كل شيء فهو من  
 الممتنع لذاته **واجيب** بان من انزل فيه انه لا يؤمن لم يقصد ابدا في ذلك حتى يكلف بتصديق  
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه ففما للثنا فحق واما قصد البلاغ ذلك لغيره واعلام النبي به لبيان  
 في ايمانه كما قيل لنوع في يؤمن من قولك الا انه قد آمن فتكليفه بالايمان التكليف بالممتنع  
 لغيره والثالث قول الجمهور عدم وقوعه بواحد منهما الا في الممتنع لتعلق العلم بعدم وقوة



هذه التعليل  
 اقتناع التعليل  
 ثم رأيت  
 ثم هو  
 مع انما  
 هكذا  
 واللام  
 من المازم  
 المع من  
 وقد علمت  
 بان يثبت  
 ان عدم  
 في عدم  
 النسطر  
 العلم  
 الذي  
 فانه  
 على  
 غير  
 هم  
 مع

—

۳۱



لحصول الثواب فحدث العبي المشهور انما الاعمال بالنية والامر عند الجمهور يتعلق بالفعل  
قبل المباشرة له بعد دخول وقت الزمان وقبله اعلاما والاكثر في الجمهور قالوا يستمر  
تعلقه بالزمان في حال المباشرة له وقال امام الحنفي والغزالي ينقطع التعلق حال المباشرة  
والا يلزم طلب تحصيل الحاصل ولا فائدة في طلبه واجيب بان الفعل كالمصلحة انما يحصل  
بالفراغ منه لا انتفاءه بانتفاء جزء منه وقال قديم منهم الامام الرازي لا يتصور الامر بان  
يتعلق بالفعل الزمان الا عند المباشرة قال لهم وهو المحقق اذا القدرة عليه لا تخ  
وما قيل فانه يلزم عدم العصيا بتركه فاجابه قوله **قال الامام** بفتح الهمزة اي اللوم والذم  
قبلها اي قبل المباشرة بان ترك الفعل اي اللوم حال الترك **على التلبس بالكلف** عن  
الفعل الممضي ذلك الكلف لان الامر بالشيء يعين الذي عنه تركه **مسألة** بيع التكليف  
ويوجد معلوما للمأمور اثره اي حقيق الامر المسموع الدال على التكليف مع علم الامر  
وكذا المأمور ايضا في الاظهر انتفاء شرط وقوعه اي وقوع المأمور عند وقت كامر  
رجل يصوم يوم علم موته قبله **قال الامام** فقط او لم يمت بوقت في الامر فانه علم في ذلك  
انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور به من الحيوة والتميز عند وقت خلافا لامام الحنفي  
المعتزلة في قولهم لا يصح التكليف مع ما ذكره انتفاء فائدة من الطاعة والعصيا بالفعل  
والترك واجيب بوجودها بالغزم على الفعل والترك وفي قولهم لا يعلم المأمور بشي

انه مكلف به عقب ما عدا الامر به لان فذل لا يتكلم من فعله لموت قبل وقت او غير ذلك  
بان الاصل عدم ذلك بتقدير وجوده ينقطع الامر الدال على التكليف كالوكيل في البيع عند اذا  
ما دخل قبل الفذ ينقطع التوكيد ومسألة علم المأمور على الامر وغيره الاتفاق ومنها  
على عدم صحة التكليف بانتفاء فائدة الموجودة حال الجبل بالغرم وبعض المتأخرين قال بوجوده  
بالغرم على تقدير وجود الشرط كما قال يعقوب المجيب في التوبة في الزمان على ان لا يعود اليه  
بتقدير القدرة عليه فيصح التكليف عنده وجعل المصحة الاظهر وتند في ذلك كما  
اشار اليه في شرح المختصر الى مسألة فعملت بالعادة او يقول النبي انما يتحقق في شأن يوم  
معينه رمضان هل يجب عليه فاستام بالصوم قال الغزالي في المستصفى اما عند المعتزلة  
فلا يجب لان الصوم بعض يوم غير تام وبه واما عندنا فالظاهر وجوبه لان المير لا يقطع  
بالعسور ووجه الاستناد انها كلفت بالصوم مع علمها انتفاء شرط من انتفاء الحيف  
جميع النهار وهذا من دفع فان المكلف يصوم بعض اليوم الحاي في الحيف والانتفاء عنه  
جميع اليوم شرط الصوم جميعه لا بعضه ايضا وكذا ما قبله من دفع فانه لا يتحقق الغرم على ما  
لا يوجد شرط بتقدير وجوده ولا على عدم العود الى الاقدرة عليه بتقدير ما لا يصحها  
حكمة من الاتفاق على عدم العجز اما التكليف بشي مع **جعل الامر** انتفاء شرط وقوعه  
عند وقت بان يكون في الشارع كما امر العبد بحياطة ثوبه عند **فانفاق** اي فتنق



على صحته ووجوده **خاتمة الحكم** قد يتعلق بامر من فاكثرة على الترتيب فيجوز الجمع ككل  
 المذكا والميتة فان كلاهما يجوز اكله لكن جواز اكل الميتة عند العجز عن غيره الذي هو حله المذكا  
 فيجوز الجمع بينهما محرمة الميتة حيث قد عجز عن غيره **اوباح** الجمع كالوضوء والنييم فانها جائزا  
 وجواز النييم عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع بينهما كان يتيمم خوف بطؤ البرء  
 في الوضوء من عت ضررته محل الوضوء ثم توطئا متحلا لمتقاة بطؤ البرء وان بطل  
 بوضوءه تيممه لا تنفاد فائدة **او ليس** الجمع كحصول كفاية الوقوع فان كلاهما قاي  
 لكن وجوب الطعام عند العجز عن الصيام ووجوب الصيام عند العجز عن الاعتاق وليس  
 الجمع بينهما كما قال في المحصول فينبوي بكل الكفاية وان سقطت بالاولى كما ينوي بالصلوة  
 المعادة الفرض وان سقطت بالفعل او لا وقد يتعلق الحكم بامر من فاكثرة **على اليد**  
**كذلك** اي يجرم الجمع كزوج المرأة في كفون فان كلاهما يجوز التزوج منه بذلك  
 الاخر اي ان لم تزوج من الاخر وجرم الجمع بينهما بان تزوج منها معا او مرتبا او بباح الجمع  
 كستر العورة بثوبين فان كلاهما يجب السترة بدلا عن الاخر اي لم تستر بالآخر  
 ويباح الجمع بينهما بان يجعل احدهما فوق الاخر او يسن الجمع كحصول كفاية اليمين فان  
 كلاهما واجب لا عجزه اي ان لم يفعل غيره منها كما قال والد المهم انه لا قرب الى  
 كلام الفقهاء اي نظر انهم الى الظاهر وان كان التحقيق ما تقدم من ان الواجب القدر

المشرك في ضرائع معانيها وليس في الجمع بينهما كما قال في المحصول **الكتاب الاول**  
**في الكتاب وسباحة الاقوال** المشتمل عليها من الامر والنهي والعام والخاص والمطلق  
 والمقيد والمجمل والمبين ونحوها **الكتاب** المراد به **القرآن** عليه السلام بين الكتب في عرف  
 اهل الشرع **والمتعين به** اي بالقرآن هذا اي في اصول الفقه **اللفظ المنزل على محمد**  
**صلى الله عليه وسلم** **للايجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته** يعني ما يصدق عليه هذا  
 من اول سورة الحمد الى اخر سورة الناس المجمع بابعاضه خلافا للمعيز بالقرآن في اصول  
 الدين فمدلول ذلك القائل ببداهة تقا وانما صدر القرآن مع تشخيص ما ذكره او صافه  
 ليتيمم مع ضبط كثره عمال يستعملون اسماء الكلام فخرج عن ان يسمى قرانا بالقرآن على محمد  
 الاحاديث غير الربانية والتوراة والانجيل مثله وبالايجاز اي لظهور صدق في فروع  
 الرسالة نجا زاعمة اطهار عجز المرسل اليهم عن معارضة الاحاديث الربانية كحديث الصيعة  
 انما عند ظن عبدي بي في آخره والاقصا على الاجاز وان انزل القرآن لغيره ايضا  
 لانه المحتاج اليه في التمييز وقوله بسورة منه اي في سورة كانت من جميع سور مكاتبة  
 لا قلما وقع به الاجاز الصادق بالكثر اقصر سورة ومثلها في قدرها من غيرها  
 بخلاف ما ادووها وفائدة كما قال دفع اليهم العبادة بدون ان الاجاز بكل القرآن  
 فقط وبالمتعبد بتلاوته اي ابداء ما نسخت تلاوته كما قال منه الشيخ والشيخ



اذ انبأ فارجوها اليه قال عمر رضي الله عنه فانا قد قراناها رواه الشافعي رحمه الله تعالى  
 وغيره وللحاجة في التمييز الى اخرج ذلك زاد المعاد على غيره المتعبد بتلاوته وان كان من الحكم  
 وهي لا تدخل الحدود **ومنه اي القرآن البسملة اول كل سورة غير براءة على الصحيح**  
 لانها مكتوبة كذلك بخط السور في مصاحف الصحابة مع مباغتتهم في ان لا يكتب فيها ليس  
 منه ما يتعلق بصحة النقط والشكر وقال القاضي ابو بكر الباقلاني وغيره ليس منه  
 في ذلك وانما هي في الفاتحة لا في الكتاب على عادة الله في كنيته ومنه سن لنا ابتداء الكنية  
 بها وفي غير الفاتحة للفصل بين السور قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود  
 وغيره وهي منه في اثنا عشر سورة الفل اجابا وليست منه اول براءة لترونها بالفاتحة  
 الذي لا يناسب البسملة المناسبة للرحمة والرفق **لانا نقل احاد** اقرانا كابانها في قراءة  
 والساوق والساوقة فاقطعوا ايديهما فانه ليس من القرآن **على الصحيح** لان القرآن  
 لا يجازه للتأني عن الايمان بمثل اوقر سورة تنوير الدواعي على نقله قوائم اقبل انه  
 من القرآن جلا على انه كان متواترا في العصر الاول لعدالة ناقله ويكفي التواتر فيه  
**والقرأت السبع** المعروفة للقراء السبعة اي عمر ونافع وابن كثير وعامر وعاصم وحمة  
 والكسائي **متواترة** من النبي اليها اي نقلها عنه جميع متينين عادة تواترهم على الكذب

لشهم وهم قيل يعني قال ابن الحاجب **فيما ليس** قبيل الاداء اي فاهو من قبيل  
 كان هيئته للفظ يتحقق بدونها فليس متواتر وذلك **كالمدة** الذي زيد فيه من متلاوة  
 على اصله حتى بلغ قدر الفهر في جاء وما انزل وواو في نحو السؤ وقالوا انهم ويا  
 في نحو جي وفي انفسكم او اقل من ذلك بنصف او اكثر منه بنصف او واحد او اثنين طر  
 للقراء **والامالة** هي التي خلاف الاصل من النسخ محضة او بين بين بان ينسخ بالفتحة  
 فيما يحال كالفار نحو الكسرة على وجه القرب منها او من الفتحة **وتخفيف الفتح** الذي  
 هو خلاف الاصل في التحقيق نقله نحو قد افلح وابد الا نحو يؤمنون وتسهيله اي  
 اشكم واستقاطا نحو جاء اجلم **وقال الوشامة والالفاظ المختلف** في بابها  
**القراء** اي كما قال المعص في اداء الكلمة يعني غير ما تقدم كالفاظهم فيما يفرق من شد ونحو  
 تعيد بزيادة على اقل التشديد من المبالغة او توسط او غير ابن الحاجب واپشامة  
 لم يتر منوها لما قالاه والمعص وافق عدم تواتر الاول وتروى في قوائم الثاني  
 وحزم تواتر الثالث ما يوافق القيمة وقال في الرابع انه متواتر فيما يظهر ومقصوده  
 ما نقله عن ابي شامة المتناول بظاهرة لما قبله مع زيادة تلك الزيادة التي شلتها بما  
 تقدم على ان اباشامة لم يرد جميع الالفاظ اذ قال في كتابه المرشد العجيز ما شاء على  
 السنة جماعة من متاخري القرنين وغيرهم من ان القرأت السبع متواترة تقول



تقول به فيما اتفقت الطرق على نقله عن القراءة السبعة دون ما اختلف فيه بمعنى انه نفيت ستة  
اليوم في بعض الطرق وذلك موجود في كتب القراءة لا سيما كتب المعاربة والمشاركة فبينها ما ياتي  
في مواضع كثيرة والحاصل اننا لانلزم المتواتر في جميع الالفاظ المختلفة فيها بين القراء بل  
المتواتر وما اتفقت الطرق على نقله عنهم وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه طائفة السابقين  
وهذا بظاهره يتناول ما ليس فيه غير الاداء وهو في قبيل وان حمل المصنف على ما هو في قبيل  
كما تقدم **ولا يجوز القراءة بالثلاثة** اي ما نقل قرائنا احاداً الا في الصلوة ولا احادها  
بناء على الاصح المتقدم انه ليس من القرآن وتبطل الصلوة به ان غير المعز وكان قارئاً معاً  
علماً كما قال النووي في فتاويه **والصحيح ان ما وراء العشرة** اي السبعة تقرأ بغيره  
وابي جعفر اختلف في هذه الثلاثة تجوز القراءة بها **وما قال للبغوي والشيخ الامام والد**  
المصنف لانها لا تقرأ بغير السبع من جهة السند واستقامته الوجه في العربية وموافق خط  
مصحف الامام ولا يضر في القرواني البغوي عدم ذكره خلقاً فان قرأته كما قال المصنف لمصلحة  
فقرأة السبع اذ لم يكره في موافق منهم وان اجتمعت له هيئة ليست لواحد منهم فجعلت  
قراءة تخصه **وقيل الشاذ ما وراء السبعة** فتكون الثلاثة منهم لا تجوز القراءة بها  
على هذا وان حكى البغوي الاتفاق على الجواز فيصرح بخلافه كما تقدم **اما اجازان**  
**يجزى الاجاز الاحاد في الاحتجاج فهو الصحيح** لانه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم

ولا يلزم من انتفاء خصوص قرأته عموم خبره والثاني وعليه بعض اصحابنا لا يحتاج  
لانما نقل قرائنا ولم تثبت قرأته وعلى الاول احتياج كثير من فقهاءنا على قطع  
بغير السارق بقراءة ايمانها وانما لم يوجبوا التتابع في صوم كفارة اليمين الذي هو  
اصد قولنا في صحة بقراءة متتابعة قال الامام كانه لما صحح الدارقطني مناه  
عن عائشة رضي الله عنها نقلت في صيام ثلاثة ايام متتابعاً فسقط متتابعاً **ولا يجوز**  
**ورود ما لا معنى له في الكتاب الستة خلافاً للحشوية** في تجزئهم ورود ذلك في الكتاب  
قالوا لوجوده فيه كالحروف المقطعة اوائل السور وفي الستة بالقياس على الكتاب  
اجيب بان الحروف اسماء للسور كطه ويسن وموا حشوية من قول الحسن البصري لما وجد  
كلامهم ساقطاً وكانوا يجلسون في الحلقة امامه رُودوا هؤلآء الى حشاة الحلقة  
اي جابها **ولا يجوز** ان يرد في الكتاب الستة ما يعني به **غير ظاهره الا بدليل**  
المراد منه كما في العام المخصوص بمتناخر **خلافاً للمرجية** في تجزئهم ورود ذلك في غير  
دليل حيث قال المراد بالآيات والاجاز الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب  
فقط بناء على معتقدهم ان الموصية لا تضرع الايمان وموارجية لارجانهم اي تأخيرهم  
اياها عن الاعتبار **وفي بناء المجلد في الكتاب الستة بناء على الاصح الا في مدونة**  
فيها **غير مبني** اي على اجماله بان لم يتفح المراد منه الوفاة صلى الله عليه وسلم **اقوال**



**اصدا** لان الله كل الدين قبل وفاته صلى الله عليه وسلم لقوله اليوم اكملت لكم دينكم  
**ثانيها نعم** قال تعالى في متشابه الكتاب وما يعلم تداويله الا الله اذ الوقف هنا كما عليه  
 جمهور العلماء واذا ثبتت في الكتاب ثبتت في السنة لعدم القائل بالفرق بينهما  
**ثالثها الامح لا يبقى** الجمل المكلف بمعرفة غير مبين الحاجة الى بيانه حذرا من التكليف  
 بما لا يطاق بخلاف غير المكلف بمعرفة على ان صواب العبارة بالعل بكا في البركان  
 وفي بعض نسخها بالعلم به وهو تحريف من ناسخ متى علمه المصا اذ وقع له غير تامل و  
**الحق** كما اختاره الامام الرازي وغيره **ان الاول السلفية قد تعيد اليقين**  
**يا نفعهم** تواتر او غيره من الشاهدة كما في ادلة وجوب الصلوة ونحوها فان  
 الصحابة علموا معانيها الرادة بالقرائن المشاهدة ونحو علمناها بواسطة نقل  
 تلك القرائن اليها تواترا فان دفع توجيه من اطلق انها لا تعيد اليقين بانفعها  
 العلم بالمراد منها **المنطوق والمعنوم** اي هذا معنيهما **المنطوق** ما اي معنى  
**عليه اللفظ في محل النطق** كما كان كما مثله في شرح المختصر كغيره يتجوز التأنيف  
 للمالدي الدال عليه قوله تعالى ولا تقدر لهما افق او غير حكم كايؤخذ من تمثيله في  
 قوله وهو اي اللفظ الدال في محل النطق **نص** اي يسمى بذلك **ان افاد معنى**  
**لا يحتمل غيره** اي غير ذلك المعنى **كزيد** في جاوز زيد فانه مقيد للذات المشخصة من

معنى المعنوم والمنطوق

غير احتمال لغيرها **ظاهرا** اي سمي بذلك **ان** **احتمل** بدل المعنى الذي افاده **محمدا**  
**كالا** **مسد** في محورايت الميعوم الاسد فانه مفيد الحيوان المفترس محتمل للرجل الشجاع  
 بدله وهو معن من صرح لانه معنى مجازي والاول الحقيقي المتبادر الى الذهن اما المحتمل  
 للمعنى مساو للاخر فيسمى محتملا كما في ثوب زيد الجون فانه محتمل لمعنيه اي الامة  
 والابيض على السواء **واللفظ ان دل جزؤه على جزء المعنى كغلام زيد** **قريب**  
**والا** اي وان لم يدل جزؤه على جزء معناه بان لا يكون له جزء كقصة الاتهام او يكون  
 له جزء غير دال على معنى كزيد او دال على معن جزؤه معناه كعبدة علمه **وقد لا**  
**اللفظ على معناه مطابقة** وتسمى دلالة المطابقة ايضا لمطابقة الدال للمدلول  
**وعلى جزئه** اي جزء معناه **تضم** وتسمى دلالة تضم ايضا لتضمن المعنى لجزء المدلول  
**ولا ريب** اي لازم معناه **الذهبي** سواء للزمه في الخارج ايضا **ام لا التزام** وهي  
 دلالة الالتزام ايضا **لا التزام** المعنى اي التزامه للمدلول كدلالة الانثى على الحيوان  
 الناطق في الاول وعلى الحيوان في الثاني وعلى قابل العلم في الثالث **اللازم** خاذا  
 ايضا وكدلالة العمى اي عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا على البصر **اللازم**  
 للعمى في هذا المعنى له خارجا **والاولى** اي دلالة المطابقة **لفظية** لانها بعض  
**اللفظ والثنتان** اي دلالة التضم **والالتزام** **مقليات** **ان** لتوقعها على



الدخول في المعنى إلى الجزء ولازم ثم المنطوق ان توقف الصدق فيه او الحق له  
 عقلا او شرعا على **ما** اي تقدير فيما دل عليه **فدلالة اقتضاء** اي دلالة  
 اللفظ الدال على المنطوق على معنى ذلك المضمرة المقصود تسمى دلالة اقتضاء **ول**  
 كافي صديقه سند اخي عامم الا في مجتهد المجمل رفع عن اميتي الخطا وانسيئا اي المؤا  
 بها لتوقف صدق على ذلك لوقوعها والثاني بما في قوله تعالى واسئل القرة اي  
 اصل القرة اذا القرة وهي الابنية المجتمعة لا يصح سؤالها عقلا والثالث كما  
 في قوله لما لك عبد اعنتك عبدك عني ففعل فانه يصح عنك اي ملكه لي فاعنتك  
 عني لتوقف صحة العنت شرعا على الملك **وان لم يتوقف** اي الصدق في المنطوق  
 فلا الصلة على اضرار **ول** اللفظ المعبد على ما لم يقصد به **فدلالة اشارة**  
 اي دلالة اللفظ على ذلك الذي لم يقصد به تسمى دلالة اشارة كدلالة قوله تعالى احل لكم  
 ليلة الصيام الرفث الى سائلكم على صحتهم من اصبحت جنبا للرؤوم المقصود به من  
 حواز جماعة من الليل الصادق باخره ومنه **والمفهوم** ما اي معنى **ول** عليه اللفظ  
**لا في محل النطق** منكم ومحله كتحريم كتمان سيأتي فان وافق حكمة المشتمل عليه  
 المنطوق اي الحكم المنطوق به **فوافقته** ويسمى مفهوم موافقة ايضا ثم **هو**  
**فجوى الخطاب** اي يسمى بذلك ان كان اولى من المنطوق **ولحنه** اي لحن الخطاب

اي يسمى بذلك ان كان مساويا للمنطوق مثال المفهوم الاولي تحريم ضرب الزوالدين  
 الدال على نظر اللحن قوله تعالى لا تقل لها فمواوئى من تحريم النافق المنطوق لاشدية  
 فيه التأكيد في الايداء مثال المساوي تحريم احراق مال اليتيم الدال على نظر المخزاة ان  
 الذي ياكلون اموال اليتامى ظلما فهو مساو لتحريم الاكل لمساواة الاحراق للاكل في  
 الاتلاف **وقيل** لا تكون الموافقة **مساويا** اي كما قال المصنف لا يسمى بالموافقة المساوي **ول**  
 مثل الاولي في الاجتماع به وباسمه المتقدم يسمى الاولي ايضا على هذا ونحو الكلام ما يفهم منه  
 قطعاً ولحنه معناه ومنه قوله تعالى ولتقرنهم في جنح القول ويطلق المفهوم على الحكم ايضا  
 كالمنطوق وعلى هذا ما قاله المصنف في شرح المنهاج كغيره المفهوم لما اولى من المنطوق بالحكم  
 او مساو فيه قال الشافعي امام الائمة **والامان** اي امام الحرمين والامام الرازي  
**دلالة** اي الدلالة على الموافقة **فيا سببه** اي بطريق القياس الاولي والمساوي المسمى بالجلي  
 كما يعلم مما سيأتي والعلّة في المثال الاول والايضا وفي الثاني الاتلاف ولا يضر في النقل  
 عنه الا وليزعم جعلها المساوي من الموافقة لان ذلك بالنظر الى الاسم لا الحكم كما  
 تقدم واما الثالث فلم يصح بالشمسية بالموافقة ولا نحو مما تقدم **وقيل** الدلالة  
 عليه **لفظية** لا دخل للقياس فيها لفهمه غير اعتبار قياس فقال **الفرق** الى **والايد**  
 من قال في هذا القول **فمن** اي الدلالة عليه من السياق والقرا من ان يجوز اللفظ



فلولا دلالتها في آية الوالدين على أن المطلوب بها تعظيمهما واحترامهما ما فهم منها  
منع التآخيف منع الضرب إذ قد يقول ذو الفرض الصحيح لعبد لا تشتم فلانا ولكن لا  
ولولا دلالتها في آية مال اليتيم على أن المطلوب بها حفظه وصيانته ما فهم منها  
منع أكله منع إراقه إذ قد يقول القائل والله ما أكلت مال فلان ويكون قد أراقه  
فلا يحتج **وهي** أي الدلالة عليه حينئذ مجازية في إطلاق **الأخضر على الأعم** فإطلاق  
المنع من التآخيف في آية الوالدين وإريد المنع من الأذى وإطلاق المنع من أكل مال اليتيم  
في آية وإريد المنع من إلاقه **وقيل نقل اللفظ لها** أي للدلالة على الأعم **عقاب** لا عن  
الدلالة على الأخضر لفة فتحریم ضرب الوالدين وتحریم إراق مال اليتيم على هذين  
القولين من منطوق الاليتين وإن كانت بقرينة على الأول منهما وكثير من العلماء منهم  
الحنفية على أن الموافقة مفهوم لا منطوق ولا قياس كما هو ظاهر صدر كلام المصنف  
منهم من جعله تارة مفهوما وأخرى قياسا كالبيضاوي فقال الصفي الهندي لا  
تنافي بينهما لأن المفهوم مسكوت والقياس الحاق مسكوت بمنطوق وقال المصنف  
وقد يقال بينهما تنافي لأن المفهوم مدلول اللفظ والقياس غير مدلوله **وإن خالف**  
حكم المفهوم الحكم المنطوق به **فحالفه** وسمى مفهوم مخالفة أيضا كما سيأتي في التبعية  
به أيضا في بحث العام وشرطه ليتحقق **أن لا يكون المسكوت تركه خوف** في ذكره بالموافقة

كقول قريب العهد بالاسلام لعبده بحضور السيدة تصدق بهذا على المسلمين ويريد غيرهم  
وتركه خوفا من أن يتهم بالنفاق **ومعنى** أي الخوف كما يحمل بحكم المسكوت كقولك في  
الغنم السائمة زكوة وانت تحمل حكم المعلوفة **وإن لا يكون المذكور خرج للعالم**  
كما في قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم فإن الغالب كون الربائب في حجور الرجال  
أي تربيتهم **خلافا لأمام الحرمين** في نفيه هذا الشرط لما سياتي مع دفعه **وخرج**  
المذكور **السؤال عنه** **أوحادته** يتعلق به **أو الجملة بحكمه** دون حكم المسكوت كالأول  
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل في الغنم السائمة زكوة أو قيل بحجة لفلان  
غنم سائمة أو خاطب من حمل حكم الغنم السائمة دون المعلوفة فقال في الغنم  
السائمة زكوة **أو غيره** أي خرج المذكور لغير ما ذكر **ما يقتضي التخصيص بالذكر**  
كموافقة الواقع كما في قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين  
نزلت كما قال الواصي وغيره في قوم المؤمنين والواله يودون المؤمنين وإنما شرطوا  
للمفهوم انتفاء المذكورات لأنها فاضلة ظاهرة وهو فائدة خفية فاحذفها  
وبذلك اندفع توجيه إمام الحرمين لما انفاه مخالفا للشافعي بأن المفهوم مقتضى  
اللفظ فلا يسقط موافقة الغالب وقد مشى في النهاية في آية البريئة على ما  
نقله الشافعي من أن القيد فيها موافقة الغالب لا مفهوم له بعد أن نقل في



القول بمنع من ان الربيب الكبيرة وقت التزوج باهلا لا تحرم على الزوج لانها ليست  
 في حجره وتربيته وهذا وان لم يتر عليه ما كذا فقد نقله الغزالي عن داود كان نقله ابن عطية  
 عن علي بن ابي ربيعة عن ان البعيدة عن الزوج لا تحرم عليه لانها ليست في حجره ورواه عنه البند  
 ابن ابي حاتم وغيره ورجع ذلك الى ان القيد ليس لموافقة العالي والمقصود مما  
 تقدم ان لا مفهوم للمذكور في الاثلة المذكورة ونحوها ويعلم حكم المسكوت فيها  
 من خارج بالمخالفة كما في الغنم المعلوفة لما سيأتي او الموافقة كما في المثال لما تقدم  
 وفي ابي الربيب والولاية للغير وهو ان الربيب حرمت لثلاث يقع بينها وبين  
 اهل البنا بعض احوال بان يتزوج بها فينصه نظر العادة في مثل ذلك سواء  
 كانت في حجر الزوج ام لا وموالاته المؤمن الكافر حرمت لعداوة الكافر وهي موجودة  
 سواء والى المؤمنين لا وقد علم من الاله ومن لم يواله قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا  
 الذين اتخذوا دينكم الى قوله والكفار اولياء ومن المعنى معلوم بموافقة المسكوت  
 للمنطوق بنشأ خلاف في ان الدلالة على المسكوت قياسية او لفظية وكان القيد  
 لم يذكره في قوله **ولا يمنع** اي ما يقتضي التخصيص بالذكر قياس المسكوت بالمنطوق  
 بان كان بينهما علة جامعة لعدم معارضة له بل قيل **يعني** اي المسكوت المشتمل على العلة  
**المعروض** المذكور من صفة او غيرها اذ عارضه بالنسبة الى المسكوت المشتمل على العلة كما

لم يذكر **وقيل لا يمنع اجماعا** لوجود العارض وانما يلحق به قياسا وعدم الغنم هو  
 الحق كما قال المتص لا سيما وقد ادعى بعضهم اجماع عليه كما افادته العبارة بخلاف  
 مفهوم الموافقة لان المسكوت هناك دون المنطوق بخلاف هناك كما تقدم وبذلك  
 هنا انتقالية لا ابطالية **وهو صفة** اي مفهوم المخالفة عن محل الحكم مفهوم  
 صفة قال المص المراءى بها القيد لا لربط طول الاستثناء ولا غاية لا لنعته  
 فقط اخذ في امام الحرمين وغيره حيث ادزجوا فيها العدد والنظر مثلا **كالغنم**  
**السائمة او سائمة الغنم** اي الصفة كالسائمة في الاول من قولك في الغنم السائمة  
 زكوة وفي الثاني من قولك في سائمة الغنم زكوة قدم من خارجها ويرى  
 حديثا ومعناه ثابت في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت  
 الى عشرين ومائة شاة الى اخره **والسائمة** اي من في السائمة زكوة ان روي  
 فليس من الصفة **على الاظهر** لاختلال الكلام بدونه كالمقيد وقيل هو من الدلالة  
 على السوم الزائد على الذات بخلاف اللقب فيفيد في الزكوة عن المعلوفة مطلقا  
 كما يفيد اثباتها في السائمة مطلقا ويؤخذ من كلام ابن السمعاني ان الجمهور على  
 الثاني حيث قال الاسم المشتق كالسمة والكافر والوارث يجري مجرى المقيد بالصفة  
 عند الجمهور **وهو المنعني** محليته الزكوة في المثالين الاولين **غير سائمتها** وهو



معلومة الغنم **او غير مطلق السوايم** وهو معلومة الغنم وغير الغنم **قولا** ان الاول وجه  
الامام الرازي وغيره ينظر الى السوم في الغنم والثاني الى السوم فقط لترتبة الزكوة عليه  
في غير الغنم من الابل والبقر وجوز المص ان تكون الصفة في سائمة الغنم لفظ الغنم  
على وزانها في مظهر الغني ظلم كاسيائي فيفيد نفي الزكاة عن سائمة غير الغنم وان ثبت  
بها بدليل آخر وهو بعيد لانه خلاف المبتدأ راي الاذ كان **ومنها** اي من الصفة  
بالمعنى السابق **العله** نحو اعط السائل حاجته اي المحتاج دون غيره **والطرف**  
رنا نانا نانا نحو سافر يوم الجمعة اي لاني غيره واجاسر امام فلان اي لا وراة و  
**الحال** نحو احسن الى العبد مطيعا اي لا عاصيا **والعد** نحو قوله تعالى فاجلدوهم  
ثمانين جلدة اي لا اكثر من ذلك وصدقة الصبي اذ اشرب الكلب انا واحد كـ  
فليغسله سبع مرات اي لا اقل من ذلك **وشرط** عطف على صفة نحو وان كن اولاد  
حرافا نطقوا عليهم اي في اولاد الحر لا يجب الاتفاق عليهم **وغاية** نحو فان  
طلقنا فلا تحارل من بعد حتى تنكح زوجا غيره اي فاذا انكحت تحل للاول بشرط  
**واما** نحو ولما الحكم الله اي فقيره ليس باله والاله المعبود بحق **ومثل** لا عالم الا  
**زيد** ما يشهد على نفي واستثنا د نحو ما قام الازيد منطوقهما يعني العلم والقيام عن  
غير زيد ومنه ما اثبات العلم والقيام لزيد **وفصل** المبتدأ من الخبر بضمير الفصل

نحو ام اتخذوا من دون اولياء فاقده هو الولي اي فقيره ليس بولي اي ناصر **وتقديم**  
**المفعول** على ما سياتي عن البيهقيين كالفعول والجار والمجرور نحو واياك نعبد اي لا غير  
الا في هذه تحشرون اي لا في غيره **واعلاه** اي اعلاه ما ذكره انواع مفهوم المخالفة **لا عالم**  
**الازيد** اي مفهوم ذلك ونحوه اذ قيل منطوق اي طرحة لسرعة تبادره الى الاذهان  
ثم ما قيل انه منطوق اي بالاشارة كمنهوم انما والفاية كاسيائي لتبادره الى  
الاذ كان ثم ما قيل غيره على الترتيب الا في **مسئلة** المفاهيم المخالفة **الله اللقب** حجة  
**العه** لقول كبر من ائمة اللغة بها منهم ابو عبيدة وعبيد قال في حديث العمير  
مثلا مظهر الغني ظلم انه يدل على ان مظهر الغني ليس بظلم وهم انما يقولون في مثل ذلك  
ما يعرفونه من لسان العرب **وقيل** حجة **شرعا** لعرفه ذلك من معارف كلام الشارع و  
قد فهم صلى الله عليه وسلم من قوله ان تستغفر لم يعير مرة فلن يعفوا الله ان حكم ما زاد  
على البعير عذرا وحكمه حيث قال كما رواه الشيخان في الله وسأويده على البعير **وقيل** حجة  
**معنى** اي من حيث الغني ورواه لوم شيف المذكور الحكم عن السكت لم يكن لذكره فائدة وهذا  
كما عرفت هنا بالغير عبر عنه في بحث العام كاسيائي بالحق وفي شرح المختصر هنا بالعرف  
علم العام لانه مفعول لاهله **واجب** باللقب **الدقاق** والصير في من الشافعية **وابن**  
**حوي** منداده من المالكية وبعض المناجاة علكا فافا واسم جنس نحو على زيد حج اي لا



على عرو وفي الغنم زكاة اي لا في غير ذلك **المسايشية** ادلا فائدة لذكره الا في الحكم غير **نصف**  
**واجيب** بان فائدة استقامة الكلام اذ باسقاطه يختل خلو اسقاط الصفة وتقوى كما  
 قال المصنف الدقاي المشهور باليقين ذكره خصوصاً في قوله فانه اقدم منه واجل **وانكر**  
**ابوجنيد الكل مطلقا** اي لم يقل بشي من مفاهيم مخالفته وان قال في المسكوت بخلاف حكم  
 المنطوق فلامر اخر كافى ببقاء الزكاة عن المعلوفه قال الاصل عدم الزكاة وورود  
 في السائمة ببقية المعلوفه على الاصل **وانكر الكل قوم في الجز** نحو في الشام الغنم السائمة  
 فلا ينفرد القيد فيه للنفير بخلاف الانشاء نحو زكاة الغنم الائمة وما في معناه مما تقدم  
 فلا خارج له فلا فائدة للقيد فيه الا للنفير **وانكر الكل الشيخ الامام** والدلالة في غير  
**الشيخ** في كلام المصنف والواقعية لعلته الذبول عليهم بخلافه في الشرح في كلام الله  
 ورسوله البالغ عنه لانه تعالى لا يغيب عن شي **وانكر امام الحرمين** صفة لا تناسب الحكم  
 كان يقول الشارح في الغنم الغنم الزكاة قال مبنى في غير اللقب بخلاف المناسبة  
 كالسوم تحق مؤنة الائمة مبنى في غير العلوة ولكون العلوة غير الصفة بحسب الظاهر **فلا**  
 ما تقدم اطلق الامام الرازي عن انكار الصفة ولكون غير المناسبة في معنى  
 اللقب اطلق ابن الحاجب عن القول بالصفة اما غير ما تقدم فخرج منه بالعلوة  
 والظرف والعدد والشروط وانما وما والاوسكت عن الباقي وركل المذكور **وانكر**

قوله وانكر الكل مطلقا ان اراد  
 ان اصحابه واقفوا عليه في الكلام  
 فتقول الموقوف انما هو موقوف  
 ان العام ان الصفة انما هي في  
 المبالغة في كلامه انما هي في  
 الناس وعرفهم في كلامه والكل  
 عن الشيخ الامام في كلامه في  
 من الموقوف فلا يشك في ذلك  
 انهم يقولون بدلالة الاستقامة  
 على احصاء منطوقه في كونه قد  
 ان لا يخرج من نفس الرخصة انما هو  
 الظاهر في قول المنطوق والعموم

**قدم العدد دون غيره** فقالوا لا يدل على مخالفة حكم الزكاة عليهم والناقص عنه  
 كما تقدم الا بقرينة اذ مفهوم الموافقة فاتفقوا على حجيت وان اختلفوا في طريق  
 الدلالة عليه كما تقدم **مسئلة الغاية قبل منطوق** اي بالاشارة كما تقدم لتباد  
 الى الايمان والحق انه مفهوم كما تقدم ولا يلزم من تبادر الشيء الى الايمان ان يكون  
 منطوقا **يتلوه** اي الغاية **الشرط** اذ لم يقل اصدانه منطوق وفي رتبة الغاية انما  
 قسيتها في قوله انه منطوق اي بالاشارة كما تقدم وشبه في ذلك فضل المبدأ وتقدم  
 ان مرتبة الغاية تلي مرتبة لا عالم الا يزيد **فالصفة المناسبة** تتلوا الشرط لان بعض  
 القائلين به خالف في الصفة **فطلق الصفة** عن المناسبة غير العدد من نفقة و  
 حال وظرف وعلية غير مناسبين سواء تتلوا الصفة المناسبة **فالعدد** يتلوا  
 المذكورات الانكار قوم لا دونها كما تقدم فتقديم المهور اخر المفاهيم **له عوى**  
**البيانيين** في فن الحياة **احادته الاختصاص** اخذ من موارد الكلام **السلبي**  
**وحالهم** ابن الحاجب **وابوجيان** في ذلك **والاختصاص** المعاد **المشتر**  
 على نفي الحكم عن غير المذكور كما دل عليه كلامهم **فلا فالشيخ الامام** والدلالة حيث  
**اثبتته** وقال **ليس هو المحصر** وانما هو قصد الحاص من جهة خصوصه فان الحاصل كقرب  
 زيد بالصفة الى مطلق الضرب فلا يقصد في الاجابة لانه من جهة خصوصه فتبقى



بالفعل في مراتبها وقد يقصد من جهة خصوصية كالمقصود بالمفعول للاهتمام به فيقدم لفظ  
 لا فائدة ذلك نحو زيد اضرب فلان في الاختصاص ما في الحصر من نفي الحكم عن غير المذكور  
 انما جاء ذلك في اياك بقصد للعلم بان قابلية اي المؤثر لا يعيدون غير الله وحاصله  
 ان التقديم للاهتمام وقد ينفع اليه الحصر كخارج واختاره المصنف في شرح المختصر وانشأ  
 اليه بقوله لدعوى البيانين **مسألة** انما بالكسر **قال الآمين وابوحيا** كقول ابي  
 حنيفة من جهة ما تقدم منه **لا يقيد الحصر** لانها ان الموكدة وما الزائدة الكافة فلا  
 يقيد النفي الشامل على الحصر وعلى ذلك صدر في مسلم انما الربا في النسيئة اذ ربا الفضل  
 ثابت اجماعا وان تقدم خلاف واستفادة البقي في بعض المواضع من خارج كما في انما  
 الحكم الله فانه سبق للرود على المخاطبين في اعتقادهم انتهى غيره **وقال الشيخ ابو**  
**اسحق الشيرازي والغزالي** وصاحبه ابو الحسن **الكيا** الهراسي بكبر الحفرة والكاف  
 ومعناه في الفرس الكبير **والامام الرازي والشيخ الامام** والد المصنف **تفيد الحصر**  
 الشامل على نفي الحكم عن غير المذكور نحو انما قام زيد اي لا عمرو او نفي غير الحكم عن  
 المذكور نحو انما زيد قائم اي لا قاعد **فما وقيل** فطحا اي بالاشارة  
 كما تقدم لتبادر الحصر الى الاذهان منها وان عورض في بعض المواضع بما هو  
 مقدم عليه كما في حديث الربا السابق ولا يعبد في افادة المركب ما لم تقدم حرجان

ولم ينفكر المصنف ان الحرجين مع قوله بانما كما تقدم لانه لم يصرح بانه مفهوم ولا منطوق  
**وانما بالفتح الاصح ان حرجان** وفيها من حيث انهم افراد **ان وضع** ان المكسورة  
 فهي الاصل لاستغنائها بمحيطها في الافادة بخلاف المفتوحة لانها مع محمولها  
 بمنزلة مفرد وقيل المفتوحة الاصل لان المفرد اصل المركب وقيل كل اصل لان له  
 محال يقع فيها دون الاخر **فمن ثم** اي من هنا وهو ان المفتوحة فرع المكسورة  
 اي من اصل ذلك اللازم له فرعيتها انما بالفتح لانها بالكسر **ادع الرخشي** في  
 تفسير قوله انما بوحيا في انما الحكم الواحد وتبعه البيضاوي فيه **افادتها** اي  
 افادة انما بالفتح **الحصر** كما انما بالكسر لان ما ثبت للاصل ثبت للفرع حيث لا معارضة  
 والاصل انتفاءه والرخشي وان لم يصرح بهذا لما قد توفى كلامه يشير اليه  
 ومعنى الآية على هذا ما قاله ان العوجي في رسوله في امر الاله مقصور على  
 استيثار الله بالوصفية اي لا يتجاوز الى ان يكون الاله كغيره متغذرا كما عليه  
 المخاطبون ومشروكوهم قوله في آية اعلموا انما الحيوة الدنيا لعب ولهو ونسيئة  
 اراد ان الدنيا ليست الا هذه الامور المحفلات واما العبادة والقرب فمنه  
 امور الاخرة لظهور ثمرتها فيها ونقل المصنف افادتها الحصر عن التنوخي ايضا  
 في الاقضية القريب وفي قوله كابن هشام ادعى اشارة الى ما عليه الجمهور من بقاء



فيها على مصدرية مع كونها جمادان لم يصحوا بذلك فيما علمت اكتفاء بكونها  
 من افراد ان وعلى هذا معنى الآية الاولى ما يوحى الي في امر الاله الا وحدايته اي  
 لا ما انتم عليه من الاشراك ومعنى الثانية اعلموا حقارة الدنيا اي فلا تفرغوا  
 على الاخرة الجميلة فبقاها ان في الالهيته كالمصدرية كاف في حصول المقصود  
 بهما في غير الشريك عن الله تعالى وتحقير الدنيا **مسئلة** في اللطاف جمع لطف يعني  
 ملطف اي من الامور الملطوف بها بالناس **صدوت** المرصوفات اللغوية باحدا  
 تت وان قيل واصفها غيره من العباد لانه الخالق لا فعل لم **ليعبه** عا في الضمير  
 بفتح الموحدة اي ليعبر كل من الناس عما في نفسه مما يحتاج اليه في معاشه ومعاده  
 لغيره حتى يعاونه عليه لعدم استقلاله به **وهي** في الدلالة على ما في الضمير **افيد**  
**من الاشارة والمثال** اي لشكل لانها تقع الموصود والمعدوم وهما يحضرا الموصود  
 المحسوس **وايسر** منها ايضا لما وقعها للامر الطبيعي ونها فاما كيفيات تعرض  
 للنفس الضرورية **وهي** الالفاظ الدالة على المعاني خرج الالفاظ الممهلة وتصل  
 الحد المركب الاسنادي وهو من المحدود على المختار الا في في بحث الاجار **ويعرف**  
**بالنقل** فتراخي السماء والارض والحروا البر لمعاينها المعروفة **او احاد** كما  
 للحيف والظهر **وباستنباط العقل من النقل** نحو الجمع المعروف بالعام فان العقل

يستنبط ذلك مما نقلت هذا الجمع يجمع الاستثناء منه اي اخراج بعضه بالا  
 او احدي احوالها بان يضم اليه وكل ما صح الاشتغال منه مما لا حصر فيه فهو عام كما  
 سيأتي اللزوم تناول المستثنى **لا بحد العقل** فلا يبروز اذ لا مجال له في  
 ذلك **ومدلول اللفظ** اما معنى جزئي او كلي الاول ما يمنع تصوره من الشك  
 فيه كمدلول زيد والثاني ما لا يمنع كمدلول الان كاسيائي ما يؤخذ منه ذلك  
**اولفظ مفرد مستعمل كالمكمل** في قول مفرد والقول اللفظ المستعمل يعني  
 كمدلول الكلمة بمعنى ما صدقها الرجل وضرب وقول **او** لفظ مفرد مهمل كاسماء  
**حروف الجمل** كمدلول اسمائها نحو الجيم واللام والسين اسماء الحروف وليس مثلاً  
 اي جمل له **او لفظ مركب** مستعمل كمدلول لفظ الجزء اي ما صدقته نحو قاء  
 زيد او مهمل كمدلول لفظ الهذيان وسياتي في بحث الجمل والتفصيل بقسمي المركب  
 مع حكمية خلاف في وضع الاول ووجود الثاني واطلاق المدلول على الماصد  
 كما هنا سائغ والاصل اطلاقه على المفهوم اي ما وضع له اللفظ **والوضع** جعل  
**اللفظ على المعنى** فيقيم منه المعارف بوضع له وسياتي ذكر الوضع في صدق حقيقة  
 مع تقسيمها الى لغوية وعرفية وشرعية وفي هذا الجمل مع انقسامه الى مثل ذلك  
 ايضا فالمدكور كما يصدق على الوضع اللغوي يصدق على العرفي والشرعي



خلاف قول العراقي انهما في الحقيقة كثرة استعمال اللفظ في المعنى بحيث يصير  
 اشتهار غيره **بمع** يعرفان فيها بالكثرة المذكورة وميزيد العرفي الخاص بالنقل الذ  
 هو الاصل في اللغوي **ولا يشترط اللفظ للمعنى** في وضعه له فان الموضوع للضد  
 كالجود للاسود وللأبيض لا يباينها خلافا لعباد الصيري **حيث اثبتتها**  
 بين كل لفظ ومعناه قالوا فلم اخص به فقبل بمعنى انها طاملة على الوضع  
 على وفقا فاحتاج اليه **وقيل بل** بمعنى انها كافية في دلالة اللفظ على المعنى  
 فلا يحتاج الى الموضوع يذكر ذلك في خصه الله به كافي القافة ويعبر عنه من قال  
 العراقي حكى ان بعضهم كان يدعى انه يعلم المسميات في الاسماء فغير له مسمى  
 وهو لغة البر فقال اجد فيه ثباتا شديدا واره اسم الحجر وهو كذلك قال  
 الاصمغاني والثاني هو الصحيح عن عباد **واللفظ الدال على معنى ذهني خارجي**  
 لهي له وجود في الذهن بلا ادراك وجود في الخارج بالتحقيق كالانسان مجرد  
 المعدوم فلا وجود له في الخارج كجزيق **موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني خلافا**  
**للإمام** الرازي في قوله بالثاني قال لانا اذا راينا جسمنا فنعينه وطينناه صخرة  
 سميناه بهذا الاسم فاذا دوننا منه وعرفنا انه حيوان لكن طينناه طير اسمينا  
 به فاذا اردنا ان القرب وعرفنا انه سميناه به فاختلف الاسم لا اختلاف

المعنى الذهني وذلك ليدل على ان الوضع له واجب ان اختلاف الاسم لا اختلاف  
 المعنى في الذهن لظن انه في الخارج كذلك لا يدل لمجرد اختلافه في الذهن **فالموضوع**  
 لما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك الذهن له حسب ما اورد **وقال الشيخ**  
**الإمام** والده المعنى هو موضوع للمعنى **حيث** هو اي من غير تقييد بالذهني  
 والخارجي واستعماله في المعنى في ذهن كان او خارج حقيقة على هذا دون الاولين  
 والحداد كما قال المعنى في اسم الجنس اي في النكرة لان المعرفة منه ما وضع للخارج  
 ومنه ما وضع للذهني كما سيأتي **وليس لكل معنى لفظ بل اللفظ لكل معنى**  
**محتاج الى اللفظ** فان انواع الروايع مع كثرتها جديت لها الفاظ لعدم  
 انضباطها ويدل عليها بالتقيد كراية كذا فليت محتاجة الى الانفاظ  
 وكذا انواع الآدم **بل هنا انتقالية لا ابطالية والحكم من اللفظ المنضم**  
**المعنى والمتشابه** منه ما استأثر الله اخفى **بعله** فلم يتضح لنا معناه  
**وقد يطلق** اي الله تعالى عليه **بعض اصفياءه** اول ما نفع في ذلك من الايات  
 والاحاديث في ثبوت الصفات الله تعالى المشكلة على قول السلف بتفويض  
 معناها اليه تعالى كما سيأتي مع قول الخلف بباويلها في اصول الدين وهذا  
 الاصطلاح مأخوذ من قوله تعالى **ايات محكمات** هن ام الكتاب **واضحا**



قال الامام الرازي في المحصول واللفظ الشائع بين الخواص والعوام لا يجوز ان  
 يكون موضوعا للمعنى في الاعلى الخواص لاستناع مخاطبة غيرهم من العوام بها حتى  
 لا يدركونه كما يقول في المتكلم **مشتبه الحال** اي بواسطة بين الموجود والمعدوم كشيء  
 في اواخر الكتاب **الحركة** معنى **يوجب تحرك الذات** اي الجسم فان هذا المعنى خفي الثقيل  
 على العوام فلا يكون معنى الحركة الشائع بين الجميع والمعنى الظاهر له تحرك  
 الذات **سئلة** قال ابن فورك **والجور اللغات** توقيفية اي وضعها  
 الله تعالى بغير رخصة وضعه بالتوقيف لا ادراكه به **علمها** الله عباد به **بالوحي** الى بعض  
 انبيائه **او خلق الاصوات** في بعض الاجسام بان تدل من سمعها في بعض  
 العباد عليها **وخلق العلم الضروري** في بعض العباد بها والظاهر في هذه  
 الاحتمالات اولها لانه المعتاد في تعليم الله **وعزى** اي القول بانها توقيفية  
**الى الاشعري** ومحققوا كلامه كالفقيه ابي بكر الباقلاني وامام الحرمين  
 وغيرهما لم يذكروه في المسئلة اصلا واستدل بهذا القول بقوله تعالى  
 وعلم ادم الاسماء كلها اي الالفاظ المشاملة للاسماء والافعال والحروف  
 لان كلامها اسم اي علامة على سماء وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرا  
 وتعليمه تعالى على ان العاقل دون البشر **وقال اكثر المعتزلة هي**

اصطلاحية اي وصفها البشر واحد او اكثر حصل عرفانها لغيره منه بالاشارة  
 والقرينة **كالطفل** او يعرف لغة ابويه بها واستدل بهذا القول بقوله تعالى  
 ارسلنا من رسول الا بلش قوم اي بلغتهم هي سابقة على البعث ولو كانت  
 توقيفية والتعلم بالوحي كما هو الظاهر لتأخرت عنها **وقال الاستاذ ابو سمي**  
**الاسقرايني** **القدر المحتاج اليه** معناه في التعريف **لغير توقيف** يعني توقيفي لدعاء  
 الحاجة اليه **وغيره** محتمل لكونه توقيفيا واصطلاحيا **وقيل** **عكسه** اي قدر المحتاج  
 اليه في التعريف اصطلاحيا **وغيره** محتمل **والتوقيفي** والحاجة الى الاول تنفع  
 بالاصطلاح **وتوقف** كثير من العلماء على القول بواحد من هذين القولين لتعارض  
 اولهما **والمختار الوقف عن القطع** بواحد منهما لان اولها لا تعين القطع **وان**  
**التوقيف** الذي هو اولها **مطنون** لظهور دليله دون دليل الاصطلاح فانه  
 لا يلزم من تقدم اللغة على البعث ان تكون اصطلاحية لجواز ان تكون توقيفية  
 ويتوسط تعليمها بالوحي بين النبوة والرسالة **سئلة** قال الفقيه ابو بكر  
 الباقلاني وامام الحرمين **والغزالي** والامدي **لا تثبت اللغة قياسا وفاقهم**  
**ابن تيمية** وابن ابي هريرة وابو اسحاق الشيرازي والامام الرازي فقالوا  
 تثبت فاذا اشتمل معنى اسم على وصف مناسب للتسمية كالخمر اي المسكر من







يستعمل فيه ويتناول غيره بدلا عنه فانت مثلا وضع لما يستعمل فيه من اي  
جزء ويتناول جزئيا اخر بدله ولم وهكذا الباء **فان كان التعيين في المعنى خارجا**  
**فعلم الشخص** فهو ما وضع لمعنى في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع فلا يخرج  
العلم العارض الاشارة كزبد سمى به كل جماعة **والاي** وان لم يكن التعيين ظاهريا  
بان كان ذهني **فعلم الجنس** فهو ما وضع لمعنى في الذهن اي ملاحظ الوجود  
فيه كاسم علم للشيء في ماهية الخاصة في الذهن **وان وضع اللفظ للماهية**  
**من حيث هي** من غير ان تعيين في الخارج او الذهن **فاسم الجنس** كاسم للشيء  
اي للماهية وسمي في ذلك كان يقال اسدا جرى من ثعلب كما يقال اسامة  
اجرى من ثعلب والدال على اعتبار التعيين في علم الجنس اجزاء الاحكام اللفظية  
لعلم الشخص عليه حيث مثلا منع العرف مع ثاء القائينث ووقع الحال منه نحو  
هذا اسامة مقبلا ومثله في التعيين العرف بلام الحقيقة هو الاسد اجري من  
الثعلب كما ان مثل النكرة في الابهام العرف بلام الجنس بمعنى بعض من غير معين  
نحو ان ربيت الاسد اي قد ربيت ففر منه وسمي اسما لاسم عرقا او  
مكررا في العرف المعين او المبهم من حيث اشتماله على الماهية حقيقة هو هذا  
اسامة او الاسد او اسدا **او اسدا** وان ربيت اسامة او الاسد او

او اسدا ففر منه وقيل ان اسم الجنس كاسد ورجل وضع لفرزيتهم كما يؤخذ  
مع نقصان ما سبب ان المطلق الدال على الماهية بلا قيد وان لم يرد  
على الوحدة الشائعة قوه النكرة فالمعبر عنه هنا باسم الجنس هو المعبر عنه  
فيما سبب بالطلق نظر المقابل في الموصوفين وما يؤخذ من هذا الا ان من اطلاق  
النكرة على الدال على واحد غير معين والمعرفة على الدال على واحد معين صحيح كمالا  
مما تقدم صدر المبحث من اطلاق النكرة على الدال على غير المعينة ماهية كان او فرد  
والمعرفة على الدال على المعينة كذلك **مسئلة الاشتقاق** من حيث قيامه بالفعل  
**رد لفظ** الى لفظ آخر بان يحكم بان الاول مأخوذ من الثاني اي فرع منه  
ولو كان الاخر **جاءا المناسبتة بينهما في المعنى** بان يكون معنى الثاني في الاول  
**والحروف الاصلية** بان تكون بينهما ترتيب واحد كما في الناطق والنطق  
بمعنى المتكلم حقيقة ومعنى الدلالة مجازا كما في قولك الحال ناطقة بكذا اي  
دالة عليه وقد لا يشتق من المجاز كما في الامر بمعنى الفعل مجازا كما سبب ان لا  
يقال منه امر ولا ما مور مثلا بخلاف معنى القول حقيقة ولا يلزم من قول  
الفرابي وفيه ان عدم الاشتقاق في اللفظ من علامات كونه مجازا اهم مانع  
الاشتقاق من المجاز كما فرغ عنهم المص واصار بلوكا قال اليه لان العلامة



لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من وجود الاشتقاق وجود الحقيقة ثم ما ذكر تعريف الاشتقاق  
المراد عند الاطلاق وهو الصغير اما الكبير فليس فيه الترتيب كما في الجيد وخبث والاكبر  
ليس فيه جميع الاصول كما في الشلم وتلب ويقال ايضا اصغر وصغير وكبير واصغر و  
اوسط واکبر **لا بد** في تحقيق الاشتقاق **من تغيير** بين اللفظين تحقيقا كما في ضرب  
الضرب وفتحته في المنابع خمسة قسما او تقديرا كما في طلبه الطلب فيقدر ان فتحة  
اللام في الفعل غير ثابتة في المصدر كما قد يسمى ان ضمة النون في جنس جماعها  
غير مفردة او لم قال تغير بثبوت الابدان ان السبب **وقد يطرأ** المشتق **كاسم** **الفاعل**  
مخوفاً بكل واحد وقع منه الضرب **وقد يختص** ببعض الاشياء **كالقارورة** من  
القرار للرجابة المعروفة دون غيرها مما هو مفعول للمابع كاللوز **ومن لم** **يقم به وصف**  
**لم يحز ان يشتق** **منه** اي من لفظه **اسم خلافا** **للخزلة** في تجويزهم ذلك حيث نفوا  
عن الله تعالى صفاته الذاتية كالعلم والقدرة ووافقوا على انه عالم قادر مثلاً لكن  
قالوا بانه لا يصدق انه عليه علم لكن بمنزلة خالق الكلام في حيز كالبقرة التي  
سمع منها صوت صلتها عليه بناء على ان الكلام ليس عندهم الا حروف الاصوات المتتبع  
انضمامها في الحقيقة لم يجز ان يوافقوا هذا لان صفات الكلام بمنزلة خلقه ثابتة له تعالى  
وبقيت الصفات الذاتية لا يسمع فيها لموافقته على تنزيهه عن الصفات واما ان يفوت

ربايتها على الذات وتزعم انما نفس الذات مرتبة عن ربها على الذات لكونها عالما قادرا  
فروايتها من بعد القدم على ان تعدد القدم ما هو محذور في ذات لا في ذات  
وصفا **وبناء** **لهم** على التجويز **التفاضل** **على ان** **ابراهيم** **عليه السلام** **ذبح** **اي** **ابن**  
اسماعيل حيث امرهم آله الذبح على محله من الامم كما اياه بذبحه لقوله تعالى حكاية  
يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك **واختلف** **لهم** **هل اسمعيل** **مذبح** **عليه السلام**  
عليه السلام فقيل نعم والتام ما قطع منه وقيل لا اي لم يقطع منه شيء فالقائل بهذا  
اطلق الذابح على من لم يقيم به الذبح كمن بمنزلة آله على محله فخالف في الحقيقة  
وما هنا السبب بالمقصود وما في شرح المختصر لا على وجه البناء من انهم تفقوا على  
ان اسمعيل غير مذبح اي من هو الروح واخلقوا اهل ابراهيم ذابح اي قاطع فمخوفاً وها هو  
وعندنا لم يجر الخليل آله الذبح على محله من ابيه لسنخه قبل التمام لقوله تعالى وفديناه  
بذبح عظيم **والجواب** **على ان** **اسمعيل** **كاذب** **لا يحق** **فان** **قام** **به** **اي** **بالشيء** **ما** **اي** **وصف**  
**له اسم وجب الاشتقاق** **لغة** **من** **ذلك** **الاسم** **لان** **قام** **به** **الوصف** **كاشتقاق** **العالم** **من**  
**العلم** **لان** **قام** **به** **معناه** **او** **قام** **بالشيء** **ما** **ليس** **له** **اسم** **كان** **نوع** **الروح** **فان** **لم** **يوضع** **لها**  
**اسماء** **استغناء** **عنها** **بالتقييد** **كراهية** **كذا** **وكذا** **الانواع** **الالام** **لم** **يجب** **اي** **الاشتقاق**  
**لاستحالة** **وعدل** **من** **في** **الجواب** **المراد** **ان** **في** **الوجوب** **الصادق** **به** **رعاية** **للقابلة**



والجواب عن العلماء على اشتراط بقاء معنى المشتق منه في المحل فيكون المشتق المطلق  
عليه حقيقة ان يمكن بقاء ذلك المعنى كالقيام **والا فخرج** اي وان لم يمكن  
بقاؤه كالنكاح لانه باصوات تنصرف في شيئا فشيئا فالمشتق بقاء اخر جزء منه فاذا  
لم يبق المعنى او جزء الاخير في المحل يكون المشتق المطلق عليه مجازا كالطلق قبل وجود المعنى  
مخو انك ست وقيل لا بشرط بقاء ما ذكر فيكون المشتق المطلق بعد انقضاء حقيقة الشيء  
للاطلاق **وتالته الاقوال الوقفة** على الاشتراط وعدمه بقاؤه دليله ما وانما بقاء  
الذي هو استمرار الوجود الكافي في الاشتراط لتساوي صكايه فقابله وانما اعتبر في القسم الثاني  
اخر جزء تمام المعنى في البقية فيه بالبقا مستباح وما حكاها الامدي من عدم اشتراط بقاء  
الاول بحيث ذكره في المحصول ودفعه بانه لم يقل به احد فلذلك تركوا المعنى خلاف ابن الحاجب  
وذكر به الوقف **ومنه** اي من هذا وهو اشتراط ما ذكر اي في اصل ذلك **كان اسم النقال**  
من جهة الاشتقاق حقيقة في الحال اي حال التلبس بالمعنى او خبره الاخير لا  
**حال النطق** خلافا للفرقي في قول الثاني حيث قال في شيئا معنى الحال في المشتق اي يكون  
التلبس بالحق حال النطق به وبني على ذلك سؤاله في موضوع الزانية والزاني فاحلها  
والسارق والسارقة فامطوا فافعلوا المشركين ونحوها انها انما تتناول من انصف بالمعنى  
بعد نزولها الذي هو حال النطق مجازا والاصل المجاز قالوا الاجماع على تناوله حقيقة

واجاب بان المسئلة في المشتق المحكوم به نحو ليد صارب فان كان محكوما عليه كما في الآيات  
المذكورة فحقيقة مطلقا قال المصنف بتعالوا له في دفع السؤال ان المعنى في الحال حال التلبس  
بالمعنى وانما خبره النطق بالمشتق فيما اذا كان محكوما عليه لا حال النطق به الذي هو حال  
التلبس بالمعنى ايضا فقط فابقي المسئلة على نحو ما وفيها كما لا يخفى سلم للفرقي  
تخصيصها وقيل ان **طرا على المحل للموصف وصف وصوردي** يناقض الموصف الاول  
كالسواد بعد البياض والقيام بعد القعود لم يسم المحل **بالاول** اي بالمشتق من  
اسمها جامعا والى ذلك في غير ذلك والاصح جريانه فيه اذ لا يظهر بينه وبين غيره فرق  
**وليس في المشتق** الذي هو الوجود على ذات متصفة بمعنى المشتق منه كالا سود  
**اشعار** بخصوصية تلك الذات في كونها جسم او غير جسم لان قولك مثلا الاسود  
جسم صحيح ولو اشعر الاسود فيه بالجسمية كان بمثابة قولك الجسم هو الاسود جسم وهو  
غير صحيح لعدم افادة **مسئلة المتاروف** وهو كما تقدم اللفظ المتعدد المتحد المعنى  
**واقعه في الكلام** خلافا لتقدير ابن فارس في تفسيره ما وقع مطلقا قالوا وانما يظن  
متروفا كالانث والبشر فتباين بالصفة فالاول باعتبار النسيان او بانه ياشق والاشق  
باعتبار انه باء البشرية اي ظاهر الجسد وانما صرح بالخالف الذي ابرهه لفرقة النقل  
عنه كما قال وخلافا للامام الرازي في تفسيره وقوعه في الاسماء الشرعية قال لانه ثبت على



خلاف الأصل للحاجة اليه في التعميم والتسليم مثلاً وذلك منتقاة كلام الشارع واعتبر عليه  
 المص كالقرا في الغرض الواجب التمسك والتمسك وحيثما يابها أسماء اصطلاحية لا شرعية  
 والشرعية ما وصفها الشارع كما سيأتي **والحد والحدود** كالحيوان الناطق والانسان و  
**مخرج حسن** بسن اي الاسم وتابعة كعطش وبطش **غير مترادفين** اي غير مترادفي المعنى  
**على الاصح** اما الاول فلان الحد يدل على اجزاء الماهية تفصيلاً والحدود اي اللفظ الدال  
 عليه يدل عليها اجمالاً والمفصل غير المجمل ومقابل الاصح يقطع النظر عن الاجمال والتفصيل  
 واما الثاني فلان التابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه ومن شأن كل متبوعه او غير عادة كل  
 منها المعنوية والفاعل بالتزاد في جميع ذلك **والحق افادة التابع التقوية** لظهور  
 والالم بكونه فائدة والعرب حكمتها لا تسلم بمالاً فائدة فيه ومقابل هذا كما اشار اليه  
 قول البيضاوي والتابع لا يفيد عقبه قوله والتاكيد بعينه المتكدر فيقول الاول وكان  
 اراد ما في المحصول ان التابع وهذه لا يفيد المعنى بمعنى **مخلاف كل من المترادفين** فهو  
 على هذا ساكت عن افادة التقوية لانا فيهما **والحق وقوع كل من المترادفين** اي اللفظ  
 المتدري المعنى **كان الاخران** لم يكن تعبد بلفظ اي يصح ذلك في كل رديف بان يوثق  
 بكلمتها مكان الاخر في الكلام اذ لا مانع من ذلك **خلافاً للامام الرازي** في نفيه ذلك **مطلقاً**  
 اي في لغته اولاً قلنا لا نذكر لو اتيت مكانه في قولك مثلاً فصب من الدار عذراً منها

في الفارسية اي ان لا يفتح الحجة وسكون الرائي لم يستقيم الكلام اي لان ضم لغته اي  
 اخر بمثلها في ضمهم الى استعمال قالوا اذا عقل ذلك في لغته فلم لا يجوز مثله في لغة اي  
 لا مانع من ذلك وقال ان القول الاول اي الجواز اظهر في اول النظر والثاني الحق **وخلافاً**  
**للبيضاوي** والصنف **الهندي** في نفيه ما ذكر اذا كان اي المروني **في لغتين** لا تقدم اما  
 ما تعبد بلفظ التكبير الاحكام عند التقاد رجليها فلا يقوم مراد مقامه لعروض  
 التعبد ويكن قال المص تامة فتعبد بلفظ المصدر فاعلمها وضمير بلفظ **الاخر مسئلة مشتركة**  
 وهو كما تقدم اللفظ الواحد المتعدد لعن الحقيقة **واقعة** في الكلام جواز **اخلافاً** لثقله  
**والابهر والبهر** في نفيهم وقوم **مطلقاً** قالوا وما ينطبق مشتركا فهو اما حقيقة ويجوز  
 او متواطئ كالغير حقيقته في الباصرة مجاز في غيرها كالذهب لصفاته والشمس لخصائصها  
 وكالقرم موضع للقد المشترك بيني الطر والحيض وهو الجمع من قرأت الماء في الخوض اي  
 جمعة فيه والدم يجمع في زمرة الطر في الجسد وفي زمرة الحيض في الرحم وما هنا غير الثلاثة  
 اقر بما في شرح المختصر والمنهاج انهم احواله **وخلافاً للقرم** في نفيهم وقوم **في القرآن**  
**قبل والى ريث ايضا** قالوا لو وقع في القرآن لوقع اما سببنا في طول بلا فائدة اخرى  
 ميسرة فلا يفيد والقران يبرزه عن ذلك ومن نفى الوقوع في الذي يث يقول مثل ذلك فيه  
 اجيب باختياره وقع فيها غير مبني ويفيد ارادة احد معنيين مثلاً الذي يسببني و



ذلك كاف في الاقامة ويترتب عليه في الاحكام الثواب او العقاب بالعدم على الظاهر  
او العيش بعد البقاء فان لم يبين حمل على المعين كاشيائي **وقيل هو واجب الوقوع**  
لان المعاني اكثر من الالفاظ الدالة عليها واجيب بمنع ذلك اذ ما من مشترك الاو  
لكن في معنييه لفظ يدل عليه **وقيل هو محتج** لاضلاله بغيره المراد المقصود من الوقوع  
واجب بانه يعم بالقرينة والمقصود من الوقوع الفهم التفضيلي والاجازي المبني  
بالقرينة فان استفت حمل على المعين كاشيائي **وقال الامام الرازي هو محتج بين**  
**المتبعضين فقط** كوجود الشيء وانقائه اذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه  
الترديد بينهما وهو حاصل في العقل واجيب بانه قد يفيد عنهما فستحضرها بسماعه  
ثم يجتنب المراد منها **مسئلة المشتركة** **يصح لفظه اطلاقا على معنييه** مثلا معان  
يراد به من مستحكم واحد في وقت واحد كقولك عندي عين وتريد ابصرة واجازية  
مثلا وملبوس الجون وتريد الاسود والابيض واقرات هند وتريد حاضنت طلت  
**مجازا** لانه لم يوضع لهما معا وانما وضع لكونهما من غير نظر الى الالفاظ بان فقد الوضع  
او وضع الواحد نسبيا للاول **وعنه الشافعي والقاضي** اي يكرر الباقلا في القرينة  
هو حقيقة نظر الوجود لكونهما **زاد الشافعي وظاهره** **فيما عند التجرد عن**  
**القرائن** المعينة لاحدهما كالمعصوب بالقرائن المعينة لهما **فيحمل** عليهما الظهوره فيها

وعنه القاضي هو عند التجرد عن القرائن المعينة والمعينة **يحمل** اي غير متفصح المراد منه  
ولكن **يحمل** عليهما احتياطا وقال ابو الحسين البصري **والقاضي يصح ان يراد به** ما ذكر  
في معنييه **عقلا لانه** اي ما يراد من معنييه **لفته** لاحقيقة ولا مجازا لخالفة الوصف  
السابق اذ قضيت ان يستعمل في كل منهما منفردا فقط وعلى هذا النفي البيانين وغيرهم  
كالخفية **وقيل يجوز لفته** ان يراد به المعنيان في النفي **لا الاثبات** فحق لا غير عند  
يجوز ان يراد به الباصرة والذهب مثلا بخلاف عندي عين فلا يجوز ان يراد به الا  
معنى واحد وزيادة النفي على الاثبات معروفة كما في عدم التكررة المنقصة دون المشتبه  
وفي نسخة بدل يجوز يصح وهو انسب والخلاف فيما اذا امكن الجمع بين المعينين كافي الا  
المذكورة فان امتنع كافي فتوال صيغة افعل في طلب الفعل والتهديد عليه على ما  
سياتي مرجوحا انها مشتركة بينهما فلا يصح قطعا وظهور ذلك بسكت المصنف على التثنية  
عليه **والاكثر** من العلماء على ان جمعه باعتبار معنييه كقولك عندي عيون وتريد  
مثلا باصتير وجارية او ابصرة وجارية وذهب ان **سأخ ذلك الجميع** وهو ما زعم  
ابن مالك وخالفه ابو حيان **بني عليه** في صحة اطلاقه على معنييه كان النفع مبني  
على النفع والاقل على انه لا ينسب عليه فيما فقط بل ياتي على المنع ايضا لان الجمع في قوة  
تكرير المفردات بالعطف فكأنه يستعمل كل واحد في معنى ولو لم يقل المصنف ان **سأخ المصنف**



ابن الحاجب وغيره كان المعز ان الجمع مبني على المفرد صيغة وصفا وقيل لا يصح مطلقا  
 فمؤد العبارتين واحد والزيادة صرح في التنبيه على الخلاف **وفي الحقيقة والمجاز**  
 هل يصح ان يرد امعا باللفظ الواحد كما في قولك وايت الاسد وتريد الحيوان المفترس  
 والرجل الشجاع **الخلاف في المشترك خلافا للشافعي** ابي بكر الباقلاني في قطعه بعد صحتها  
 ذلك قال لما في الجمع بين متنافيين حيث اريد باللفظ الموضوع له اولا وغير  
 الموضوع له معا واجيب بانه لا تنافي بين هذين وعلى الصحيح يكون مجازا او حقيقة و  
 مجازا باعتبارين على قياس ما تقدم من الشافعي وغيره ويجعل عليهما ان قامت  
 قرينة على ارادة المجاز **الحقيقة** كما في المثالين في قوله تعالى اول ما ستم  
 النساء على الجسر اليد حقيقة والوطني مجازا **ومنه ثم** اي من هنا وهو صحة الترجمة  
 المبني عليها الحمل عليهما اي من اجل ذلك **عم نحو وافعلوا الجزا** **الواجب المندوب**  
 خلاصة افعلا على الحقيقة والمجاز من الوجوب والندب بقرينة كون متعلقها  
 كالجزا مالا للواجب والمندوب **خلافا لمن خصه بالواجب** بناء على انه لا يرد  
 المجاز مع الحقيقة **ومنه قال هو القدر المشترك** بين الواجب والمندوب اي  
 مطلوب الفعل بناء على القول الا ان الحقيقة حقيقة في القدر المشترك  
 بين الوجوب والندب اي طلب الفعل وكذا المجاز ان هل يصح ان يرد امعا باللفظ

الواحد كقولك والد لا اشترى وتريد السوم والشرى بالكامل فيه الخلف  
 في المشترك وعلى الصفة الواحدة تجعل عليها ان قامت قرينة على ارادتها او  
 نشاويا في الاستعمال ولا قرينة تبين احدها واطلاق الحقيقة والمجاز  
 على المعز كما هنا مجازي من اطلاق اسم الدال على المدلول **مسئلة الحقيقة**  
**لفظ مستعمل فيها وضع له ابتداء** فخرج عنها اللفظ الممهل وما وضع ولم  
 يستعمل واللفظ كقولك فخذ هذا الفرس مشير الى حمار والمجاز **وهي لغوية**  
 بان وضعها اهل اللغة باصطلاح او توقيف كالاسد للحيوان المفترس  
**وعرفية** بان وضعها اهل العرف العام كالذئبة لذات الاربع كالحمار وهي لغة  
 لكل ما يدب على الارض او الخا صر كفاعل للاسم المعروف عند الخاة **وشعرية**  
 بان وضعها الشارع كالصلوة للعبادة المخصوصة **وقوع الاوليان**  
 اي اللغوية والعرفية بقتيمها جزما وفي خط المصم الاولتان بالفوقانية  
 مشي الاولى وهي لغة قليلة حوت على السنة والكثرة الاولى كما ذكره النووي  
 في مجموعه فشاه الاوليان بالاختصاص مع ضم الغمرة **وتبقى قوم انكار الشعرية**  
 بناء على ان بين اللفظ والمعنى مناسبة ما نقتضيه نقله الى غيره **ونفي القا**  
 ابو بكر الباقلاني **وابن القتيبي وقوعها** فالاول واللفظ الصلوة مثلا مستعمل



في الشرع معناه اللغوي اي العاجي لكنه اعتبر الشارع في الاعتداده امورا كالزكوة  
 وغيره **وقال قوم وقعت مطلقا وقوم وقعت الايمان** فانه في الشرع مستعمل  
 في معناه اللغوي اي يقدر في القلب وان اعتبر الشارع في الاعتداده التلقظ بالشهادتين  
 في القادر كما بينا **وتوقف الامر في وقوعها والمختار وفقا لابي حنيفة**  
**والاميني** اي امام الحرم والامام الرائي **وابن الحاجر** وقوع الفرعية كالصلوة  
**للاينية** كالايان فانه في الشرع مستعمل في معناها اللغوية **ومعنى الشرع** الذي  
 هو معنى ما صدق الحقيقة الشرعية ما اي شيء لم يستفد اسمه **الامر الشرع**  
 كالحقيقة المسماة بالصلوة **وقد يطلق الشرع على المذوب والمباح** في الاول  
 قوله في النوازل ما يشرع فيه الجماعة اي تذب كاليعيدن وفي الثاني قوله القاضي  
 حين لو صلى التراويح اربعاً بتسليم لم يصح لانه خلاف الشروع وفي شرح المختار  
 بدل المباح الواجب وهو صحيح ايضا يقال شرع الله الشيء اي باهم وشرعه اي طلبه  
 او ندبوا ولا يخفى جملة الاول لكونه الاطلاقات الثلاثة **والمجاز** المراد عند  
 الاطلاق وهو المجاز في الافراد **اللفظ المستعمل** فيما وضع له لغة او عرفا وشرعا  
**بوضع ثان** خرج الحقيقة **لعلاقة** بين ما وضع له او لا وما وضع له ثانيا خرج العلم  
 المنقول كعقودهم زاد كاليمينين مع قرينة ما فزع في ارادة ما وضع له او لا

مشي على انه لا يصح ان يراد باللفظ الحقيقة والمجاز معاً **فعلم** من تقييد الوضع  
 دون الاستعمال بالثبوت **وجوب سبق الوضع** للمعز الاول وهو اي وجوب ذلك  
**اتفاق** اي متفق عليه في تحقيق المجاز **للاستعمال** في المعز الاول فلا يحجب  
 سبقه في تحقق المجاز فلا يستلزم المجاز الحقيقة كالحكمي وهو اي عدم الوجوب  
**المختار** اذا لم يمنع من ان يتجوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له او لا وقيل يحجب  
 سبق الاستعمال فيه والاعراض الوضع الاول عن الفائدة واجيب بحصولها استعماله  
 فيما وضع له ثانيا وما ذكرناه لا يجب سبق الاستعمال **قبل مطلقا والاصح** نقصان  
 للمعز اختاره مذهبنا كما قال في شرح المختار وهو انه لا يجب **للمصدر**  
 يجب لمصدر المجاز فلا يتحقق في المشتق مجازا الا اذا سبق استعمال مصدره حقيقة  
 وان لم يستعمل المشتق حقيقة كالمركب **لا يستعمل الا بقرينة** وهو في الرخصة وحقيقةها  
 الرقة والحنو المستعمل عليه وما قول بني حنيفة في مسألة رحمان اليمامة وقول  
 شاعرهم فيه سموت بالمجد يا بن الاكرم ابا وانت غوث المورى لارلت رحمانا اي ذا  
 رحمة قالوا الرحمة فمنه نعمتهم في كفرهم اي ان هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه  
 لجاحهم في الكفرهم بنوعهم بنوع مسيئة دون النبي صلى الله عليه وسلم كما لو استعمل كلفظة  
 الله تعالى في غير الباري من المعظم وقيل انه مشاذا لا اعتداده بغير انه معتد به والمختص



بالله المعروف باللام وهو اي المجاز واقع في الكلام خلافا للاستناد الي كونه لا سقرا  
 والى على الفارسي في نفيها وقوعه مطلقا لا او ما يظن مجازا نحو راجيا اسدا يبرج  
 محقيقته وخلافا للظاهرية في نفيهم وقوعه في الكتاب والسنة قالوا لانه  
 بحسب الظاهر كذب كافي في قولك للبلية هذا طار وكلام الله ورسوله منزله عن الكذب و  
 اجيب بان لا كذب مع اعتبار العلاقة وهي فيما ذكر المشاهدة وفي الصفة الظاهر  
 اي عدم الغم وانما يعبد اليه اي الى المجاز في الحقيقة الاصل **لنقل الحقيقة**  
 على اللسان كالتفريق اسم للدهية يعبد عن الموت مثلا او شاعها كالحجارة  
 يعبد عنها الى الغائط وحقيقة المكان المنخفض **او جعلها** للمكلم او الخاطبة  
 دون المجاز او بلاغته نحو زيد اسد كانه ابلغ من شئ **او شترته** دور الحقيقة  
 اطلاقا وغير ذلك كاختلاف المراد على غير الخاطبة المجاز المجاز دون  
 الحقيقة وكما قام الرزق والقافية والسمع به دون الحقيقة **وليس** المجاز  
 غالبا على اللغة خلافا لابن جني بسكون الياء مع كني بين الكاف والجيم  
 في قوله غالب في كل لغة على الحقيقة اي ما هو لفظ الا ويشتمل في الغالب  
 على المجاز مثل رايت زيدا وضربته والمرى والمضروب بعضه وان كان يتنظم  
 بالضرب كله ولا متعدي حيث تتجمل الحقيقة خلافا لابي حنيفة في قوله بذكر

حيث قال فيقال لعبد الله لا يولد مثل مثله هذا يعني ان يعق عليه وان لم يعق  
 الذي هو لازم للنبوة صونا للكلام عن الالغاء والغيباء كصاحبها ضرورة الى حجة  
 ذكرنا اذا كان مثل العبد يولد مثل السيد فانه يعق عليه اتفاقا ان لم يكن معروفا بالسبب  
 فغيره وان كان كذلك فاصح الوجه عندنا ان يعق عليه موافقة باللائم وان  
 لم يثبت الملام وهو اي المجاز **والنقل ضد الاصل** فاذا احتمل اللفظ معناه الحقيقة  
 والمجازي او المنقول عنه واليه فالاصل اي الراجح حمل على الحقيقي لعدم الحاجة فيه الى قرينة  
 او على المنقول عنه استقيا بالموضوع له او لامتثالها رايت اليوم اسدا وحليتي اي  
 حيوانا مفترسا ودعوت بخير ويحمل الرجل الشجاع والصلوة الشرعية والمجاز والنقل  
**اولى من الاشارة** فاذا حمل لفظه حقيقة في معنى ان يكون في اخر حقيقة ومجاز  
 او حقيقة ومنقول الحمل على المجاز او المنقول اولى من حمل على الحقيقة المؤدى الى  
 الاشارة لان المجاز اغلب من الاشارة بالاستقراء والحمل على الاصل اولى والمنقول  
 لا افراد له قبل النقل وبذلك لا يمنع العمل به والمشتهر كالتقدم لدولة لا يعمل  
 به الا بقرينة نافية احد معينية مثلا الا اذا قيل بحمل عليها وما لا يمنع العمل به الا بقرينة  
 اولى من تعكسها فالاول كالشك حقيقة في العدة مجاز في العطي وقيل العكس  
 وقيل اشتراك بينهما حقيقة في احدهما محتمل للحقيقة والمجاز في الاخر والتأني



كالزكاة حقيقة في الغاية الزيادة محتمل فيما يخرج من المال لان يكون حقيقة ايضا  
 ايراقية ومنقول لا شرعيا **قيل** والمجاز والنقل اولى من الاضمار فاذا احتمل الكلام لان يكون  
 فيه مجاز او اضمار او نقل او اضمار فقبل على المجاز او النقل اولى من حمل على الاضمار لكثرة  
 المجاز وعدم احتياج النقل الى قرينة وقيل الاضمار اولى من المجاز لان قرينة متصلة  
 والاضمار متين لاحتياج كل منهما الى قرينة وان الاضمار اولى من النقل لمتنوع  
 المعنى الاول مثال الاول قوله بعد الذي يولد مثله مثله المشهور السبب من غيره هذا  
 ابن ابي عمير يعبر اللزوم بالملزوم فيعقب او مثل ابن في الشفقة عليه فلا يعقب  
 وهما وجهان عندنا كما تقدم ومثال الثاني عندنا قوله تعالى وحرم الربا قال الحنفية اي اذنه  
 وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلا فاذا اسقطت صح البيع وارتفع الاثم وقيل  
 غيره نقل الربا شرعا الى العقد فهو فاسد وان سقطت الزيادة في الصورة المذكورة  
 مثلا والاثم فيما باق **والتحصيل اولى منهما** اي من المجاز والنقل فاذا احتمل الكلام  
 لان يكون فيه تخصيص ومجاز او تخصيص ونقل فحمل على التحصيل اولى اما في الاول  
 فلتعين الباقي من العام بعد التحصيل بخلاف المجاز فانه قد لا يتعين بان يتعد ولا  
 قرينة يقين واما في الثاني فلسلامة التحصيل من نسخ المعنى الاول بخلاف النقل مثال  
 الاول قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فقال الحنفية مما لم يلفظ بالسحبة

عند ربحه وخص منه الناسي لها فحمل ذبيحة وقال غيره اي مما لم يربح تبخير عن الذبح  
 بما يقارنه غالباً من التسمية فلا قبل ذبيحة المقدلة لها على الاول دون الثاني ومثال  
 الثاني قوله تعالى واحل الله البيع فقيل هو المباح مطلقا وخص منه الفاسد لعدم حمل وقيل  
 نقل شرعا الى المبيع بشرط العفة وما قولان للشافعية فاشك في استعملهما على  
 بيع على الاول لان الاصل عدم فساده دون الثاني لان الاصل عدم اجتماعهما ويؤخذ  
 مما تقدم من اولوية التحصيل من المجاز اولى من الاشراك والمساوي للاضمار ان  
 التحصيل اولى من الاشراك والاضمار وان الاضمار اولى من الاشراك ومن ذكر المجاز  
 قبل النقل انه اولى منه والكلام صحيح وهو الاخير سلامة المجاز من نسخ المعنى الاول بخلاف  
 النقل وقد تم هذه الاربعة عشرة التي ذكرها في تعارض ما يحمل بالعلم مثال الاول  
 قوله تعالى لا تأكلوا مما نكح اباؤكم من النساء فقال الحنفية ما وطئوه لان النكاح حقيقة  
 في الوطئ فيجوز على الشخص من نية ابيه وقال الشافعية اي ما عقدوا عليه فلا يحرم ويلزم  
 على الاول الاشراك لما ثبت من ان النكاح حقيقة في العقد لكثرة استعماله فيه حتى  
 انه لم يرد في القرآن لغيره كما قال الزخشي ابي في غير محل النزاع نحو حتى تنكح زوجا غيره  
 فانكحوا ما طاب لكم ويلزم الثاني في التحصيل حيث عمل للرجل من عقد عليها ابوه فاسدا  
 بناء على تناول العقد للفاسد كالصحيح وقيل لا يتناول ومثال الثاني قوله تعالى ولا



في القصص حيوة اي في شروعية لان بها يحصل الانكاف عن القتل فيكون الخطا  
او في القصص نفسه حيوة فلو رثته القليل المقتصين لدفع شر القاتل الذي صار عدوا  
لهم فيكون محصا بهم ومثال الثالث قوله تعالى واسئل القرية اي اهلها وقيل القرية  
حقيقة في اهل كالا بنية المجتعة لهذه الآية وغيرها نحو فلو كانت قرية امت  
فنفقها ايمانها ومثال الرابع قوله تعالى واقموا الصلوة اي العبادة المخصوصة  
ففيها هي مجاز منها عن الدعاء لا سيما لما عليه وقيل نقلت اليها شرعا **وقد يكون**  
المجاز في حيث العلاقة **بالشكل** كالفرس لصورة المنقوشة **او صفة ظاهرة كالا**  
لرجل الشجاع دون البحر لظهور الشجاعة دون البحر في الاسد فاما لفظة **او باعتبار**  
**ما يكون في المستقبل قطعا انك ثبت او ظنا** كالحمر للعصير **لا احتمالا** كالحمر للعبد فلا  
يجوز اما باعتبار ما كان عليه كالعبد لم يعتق فتقدم في مسألة الاشتقاق و  
**بالضد** كالمقارة للبرية **والمجاورة** كالرواية لظرف الماء المعروف بتسميته له باسم  
ما يحاط به جل او بفعل او حار **والزيادة** نحو ليس كمثل شيء فالكاف زائدة والا في  
بعض مثل فيكون انما مثال وهو محال والقصد بهذا الكلام نفية **والنقص** نحو  
واسئل القرية اي اهل القرية فقد جوز وتوسع بزيادة كلمة او نفقها وان لم يصدق  
على هذا المجاز السابق وقيل يصدق عليه حيث يعمل في المثل في نفى المثل وسؤال

القرية في سؤال اهلها وليس ذلك من المجاز في الاسناد **والسبب** نحو لا يبر  
يد اي قدرة فهي مسببة عن اليد لمصطلحها **والكل للبعض** نحو يجعلون اصابعهم  
في اذانهم اي ما ملهم **والمعلق بكسر اللام للمعلق** بفتحها نحو هذا خلق الله اي مخلوق  
ورجل عدل اي عادل **وبالعكس** اي المسبب للسبب كالموت للمرض الذي لا سبب  
له عادة والبعض للكل نحو فلان يملك الفلاس من الغنم والمعلق بفتح اللام للمعلق  
بكسر ها نحو يا ايكم الفتون اي العثنة وقم قائما اي قيا **وما بالالفعل على ما**  
**بالقوة** كالمنكر للمخ في الدين **وقد يكون المجاز في الاسناد** بان يستد الشئ  
لغيره من هوله للاسته بينهما نحو قوله تعالى واذا نكيت عليهم اياته زادتكم ايمانا مستند  
الزيادة وهي فعل الله الى الايات تكون الايات المتكوفة كعادة **خلاف القدم**  
في نفقهم المجاز في الاسناد منهم من يجعل المجاز فيما يذكر منه في المستند ومنهم من يجعل  
في المستند اليه فغنى زادتكم على الاول وازدادوا وجها وعلى الثاني زادتكم الله اطلاقا  
للايات عليه تعالى لاسناد فعلها اليها **وقد يكون المجاز في الافعال والحروف**  
**وما قال ابن عبد السلام والتعشوا في** مثاله في الافعال وما دى اصحاب الحجة  
اي ينادى وابتغوا ما تنالوا الشياطين اي قلته وفي الحروف فقل ترى لهم وما فيهم  
اي ما ترى **ومنع الالام الرايز** **الحرف مطلقا** اي قال لا يكون فيه مجازا افراد لا



بالذات ولا بالتبع لانه لا يفيد الا بغيره الى غيره فان ضم الى ما ينبغي ضم اليه  
 فهو حقيقة او الى ما لا ينبغي ضم اليه فجاز تركيب قال النفسواني من اين له انه مجاز  
 تركيب بل ذلك الضم قرينه مجاز الافراد نحو قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل اي  
 عليها ومنع ايضا **الفعل المشتق** كاسم الفاعل فقال لا يكون فيها مجاز **الاباء**  
 لمصدر اصلها فان كان حقيقة فلا مجاز فيها واعترض عليه باليجوز بالفعل الماضي  
 عن المستقبل والعكس كما تقدم من غير يجوز في اصلها وبيان الاسم المشتق يراد به  
 الماضي والمستقبل مجازا كما تقدم من غير يجوز في اصله وكان الامام فيما قاله نظر  
 الى الحدس جواز الزمان **ولا يكون المجاز في الاعلام** لانها ان كانت مرتجلة اي لم  
 يسبق لها استعمال لغير العلمية كسعادا وشفولة لغير مناسبتها كفضل فواضح  
 اولئنا سبته كمن سعى ولده بيمه رك لما طنه فيه من البركة فذلك لعمدة الاطلاق عند  
 زوالها **خلافا للفرق في متلح الصفة** بفتح الميم الثانية كالحارث فقال انه  
 مجاز لانه لا يراد منه الصفة وقد كان قبل العلمية موضوعا لها وهذا خلافا في التسمية  
 وعدوها اولى **ويعرف المجاز اي المعنى المجازي للفظ** **بشبا** **در غيره** منه الى الفهم **لولا**  
**القرينة** ومنه المصوب بها المجاز الراجح وسياتي ويؤخذ مما ذكر ان التبادر في غير  
 قرينة تعرف به الحقيقة **وصحة اللفظ** كافي فذلك في البليد هذا حار فانه يعبر في

الحار عنه **وعدم وجوب الاطراد** فيما يدل عليه بان لا يطرد كما في مسائل القرية  
 اي اهلها ولا يقال واسئل البساط اي صاحبه او يطرد لا وجوبا كما في الاسد **للعجل**  
 الشجاع فيصيح في جميع جزئياته من غير وجوب الجواز ان يعبر في بعضها بالحقيقة بخلاف  
 المعنى الحقيقي فيلزم اطراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته انتفاء التغير  
 الحقيقي بغيرها **وجوه** اي جمع اللفظ الدال عليه **على خلاف جمع الحقيقة** كالامر بمعنى  
 الفعل مجازا بجمع على امور بخلافه بمعنى القول فيجمع على اوامر **وبالتزام تقييده**  
 اي تقييد اللفظ الدال عليه كجناح الذل اي لبن الجانب ومار الحربي اي شدة تبحر  
 المشرك من الحقيقة فانه يقيده من غير لزوم كالغير المجازية **ويوقف** في اطلاق  
 اللفظ عليه **على المسمى الآخر** نحو وعكروا مكره اي جازا ثم على مكرهم حيث قوا طموا  
 وهم اليهود على ان يقتلوا عيسى عليه السلام بان النبي بشره على من وكلوا به قتل ورفعه  
 الى السماء فقتلوا الملقى عليه الشبهنا انه عيسى ولم يرجعوا الى قوله انا صاحبكم  
 ثم شكوا فيه لما لم يروا الاخر فاطلاق المكر على المجازاة عليه متوقف على وجوده بخلاف  
 اطلاق اللفظ على معناه الحقيقي فلا يتوقف على غيره **والاطلاق على المستحيل**  
 نحو واسئل القرية فاطلاق السؤال عليها المأخوذ من ذلك مستحيل لانها الابنية  
 المجتمعة وانما السؤال اهلها والمختار **واشترط السمع في نوع المجاز** فليس لنا



ان يتجوز في نوع منه كالسبب الا اذا سمع من العرب صورة منه مثلا وقيل لا  
 يشترط ذلك بل يكفي بالعلاقة التي نظر واليهما في السماع في نوع لفظ التجوز في  
 عكسه **وتوقف الامر** في الاشتراط وعدمه ولا يشترط السماع في شخص المجاز جازما  
 بان لا يستعمل الا في الصورة التي تعلقت العربية **مسئلة** **المرب** لفظ غير علم **تعلق**  
**العرب** في معنى وضع له في غير لغته وليس في القرآن وفاقا للتشايقي وابن جرير  
**والاثر** اذ لو كان فيه لاشتمل على غير عربي فلا يكون كلمة بياوقه فلا مكانا انشا  
 قرأنا عربيا وقيل انه فيه كاشترق فارسية للديباج الخليفة وقسطا سرورية  
 لليزان ومشكاة هندية للكون التي لا تنفذ واجيب بان هذه الالفاظ و  
 نحوها اتفق فيها لغة العرب ولغة غيرهم كالمصانوف والاختلاف في وقوع العلم  
 الابح في القرآن كابراهيم وميميل ومجمل ان لا يسمى معربا كما مشى عليه المصنف  
 حيث قال غير علم وان يسمى كما مشى عليه في شرح المختصر حيث لم يقل ذلك ثم بينه  
 على ان العلم متفق على وقوعه وعقب هنا المجاز بالعرب ليشبه به حيث يستعمله  
 العرب فيما لم يصنعوه كما استعمل المجاز فيما لم يصنعوه له ابتداء **مسئلة** **اللفظ**  
 المستعمل في معنى **الحقيقة** فقط او **بجاء** فقط كالاسد للحيوان المفترس  
 اولاد الشجاع او **حقيقة** و**بجاء** باعتبارين كان وضع لفظ لغوي عام ثم

خصه الشرع او العرف بنوع منه كالصوم في اللغة الاسكان خصه الشرع بالاسكان  
 المعروف والداية في اللغة تكل ما يدب على الارض خصها العرف العام بذا  
 الحاضر واصل العراق بالفرس فاستعمل في العام حقيقة لغوية مجاز شرعي  
 او عرفي وفي الخاص بالعكس ويمتنع كونه حقيقة ومجازا باعتبار واحد **التقيد**  
 بين الوضع ابتداء وثانيا اذ لا يصدق ان اللفظ المستعمل في معنى موضوع له  
 ابتداء وثانيا **والامر** اي الحقيقة والمجاز **منتفیان** عن اللفظ قبل الاستعمال  
 لانه مأخوذ في حدهما فاذا انتفا انتفيا ثم هو اي اللفظ **محمول على عرف**  
**المخاطب** ابداء بكسر الطاء الشارع او اهل العرف او اللغة **ففي خطأ الشرع**  
 المحمول عليه **المعنى الشرعي** **لانه عرفي** اي لان الشرع عرفي الشارع لان البعني صلى الله  
 عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات ثم ان لم يكن معنى شرعي او كان وصرف عنه صارف  
 فالمحمول عليه **المعنى العرفي العام** اي الذي يتعارفه جميع الناس بان يكون  
 متعارفا في الخطا واستمر لان الظاهر ارادة لبيان ذلك الا ان كان ثم اذا لم يكن معنى  
 عرفي عام او كان وصرف عنه صارف فالمحمول عليه **المعنى اللغوي** لتعيينه فحصل  
 لهذا ان مال مع المعنى الشرعي معنى عرفي عام او معنى لغوي اوها يحمل او لا على  
 الشرع وان مال مع عرفي عام ومعنى لغوي يحمل او لا على العرف العام **وقال النجاشي**



فيقال مع شرعي ومعني لغوي **جمله في الاثبات الشرعي** وفوق تقدم **وفي المبنى** وعبارتها  
 التبريد عند علم مع لاداة لما سببه الاثبات **قال الغزالي** اللفظ **يحمل** اي لم يتضح  
 المراد منه اذ لا يمكن حمله على الشرعي لوجود اللفظ ولا على اللغوي لان المعنى بعينه ليس  
 الشرعي **وقال الادي** **يحمل اللفظ** لتقدير الشرع باللفظ واجيبا بان المراد بان  
 ما يسمى شرعا بذلك الاسم صحيحا كانا او فاسدا يقال صوم صحيح وصوم فاسد و  
 لم يذكر غير هذا القسم مثال الاثبات منه صريحا لم يذكر عايشة قالت دخل على النبي صلى  
 الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا قال فاني اذا صائم فيحمل على  
 الصوم الشرعي فيفيد صحته وفي نقل بنيت من النار ومثال اللفظ عند حديث الصبي  
 انه صلى الله عليه وسلم لم يصر صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر وشيئا في مجت المجل  
 خلاف في تقدم المجاز الشرعي على التسمي اللغوي **وفي تعارض المجاز الرابع والحقيقة**  
**المرجوة** بان غلب احتمال المجاز عليها **اقوال** قال ابو حنيفة الحقيقة اولى في الحمل  
 لاصالتهما واول يوسف المجاز اولى لعلمته **قالها المختار** اللفظ **يحمل** لا يحمل على  
 الابقرية لرجح كل منهما ومنه مثال حلف لا يشرع هذا اللفظ فالحقيقة المتعاقبة  
 الكرخ منه كما يفكر كثير من الرعاء والمجاز العايب الشرب مما يغير به من كالأنا  
 ولولم ينو شيئا مثل حيث بالاول وقت الثاني او بالعكس ولا يبحث بواحد منها

الاقوال فان حجت الحقيقة قدم المجاز عليها اتفاقا لم يحلف لا ياكل من هذا الخبز  
 فيمنع بتم هادون خشبها الذي هو الحقيقة المبحورة حيث لا ينية وان تساويا  
 قدمت الحقيقة اتفاقا كما لو كانت غالب **وبثوت حكم** بالاجماع مثلا **يحمل** كونه  
 اي الحكم **مراد من خطاب** لكن يكون الخطاب في ذلك المراد **يجاز لا يدل** البثوت المذكور  
**على انه** اي الحكم هو المراد منه اي الخطاب **يليق** الخطاب على حقيقة لعدم التصار  
 عنها **خلافا للكرخي** من الحقيقة **والبصري** اي عبد الله من المقرلة في قولها  
 يدل على ذلك فلا يبق الخطاب على حقيقة اذ لم يظهر مستند الحكم الثابت عنه مثله  
 وجوب التيمم على الجماع العاقد للماء اجماعا يمكن كونه مراد **من قوله** اول قسم  
 النساء فلم تجدد واما فتيمة الكرخ على وجه المجاز لان الملازمة حقيقة في  
 الحسن باليد مجاز في الجماع فقال المراد الجماع فتكون الآية مستند الاجماع اذ  
 لا مستند غيرها والا لذكر فلا تدل على ان الميسر نقض الوضوء واجيبا بان يجوز  
 ان يكون المستند غيرها واستغنى عن ذكره بذكر الاجماع كما هو العادة فالميسر فيها  
 على حقيقة فتدل على نقض الوضوء وان قامت قرينة على ارادة الجماع ايضا  
 بناء على الرابع انه يفهم ان يراد باللفظ حقيقة ومجازة معادلت على مسئلة  
 الاجماع ايضا وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى لا تتأكلها حيث حمل الملازمة



فيها على الحسب باليد والوحي **مسئلة الكناية لفظ استعمل في معناه مراد منه**  
**لازم المعنى** يجوز زيد طويل النجاد مراد منه طويل القامة اذ طولها لازم لطول النجاد  
 اي حاصل السيف **في حقيقة** لا استعمال اللفظ في معناه وان اريد منه اللازم  
**فان لم يرد باللفظ المعنى وانما عيى بالجزء** عن اللازم فهو اي للقطع **فما**  
 لانه استعمل في غير معناه اي الاول **والتعريف لفظ استعمل في معناه ليلوح** بفتح  
 الواو اي التلويح **بغيره** كما في قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه السلام بل فعله  
 كبيرهم هذا نسب الفعل اليه لانه لا يصح ان تكون الهمة كما غصب ان يقصد الصغار  
 مولى لوجا لقومه العابد يي لها بامنا لا تصح ان تكون الهمة لما يعلمون اذا  
 نظروا بعقولهم عن عجز كبيرهم عن ذلك **العجز** اي كسر صغارها فضلا عن غيره  
 والاله لا يكون عاجزا **هو** اي التعريف **حقيقة** ابد لان اللفظ فيه لم يستعمل  
 في غير معناه بخلافه في الكناية كما تقدم **الحروف** اي هذا يبحث الحروف التي يحتاج  
 الفقيه الى معرفة معانيها لكثرة وقوعها في الادلة كالتعني في معانيها اسماء وفي التعبير  
 بها تعقيب **لاكثر** وفي خط المعنى عنها بالقلم الهندي اختصارا في الكناية وفي بعض  
 النسخ بالقلم المعتاد ونسب عليه لوصفه **احدها** اذا مر نواصب المضارع **قال**  
**بسيبويه الجواب** والجزا **قال** **المشلوبين** دائما **وقال** **الفارسي** غا لبا وقد

الشيء

تتخص للجواب فاذا قلت لمن قال ازررك اذا اكرمك فقد اجبت وجعلت اكرامك  
 جزءا زيارته اي ان زرتني اكرمتك واذا قلت لمن قال احبك اذن اصدقك فقد  
 اجبت فقط عند الفارسي ومدخول اذن فيه مرفوع لان نقاء استقبالي المشرطي  
 نصيها ويكلف المشلوبين في جعل هذا مثلا للجزء ايضا اي ان كنت قلت ذلك  
 حقيقة صدقتك وميثاقي عدا من سلك العلة لان الشرط علة للجزء **الثاني ان**  
 بكسر الخاء وسكون النون **المشروط** اي لتعلق حصول مضمون جملة بحصول مضمون  
 اخرى نحو ان ينتهوا فيقر لم ما قد سلف **والثاني** نحو ان الكافرون الا في عذر  
 ان اردنا الا الحنى اي ما **والزيادة** نحو ما ان زيدا قائم ما ان زيدا زيدا **الثالث**  
**او من حروف العطف** **للتشكك** من المتكلم نحو قالوا لبنيامين او بعض يوم **والابهام**  
 على السامع نحو اتاها امرنا ليلا او نهارا **والتيخير** بين المعطوفين سواء اختلج  
 بينهما نحو خذ مني ثوبا او دينارا ام جاز نحو جالس العلماء او الوعاظ وقصا  
 ابن مالك وغيره **التيخير** على الاول وسما الثاني بالاباحة **ومطلق الجمع** كالواو نحو  
 وقد رعت لبلي با في فاجرة لبني نفاها او عليها فحورها اي وعليها **التقسيم**  
 نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اي منقسمة اي هذه الثلاثة تقسم الكلي الى جزئية  
 فنصدق على كل منها **وبمعنى** الى فينصب بعدها المضارع بان مضمرة نحو لا الرشد



او تعطيني حتى اى الى ان تقضيني **والاضراب كبل** نحو وارسلناه الى امة الف  
 او يزيدون اى بل يزيدون **قال الحري والتقريب نحو ما ادري اسلم او ورج**  
 هذا يقال لمنه قمر سلامه كالمودع فهو من تجاهل العارف والملا وتقرى السلام لقمره  
 من الوطاع او نحو ما ادري اذن او اقام يقال لمنه اسرع في الاذان كالأقامة **الرابع**  
**اي بالفتح للحفرة والسكون** للبيان للتفسير لمفرد نحو عني عسي اي ذهب وعطف  
 بيان او بدل او جملة نحو وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليدني لكرامك  
 لا اقل فانت مذنب تفسير ما قبله اذ معناه تنظر اتي نظرمضيت ولا يكون الا من  
 ذنب واسم لكرهيم الشان وقدم المفعول من خبرها الافادة الاختصاص اي لا تركك  
 بخلاف غيرك **ولقاء القريب والبعيد والمتوسط اقوال** ويدل الاول  
 ما في حديث الصيغ في اخراهل الجنة دخولا وادخالهم منزلة فيقول اي رب وقد قال  
 نكافاني قريب وقيل لا يدل الجواز لقاء القريب بالمبعد توكيدا **الخامس**  
**اي بالفتح وبالتشديد اسم للشرط** نحو ايا الاجليني قضيت فلا عدوان علي  
**والاستفهام** نحو ايكم راوتهم هذه ايمان **وموصولة** نحو لنزعن من كل شيعة  
 ايهم اشد على الرحمن اي الذي هو اشد **ودالة على معنى الكمال** بان تكون صفة لشئ  
 او حاله معرفة نحو مرت برجل اي رجل او اي عالم اي كاملا في صفات الرجولة  
 او العلم ومرت بزيد اي رجل او اي عالم اي كاملا في صفات الرجولية

او العلم **ورصلة** لنداء ما فيه ال نحو يا ايها النسي الساس واذ اسم للمضي  
**ظفا** نحو جئت اذ طلعت الشمس اي وقت طلوعها ومفعول به نحو واذكروا اذ  
 كنتم قليلا فذكره اي اذكروا حالكم هذه **وبدلالة المفعول به** نحو واذكروا  
 نعم الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء الخ اي اذكروا النعمة التي هي الجعل المذكور  
**ومضافا اليها اسم زمان** نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ومثله في  
 وحيد **والمستقبل في الاصح** نحو سوف يعلمون اذا الغلال في اعناقهم وقيل  
 ليست للمستقبل واستعمالها فيه في هذه الآية لتحقيق وقوعه كالماضي **وقد للتقدير**  
**حرفا كلالام او ظفا** بمعنى وقت والتقدير مستفاد من قوة الكلام نحو قربت  
 العبد اذا ساء اي لاسامة او وقت اسامة وظاهر ان الرب وقت الاساء  
 لاجلها **والمفاجات** بان تكون بعد بينا او بينا **وفاقا للسيبويه** حرفا كما  
 اختاره ابن مالك وفيه ظرف مكان وقال ابو حنيفة ظرف زمان واستغنى المصنف عما بينه  
 هذا الخلف حكايته مثل من اذا الاصلية في المفاجاة مثال ذلك بينا او بينا انا  
 واقف اذا جاء زيدا اي فاجاء مجيئه وقوفي او مكانه او زمانه وقيل وليست  
 للمفاجاة وهي في ذلك وهو زائدة للاستغناء عنها كما تركها منه كثير من العرب  
**السابع اذا المفاجات** بان تكون بين جملتين ثابتتين **ابتدائية حرفا وفاقا**



للأحقش وابن مالك وقال الجدة وابن عصفور ظرف مكان والزجاج والجزيري  
 ظرف زمان مثال ذلك خربت فاذا ريد واقف اي فاجاء وقوفه خروج او مكانه او زمانا  
 وقدر على القولين الاخرين ففي ذلك المكان او الزمان وقوفه مقترن على بيان معنى  
 الظرف وترك معنى المفاجاة وهما الفاء فيها زائدة لازمة او عاطفة قولان وتزد  
 ظرفا للمستقبل مضمة معنى الشرط غالبا فتجاب بما يصدر بالفاء نحو اذا جاء  
 نصر الله والامة فتشبح<sup>التي</sup> وقد لا تفسر معنى الشرط نحو ابتك اذا احمر البئر اي وقت احمراره  
 وتبد<sup>تبد</sup> ريحها لماضي نحو واذا راو تجارة او هو الاية فانها نزلت بعد الرؤية و  
 الانقضاء والحال نحو الليل اذا يخش فان الغشي مقارن لليل الثامن الباء  
 للاتصاف حقيقة نحو به داء اي الصق به ومجازا نحو مرت به اي العتقت مروي  
 بمكان يقرب منه والتقديرية كالخبرة ونحو وهب الله بنورهم اي اذهب<sup>الاستغناء</sup>  
 بان تدخل على الالف العطف نحو كتبت بالقلم والسببية نحو فكلما اقدنا بذنبه<sup>المصاحبة</sup>  
 نحو قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم اي مصاحبا له والظرفية المكانيّة او الزمانيّة  
 نحو ولقد نصركم الله بيد رحمتنا هم بسم<sup>البديلية</sup> كافي قول عمر رضي الله عنه شأنت  
 النبي صلى الله عليه وسلم في العرة فاذني وقال لا تنسانا يا اخي فزعك فقال  
 كلمة ما يسرني ان لي بها الدنيا رواه ابو داود وغيره واخي ضبط بضم الحاء

مصغر التقريب المنزلة والمقابلة نحو اشترى الفرس بالف والمخاوت كخر نحو يوم  
 تشق السماء بالغمام اي عنه والاستعلاء نحو وفر اهل الكتاب من تامنه بقنطار  
 اي عليه والقسم نحو بالله لا فعل كذا او الغاية كالي نحو وقد احسن<sup>التي</sup> لي<sup>والكبر</sup>  
 نحو كفى بالله شهيدا وهري البك جذع النخلة والاصل كفى الله وهري جذع النخلة وكذا  
 التبعية كمنه وفاقا للاصمعي والفارسي وابن مالك نحو عينا يشب بها عباد الله  
 اي منها وقيل ليست للتبعية ويشب في الاية بمعنى يروي او يلبس حجازا والباللنسبية  
 التاسع للعطف فيما اذا اوليا مفردا وسواء وليت موجبا او غير موجب ففي الموجب نحو  
 جاء زيد بل عمرو واضر زيد بل انشغل حكم المعطوف عليه فيصير كانه مسكوت عنه الى  
 المعطوف وفي غير موجب نحو جاء زيد بل عمرو ولا تفر زيد بل عمرو واقرر حكم  
 المعطوف عليه وتجعل ضده للمعطوف والاضراب فيما اذا اوليا جملة اما لا يطل  
 لما وليت نحو يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فالجاء بالحق لا جنة به<sup>الاستغناء</sup>  
 من عرض الى اخره ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظنون بل قلوبهم في غمرة وهذا  
 فاقيل بل فيه على حاله العائنه بيدا<sup>اسم</sup> ملازم للمضرب والاضافة الى ان وصلتا  
 بمفعول<sup>غير</sup> ذكره الجوهري وقال يقال انه كثير المال بيدا<sup>نجيل</sup> وبمفعول<sup>ما</sup> ذكره  
 ابو عبيدة وعليه حديثنا انا ارفع من نطق بالصناد بيدا<sup>في</sup> من قرئ اي الذينهم







نحو وتكبروا الله على ما هدكم اي تصديت اياكم **والظرفية** كفي نحو ودخل المدينة على  
 حين غفلة من اهلها اي في وقت غفلتهم **والاستدراك** ككن خوفان لا يدخل  
 الجنة لسوء صنيعه على انه لا يئاس من رحمة الله اي لكنه **والزيادة** نحو حديث  
 الصحيح لا احلف على غير اي يميننا وقيل هي اسم ابدل قولهم فاجر عليها و  
 قيل هي حرف ابدل لامانع من دخول حرف جر على اخر **واما على يعلو ففعل** ومنه  
 ان فرعون على الارض فقد استكملت على في الاصح اقسام العلة **الخامسة عشر**  
**القائمة** العاطفة للترتيب **المعنوي والذكرى** **واللتعقيب** في كل شئ بحسبه نقول  
 قام زيد فعمرو اذا عقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم  
 في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين الزوج والولادة الامة  
 الحلق في لحظة الدعي ومقدمته والتعقيب مشتمل على الترتيب **المعنوي** **واما صرح به**  
 ليعطف عليه للذكر وهو في عطف مفضل على عمل نحو انا انتشأنا هن انتشاء ففعلنا  
 ابحارنا عبا انرا با ففعلنا موسى اكره ذلك فقالوا انرا الله خيرة **والسببية**  
 ويلزمها التعقيب نحو فوكره موسى فقفى عليه فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه واقرز  
 بالعاطفة عن الرابطة للجواب فقد يتراخى عن الشرط نحو ان يسلم فلان فهو يخل  
 الجنة وقد لا يتسبب الشرط نحو ان تعذبهم فانهم عبادك **السادسة عشر في الظرفية**

والزمانى نحو وانتم عاكفون في المساجد واذكروا الله في ايام معدودت **والسابعة**  
 كعب نحو قوله تعالى ادخلوا في امم اي منهم **والتعليل** نحو ليسكم فيما افنتم فيه اي لا اجل ما  
 افنتم **والاستعلاء** نحو ولا تضلنكم في جزوع النخل اي عليها **والترديد** نحو قالوا اركبوا  
 فيها والاصل اركبوها **والتقويض** عن اخرى من خوفه نحو زهت فيما رغبت والاصل  
 زهت ما رغبت فيه **ومعنى الباء** نحو جعل لكم فيما افنتمكم ارجوا ومن الاعام ارجوا  
 يذركم فيه اي يكثركم بسبب هذا الجعل **والى** نحو فووا ايديهم في افواههم اي اليها  
 بعضوا فمشددة الغبطة **ومن** نحو هذا ذراع في الثوب اي منه يعني فلا يعيب لقلته  
**السابع عشر في التعليل** في نصب المضارع بعدها بان مفعلة نحو جئت كي افكر كاي  
 لاق **ومعنى ان المصدريه** اي يدخل عليها اللام نحو جئت ليكرمني اي لان **الثامنة**  
**كل اسم** لا استغراق افراد المضاف اليه **المذكر** نحو كل نفس ذاتة الميت كل حزين  
 لديهم فحون **والعرف** **المجموع** نحو كل المبيد جافا وكل الدراهم صرف ومنه ان كل من  
 في السموات والارض الا انا الرحمن عبدوا كلام الله يوم القيمة فردوا **والاستغراق**  
**اجزاء المضاف اليه** **المعرف المفرد** نحو كل نبي او الرجل من اي كل اجزاء **التاسع**  
**عشر اللام** الجارة **للتعليل** نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس اي لاجل ان تبين  
 لهم **والاستحقاق** نحو النار للكافرين **والاختصاص** نحو الجنة للمؤمنين **والملك** نحو



لله ما في السموات وما في الارض **والصيرورة** اي العاقبة نحو فالنقطه الـ فزحون ليكون  
 لهم عذر واوجزنا هذا بما قبله من تقاطعهم لاعلم انه في التبيين **والقليك** نحو هيب  
 لزيد نحو بل اي ملكته اياه **وتشبه** والله جعلكم من انفسكم اربابا وجعل لكم في الارض  
 بينين وحفدة **وتوكيد المبنى** نحو وما كان الله يعذبهم وانت بينهم لم يكن الله يعذبهم  
 مني في هذا ونحو لتوكيد في الجرح الدخلة عليه المنسوب فيه المضارع بان مضرة  
**والنعية** نحو ما ضرب زيدا لم يضر ويضرب بقصد النفي به لانه ما يقدر ان يكون  
 فاعله بالجملة ومفعوله باللام **والساكن** نحو ان ربك فعال لما يريد والاصل فعال ما **ومعنى**  
 الى نحو فسقناه لبلد ميت اي اليه **وعلى** نحو فزحون للافتان سجد اي عليها **وفي**  
 نحو وتقع الموازين القسط اليوم اليه اي فيه **وعند** نحو لكدنوا بالحق لما جاءهم بكلام  
 وتحفيمهم في قراءة الحمد اي عند مجيئه اياهم **وبعد** نحو اقم الصلوة لدورك الشمس  
 اي بعده **ومن** نحو سمعته صراخا يمينه **وعن** نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان  
 خيرا ما سبقوا اليه اي عنهم وفي حقهم والابان كانت للتبليغ ليعلم ما سبقتمونا اليه  
 وخير كان واليه للايمان اما اللام غير الجارة فاني زنة نحو لينفق ذو سعة من سعته وغير  
 العاملة كلام الابتداء نحو لانتم اشد رهبة **الفترون** لولا حرف معناه في الجملة الاسمية  
**امتناع** جوابه لوجود شرط نحو لولا زيدا موجود لا هتكت امتنعت الا هاته نحو

زينة فزيد الشرط وهو مستدام وظاهر الزوما **وفي المضارع** التحفيز اي الطلب نحو  
 نحو لولا لتستغفرون الله اي استغفرون ولا بد **والماضية** التوبيخ نحو لولا جادوا عليه  
 باربعة شهداء وبختم الله على عدم المجيء بالشهادة بما قالوا من الافك وهو في الحقيقة محل  
 التوبيخ **قيل** **وتروا** **لدينفر** كاية فلو لا كانت قرية امننت اي ما امننت قرية اي اهلها  
 عند مجي العذاب فنفخها ايمانها الا قوم يونس والجهنم لم يثبتوا ذلك وقالوا  
 هي في الاية للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجي العذاب وكانه قال فلو لا امننت  
 قرية قبل مجيئه فنفخها ايمانها والاستثناء منقطع فالاية بمفرد لكن **المشروع**  
**لشرط الماضي** نحو لو جاء زيد لأكرمته **وتقل** **للمستقبل** نحو اكرم زيدا ولو اساء  
 اي وان اساء وعلى الاول الكثير **قال سيبويه** هو حرف لا كان سيقع لوقوع  
 غيره فقول سيبوع ظاهر في انه لم يقع فكانه قال لانتفاء ما كان يقع وقا غيره  
 ومشى عليه العربون **حرف امتناع** اي امتناع الجواب لامتناع الشرط وكلام  
 سيبويه السابق ظاهر في هذا ايضا فانه انتفاء ما كان يقع وهو الجواب لوقوع  
 غيره وهو الشرط ظاهر في انه لانتفاء الشرط وهو ان انتفاء الشرط والجواب  
 هو الاصل فلا ينافيه ما سياتي في امثلة من بقي الجواب فيها على حال مع انتفاء  
 الشرط **وقال السلوبيني** هي لمجرد الربط للجواب بالشرط كان واستفادة ما ذكر



من انتفاء انتفاء الشرط فقط خارج **والصحيح** في مفاده نظر الى ما ذكره الفقيهين  
 وقال الشيخ الامام والد المصنف **ما يليه** مشتبا كان او منفيا **واستلزامه** اي ما  
 يليه **لتايله** مشتبا كان او منفيا فالاقسام اربعة ثم ينتفي التايلي ايضا ان ناسب  
 المقدم بان يرضه عقلا او عادة او شرعا ولم يخلف المقدم غيره كلكات منها الهمة الا  
**لفسد** اي غيره اي السموات والارض ففسادها اي فسادها في نظامها الماشهد  
 لتعدد الالهة للزوم له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التامع في الشيء وعدم  
 الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتيب الفساد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد  
 المفاد بل ونظر الى الاصل فيها وان كان المقصد من الاتية العكس اي الدلالة على انتفاء  
 التعدد بانتفاء الفساد لانه **لا ان** خلفه اي خلق المقدم غيره اي ان كان  
 خلف في ترتيب التايلي عليه فلا يلزم انتفاء التايلي **كقولك** في شيء **لو كان انسانا**  
**كان حيوانا** فاحيوان مناسب للانسان للزوم له عقلا انه جزؤه وخلف الان في  
 ترتيب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الان في الشيء المفاد بل وانتفاء الحيوان  
 عنه لجواز ان يكون حمارا كما يجوز ان يكون حمارا اما مشقة بقية الاقسام فقول لم يجزني  
 لما اكرتلك لو جئتني بما اكرتلك لم يجزني اكرتلك **ويثبت** التايلي بمقتضى على حله  
 مع انتفاء المقدم بمقتضى **لم يناف** انتفاء المقدم وناسب انتفاءه **اطا بالاول**

كقول خفي الله لم يعصم المأخوذ من قوله عز وجل وقيل الله صلى الله عليه وسلم نعم  
 العبد صهييب لو لم يخف الله لم يعصم بتجدهم الغصيا على قدم الخوف وهو بالخوف  
 المفاد بل ونسب في ترتيبه ايضا في مقصده والمعنى انه لا يعصى الله مطلقا اي لا مع  
 الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفاء اجلال الله عز وجل اي يعصيه وقد اجمع فيه الخوف و  
 الاجلال رضي الله عنه وهذا الاثر او الحديث المشهور بين العلماء قالوا اخو المصطفى **المختار**  
 اقام محبة في شيء من كتب الحديث بعد الفحص الشديد **او المساواة** كقوله **تكن بيتا لما**  
**حلت الرضاع** المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم في ديرة بعلم الغفلة بنت ام سلمة اي  
 هند لما بلغه حدث النساء انه يري ان يكلمها انها لو لم تكن ربيعتي في حجر محمدا حلت  
 لي انها لابنته اخي الرضا عنه رواه الشيخ رتب عدم حلها على عدم كونها ربيعت الملبني  
 بكونها ابنة اخي الرضا عنه هو شرعا كما سبقت للاول في ترتيبه ايضا في مقصده على  
 كونها ربيعت المفاد بل وناسب هو شرعا كما سبقت للاول سواء لمساواة مرتبة  
 المصاهرة لمرتبة الرضا عنه والمنفى عنها لا نقل لاصلا لانها باوصافها وافرد كل منهما حرمات  
 له كونها ربيعت وكونها ابنة اخي الرضا عنه والسماحيت تعدث لما قام عندهن بارادة  
 فكما جازت ان يكون حلها له من فضايله صلى الله عليه وسلم وقوله في حجر محمدا على وفق الآية  
 وقد تقدم الكلام فيها وجميع بين ما تقدم في اسمها في ديرة وبين ما في مسلم



عنها كان اسمي برة فماني رسول الله صلى الله عليه وسلم رثيب وقالوا لا تتركوا أنفسكم  
 اعلم باصل البر منكم بان لها اسمين قبل التغيير **او الاول** **كقولك** فيمن عرض عليك  
 نكاحها **وانتفت** **اخوة النسب** بني وبينها **لما حدث** لي **للرضاع** بيني وبينها  
 بالاخوة وهذا المثال الاول في نقلت على الخمر وهو اوصافه ليكون للاول وانفت  
 اخوة الرضاع لما حدثت النسب رتبة عدم علمها على عدم اخوتها من الرضاع المبين  
 يا اخوتها من النسب المناسب هو لها شرعا في رتبة ايضا في قصده على اخوتها من الرضاع  
 المعادة بلو المناسب هو لها شرعا لكن دون مناسبة الاول لادارة الرضاع و  
 حرة النسب والمخير لا نقل في اصلا لان بها وصفين لواحد كل منها حرة اخوتها من  
 النسب واخوتها من الرضاع وانما قال كقولك كذا في الموضع لانه قال لم يجد من فيما  
 يستشهد به من القرائن او غيره لكنه غير خارج عن اسلوبه ولو قال بذلك المساواة  
 المساوي لكان النسب بقبيلته ولو اسقط لام لما في الموضع لوافق الاحتمال الكثير  
 مع الاختصار وقد تجوزت لو فيا ذكره من الامثلة عن الزمان على خلاف الاصل  
 فيها اما امثلة بقيقة اقسام هذا القسم فحق لواضحت زيدا لا شيء عليك اي فشي  
 مع عدم الاهانة في بابك لي لو ترك العبد والرب اعطاه فيعطيه مع السؤال من  
 ما بابك ولوان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر عيون وبعده سبعة اجزاء ففت

كلمات الله اي فانتقد مع انتقاء ما ذكره باب اول **وتد** **للو** **للمتني** **والوضو** **والغسل**  
 فيصل المضاع بعد الثاني جوابا لذلك بان مضمة محو تا يتي فتحد ثني لو تنزل عني  
 فتصيب خيرا لو تاهر فتطاع ومن الاول فلوان لناكرة فتكون من المؤمنين اي لميت  
 لنا ونشكر الثلاثة في الطلب وهو في التخصيص بحث وفي العرض يلين وفي القتي  
 لما لا طمع في وقوعه **والثقليل** نحو حديث **نصفه** **قوا** **ولو بظلف** **مخرج** كذا اور  
 المم وغيره وهو بمنزلة رواية السائي وغيره ردوا السائل ولو بظلف محقا وفي رواية ولو  
 بظلف والمراد الرد بالاعطاء والمخر تصدقوا بما تيسر كثيرا وقيل ولو بلغ في العلة الى <sup>الطفل</sup>  
 مثلا في نه حرفة العدم وهو بكسر الطاء المحبة للبدن والغنم كالحمار للفرس والخيل للحمير مقيدة  
 بالاحراق اي الشيء كما هو عادتهم في ذلك النبي قد لا يرضه وقد يرميه آخذه فلا ينتفع  
 به نجلا المشيوي **الثاني والعشرون** **لن** **عرف** **في** **و** **نصب** **وتقبل** **للمضارع** **ولا**  
**تعيد** **توكيد** **اليني** **ولا** **تأ** **بيده** **خلافا** **للمر** **عنه** اي زعمه افادتها ما ذكره كالمخشي  
 قال في المفصل كالكتاف في التاكيد في المستقبل وفي الامور في ليفر المستعمل على التاكيد  
 وفي بعض نسخ على التاكيد والتأبيد بنابة التاكيد وهو ما اذا اطلق النيف قال في  
 المكشاف يفرقا فقولك لن اقيم مؤكدا بخلاف لا اقيم كما في اني اقيم وانا اقيم وقولك  
 في شيء لن افعله مؤكدا على وجه التأبيد كقولك لا افعله ابدا والمعز ان فعله ينافي



حالي كقولهم لا يخلقوا ذبابا اي خلقه من الاصل من مستحيل منافع احوالهم  
انتهى وفي قولهم لم تضعيفه لما قاله غيره انه لا دليل عليه واستفادة التاميد  
في اية الذباب وغيره نحو ولا تخلف الله وعد في خارج كما في ولين يثمنوه ابدوا كون  
ابدافيه للتاكيد كما قيل خلاف الظاهر وقد نقل التاميد عن غير النخشي ووافقه في التاكيد  
كثير حتى قال بعضهم انه منعه كجبرة ولا تاميد قطعا فيما اذا انتك النفر نحو قوله تعالى  
الكم اليوم انسيا **وتردد الله عاونا** **فانا لا ابن عصفور** كقوله لن ترزوا كنكم ثم لا  
زالكم خالدا خلوا الجبال وابن مالك وغيره لم يشبهوا ذلك وقالوا لا جنة في البيت  
لا احتمال ان يكون جزا وفيه بعد **الثالث والعشرون** ما **ترد اسمية** **وصرفية** ملائكية  
**ترد موصولة** نحو ما عندكم نبيذ وما عند الله باقى اي **الذير** **فكرة موصولة** نحو  
مررت بما يحب لك اي بشي **واللتبى** نحو احسن زيدا فذكره تامة مبتدأ وما بعد  
جزءه **واستفهامية** نحو فما خطبكم ايما الملوك اي شأنكم **وشرطية** **زمانية** نحو  
فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم وغير زمانية  
نحو وما تفعلوا من خير يعلم الله **والحرفية** **ترد مصدرية** **كذلك** اي زمانية نحو فأتقوا الله  
ما استطعتم اي مدة استطاعتكم وغير زمانية نحو قد وقوا بما نسيتكم اي بنسيتكم و  
نافية عامة نحو ما هذا بشر او غير عامة نحو ما تنفقون الا ابتغاء وجه الله **واندك** **فان**

عن عمل الرفع نحو فلما يدوم الوصال او الرفع والمضى نحو انما الله الواحد والجزء نحو  
وام الوصال **وغير كاف** هو ضا نحو افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فاعو  
عن كنت او نعم فيها النون للتقارب بضم الفين للعلم به وغيره من التاكيد نحو فاجرة  
الذئبت لهم والاصل في **الرابع والعشرون** **من بكسر الهمزة** **لا بد** **الغاية** في المكان  
نحو من المسجد الحرام والزمان نحو اول يوم وغيرهما نحو انه من سليمان **عالب** اي ورودها في  
المعنى الكثرة ورودها لغيره **واللتبى** نحو حتى تنفقوا مما تحبون اي **بعضه** **واليتين**  
نحو ما ننتج فانية فاجتنبوا الرجس الاوثان اي الذير هو الاوثان **والتعديل** نحو  
يحملوا اصابعهم في اذانهم من الصواعق اي للجلال والصاعقة الصيحة التي تعجز من سماعها  
**والغيش** عليه **والبدل** نحو ارضيتكم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدلها **والغاية** كالي نحو  
ترتب منه اي اليه **وتنقيص العموم** نحو ما في الدار من رجل ومن يدرون من ظاه في العموم محتمل  
لنفر الواحد فقط **والفصل** بالملهمة بان يدل على ثاقى المتضادين نحو والله يعلم المعشاة  
من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب **ومرافقة اليا** بفتح الدال اي بمعناها نحو ينظرون  
من طرف خفي اي به **وعن** نحو قد كنا في غفلة من هذا اي عنه **وفي** نحو اذا نذرتن للمصلوق في يوم  
الحق اي فيه **وعند** نحو لن يغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عنده **وعلى**  
نحو ونصرناه من القوم اي عليهم **الخامس والعشرون** من يقع عليهم **شرطية** نحو من يعمل







والبناء وعلامة الحقيقة وقيل هو **لقد** المشترك بينهما كما يشيء من الاشتراك أو الجار  
فاستعماله في كل من هاتين الحالتين **لقد** المشترك حقيقة وقيل هو مشترك بينهما **قيل** وبين  
**الثبات والصفة والشيء** لا استعماله فيها أيضا إنما امر بالشيء إذا اردناه ان نقول  
كن فيكون اي شأنا لا امر ما يسود من يسود اي لصفة من صفة الكمال لا امر ما يصح قصير  
انفع اي لشيء والاصل في الاستعمال الحقيقة واجيب فيها بما جازا اذ هو مشترك  
كما تقدم ولفظة **قيل** بعد **وتد** ولست بمرتب معنى **لوجوب** ايقوا المعلوم والشيء  
بينها ثابتة في بعض نسخ وبها يستفاد حكاية الاشتراك بين الاثنين الاشتراك  
بين الحسنة ويؤخذ من قوله حقيقة في كذا اللفظية واما النقص وهو الاصل في العدة  
فقال فيه **وجن اقتضاء فعل غير كلف مدلول عليه اي على الكلف بغير لفظ كلف**  
فتناول الاقتضاء اي الطلب الجازم وغير الجازم لما ليس بكلف ولما هو كلف مدلول  
عليه كلف في مثل مرادف كترك وترك مجاز المدلول عليه بغير ذلك اي لا تفعل  
فليس بامر وسعي مدلول كلف امر لا نهيا موافقة للدال في اسمه ويجوز النقص  
ايضا بالقول المتضمن في الكلام الاتي في بؤس الاجزاء **ولا يصح فيه اي في معنى**  
**الا من نفسيا او لفظيا حتى يصح في جمل ايضا علو** بان يكون الطالب على الرتبة  
**على المطلوب ومنه ولا استقلال** بان يكون الطالب بعبارة لا اطلاق الامر دونها

عرو بن العاص معاوية امرك امر اجازنا فخصيتي وكان من التوفيق قتل ابن  
باشم هو رطل خبيث شتم صرح في العراق على معاوية فامسكه فاشا عليه عرو وقتله  
فخلفه واطلقه لعله يخرج عليه مرة اخرى فاشده عرو البيت فلم يرد بانين  
عيا بن ابي طالب رضي الله عنه ويقال اموفلان فلانا برفق ولين **وقيل**  
**والاخلاق الامرو** ونهاجاري **واعبرت** المعترلة **يعني** الى الحين **وابو اسحق**  
**المشاري وابو الصباغ والسمعي العلوي وابو الحين من المعترلة والامام**  
**الرازي والامير وابو الحين** الاستعداد ومنه هولا من هذا اللفظ كالمعترلة فانهم  
يذكرون الكلام النقيض ومنهم من هذا النقيض كالاخير واعتبر ابو علي وابو اسحق من  
المعترلة زيادة على العلو ارادة الدلالة باللفظ على الطلب فاذا لم يرد ذلك  
لا يكون امرا لا يستعمل في غير الطلب كالتهديد ولا يفسر الارادة قلنا استعماله في غير الطلب  
جاز بغير الطلب فلا حاجة الى اعتبار ارادته **والطلب بهي** اي تصور بغير الالتفات  
النفس اليه غير قفلا لان كل عاقل يفرق بالبدن بينه وبين غيره كالاخبار وما ذاك الا  
لبهته فانهم ما يتصور ان تعريف الامر بما يقيم عليه تعريفه لا يخفى بناء على انه نظير  
**والامر** المحذور باقتضاء فعل الى اخره غير الارادة لذلك العذر فانهم علم  
انه لا يؤمن بالامور ولم يرد له لا مستند خلافا للمعترلة فيها وقولهم لما انكروا الكلام

والبناء وعلامة الحقيقة وقيل هو **لقد** المشترك بينهما كما يشيء من الاشتراك أو الجار  
فاستعماله في كل من هاتين الحالتين **لقد** المشترك حقيقة وقيل هو مشترك بينهما **قيل** وبين  
**الثبات والصفة والشيء** لا استعماله فيها أيضا إنما امر بالشيء إذا اردناه ان نقول  
كن فيكون اي شأنا لا امر ما يسود من يسود اي لصفة من صفة الكمال لا امر ما يصح قصير  
انفع اي لشيء والاصل في الاستعمال الحقيقة واجيب فيها بما جازا اذ هو مشترك  
كما تقدم ولفظة **قيل** بعد **وتد** ولست بمرتب معنى **لوجوب** ايقوا المعلوم والشيء  
بينها ثابتة في بعض نسخ وبها يستفاد حكاية الاشتراك بين الاثنين الاشتراك  
بين الحسنة ويؤخذ من قوله حقيقة في كذا اللفظية واما النقص وهو الاصل في العدة  
فقال فيه **وجن اقتضاء فعل غير كلف مدلول عليه اي على الكلف بغير لفظ كلف**  
فتناول الاقتضاء اي الطلب الجازم وغير الجازم لما ليس بكلف ولما هو كلف مدلول  
عليه كلف في مثل مرادف كترك وترك مجاز المدلول عليه بغير ذلك اي لا تفعل  
فليس بامر وسعي مدلول كلف امر لا نهيا موافقة للدال في اسمه ويجوز النقص  
ايضا بالقول المتضمن في الكلام الاتي في بؤس الاجزاء **ولا يصح فيه اي في معنى**  
**الا من نفسيا او لفظيا حتى يصح في جمل ايضا علو** بان يكون الطالب على الرتبة  
**على المطلوب ومنه ولا استقلال** بان يكون الطالب بعبارة لا اطلاق الامر دونها

المقصود من قوله **لقد** المشترك بينهما كما يشيء من الاشتراك أو الجار  
فاستعماله في كل من هاتين الحالتين **لقد** المشترك حقيقة وقيل هو مشترك بينهما **قيل** وبين  
**الثبات والصفة والشيء** لا استعماله فيها أيضا إنما امر بالشيء إذا اردناه ان نقول  
كن فيكون اي شأنا لا امر ما يسود من يسود اي لصفة من صفة الكمال لا امر ما يصح قصير  
انفع اي لشيء والاصل في الاستعمال الحقيقة واجيب فيها بما جازا اذ هو مشترك  
كما تقدم ولفظة **قيل** بعد **وتد** ولست بمرتب معنى **لوجوب** ايقوا المعلوم والشيء  
بينها ثابتة في بعض نسخ وبها يستفاد حكاية الاشتراك بين الاثنين الاشتراك  
بين الحسنة ويؤخذ من قوله حقيقة في كذا اللفظية واما النقص وهو الاصل في العدة  
فقال فيه **وجن اقتضاء فعل غير كلف مدلول عليه اي على الكلف بغير لفظ كلف**  
فتناول الاقتضاء اي الطلب الجازم وغير الجازم لما ليس بكلف ولما هو كلف مدلول  
عليه كلف في مثل مرادف كترك وترك مجاز المدلول عليه بغير ذلك اي لا تفعل  
فليس بامر وسعي مدلول كلف امر لا نهيا موافقة للدال في اسمه ويجوز النقص  
ايضا بالقول المتضمن في الكلام الاتي في بؤس الاجزاء **ولا يصح فيه اي في معنى**  
**الا من نفسيا او لفظيا حتى يصح في جمل ايضا علو** بان يكون الطالب على الرتبة  
**على المطلوب ومنه ولا استقلال** بان يكون الطالب بعبارة لا اطلاق الامر دونها



الكلام النقيض لم يمكنكم انكار الاقتضاء المحذورة الامر قالوا انه الارادة مسئلة  
 القائلون بالنقيض الكلام ومنهم الاشاعة اخلاف اهل الامر النقيض صيغة تحذف  
 بان تدل عليه ونحوه فقيل نعم وقيل لا والنيقض الشيخ ابى الاشعي ومثبه فقيل المنقضي  
 للموقف بغير عدم الدائرة بما وضعت حقيقة ما وردت له امر وتندي وغيرها **وقيل**  
**لا اشتراك** بين ما وردت له والحد في صيغة افعل والمراد بها كمال يدل على الامر من صيغة  
 فلا تدل عند الاشعي وفيه تبع على الامر خصوص الاقضية كان يقال صل الزواجا بخلاف  
 الزنتك وامرتك **وقد** استثنى عن معنى **لوجوب** ايقم الصلوة **والله** فكاتبهم  
 ان علمهم فيهم خيرا **والايات** كلوا من الطيبات **والتهديد** اعلموا ما تشتم وصيدق مع تحريم  
 والكره والارشاد وتشهدوا بشهادتين في حالكم والمصلحة فيه دينية بخلاف الله في  
 قدمه هنا بعد ان وضع عقبا الشايب بقوله الاتي وقيل مشتق من بين الحسد الاول فانه  
 منها واردة الامتنان كقولك لا فر عند العطش اسقي ماء والاذن كقولك لا تطلق  
 الباب ودخل والناديب كقولك صلى عليه وسلم لعروا بن الحكة وهو دود السبع ويده يشر في الصلوة  
 كل ما يملك رواه الشيخ اما كل الملقف مما يليه شندوب مما يليه مكررة ونص الساع على حصة  
 للعالم بالله غير محمول على المتشرك الاكية والانداء وقيل متفق فان مخرجهم الى النار وفيما روى التهديد  
 نذكر العبد والامتنان كل اعماركم الله وفيما روى الايات نذكر ما يحتاج اليه والاكرام ادخلوها

مسلم امير **والشيخ** اي التذليل **والامتنان** هو كون قدرة خاسين **والقولون** اي  
 الايجاد غير العدم لغيره كن فيكون **والنقيض** اي اظهار العجز كقولنا يسيرة في مثل  
**الامانة** نحو ذق انك انت العزيز الكريم **والنسيئة** فاصبر واولا تضرع **والدعاء** بنا  
 افتح بيننا وبين قومنا يا حي **والعيني** كقولنا الا ايها الليل الطويل الا بخي يصبح  
 وما الا صباح منك يا مثلي ولبعد الجلاء عند المحقق كانه لا طاعة فيه كان متنبيا  
 لا متوجيا **والاحقاف** القواما انتم ملقون اذا ما ملقون من السر وان عظم محقق بالنظر  
 الى معجزة موسى عليه الصلوة والسلام **والجز** كذا في البخاري ذالم فتش فاصنع ما شئت  
 اي صنعت **والانعام** بمصر تذكير النعمة بخلوها طيبا ما رزقناكم **والتفويض**  
 فاقض ما انت قاض **والسج** انظر كيف يفر من ذلك الاشكال **والتكذيب** قد فاقوا بالتوراة  
 فاتلوه ان كنتم صادقين **والشجرة** نحو فانظروا ثم اقرى **والاعتناء** وانظروا الى  
 ثمره اذا ثمر **والجمهور** قالوا هي حقيقة في **الوصف** فقط لغة او شرعا وعقلا  
**مذهب** ووجه اولها الصحيح عند الشيخ ابى اسحق البشير ان اهل اللغة يحكون  
 يحكون باستحقاق مخالف امر سيدة مثلا بها للعتا **والثاني** القائل بانها لغة لمجرد  
 الطلب وانجزة المحقق للوصف بان يرتب العتق على المراكاة ما يستفاد من الشرع في امره  
 او امره او بطاعة اجاب بان حكم اهل اللغة المذكور مأخوذ من الشرع لا يجاب على العبد



مثلا طاعته سيده والثالث قال انما يقيد لغة الطلب بتعظيم ان يكون للوجوب  
لان حمله على الذنب يصير المعنى ان شئت وليس هذا القيد مذکور وقول مبتدئ في الجمل على ان  
فان يصير المعنى ان لا يكون غير ترك **وقيل هي حقيقة في الذنب** لانه المتيقن من قسمي الطلب  
**وقال ابو منصور المازندراني** من الحنفية هي موضوعه **للقدر المشترك بينهما**  
اي بين الوجوب والذنب وهو الطلب ضد الاشراك والمجد فاستعمالها في كل منهما حيث  
انه طلب حقيقي والوجوب المجازم كالايجاب تقول من وجب كذا اي طلب بالبناء للمفعول  
طلب جازما وقيل هي مشتركة بينهما وتوقف القاعية ابو بكر الباقلاني والفراي والاميري  
بغير يدروا اي حقيقة في الوجوب ام في الذنب ام فيهما وقيل هي مشتركة فيهما وفي  
الاباحة وقيل في هذه الثلاثة والتهديد وفي المختار قول انها للقدر المشترك بين الثلاثة  
اي الاذن في الفعل وتركه المص لعله ولا يعرف في غيره وقال عبد الجبار المعتزلة هي  
لارادة الامتناع ويصدق مع الوجوب والذنب وقال ابو بكر الهميري في المالكية **امر الله**  
تعالى للوجوب وامر النبي صلى الله عليه وسلم للمبتدأ منه للذنب بمثل موافق لامر الله او  
المبني له فكل وجوب ايضا وقيل هي مشتركة بين الحنيفة الاولى اي الوجوب والذنب  
الاباحة والتهديد والارغام وقيل بين الاحكام الخمسة الوجوب والذنب والاباحة  
والنجس والكراهة والمختار وقال الشيخ في جامع الاسرار ائني وامام الحنيفة انها حقيقة

في الطلب المجازم لغة فلا يحتمل تقييده بالمشيئة فان صدر الطلب طاعة الشارع  
او جبر صدوره منه العجز عنه فصدوره في غيره الا انه وجب وطاعته وهذا قال  
المصنف القول السابق انها حقيقة في الوجوب شرعا لان جزم الطلب على ذلك شرعي  
وعلى الغيوب واستفادة الوجوب عليه بالتركيب في اللغة والشرع وقال غيره انه هو لا  
في ان خاصة الوجوب من ترتيب العقاب على الترك مستفادة من الشرع وعلى كل  
قول هي في غير ما ذكر فيه مجاز وفي وجوب اعتقاد الوجوب في المطلوب بها قبل البحث  
عما يصرفنا عنه ان كان خلاف العام هل يحيط باعتقاده عموم حتى يتسكب قبل البحث  
عن المخصص الاصح فمع كاسياني فان ورد الامر اي فعل بعد خطر لم يعلق قال  
الامام الرازي او سميت ان فيه فلا باصة حقيقة لتبادر الى الذهن في ذلك  
لغلبة استعمال فيها والتبادر علاقة الحقيقة وقال القاضي ابو الطيب والشيخ  
اسحق الشيرازي وابو المظفر السمعاني والامام الرازي للوجوب حقيقة كما في  
غير ذلك وغلبة الاستعمال في الاباحة لانه على الحقيقة فيها وتوقف امام المؤمنين  
فلم يحكم باباحة ولا وجوب ومن تعامل بعد الخطر في الاباحة واذا احلتم فاصطادوا فاما  
قضيت الصلوة فانتشر في الارض فاذا نظرت فاقوهن وفي الوجوب فاذا اخ  
الامر الحرم فاقتلوا المشركين او قتالهم المؤدي الى قتلهم فرض كفاية واما بعد



الاستيناد مكان يقال له قال افكر كذا افعل اما الله بعد الوجوب فالجواب قالوا هو  
 للتحريم كما في غير ذلك ومنهم بعض القائلين بان الامر بعد الخط لا باق في قولنا بان النبي  
 رفع المعسدة والامر بتحصيل المصلحة واعتناء الشارع بالاول استد وقيل للمراهنة  
 على قياس ان الامر للاباحة وقيل للاباحة نظر الى ان الذي في الشيء بعد وجوبه يدفع طلبه  
 فيثبت التحريم وقيل لاسقاط الوجوب ويرجع الامر الى ما كان قبله من تحريم او اباحة  
 لكون الفعل مضرة او منفعة وامام الحرمين عا وقف في مسألة الامر فلم يحكم بها بشي  
 كما هناك مسألة الامر اي بفعل الماهية للتكرار والامرة والمرة ضرورة اذ لا يثبت  
 الماهية باكثر منها فيحمل عليه وقيل المرة مدلوله وعيد على التكرار على التفسير لقريظة  
 وقال الاستاذ ابو حنيفة الاسفراييني وابو حاتم القزويني في طائفة للتكرار مطلقا  
 ويجعل على المرة بقرينة وقيل للتكرار ان علو بشرط او صفة اي يحسب ان المعلق به نحو  
 ان كنتم جنبنا فاطروا والراية والراي فاطلوا وكل واحد منهما مائة صلاة تتكرر الطهارة  
 والجلد بتكرار الجناية والزنا ويجعل المعلق المذكور على المرة بقرينة كما في امر الحج المعلق بالاستطاعة  
 فان لم يعلق الامر بالمرة ويجعل على التكرار بقرينة وقيل بالوقف في المرة والتكرار بقرينة  
 بينهما او لا يعرف قد لا يحد على واحد منهما الا بقرينة ونشأ الى فهم استعمالها  
 كما في الحج والعمرة والصلوة والركن والصوم من اوجبه فيها لان الاصل في الاستعمال

الحقيقة او في احدها حد لاف الاشارة ولا تعرف او هو للتكرار لانه الاقل والمرتبة  
 لانها المتينة او في القدر المشترك بينهما حد لاف الاشارة والمجاز وهو الاول المرجح وجوب  
 القول بالتكرار في المعلق انما يتعلق بما ذكره من تعليل الحكم بتكرار عليه ووجه  
 ضعفه ان التكرار في ان سلم مطلقا اي فيما اذا ثبت علم المعلق به من خارج او لم يثبت ليس  
 من الامر ثم التكرار عن الاستناد وموافقته حيث لا بيان لامره يستوجب ما عجز في زمان  
 العمر لا يتفاء جميع بعضهم على بعض فهم يقولون بالتكرار في المعلق بتكرار المعلق به منه بآية  
 اولى وبالتكرار فيه ان لم يتكرر المعلق به حيث لا قرينة على المرة فلذلك قال المص مطلقا  
**ولا فرق خلافا للقول** في قولهم ان الامر للمفرد اي المبادورة عقب وروده بالفعل ومنهم  
 القائلون بانه للتكرار **وقيل للمفرد والعزم** في الحال على الفعل بعد وقيل **مؤثر** كونه  
 بين الفور والآخر اي التاخير والمبادور بالفعل **متمشرا خلافا لمنع** امتثاله بناء على قوله  
 الامر للمفرد اي **وهو وقف** عن الامتثال وعدمه بناء على قوله لا تفعل او صنع الامر للمفرد  
 ام الزايف ونشأ الى فهم استعمالها فيها كما مر الايام والامراج وان كان الزايف في غير واجبه  
 هو حقيقة فيها لان الاصل في الاستعمال الحقيقة او في احدها حد لاف الاشارة ولا تعرف  
 اذ هو للمفرد لانه صوط او الزايف لانه يستند في الفور بخلاف العكس لاقتناع التقويم او  
 القدر المشترك بينهما حد لاف الاشارة والمجاز وهو الاول المرجح اي طلب الماهية



من غير قرض وقت من قبل او تراخ **مسئلة** قال ابو بكر الرازي من الحنفية والشيخ ابو  
 اسحق الشيرازي والشافعية **وعبد الجبار** من المعتزلة **الامر بشي موقت يستلزم**  
**العضا** اذا لم يفعل في وقت الاشعار الامر بطلب استدراك لان القصد من الفعل  
**قال الاكثر** **العضا** بامر صريح كالامر في صريح الصبي من شئ الصلوة فليصلها اذا  
 ذكرها وفي حديث مسلم اذا اردت احكم من الصلوة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها  
 والقصد من الامر الاول الفعل في الوقت لا مطلقا والشيخ الرازي موافق للاكثر كما في المع  
 وشبهه فذكره من القل سهو **والاصح الايمان بالماور** اي بالشي على الوجه الذي  
 امر به يستلزم **الاجزاء** لما في به بناء على ان الاجزاء الكارة في سقوط الطلب  
 وهو الرجوع كما تقدم وقيل لا يستلزم بناء على انه سقوط العضا لجزا ان لا يسقط  
 لما في به العضا بان يحتاج الى الفعل ثانيا كما في صلوة فظن الطهارة ثم تبين له  
 الخ والاصح ان الامر للمخاطب **بالامر** بغيره **بالشي** نحو واقرأها عليك بالصلوة  
**ليس امر** لذلك الغرض اي بالشي وقيل هو امر به والافلا فائدة فيه لغير المخاطب  
 وقد تقدم قرينة على ان غير المخاطب **فامر** بذكر الشي كما في حديث الصبي ان ابن عمر  
 طلق امراته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال امره فليراجعها  
 والاصح ان الامر بالجد **بالفظ** **بانه** كما في قول السيد لعين اكرم من احسن اليك

وقد جئ من اليه **داخل فيه** اي في ذلك اللفظ المتعلق به ما امر به وقيل لا يدخل فيه  
 ان يريد نفسه شي في نفسه في بحث العام بحسب ظاهره في المذيعر وقد تقدم قرينة  
 على عدم الدخول كما في قوله لعبد تصدق على من دخل داري وقد دخلها هو **والاصح**  
**البيان** تدخل **الماور** ما لا كان كالزكوة او بدنيا كالح شرط **الامناع** كما في الصلاة  
 وقلا المعتزلة لانه دخل البدن لان الامر به انما هو لغير النفس وكسرها بفعله وانما يتناهى  
 ذلك اللفظ **وقد** كما في الحج قلنا لا ينافيه لما فيها من بدل المؤنة وتحمل المنية **مسئلة** قال الشيخ  
 ابو الحسن الاشعر **والقاضي** ابو بكر الباقلاني **الامر بالنفس بشي** يعني ايجابا وندبا **بانه**  
**صحة الوجوه** تحريرا او كراهة واصدا كان الفند كفند الكون اي التوكل او كراهة كفند  
 القيام اي القعود وغيره **وعنه القاضي** اخراجه بمتضمنه وعليه اي غير المتضمن **عبد الجبار**  
**وابو الحسن** والامام الرازي **والامري** فالامر بالكون مثلا اي طلبه منضم للمضي  
 المحرك اي طلب الكفر عنه او هو نفسه بمعنى ان الطلب واحد هو بالنسبة الى الكون امر  
 والى المحرك مهي كما يكون الشي الواحد بالنسبة الى شي قريبا والى اخر بعيدا ودليل القولين انه  
 لما لم يتحقق الامر به بدون الكف عنه كان طلبه طلبا للكف او متضمنا للطلب والكون  
 بنفسه هو الطلب المستفاد من اللفظي ساع لهم نقل التفسير فيه عن الاولين وان كان  
 من المعتزلة المنكرين للكلام بنفسه **وقال الامام الحارثي** **والقاضي** هو لا عينه **والاصح** **والله**







كما يحذف اللفظ بالقول الدال على ما ذكر ولا يعتبر في مسمى النبي مطلقا علو ولا استقلاء على  
 الاصح كالامر وقضية الدوام على الكفر باليقيد بالمرّة فان قيد بها نحو لا تسافر اليوم  
 اذ السفر فيه مرة في السفر كانت قضية وقيل قضية الدوام مطلقا والتقييد بالمرّة  
 يصرف عن قضية وترد صيغة اي لا تفعل للتجزم نحو ولا تقربوا الزنا والكراهة ولا تقربوا  
 الحبيبة تنفقون والارشاد لا تسالوا عن اشياء ان تبد لكم نسوة والعارب بالانزعاج  
 قلوبا وبيان العاقبة ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء اي عاقبة  
 الجهاد الحية لا الموت والتفصيل والاحقار ولا تعدن عينيكم الى ما ستقنابون اي فقول  
 حقيق بخلاف ما عند الله ومن اقتصر على الاحتقار جعله المقصود في الآية وكتابة المصنف  
 التعليل لما خذ من البرهان بالعين سبق قلم والياس لا تقتذروا اليوم وفي الارادة  
 والتجزم ما تقدم في الامر من الخلاف وقيل لا تقل الصيغة على الطلب الا اذا ريد الدلالة  
 لجها عليه والجمهور على انها حقيقة في التجزم وقيل في الكراهة وقيل فيها وقيل في احدا  
 ولا تعرف وقد يكون النهي عن واحد وهو ظاهر وعن متقدم وجها كالحرام المحرم نحو لا تفعل  
 هذا اذ ان فعلية ترك احدها فقط فلا مخالفة الا بفعلها فالمحرم جها لا احدها فقط  
 فهو نهى عن افعال صديقه الصبيح لا يعيش احدكم في فعل واحدة لينتقلها جميعا او

ليعلمها جميعا فيصدق انها نهى عنها لبسا او نزعاً فحتم الفرق بينهما في ذلك لا  
 الجمع فيه وجميعا كالزنا والسرقة فكل منهما نهى عنه فيصدق بالنظر اليها ان النهي عن متقدم  
 وان كان يصدق بالنظر الى كل منهما انه عن واحد ومطلق ونهي التجزم المستفاد من اللفظ  
 وكذا التثنية في الاظهر للفساد اي عدم الاعتداد بالنهي عنه اذا وقع شرعا اذ لا يثبت  
 ذلك منه في الشرع وقيل لغة لغو اهل اللغة وكذا منه مجرد اللفظ وقيل معنى اي في  
 حيث المعنى وهو ان الشيء انما يني عنه اذا اشتمل على ما يقتضي ضاده فيما عد المعاملات  
 من عبادة وغيره كما في صلة النفل المطلق في الاوقات المكروهة فلا يصح كما تقدم  
 على التجزم وكذا التثنية في الصحيح المعبر عنها هنا في حيلة التثنية بالظاهر وكالوطني زنا  
 فلا يثبت النسب مطلقا اي سواء ارجع النهي فيما ذكر الى نفسه كصلة الحائض وصومها  
 ام لا ومنه كصوم يوم النحر للاعراف من غير ضيافة الله كما تقدم وكما صلوة في الاوقات المكروهة  
 لفساد الاوقات للآخرة لها بفعلها فيها وفيها اي المعاملة ان رجع النهي الى امر واحد  
 فيها كانهي عن بيع الملايح اي ما في البطون من الاجنة لانعدام البيع وهو كمن من  
 البيع قال ابن عبد السلام واحتمل وجوه الى امر واحد منها تغليبها على الخارج  
 او رجع الى امر لازم لها كانهي عن بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بشرط  
 وفاقا للاكثر من العلل في ان النهي للفساد فيما ذكر اما في العبادة فلما نافي النهي عنه



لان يكون عبادة اي مأمور به كما تقدم في مسألة الامر لا تشيئ ولا المكروه واما في المعاملة  
 فلا يستدل الاولين بغير تكبير على فسادها بالبرهان واما في غيرها كما تقدم فظاهر  
**وقال الغزالي والامام الرازي للفساد في العبادة فقط** اي دون المعاملة ففسادها  
 بقوات ركن او شرط عرف من خارج عن الدين ولا نسلم ان الاولين استدلوا بغير البرهان فساد  
 دون غيرها كما تقدم فسادها من خارج ايضا فان كان مطلقا للدين **خارج** عن الدين  
 عنه اي غير لازم له **كالوضوء** **بمقتضى** لا تلاف لا الغير الحاصل بغير الوضوء ايضا و  
 كالبيع وقتئذ الجملة لتفويتها الحاصل بغير البيع ايضا وكالمصلاة في المكان المكروه  
 او المفسوخ كما تقدم لم ينع الفساد **عند الاكثر** من العلماء لان الميزان في الحقيقة  
 ذلك **خارج** وقال الامام احمد مطلق الدين **يعني** الفساد مطلقا اي سواء لم يكن  
 خارجا ام كان له لان ذلك مقتضاه فيفيد الفساد مطلقا في الصور المذكورة **لما**  
**عنده قال ولفظ حقيقة وان استغنى الفساد** **لدليل** كافي طلاق الى انفس الامم **جميعها**  
 كما تقدم لانه لم يتقل عن جميع موجب من الكفر والفساد فهذا كالعالم الذي حصر فانه  
 حقيقة بما بقي كما سيأتي **وقال ابو حنيفة** مطلقا للدين لا يفيد الفساد مطلقا  
 اي سواء كان خارجا ام لم يكن لما سيأتي في ما دونه **الحق** **قال نعم** **الدين** **عن** **الفساد**  
 الحائض ببيع الملايح **غير مشروع** ففساده عرفي اي عرض للدين حيث يستعمل في غير المشروع

مجازا عن النبي الذي الاصل ان يستعمل فيه اجارا غير عدم لان عدم محله هذا فيما هو من جنس  
 المشروع اما غيره كالزنا بالزاني فالدين فيه على حاله وفساده من خارج **ثم قال** **والدين** **عن** **الفساد**  
**كصوم يوم النحر** لا عارض به عن الصياقة وبيع درهم بدرهم لا اشتغال على الزيادة **يعني**  
**الدين** **عن** **الحق** لم لان الدين عن الشيء ليستدر امكان وجوده والا كان الدين عن لغوا  
 كقولك لا داعي لا تبصر فيبيع صوم يوم النحر نذره كما تقدم لا مطلقا لفساده بوصفه  
 للامم بخلاف الصلوة في الاوقات المكروهة فتصح مطلقا لان الدين عنها خارج كما تقدم  
 ويصح البيع المذكور اذا سقطت الزيادة لا مطلقا لفساد الدين بها وان كان يفيد  
 بالقبض الملك الجنيث كما تقدم واخره المصم مطلقا للدين عن المقيد بما يدل على الفساد  
 او عدمه فيعلم به في ذلك اتفاقا **وقيل ان** **نفي** **عن** **القول** **اي** **نفي** **عن** **الشيء** **يعني**  
**الصح** **له** **الظهور** **التي** **في** **عدم** **الثواب** **دون** **الاعتداد** **وقيل** **ب** **الدين** **لدليل** **الفساد** **الظهور**  
 في عدم الاعتداد ونفي الاجزاء **الكتبي** **القول** **في** **انه** **يعني** **الفساد** **او** **الصح** **قوله** **لما**  
**لا** **اول** **على** **ان** **الاجزاء** **السخاية** **في** **سقوط** **الطلب** **وهو** **الراجح** **ولما** **ثاني** **على** **انه** **سقاط**  
**القضا** **فان** **مالا** **اليسقط** **بان** **يحتاج** **الى** **الفعل** **ثابتا** **قد** **يبيع** **كصلوة** **فان** **الظهور**  
**وقيل** **هو** **اول** **بالفساد** **ومن** **في** **القول** **لتبادر** **عدم** **الاعتداد** **منه** **الى** **الدين** **وعلى**  
**الفساد** **في** **الاول** **حديث** **الصبي** **لا** **يقبل** **الصلوة** **احكم** **اذا** **حدث** **حتى** **يتوضا**







في جاري وعلى الاول استعمال في ذهني جاري ايضا وعلى الاخرين الى السابق للعام  
 من اللفظ ويقال اصطلاحا للمعنى اعم واحض **وللفظ عام** وخاص تفرقة بين الدال  
 والمندلول وحض المعنى بفعل التخصيص لانه اعم من اللفظ ومنهم من يقول في المعنى عام كما  
 علم مما تقدم وخاص فيقال للمعنى التخصيص عام واعم **وللفظ عام** وللفظ خاص  
 ولفظ خاص وتركه الخاص والاحض انتفاء بذكر نقابها ولم يذكره ولفظ المعلوم مما  
 قد مر شي ما قبل فيظهر المراد **ومدلول** اي العام في المركب حيث الحكم عليه **كلمة** اي محمول  
 فيه كل فرد **طائفة** اثباتا او امرا **وسلبا** نفيها او سلبا نحو جاء عبدي وما خالفوا  
 فأكوهم ولا تنهم لانه في قوة قضايها بعدد افراده اي جاء فلاه وجاء فلاه  
 وهكذا ما تقدم الى اخره وكل منها محكوم فيه على كل فرد فردا لعل عليه مطابقة **لاكل** اي لا  
 محكوم فيه على جميع الافراد فجميع هو مجموع نحو كل رجل في البلد يحمل الصخرة العظيمة اي  
 مجموعهم والانتفاء لا يدل على في النفي على كل فرد لان في المجموع يمثل باقتفاء بعضهم  
 ولم ير العلم يستدل عليه كما في لا تقتلوا النفس التي حرم الله ونحو **ولا كل** اي  
 ولا محكوم فيه على الماهية فحيث هي اي في غير نظر الى الافراد نحو الرجل خير المرأة  
 اي حقيقة افضل من حقيقتها وكثيرا ما يفرض بعض افرادها بعض افراده لان النظر  
 في العام الى الفرد **والله** اي العام **على اصل المعنى** في الواحد منها او غير جمع والثلاثة

في جاري وعلى الاول استعمال في ذهني جاري ايضا وعلى الاخرين الى السابق للعام  
 من اللفظ ويقال اصطلاحا للمعنى اعم واحض **وللفظ عام** وخاص تفرقة بين الدال  
 والمندلول وحض المعنى بفعل التخصيص لانه اعم من اللفظ ومنهم من يقول في المعنى عام كما  
 علم مما تقدم وخاص فيقال للمعنى التخصيص عام واعم **وللفظ عام** وللفظ خاص  
 ولفظ خاص وتركه الخاص والاحض انتفاء بذكر نقابها ولم يذكره ولفظ المعلوم مما  
 قد مر شي ما قبل فيظهر المراد **ومدلول** اي العام في المركب حيث الحكم عليه **كلمة** اي محمول  
 فيه كل فرد **طائفة** اثباتا او امرا **وسلبا** نفيها او سلبا نحو جاء عبدي وما خالفوا  
 فأكوهم ولا تنهم لانه في قوة قضايها بعدد افراده اي جاء فلاه وجاء فلاه  
 وهكذا ما تقدم الى اخره وكل منها محكوم فيه على كل فرد فردا لعل عليه مطابقة **لاكل** اي لا  
 محكوم فيه على جميع الافراد فجميع هو مجموع نحو كل رجل في البلد يحمل الصخرة العظيمة اي  
 مجموعهم والانتفاء لا يدل على في النفي على كل فرد لان في المجموع يمثل باقتفاء بعضهم  
 ولم ير العلم يستدل عليه كما في لا تقتلوا النفس التي حرم الله ونحو **ولا كل** اي  
 ولا محكوم فيه على الماهية فحيث هي اي في غير نظر الى الافراد نحو الرجل خير المرأة  
 اي حقيقة افضل من حقيقتها وكثيرا ما يفرض بعض افرادها بعض افراده لان النظر  
 في العام الى الفرد **والله** اي العام **على اصل المعنى** في الواحد منها او غير جمع والثلاثة

في جاري وعلى الاول استعمال في ذهني جاري ايضا وعلى الاخرين الى السابق للعام

او الاشياء مما هو جمع قطعية وهو الشايع وعلى كل فرد مخصوص قطعية وهو الشايع  
 لاحتمال التخصيص وان لم يظهر محض لكثرة التخصيص في الوجود **وعنه الحنفية قطعية**  
 لزوم معنى اللفظ قطعية لا يظهر خلافه في تخصيص في العام ويحوز في الخاص وغير  
 ذلك فيمتنع التخصيص بغير الواحد وبالتبكي على هذا دون الاول وان كان  
 دليل على انتفاء التخصيص كالعقل في والله بكل شيء عليم للما في السموات وما  
 في الارض كانت دلالة قطعية اتفاقا **وعنه** الاشياء **بما يتنزه عن الأحوال**  
**والارزمنة والمكان** لا ينافي الاشياء صحتها فتكون الزمنية والمكانية **كل واحد**  
**منها** ما تعلق به على اي حال كان وفي اي زمان ومكان كان **فخص**  
**منه** المحض في حجم وقوله ولا تقربوا الزنا اي لا يقرب به اي كل متر كراي كل متر  
**منكم** اي على اي حال كان وفي اي زمان ومكان كان **فخص** من البعض كاهل الدولة  
**وعليه** اي استلزام **الشيء الامام** والامام كالامام الرازي وفان الرازي وغيره  
 العام في الاشياء مطلق في المذكور لا انتقاء صيغة العموم فيها فخص  
 به العلم على الاول مبين للمراد بما اطلق فيه على هذا **مسئلة** في وضع العموم **كل**  
**تقدم** **والذير** **والتي** نحو الكرم الذي بانيك والتي تانيك اي كل آت وائتية  
**واي وما** اي الشرطية والاشتقاقية والموصولية وتقدمنا واطلقها

في جاري وعلى الاول استعمال في ذهني جاري ايضا وعلى الاخرين الى السابق للعام



في استعمال القرآن نحو واحد جيل المحسن اي يتيك كل محسن ان الله لا يجيب الكافرين اي كلامهم بان  
 يعاقبهم ولا قطع الملك بين اي كل واحد منهم ويؤيده مع استثناء الواحد منه نحو جاء الرجل  
 الازيد ولو كان معناه جاء كل جمع خرجوا ارجل الجمع الا ان يكون منقطعاً نعم قد تقوم قرينة  
 على ارادة الجمع نحو رجال البلد يحلون القوة العظيمة اي مجموعهم والا اول يقول قامت قرينة  
 الاحاد في الآيات المذكورة وخوها والمفرد بالحق باللام مثله اي مثل الجمع المعروف في انه  
 للعموم ما لم يتحقق عند لبادره الى الذهن نحو واحد البيع اي كل بيع وخص هذا كسراً  
 خلافاً للامام الرازي في قول العموم مطلقاً فهو عند البعض الصادق ببعض الافراد كما في ليست  
 الثوب وشرب الماء لانه المتيقن مالم تقم قرينة على العموم كما في ان الاشياء خسر الا الذين  
 وخلافاً للامام الحنبل والغزالي في نفيها العموم عنه اذ لم يكن واحده بالتمام وكالملة زاد  
 الغزالي وتيمز واحده بالوجه كالرجل اذ يقال رجل واحد فهو في ذلك الجنس الصادق ببعض  
 نحو شرب الماء رايت الرجل مالم تقم قرينة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم اي كل دينار  
 خير من كل درهم وكان ينبغي ان يقول وتيمز بالواحد او ليكون قيداً فيما قبله فان الغزالي  
 قسم باليسر واحده بالنساء الى ما يميز واحده بالوجه فلا يلزم الى ما لا يميز لها كما ذهب قسم  
 كالتميز واحده بالنساء كما تمز في حديث العتيبي الذهب بالذهب والاهوا بها والبر  
 بالبر والاهوا بها والشعر بالشعر والاهوا بها وكان مراد امام الحرمين حيث لم يميز

للعلم بانتفاء العموم في ذلك ومضى لزم استنفاسية او شرطية نحو متى جئتني ارسلتك  
 وابين وجبتا للامكان شرطين نحو اين وجبتا كنت انيكت وتزيد اين بالاستفهام نحو  
 اين كنت وهو الجمع الذي والى ولم الاستفهامية والشرطية والموصولة بجمع نحو جميع المقام  
 جاوا ونظر المص في بابها انما اقتضى الى معرفة فالعموم المضاف الى ذلك شطب عليها بعد  
 كبتها على هذا وقوله كالا سبور ان اياها من الموصولات لا تتجانس مثل مررت ببلهم قام ومرت  
 بعم قام اي بالذم قام جميع في هذا التفسير ونحو مما قام في قرينة المخصوص المطلقا للعموم حقيقة  
 لتبادر الى الذهن وقيل للمخصوص حقيقة اي للموصوف في غير الجمع وللاثنين  
 في الجمع لانه المتيقن والعموم مجاز وقيل مشتركة بين العموم والمخصوص لانها تعل كل منهما والاصل  
 في الاستمال الحقيقة وقيل بالوقف اي لا يدرى اي حقيقة في العموم ام في المخصوص ام فيها  
 والجمع المعروف باللام نحو قد افلح المؤمنون او الاضافه نحو صيكم الله في اولادكم للعموم مالم  
 يتحقق عند لبادره الى الذهن خلافاً لابي هاشم في نفيه العموم مطلقاً فهو عند  
 للجنس الصادق ببعض الافراد كما في تزوجت النساء وملكته العبيد لانه المتيقن مالم تقم  
 قرينة على العموم كما في الاثنين وخلافاً للامام الحنبل في نفيه العموم عنه اذ اختلف معروا  
 فهو عند باحتمال العموم بينه وبين العموم حتى تقم قرينة اما اذا تحقق عند صرف  
 اليه خبرا وعلى العموم قبل افراده جميع والاكثر احاد في الاثبات وفيه وعليه ائمة التفسير في

في استعمال القرآن نحو واحد جيل المحسن اي يتيك كل محسن ان الله لا يجيب الكافرين اي كلامهم بان  
 يعاقبهم ولا قطع الملك بين اي كل واحد منهم ويؤيده مع استثناء الواحد منه نحو جاء الرجل  
 الازيد ولو كان معناه جاء كل جمع خرجوا ارجل الجمع الا ان يكون منقطعاً نعم قد تقوم قرينة  
 على ارادة الجمع نحو رجال البلد يحلون القوة العظيمة اي مجموعهم والا اول يقول قامت قرينة  
 الاحاد في الآيات المذكورة وخوها والمفرد بالحق باللام مثله اي مثل الجمع المعروف في انه  
 للعموم ما لم يتحقق عند لبادره الى الذهن نحو واحد البيع اي كل بيع وخص هذا كسراً  
 خلافاً للامام الرازي في قول العموم مطلقاً فهو عند البعض الصادق ببعض الافراد كما في ليست  
 الثوب وشرب الماء لانه المتيقن مالم تقم قرينة على العموم كما في ان الاشياء خسر الا الذين  
 وخلافاً للامام الحنبل والغزالي في نفيها العموم عنه اذ لم يكن واحده بالتمام وكالملة زاد  
 الغزالي وتيمز واحده بالوجه كالرجل اذ يقال رجل واحد فهو في ذلك الجنس الصادق ببعض  
 نحو شرب الماء رايت الرجل مالم تقم قرينة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم اي كل دينار  
 خير من كل درهم وكان ينبغي ان يقول وتيمز بالواحد او ليكون قيداً فيما قبله فان الغزالي  
 قسم باليسر واحده بالنساء الى ما يميز واحده بالوجه فلا يلزم الى ما لا يميز لها كما ذهب قسم  
 كالتميز واحده بالنساء كما تمز في حديث العتيبي الذهب بالذهب والاهوا بها والبر  
 بالبر والاهوا بها والشعر بالشعر والاهوا بها وكان مراد امام الحرمين حيث لم يميز



الابا يميز فاحده بالوجه ما ذكره القرابي اما اذا تحقق عرف اليه جوا والمفرد المضاف  
 الى معرفة للعموم على الصحيح كما قال المصنف في شرح المحققين في علم تحقيق عمد نحو قوله والدين بخلاف  
 عن امره في كل امر له وخص منه امر الدين **والنكرة في سياق النفي للعموم وضعا بان تذكر**  
**بالمطابقة كما تقدم** فان الحكم في العام على كل فرد مطابقة وقيل **لزم ما عليه الشيخ الامام**  
 والد المهم كالحقيقة نظر الى ان النور واللامهية ويلزم منه نفي كل فرد في ثرا التخصيص بالنسبة  
 على الاول دون الثاني **نضا ان يثبت على النسخ** فلو ارجل في الدار **وظاهر ان لم يثبت**  
 نحو في الدار رجل فيجمل نفر الواحد فقط ولو زيد فيها ما كانت نضا ايضا كما تقدم في الخبر  
 من ان من تاتي لتخصيص العموم قال امام الحرمين والنكرة في سياق النسخ للعموم نحو  
 يا بني جال اجاره فلا يختص بال قال المصنف مراده للعموم البدل لا الشئ في اي بقية المشا  
 اقول وقد يكون كذلك نحو ان احد المشركين استجارك فاجره اي كل واحد منهم **وقد نعلم**  
**اللفظ عرفا كالحقوي** اي مفهوم الموافقة بقية الاولى والمساوي عاقل تقدم  
 نحو فلا تقل لها ان الدين يا كلون اموال البتاني الاية قيل نقلها العرف الى جميع  
 تحريم الايذات والاتلاف واطلاق الحقوي على مفهوم الموافقة بقية فلا بد  
 ما تقدم انه لا اول منه صحيح ايضا كما مشى عليه البيضاوي **وحرمت عليكم امهاتكم**  
 نقله العرف من تحريم الفيز لرجل يربز لغيره عادة **والاصح نعيم العام بمعنى المدح و**

الى تحريم جميع الاستثنائات المقصودة من الشاؤ في الوجوه ومقدمة وسياقي قوله ان  
 مجمل او عقلا كترتيب الحكم على الوصف فانه يفيد عليه الوصف للحكم كما سيأتي في القيا  
 فيفيد العموم بالعقل على معناه كما وجدت العلة وجد العلول مثاله اكرم العالم اذا  
 لم يجعل الام في العموم ولا العهد والمعنوم المخالفة على قوله تقدم ان دلالة  
 اللفظ على ان ماعدا المذكور بخلاف حكمه بالمعنى المعبر عنه هنا بالعقد وهو انه لو لم  
 ينفرد المذكور بالحكم عامدا لم يكن لذكره فائدة كما في حديث العبيد بن رافع في ظلم اي  
 بخلاف مظهر غيره والحدوث في اي المعنوم مطلقا لا عموم له لفظ اي معاندا لللفظ  
 والتسمية اي هل يسمى عاما ولا نبيا على ان العموم في عوارض الالفاظ والمعاني او  
 الالفاظ فقط واما من جهة المعرف فاشمل لجميع صور ماعدا المذكور كما تقدم في خبر  
 صارت منطوقا وعقلا والحدوث في ان الحقوي بالعرف والمخالفة بالعقل تقدم في خبر  
 المعنوم يثبت على هذا بان المتأخر على قول ولو قال به لنداهيها على قول كما تقدم  
 اخبر واوضح ومعيار العموم الاشتناك كما صح الاشتناء منه مما لا حصر فيه فلو ان  
 للزوم تناول المستثنى وقد صح الاشتناء في الجمع المعروف وغيره ما تقدم في الصنيع  
 نحو جاز الرجال لا يزيدون في العموم فيها يجعل الاشتناء منها قرينة على العموم  
 ولم يصح الاشتناء في الجمع المنكر الا ان يتخصص نعيم فيما تخصص به نحو قام رجال







والمنع كحقيقة الاكل وان لم يمتد منه الفير والمنع لجميع المأكولات حتى يجتنبوا ما اتفقا وانما  
عبر الص في الثانية بقيد خلاف يتوهم ان الحاصب وغيره بينهما لما منه ان العموم النكرة  
في سياق الشرط بدلي كالتقدم عنه وليس الامر كما فهمه انما لما تقدم من نجسها للشئ في **المقتضى**  
بكر الضاد وهو لا يستقيم في الكلام لا بتقدير اذ امور ويسمى مقتضا بفتح الضاد فانه  
لا يعم جميعها لان دفاع الضرورة باحدها ويكون مجالا بينها يتعين بقرينة وقيل يعم باحد  
من الاجمال مثله صديق مستند في مامم الا في في مجرى المجمل رفع عن ابني الخطا والنسب  
فلو وقعها لا يستقيم بدون تقدير المضافة او الضمان او نحو ذلك فقد رعا الموازنة  
لفهمها عا فادخله وقيل يقدر جميعها **والعطف العام** فانه لا يقتضيه العموم في المظن  
وقيل يقتضيه لوجوب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم وصفته قلنا في الصفة ممنوع  
مثله صديق ان داود وغيره لا يقتضيه بكاف ولا ذوعده في عهده وقيل يعني بكاف فرض  
منه غير الي في بالاجماع قلنا لا حاجة الى ذلك بل بجري **والفعل المبتدئ** بدون كان و  
هو كان يجمع في السفر ما اقترن بكاف فلا يعم اقضاه وقيل يعمها مثال الاول قد  
بدل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة رواه الشيخ والثاني صديق ان سران  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين في السفر رواه البخاري فلا يعم الاول فرض  
والفعل الثاني يجمع التقديم والتأخير اذ لا يشهد اللفظ بالكثر في صلوة واحدة وجمع

ويستند وقوع الصلوة الواحدة فرضا ونفلا والجمع في الوقتين وقيل يعان ما ذكرهما  
لصدقهما بكل من في الصلوة والجمع وقد عمل كان مع المضارع للتكرار كما في قصة <sup>الصلوة</sup> جعل عليه  
والسلام وكان امره ان يحل بالصلوة والزكاة وقوام كان حاتم بكريم العفيف وعلى ذلك معنى العرف  
**ولا المعلق بعلته** فانه لا يعم كل محل وجد فيه العلة **لفظا** لكن **بمعنى** قياسا وقيل بمع لفظا  
ان يقول الشارع حرمت الخمر لاسكانها فلا يعم كل مسكر لفظا وقيل يؤيد ذلك العلة فانه قال  
**المسكر طائرا** **الراعي** ذلك اي العموم في المقتضى وما بعده كما تقدم **والاصح** ان ترك **استقصا**  
في حكاية الحال **ينزل منزلة العموم** في المثال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لئن لم يكن الله شفيقا  
وقد اسلم على عشرة فسوق امسك عليك اربعاء وارق سابعون رواه الشافعي وغيره  
فانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هل تروى من معا او مرتبا فلو لان الحكم يعم الحال **المراد** طلق  
الكلام لامتناع الاطلاق في موضع التفصيل المحتاج اليه وقيل لا يترك منزلة العموم بل  
يكون الكلام مجالا وشيا في تاويل الخفيفة امسك بابتداء كاح اربع منهن في المعينة  
واسم على الاربعة الاول في الترتيب **والاصح** ان نحو يا ايها النبي اتقوا الله يا ايها المتقون  
ثم الليل **لا يتناول الامة** من حيث الحكم لاختصاص الصيغة به وقيل يتناول لان امر  
القدوة امر لا يتباع معه عرفا كما في امر السلطان الامير بفتح بلد او رعد وواجب  
بان هذا فيما يتوقف المأمور به على المشاركة وما نحن فيه ليس كذلك **والاصح** ان



نحو ما اياه الناس على الرسول عليه الصلوة والسلام وان اقترن بقل وقيل لا يشتم طلقا  
لامه ورد على السام القليل لغيره وشانها التفسير ان اقترن بقل فلا يشتم الطهر في التبيين  
والا في شتمه والامع انه نحو ما اياه الناس **بمع الجسد** وقيل لا لم فنافعه الى سيده شتما قتلنا  
في غير ضيق اوقات العبادات **والكافر** وقيل لا بناء على عدم تكليفه بالفرج **وتيتا والمو**  
**ووزن** وروده **وزن** وقيل تيتا ولم ايضا المساواة للموجودين في حكم اجماعا قلت  
بدليل اخر وموسد الاجماع لانه والامع ان **الشرطية تتناو** **الاش** وقد تحققت بالذكور وعلى ذلك  
لو نظر امرأة في بيت احبني جازيها على الامع في شتم من تطلع في بيت قدوم غير ذمهم فقد  
حل لهم ان يفتقوا عينه وقيل لا يجوز لان المرأة لا تشتم منها والامع ان **جمع المذكور السالم**  
كالمسلم لا يدخل فيه **النسأ ظاهرا** وانما يدخل بقرينة تقليبها للذكور وقيل يدخل فيه  
ظاهرا لانه لما ذكر في الشرع مشاركتهم للذكور في الاحكام لا يقصد الشارع محظ الذكور  
فقر الاحكام عليهم والامع ان **خطاب الواحد** حكم في مسئلة لا يتعداه الى غيره وقيل  
**بمع غيره** عادة لجران عادة النكاح بخطاب الواحد واردة للجمع فيما يتشاركون فيه قلنا بما  
يحتاج الى القرينة والامع ان **خطاب القرآن** والخرية بيا اهل الكتاب عن قوله تعالى اهل  
الكتاب لا تغلوا في دينكم لا يشتم الامم وقيل يشتمهم فيما يتشاركون فيه والامع ان **الخطاب**  
بذكر الطراد اخل في عموم خطابه ان كان خيرا نحو وانه بكل شيء عليم فهو جازع عليم بذاته و

لا امر القولا السيد وقد احسن اليه من احسن اليك فاكرمه لبعده ان يريد الامر نفسه  
بجملته ولا يرد بغيره بطلان نظرا لظاهر اللفظ وقيل لا يدخل مطلقا لبعده ان يريد  
المخاطبة لنفسه الابقرينة وقال النووي في جواز الطلاق في الروضة انه الامع عند اهلنا  
في الاصول وفتح المعنى الدخول في الامر في مجته بحسب ظاهره في الموضوعين والامع ان نحو  
خدم من اموالهم **تقييفه الاخذ من كل نوع** وقيل لا بل يعتد بالاضمة نفع واحد وقيل  
الامر بمعنى ترجيح واحد من القولين الاول ناظر الى ان المعنى من جميع الامور والثاني الى انه  
بمجموعها **التخصيص مصدر** خفض معنى خفض **فقر العام على بعض افراد** بان لا يراد منه البعض  
الاخر ويصدق هذا بالعام المراد المخصوص كالعام المخصوص وعدل كما قال عن قول ابن  
الحبيب سميانه لا يسمى العام واحدا وروى كل الافراد **واقابل** اي التخصيص **حكم ثبت**  
**لمتعدد** لفظا او معناه كالمفهوم منه بهذا على ان المخصص في الحقيقة الحاكم وان المراد بالعام  
هنا ما هو اعم من المحدود بما سبق فالمتعدد لفظا هو اقل المتكثير وخص منه الذي  
وتنوع ومعنى كمنوم فلا تقل لها او من سائر انواع الايد وخص منه حبس الوالد بغير  
ولده فانه جازع عليها في الغرالي وغيره **والحق جواز** اي التخصيص الى واحد ان لم  
يكن لفظ العام جمعا كمن والمفرد المحلى باللام والى اقل الجمع ثلثة او اشياء **ان كان**  
**جمعا** كالمسلم والمستأمن وقيل يجوز الى واحد مطلقا نظرا في الجمع الى ان افراده آحادا كغيره

بمع غيره







المخرج حذو ما لا ينبغي منه العموم نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايدهما فانه  
لا ينبغي عن السارق لحد ربع دينار فضلا عما ذكره من كمال لا ينبغي عن السارق لحد اكر  
المخرج اذ لا يعرف خصوص هذا التقصير الا في الشارع فالتبني في نحو ذلك يشك فيه  
باحتمال اعتبار قيد اخر وقيل هو جهة **في اقل الجمع** ثلاثة واثنين لانه المتيقن وما  
عداه مشكوك فيه لاحتمال ان يكون قد حض وهذا مبني على قول مقدم انه لا يجوز <sup>التخصيص</sup>  
الى اقل من اقل الجمع مطلقا **وقيل غير جهة مطلقا** لانه لاحتمال ان يكون قد حض بعينه ظاهر  
يشك فيما يراد منه فلا يتبين الا بقرينة قال المص والخلاف ان لم نقل انه حقيقة  
وان قلنا ذلك اجماع به جونا وبتمسك بالعام في حيوة النبي صلى الله عليه وسلم  
**قبل البحث عن المخصص اتفاقا** كما قال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني وكذا بعد  
الوفاة خلافا لابن سريج **وزعمه** في قوله لا يمتنع به قبل البحث لاحتمال المخصص  
واجبي بان الاصل عدمه وهذا الاحتمال منتف في حيوة النبي صلى الله عليه وسلم لان التمسك  
بالعام اذ ذكره بحسب الواقع فيما ورد لاجله من الوقايح وهو قطعي لا دخول لكن  
عند الأكثر كما ميثاق وما نقله الامدي وغيره من الاتفاق على ما قاله ابن سريج  
مدفوع بحكاية الاستاذ والشيخ الى استحقاق الميراث في خلاف فيه وجرى عليه الامام  
الرازي وغيره وما الى التمسك قبل البحث واختاره البيضاوي وغيره وبتعمم المص

وقول المير في ما نقله عن الامام الرازي وغيره وقتل الامدي وغيره في النقرة المص  
على وجوب اعتقاد العموم قبل البحث عن المخصص وعلى قول ابن سريج لو اقتضى العام مثلا  
موقتا وصاق الوقت غير البحث هل يعمل بالعموم احتياطا ولا خلاف حكاه المص عن حكاية  
ابن الصباع وذكره هنا او لا بقوله وثالثهما ان صاق الوقت ثم تركه لانه ليس خلافا  
في اصل المسئلة **ثم يلقى البحث** عن قول ابن سريج **الظن بان لا تخصص خلافا للقاضي**  
ابي بكر الباقلاني في قوله لا بد من القطع قال ويحصل بتكرير النظر والبحث واشتهار كلام  
الائمة في غير ان يذكر احد منهم مخصصا **المخصص** الى المفيد للتخصيص <sup>في المتصل</sup> **كما الاول**  
اي لا يستقل بنفسه من اللفظ بان يقان العام وهو **مستثنى** احد الاستثناء بمعنى الدال  
عليه وهو اي الاستثناء نفسه **الاخراج** من متعدد بالا او احد لخواصها نحو خلاوة  
عدا وسوى صادرا ذلك **الاخراج** مع المخرج منه **في مستكلم واحد** وقيل مطلقا فقول  
القائل الا زيد اعقب قوله غيره جاء الرجال **مستثنى** على الثاني في لغو على الاول ولو  
قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الدخنة عقب قوله تعا فقتلوا المشركين كان **مستثنى**  
قطعا لانه مبلغ عن الله تعا وان لم يكن قرأنا **ويجيب** الى الاستثناء بمعنى  
الدال عليه **بالمستثنى** من عادة فلا يضر انفصاله بنفس او سعال **وغر ابن عباس**  
**رضي الله عنهما** يجوز انفصاله الى منه وقيل منه وقيل ابدا روايات عنه وغيره سعيد بن



جبر يجوز انفصاله الى شهر وقيل سنة وقيل ابد وروايات عن اربعة اشهر وعن  
 عطاء والحسن يجوز انفصاله في المجلس وعن مجاهد يجوز انفصاله الى سنتين وقيل  
 يجوز انفصاله ما لم يباخ في كلام اخر وقيل يجوز انفصاله بشرط ان ينوي في الكلام  
 لانه مراد اوله وقيل يجوز انفصاله في كلام الله فقط لانه تعالى لا يغيب عن شيء فهو مراد  
 له او لا يخالف غيره وقد ذكر المفردون ان قوله تعالى غير او الى الضرر نزل بعد الاستسقاء  
 من المؤمنين الى اخره في المجلس وقراه نافع وغيره بالنصب على الاستسقاء كما قرأ ابو عمرو  
 وغيره بالرفع اي على الصفة والاصل فيما روى عنه ابن عباس وخوف كما روى عنه قوله  
 تعالى ولا تقولن لشيء اي فاعل ذلك هذا الا ان شيئا منه واذا ذكر ربك اذا نسيت اي اذا  
 نسيت قول الله تعالى الله وبالله الاستسقاء وتذكرت فاذكره ولم يعز وقتا فاختلف  
 الاراء فيه على ما تقدم من غير تقييد بمسايان قومعا فقوله واذا ذكر ربك اي مشيئة  
 ربك اما الاستسقاء المنقطع بان لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى من عكس المتصل  
 السابق المنقطع الاسم اليه عند الاطلاق نحو ما في الحديث الا حار اقلتها اي الا  
 لفظ الاستسقاء متواطئ فيه وفي المتصل اي موضوع للقد والمشارك بينهما اي المخالفة  
 بالاول او احداهما واحد لانه الاشتراك والمجاز الايتين والاول الاصح انه مجاز في المنقطع  
 لبتا وغيره اي المتصل الى الذهن والثاني انه حقيقة فيه كالتصل لهما الاصل في الاستسقاء

قوله تعالى ولا تقولن لشيء اي فاعل ذلك هذا الا ان شيئا منه واذا ذكر ربك اذا نسيت اي اذا نسيت قول الله تعالى الله وبالله الاستسقاء وتذكرت فاذكره ولم يعز وقتا فاختلف الاراء فيه على ما تقدم من غير تقييد بمسايان قومعا فقوله واذا ذكر ربك اي مشيئة ربك اما الاستسقاء المنقطع بان لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى من عكس المتصل السابق المنقطع الاسم اليه عند الاطلاق نحو ما في الحديث الا حار اقلتها اي الا لفظ الاستسقاء متواطئ فيه وفي المتصل اي موضوع للقد والمشارك بينهما اي المخالفة بالاول او احداهما واحد لانه الاشتراك والمجاز الايتين والاول الاصح انه مجاز في المنقطع لبتا وغيره اي المتصل الى الذهن والثاني انه حقيقة فيه كالتصل لهما الاصل في الاستسقاء

ويجد بالمخالفة المذكورة في غير جراح وهذا القول بمفرده **الرابع** مشترك بينهما فهو  
 مكررا لان يريد بالطوي ان في حقيقة في المنقطع مجاز في المتصل ولا قائل بذلك  
 فيما علمت **والخامس الموقف** اي لا يدبر او حقيقة فيهما ام في احدهما ام في القدر المشترك  
 بينهما ولما كان في الكلام الاستسقاء في شبه التناقض حيث يثبت المستثنى في غير المستثنى  
 ثم ينبغي صريحا وكان ذلك اظهر في العدد لنصوصه في احاده دفع ذلك في بيان  
 المراد بقوله **والاصح** وفاقا لابن الحاجب ان المراد بعشرة في قوله مثلا لزيد على عشرة  
 الاثنية العشرة باعتبار الافراد اي الاحاد جميعها ثم اخرجت ثلثة بقوله الاثنية  
 ثم استدل بالباقي وهو سبعة تقديره وان كان الاسناد قبله اي قبل اخراج الثلثة  
 ذكر فكانه قاله على الباقي في عشرة اخرج منها ثلثة وليس في ذلك الا اثباته ولا  
 نفي اصلا فلا تناقض وقال **الاكثر** المراد بعشرة فيما ذكر سبعة والاثنية قرينة لذلك  
 بينت ارادة الجرح باسم الكل مجازا وقال **القاضي** ابو بكر الباقلاني عشرة الاثنية  
 اي معناه **بارز** اسمين مفرد وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثنية ولا نفي ايضا على القول  
 فلا تناقض وهو بقرينة الاول ان فيه توقيف بما تقدم من ان الاستسقاء اخرج مجازا  
**ولا يجوز** الاستسقاء المستغرق بان يستغرق المستثنى المستثنى فيه اي لا اثر له في الحكم  
 فلو قال عشرة الا عشرة لزم عشرة خلافا للشذوذ اشار بذلك الى نقله القاضي في قوله

قوله تعالى ولا تقولن لشيء اي فاعل ذلك هذا الا ان شيئا منه واذا ذكر ربك اذا نسيت اي اذا نسيت قول الله تعالى الله وبالله الاستسقاء وتذكرت فاذكره ولم يعز وقتا فاختلف الاراء فيه على ما تقدم من غير تقييد بمسايان قومعا فقوله واذا ذكر ربك اي مشيئة ربك اما الاستسقاء المنقطع بان لا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى من عكس المتصل السابق المنقطع الاسم اليه عند الاطلاق نحو ما في الحديث الا حار اقلتها اي الا لفظ الاستسقاء متواطئ فيه وفي المتصل اي موضوع للقد والمشارك بينهما اي المخالفة بالاول او احداهما واحد لانه الاشتراك والمجاز الايتين والاول الاصح انه مجاز في المنقطع لبتا وغيره اي المتصل الى الذهن والثاني انه حقيقة فيه كالتصل لهما الاصل في الاستسقاء



لا بن ملجم يمين قال لا امرته انت طالق ثلاثا الثلاث الثانية لا يقع عليه طلاق في احد القولين  
 ولم يظهر بذلك من نقل الاجماع على امتناع المستغرق كالامام الرازي والاموي **وقيل** ولا  
 الاكثر في الباقي نحو قوله على عشرة الاستسنة فلا يجوز بخلاف المساوي والاقل **وقيل** لا الاكثر  
 ولا المساوي بخلاف الاقل وقيل لا الاكثر **وان كان العدد في المستثنى والمستثنى من**  
 نحو ما تقدم بخلافه في الصحيح فخذ الدرهم الا الزينوف وهي اكثر كل هذا القول في شره  
 كغيره في الاكثر وان شملت العبارة حكاية في المساوي **وقيل** لا يستثنى من العدد عقد  
**صحيح** نحو على مائة الا عشرة بخلاف الاستسنة **وقيل** لا يستثنى منه مطلقا وقوله كما  
 فليست فيه الفسنة الا عشرين عاما اي زمانا طويلا كما تقول لم يستعمل اصب الفسنة  
 وكل قائل بحسب قرائنه وفهمه والاصح حوز الاكثر مطلقا وعليه نظم الفقهاء اذ قالوا لو  
 قال له على عشرة الا تسعة لزمه واحد **والاستثناء في النفي اثبات وبالعكس خلافه**  
**حينئذ فيها وقيل في الاول فقط** فقال ان المستثنى من حيث الحكم مكسوت عنه فقام  
 احد الازيد وقام القوم الا زيدا يملك الاول على اثبات القيام لزمه والثاني على  
 نفيه عنه وقال لا وزيد مكسوت عنه من حيث القيام وعدمه وبني الخلاف على ان المستثنى  
 من حيث الحكم يخرج عن المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام وعدمه مثلاً او يخرج من الحكم  
 فيدخل في نقيضه اي لا حكم اذا قام اما خرج من شيء دخل في نقيضه وجعل الاثبات

كلمة التوحيد يعرف الشرع وفي المخرج فقام الازيد بالعرف العلم **والاستثناء** ان  
**المستثناة ان تقاطعت فلا** **اول** اي في عائدة للاول نحو على عشرة الا اربعة والا  
 ثلثة والا اثنين فيلزم واحد فقط **والا** وان لم تقاطع فكل منها عائد لما يليه **الم**  
**يستغرقه** نحو على عشرة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة فيلزم ستة لان الثلثة تخرج  
 من الاربعة يمتنع واحد يخرج من الخمسة تبقى اربعة تخرج من العشرة تبقى ستة فان استغرق  
 كل ما يليه بطل الكل وان استغرق غير الاول نحو على عشرة الا اثنين الا ثلثة الا اربعة  
 عاد الكل الى المستثنى من واحد فقط وان استغرق الاول فقط نحو على عشرة  
 الا عشرة الا اربعة فيلزم عشرة لبطلا الاول والثاني يتعاو قبل اربعة اعتبارا  
 لاستثناء الثاني من الاول وقيل ستة اعتبارا للثاني دون الاول **والاستثناء**  
**الوارد بعد جعل متعاطفة عائد لكل حيث صلح له لانه الظاهر مطلقا** **وقيل** ان  
**الكل لغرض** واحد عاد لكل نحو حبست اري على اعماي ووقفت بستان على اخواني  
 وسببت سقايتي لي في الا ان يسافروا والاعاد للاخيرة فقط نحو اكرم العلماء  
 واحبسوا برك علي افا ربك واعتق عبيدك الا الفسقة منهم **وقيل** ان عطف  
**بالواو عاد** لكل بخلاف الفاء ونم مثلاً فللاخيرة وعلى هذا الامدي حيث فرض **المستثنى**  
 في العطف بالواو وقال ابو حنيفة والامام الرازي **للاخيرة** فقط لانه المتعطف **وقيل**



**مشرك** بين عوده للكل وعوده للاخيرة لاستعماله في كل منهما والاصل في استعمال  
 الحقيقة **وقيل بالوقف** اي لا تدبر بالحقيقة منها وتبين المراد على الاخيرين بالقرينة  
 وحسن صبره فتوفي الخلاف كما في قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها اخر الى قول الله  
 تاب واسئ فان عائد الى جميع ما تقدم قال السبكي بلا خلاف وقوله تعالى ما جاء به النبي  
 يجازي به رسول الله الى قول الله الذين تابوا فان عائد الى الجميع قال ابن سينا اجماعا وقوله  
 تعالى ومن قبل مؤسنا خطا الى قول الله الان بعد قوافه عائد الى الاخيرة اي الدية والنجاة  
 قطعوا اما قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم يأتوا بأربعة شهداء الى قول الله الذين فان  
 عائد الى الاخرم غير عائد الى الاولى اي الحبل قطع لانه حوادى فلا يسقط بالتوبة وفي  
 عوده الى الثانية اي عدم قبول الشهادة الخلاف فعندنا نعم وعند ابن حنيفة لا و  
 الاستثناء الوارد **بعد منادات** مخوضا على الفقراء والمساكين وابناء السبيل الا  
 الفسقة منهم **اولى بالكل** اي يعود الى الكل من الوارد بعد جعل لعدم استقلال المفردات **اما**  
**القران** بين الجملتين لفظا بان تعطف احدهما على الاخرى **فلا يفتحق** المستوية بينهما  
 في غير المذكور كما اي فيما لم يذكر في الحكم المعلوم لاحدهما من خارج خلافا لابي يوسف  
 من الحنفية **والمرضي** متنا في قوله بما يقتضيه المستوية في ذلك مثاله حديث ابي داود لا  
 يبول احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ولا يغتسل فيه من الجنابة فالبول فيه

ينجسه شرط كما هو معلوم وذلك حكم النبي قال ابو يوسف فكذا الاعتسال فيه  
 للقران بينهما ووافقهما في الحكم لدليل غير القران وخالفه المرضي فيه لما ترجح على  
 القران في ان الماء المستعمل في الحدث طاهر لا نجس ويكفي في حكمه النبي ذهاب الطهارة  
**الثاني من المحصنات المتصلة الشرط** بمغصبة وهو اي الشرط نفسه **يلزم من**  
**عدم** **العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم** **لثلاثة** احترز بالقيد الاول من  
 المانع فانه لا يلزم من عدم شيء وبالثاني من السبب ان يلزم من وجوده الوجود وبالثالث  
 من مقارنة الشرط للسبب يلزم الوجود لوجود المحل الذي هو شرط لوجوب الزكوة  
 مع النية الذي هو سبب لوجوبه ومن مقارنة المانع كالدين على القول بان مانع  
 من وجوب الزكاة فيلزم عدمه فلزم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع  
 لالذات الشرطية هو عقلي كالحيوة للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادي كضرب  
 السلم للصعود والسطح ولغوي وهو المحض كما في اكرم بني تميم ان جاؤا الى  
 الجاهليين منهم فينبوعدم الاكرام المأمورية بانعدام المحي ويوجد بوجوده اذا  
**الامر وهو اي الشرط المحض كالاستثناء** **انقضا** لا في وجوبه هنا الخذف  
 المتقدم على الاصح الا اني لما تقدم من ان اصله في انشاء الله وهو صيغة شرط وقيل  
 يجب اتصال الشرط اتفاقا وعليه بقصر المصنف في شرح المنهاج حيث قال لا نعلم في ذلك



نزاعا **واو** في الاستثناء بالعود الى الكل اي كل الجمل المتقدم عليه نحو اكرم بني تميم واحسن الى ربيعة واضلع على مصران جاؤك **على الاصح** وقيل يعود الى الكل اتفاقا والفرق ان الشرط له صدر الكلام فهو مقدم تقديره بخلاف الاستثناء وضعف بانما يتقدم على المقيد فقط **ويجوز اخراج الاكثرية وفاقا** نحو اكرم بني تميم ان كانوا علماء ويكونوا بها لم اكثر بخلاف الاستثناء في اخراج الاكثرية فلا تقدم وفي حكاية الشيخ لما قدمه من القول بان لا بد ان يبقى قريب من مدلول العام الا ان يريد وفاقا من خلف الاستثناء فقط **الثالث** في المحصنة المتصلة **الصفة** نحو اكرم بني تميم الفقهاء خرج بالفقهاء يذهبهم **وهي كالاستثناء في العود** الى كل المتقدم **على الاصح ولو تقدمت** نحو وقفت على اولادي واولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجي اولادي واولادهم فيعود الوصف في الاول الى الاولاد مع اولادهم وفي الثاني الى اولاد الاولاد مع الاولاد وقيل لا **اما المتوسط** نحو وقفت على اولادي المحتاجين واولادهم قال المصم بعد قوله لا نعلم فيها نقلا **فالمختار اختصا** بها **بما وليته** ويحتمل ان يقال يعود الى ما وليها **بها** **الرابع** في المحصنة المتصلة **الغاية** نحو اكرم بني تميم الى ان يعصوا خرج حال عصيانهم فلا يكون فيه **وهي كالاستثناء في العود** الى كل ما تقدمها على الاصح نحو اكرم بني تميم واحسن الى ربيعة وتعطف عاصم الى ان يرجعوا **والمراد** بالغاية غاية تقدمها

عموم يشتملها **لولا** تات مثل ما تقدم ومثله قوله تعالى فاقتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله **حق يعطوا الجزية** فانها لو لم يات لقائلهاهم اعطوا الجزية ام لا **والمراد** قوله تعالى **سلام** هي حتى مطلع الفجر من غايته لم يشتملها عموم قبلها فان طلوع الفجر ليس دليل على شتمه **فلم يحقق العموم** فيما قبلها كعموم اللبنة لاجرائها في الآية لا للتخصيص **وكذا** قوله **قطعت اصابعهم من الخضر الى البصرة** بذكر اوها وتالتهما فان الغاية فيه لتحقيق العموم اي اصابعهم جميعا بان قطع ما عدا المذكورين بني قطيعها وروى في ذلك من الخضر الى البصرة كما عبر به في شرح المختصر والمباح وعدل عنه الى ما هنا لما فيه السمع مع البلاغة المحجوز الى التدقيق في فهم المراد وذكر مثالين لان الغاية في الثاني من المعنا فجددنا في الاول **الخامس** في المحصنة المتصلة **بدل البعض** في الكل كما ذكره ابن الحاجب نحو اكرم النكاح العلماء **ولم يذكره الاكثر** ومنهم الشيخ الامام والدم المص لان المبدل منه في نية الطرح فلا تحقق فيه محل يخرج منه فله تخصيص **الستم** **الثاني** في المحصنة المنفصلة اي ما يستقل بنفسه من لفظ او غيره وبدل بالغير لقوله **فقا** **يجوز التخصيص بالحسن** كما في قوله تعالى في المرح المسئلة على عادية ثم كل شيء بامر رجبها اي تملكه فانما نذكر بالحسن ان الشاهدة ما لا تدبر فيه كالسما **والعقل** كما في قوله تعالى الله خالق كل شيء فانما نذكر بالعقل ضرورة انه تعالى ليس خالق نفسه **خلافا** **للمشهور**

انما هو في المحصنة المتصلة بالعود الى الكل اي كل الجمل المتقدم عليه نحو اكرم بني تميم واحسن الى ربيعة واضلع على مصران جاؤك على الاصح وقيل يعود الى الكل اتفاقا والفرق ان الشرط له صدر الكلام فهو مقدم تقديره بخلاف الاستثناء وضعف بانما يتقدم على المقيد فقط ويجوز اخراج الاكثرية وفاقا نحو اكرم بني تميم ان كانوا علماء ويكونوا بها لم اكثر بخلاف الاستثناء في اخراج الاكثرية فلا تقدم وفي حكاية الشيخ لما قدمه من القول بان لا بد ان يبقى قريب من مدلول العام الا ان يريد وفاقا من خلف الاستثناء فقط الثالث في المحصنة المتصلة الصفة نحو اكرم بني تميم الفقهاء خرج بالفقهاء يذهبهم وهي كالاستثناء في العود الى كل المتقدم على الاصح ولو تقدمت نحو وقفت على اولادي واولادهم المحتاجين ووقفت على محتاجي اولادي واولادهم فيعود الوصف في الاول الى الاولاد مع اولادهم وفي الثاني الى اولاد الاولاد مع الاولاد وقيل لا اما المتوسط نحو وقفت على اولادي المحتاجين واولادهم قال المصم بعد قوله لا نعلم فيها نقلا فالمختار اختصا بها بما وليته ويحتمل ان يقال يعود الى ما وليها بها الرابع في المحصنة المتصلة الغاية نحو اكرم بني تميم الى ان يعصوا خرج حال عصيانهم فلا يكون فيه وهي كالاستثناء في العود الى كل ما تقدمها على الاصح نحو اكرم بني تميم واحسن الى ربيعة وتعطف عاصم الى ان يرجعوا والمراد بالغاية غاية تقدمها



من الناس في منهم التخصيص بالعقل قائلين انما نفى العقل حكم العام عنه لم يتناول  
العام لانه لا يقع ارادته **ومنع الثاني** وهو انه تعالى **تسميته** تخصيصا نظر الى امانة  
يخص بالعقل لا تقع ارادته بالحكم وهو اي خلاف **القطعي** اي عائد الى اللفظ والتسمية  
للتفاق على الرجوع الى العقل فيما نفى عنه حكم العام وهل يسمى فيه لذلك تخصيصا  
عندنا نعم وعندهم لا ويأتي مثله في ذلك كله في التخصيص بالحس **والاصح جواز تخصيص**  
**الكتاب** اي بالكتاب وقيل بالقول تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما  
نزل اليهم فوض البيان الى رسوله والتخصيص بيان فلا يحصل الا بقوله لنا الوقوع  
كتخصيص قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء الشامل لاولات الاحمال  
بقوله تعالى واولات الاحمال اهلن ان يصغر حملهن فان قال المانع يجوز ان يكون التخصيص  
بغير ذلك فالنسخة قلنا الاصل عدمه وبيان الرسول يصدق بالبيان بما نزل عليه من  
القرآن وقد قال تعالى وانزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء **والسنة** فيها اي السنة  
وقيل بالقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم فصر مائة على القرآن  
لنا الوقوع كتخصيص حديث الصحيح فيما سقت السماء العشر حديثها ليس فيما دون خمسة  
او سق صدقة **والسنة بالكتاب** وقيل بالقوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم جعله  
مبين للقرآن فلا يكون القرآن مبينا للسنة قلنا لا مانع من ذلك لانها مائة عند الله تعالى

وما ينطق عن الهوى ويدل على الجواز قوله تعالى وانزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء  
وان خص من عموم ما خص بغير القرآن **والكتاب بالمتواترة** وقيل يجوز بالسنة المتواترة  
الفعلية بناء على القول الاتي ان فعل الرسول لا يخص **وكذا** يجوز تخصيص الكتاب  
**بغير الواحد عند الجمهور** مطلقا وقيل لا مطلقا والالتزم القطعي بالظني قلنا  
بحد التخصيص دلالة العام وهي ظنية والعمل بالظن اولى منه الغاء احدهما وثالثها  
قال ابن ابيان يجوز ان **خص بقاطع** كالعقل لضعفه لانه يخالف ما لا يخص  
او خص بظني وهذا مبني على قول تقدم انما خص باللفظ حقيقة **قال المصنف**  
**عكسه** اي ينبغي ان يقال حيث فرق بين القطعي والظني يجوز ان خص بظني لا بالخبر  
خ بالقطعي لما لم يقع ارادته كان العام لم يتناول فيلحق بالعموم **وقال الكوفي** يجوز  
ان خص **بمفصل** قطعي او ظني لضعفه لانه يخالف ما لم يخص او خص بمفصل  
فالعموم في المفصل بالنظر اليه فقط وهذا مبني على قوله تقدم ان المخصوص بما لا  
يستقل حقيقة **وتوقف القاضى** ابو بكر الباقلاني عن القول بالجواز وعدمه لنا  
الوقوع كتخصيص قوله تعالى ويحكم الله في اولادكم لذكر مثل حظ الانثيين  
الشامل للولد الكافر بحديث العمير لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ويأتي  
الخلاف في تخصيص المتواترة بغير الواحد كما يؤخذ من كلام القاضى ابي بكر الباقلاني



ثم البيناوي زيادة على امامه ويجوز التحصيل بكتاب او شئ بالقياس المستند  
الى بعض خاص ولو كان جزءا من خلافا للامام الرازي في منعه مطلقا بعد ان يجوز  
حذفه بتقديم القياس على النص الذي هو اصله في الجملة **ولجبائي** اي اي في منعه  
**ان كان القياس ضعيفا** لضعفه بخلاف الجلي وشيئين وهذا التفصيل منقول عن  
ابن سريج والمنقول من الجبائي المنع مطلقا وقد مر في ذلك المص في شرحه **ولان**  
**ان بان ان لم يخص مطلقا** بخلاف ما خص فيجوز لضعفه لا الترخي وقد اطلق الجواز  
هنا وقيدته في جز الواحد بالقاطع كما تقدم لان القياس اقوى عنده من خبر الواحد  
ما لم يكن روية فقهيا **ولقوم** في منعه **ان لم يكن اصلا** اصل القياس وهو المقيس عليه  
**مخصصا** بفتح الصاد من العموم فحجبا من بعض بان لم يخص او خص منه غير اصل القياس  
بجمله اصله فكان التحصيل بغيره **وللكرخي** في منعه **ان لم يخص بمقتضى** بان لم يخص او  
خص بمقتضى بخلاف المنفصل لضعفه دلالة العام **وتوقف امام الحرمين** عن القول  
بالجواز وعدمه لئلا ان اعمال الدليلين او في الغاء احدهما وقد خص من قوله كما اذنية  
والزاني فاحلدهما كل واحد منهما مائة جلدة الاية فعملها نصف ذلك بقوله **ثم فاذا**  
**احصى فان اتين بغاشنة** فغليهن نصف على المخصص في العذاب والعبد بالقياس  
على الالة في النصف **ويجوز التحصيل بالفحوى** اي مفهوم الواقعة وان قلنا دلالة

الدلالة عليه قياسية كان يقال من اسأ اليك فهاضمة ثم يقال ان اسأ اليك رتبة  
فلا تقل لاف **وكذا دليل الخطأ** اي المعلوم المخالفة بحجج التحصيل **في الامح** وقيل  
لان دلالة العام على ما دل عليه المعلوم بالمنطوق وهو مقدم على المعلوم وبما بان  
المقدم عليه منطوق خاص لا ما هو من افراد العام فالمعلوم مقدم عليه لان  
الدليلين او في الغاء احدهما وقد خص حديث ابن ماجة وغيره الماء لا ينحس شي الا  
ما غلب عليه ريح وطعم ولو لم يعمم حديث ابن ماجة وغيره اذا بلغ الما قليلا لم يحل  
الحديث **ويجوز التحصيل بفعله عليه الصلاة والسلام** وتقريره **في الامح** فيها  
كالوقال الوصال حرام على كل مسلم ثم فله او اقرب ففعله وقيل لا يحصى بل ينحصر  
العام لان الاصل تساوي الناس في الحكم واجيب بان التحصيل في كل النسخ  
فيه اعمال الدليلين **والامح** ان عطف العام على الخاص وعلمه مشهور لا يخص  
العام وقبله بخصه اي يفهمه على ذلك الخاص لجرب الاشتراك بين المعطوف عليه  
في الحكم وصفته قلنا في الصفة ممنوع مثال العكس حديث ابن داود وغيره لا يقتل  
مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهد يعين بكافر محربي للاجماع على قتله غير محربي فقال الحنفية  
يقدر محربي في المعطوف عليه لاجوب الاشتراك بين المعطوفين في صفة الحكم فله نيا  
ما قاله من قتل المسلم بالذبي ومثال الاول ان يقال لا يقتل الذمي بكافر ولا المسلم



بكافرا بالكاثر الاول الجري فيقول الحنفية والمراد بالكاثر الثاني الحربي ايضا  
 الاشراك المذكور وقد تقدم التمثيل بالحدس بمسألة ان العطف على العام لا يقتضي العموم  
 في المعطوف على الاصح والاصح **ان الرجوع العبراني لبعض** اي بعض العام لا يخصص  
 وقيل يخصص اي يقصره على ذلك البعض جذرا في مخالفة العبر لمجموعه واجيب بأنه لا يرد  
 في مخالفة القرينة مثال قوله تعالى والطلاقان يترجمان بانفسهن مع قوله بعده  
 وبعولتهن احق بروهن فغير بعولتهن للرجعيات ويشتر قوله والمطلقا معتمدين  
 وقيل لا يؤخذ حكم البواين من دليل اخر والاصح **ان مذهب الراوي** للعام بخلافه  
**يخصصه ولو كان محاميا** وقيل يخصصه مطلقا وقيل ان كان صحابيا وقيل ان مذهب  
 الصحابي غير الراوي للعام بخلافه يخصصه ايضا اي يقصره على ما عدا حمل المخالفة  
 لانها انما تصدر على طيل قلنا في ظن المخالف لا في نفس الامر وليس لغيره اتباع لان  
 المجتهد لا يقلد مجتهدا كما سيأتي مثاله حديث الجاري من رواية ابن عباس من بدل  
 دينه فاقتلوه مع قوله ان ثبت عنه ان الرقعة لا تقتل ويحتمل انه كان يرى ان  
 من الشرطية لا تتناول المؤمنة كما هو قول تقدم والاصح **ان ذكر بعض افراد العام**  
**بحكم لا يخصص العام** وقيل يخصصه اي يقصره على ذلك البعض بمقتضى ادلا فائدة  
 لذكره الا ذلك قلنا مفهوم اللقب ليس بحجة وفائدة ذكر البعض في احتمال تخصيصه

من العام مثاله حديث الترمذي وغيره ايما اهاب دبغ فقد طهر مع حديث مسلم انه صلى الله عليه  
 ورسالة ميتة فقال اهلا فذمت اهابها فدبغتموه فاستفهمه فقالوا انها ميتة فقال انما  
 حرم اكلها وروى مسلم الاول بلفظ اذ دبغ اهاب دبغ فقد طهر والنجاري الثاني بلفظ  
 اهلا استمعتكم باهابها الى اخره ولم يخوه والاصح **ان العادة بذكر بعض المأمورين**  
 او بفعل بعض المنهين عن بصيغة العموم تخصص العام اي تقصره على ما عدا التوكيد  
 المقول **ان اقروا النبي صلى الله عليه وسلم** بان كانت في زمانه وعلم بها ولم ينكرها او  
**الاجماع** بان فعلها الناس من غير انكار والمخصص في الحقيقة التعمير اذ الاجماع البسيط  
 بخلاف ما ليس كذلك كان لم تذكر في زمانه عليه الصلوة والسلام ولم يجعوا عليها  
 لان فعل الناس ليس بحجة في الشرع وكذلك توسط الامام بين اطلاق بعضهم التخصيص  
 نظر الى انها اجماع فيلزم وبعضهم عدم نظر الى ان فعل الناس ليس بحجة والاصح **ان العادة**  
**لا يقصر على المعتاد ولا على ما ورائه** اي وراء المعتاد بل تطرح له اي للعام في الثاني  
**العادة السابقة** عليه فيجوز على عموم في العتمة وقيل يقصر على ما ذكر الاول كالكفا  
 عادتهم تناول البرثمة من بيع الطعام بحسنة متفاضلا فقل يقصر الطعام  
 على البر المعتاد والثاني كالكفا عادتهم بيع البر بالبر متفاضلا ثم من بيع الطعام  
 بحسنة متفاضلا فقل يقصر العام على غير البر المعتاد والاصح لا يمتها والاصح **ان نحو**



قول النبي صلى الله عليه وسلم **قينا بالشفة للحي** وقال المصنف كغيره من الحديثين  
 هو لفظ لا يعرف ويقرب منه ما رواه النسائي عن الحسن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لم بالجوار  
 وهو من **لا يعم** كل جوار ونحوه **وفا قال الأكثر** وقيل يعم ذلك لأن قائله عدل عازف باللفظ  
 والمعنى لا يظهر عموم الحكم ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت هو في الحكاية لفظ  
 عام كما جاز قلنا ظهور عموم الحكم حطبه ولا يلزمنا ابتاه في ذلك وفوقه في آخره  
 قول أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الزروراه **لم** فقيل يعم كل زروراه **مسألة**  
**جواب السائل غير المتقدر** وفيه أي دون السؤال **تابع للسؤال** في عمومه وخصومه  
 العموم كحديث الترمذي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الطيب بالتمر فقال  
 ان ينقص إذا يبيع قال نعم قال فلا إذا يبيع كل بيع للطيب بالتمر والحضور كالوقال للنبي  
 صلى الله عليه وسلم قال تروضات من ماء الخرق قال يجزيك فلا يعم غيره **والجواب المتقل** بنفسه  
 دون السؤال **الاخص منه حايثا اذا امكنت معرفة المسكوت عنه** كان يقول النبي  
 صلى الله عليه وسلم من جامع في نهار رمضان فليكن كفارة كالظهار في جوابه في نهار  
 رمضان ما إذا عليه فنيهم من قوله جامع أن الاظهار بغير الجماع لا كفارة فيه فإذا لم يكن  
 معرفة المسكوت من الجواب فلا يجوز لنا فيه البيان عن وقت الحاجة **والمساوي واضح**  
 كأن يقال جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظهار في جواب ما على من جامع

في نهار رمضان وإن يقل له قال جامع في نهار رمضان ما إذا على عليك كفارة  
 كالظهار والاعم ذكره في قوله **والعام** المارود على **سبب خاص** في سؤال أو غيره **معتبر**  
**عموم عند الأكثر** فظا الظاهر اللفظ وقيد هو مقصور على السبب لوروده فيه مثلاً صدق  
 الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري قال سئل عن استوضأ من غير وضوء وهو يبول  
 فيه الخيض والحكم الكلاب النثق فقال إن الماء طهور لا يجس شيء أي ما ذكره وغيره وقيل  
 ما ذكره هو ساكت عنه غيره **فإن كانت أي وجدت قرينة التميم فاجدر** أي أولى باعتبارها  
 العموم مما لو لم تكن مثلاً قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وسبب نزوله  
 على ما قيل رجل سرق رداء صفوان فذكر السارقة قرينة على أنه لم يرد بالسارق فذلك  
 الرجل فقط وقوله تعالى إن الله يامركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها نزل كما قال المفسرون  
 في شأن مفتاح الكعبة لما اخذه علي رضي الله عنه فعثمان بن طلحة قهر بامر النبي صلى الله عليه وسلم  
 يوم الفتح ليصلي فيها فصرخ ونبأ رعيته وصرخ **مسألة** العبد المفتاح ليقيم السدانة  
 إلى السقاية فتركت الآية فزده علي عثمان بلطف بامر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك فغضب  
 عثمان من ذلك فقرأ الآية فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم فذكر الامانات  
 بالجمع قرينة على ارادة التميم **وصورة السبب التي ورد عليها العام قطعية الدخول**  
**فيه عند الأكثر من العلماء** لوروده فيها فلا تخص منه بالاجتهاد وقال الشيخ الامام



والدائم كغيره **ظنية** كغيرها فيجوز اخراجها منه بالاجتهاد كالزعم من قول ابي حنيفة  
ان هذه الامة المستقرشة لا يلقى سبها ما لم يقربه نظر الى ان الاصل في الحاق الاثر  
اخراجها من حديث الصحيح وعندها الولد للفراش والوارث في امانة زعمه المختص فيه عبد  
بن زعم وعبد بن ابي وقاص وقد قال صلى الله عليه وسلم هو كذا يا عبد زعمه وفي رواية  
ابي داود هو اخوك يا عبد قال والد المصم ايضا **ويقرب منها** اي من صورة السب حتى  
يكون قطع الدخول او ظنية **فان القرآن تلاءم في الرسم** اي رسم القرآن بمعنى صنعه  
وان لم يتل في النزول عام **لأن سنة** بيني وبينك في قوله تعالى الم تر الذين اتوا  
نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والكهنة والمرءوسين فانه كما قال اهل التفسير اشارة الى كعب  
بن الاشرف وقوه من علماء اليهود لما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر عرضوا المشركين على  
الاخذ بشارهم ومحاربة النبي صلى الله عليه وسلم فسئلواهم من اهدى سبيلا لهم وامسى بهم ام نحن  
فقالوا انتم مع علمهم على كذبهم منعت النبي صلى الله عليه وسلم المظنون عليه واذنوا في  
عليهم ان لا يكتم فكان ذلك امانة لازمة لهم ولم يؤدوها حيث قالوا انتم اهدى  
سبيلا حسد النبي صلى الله عليه وسلم وقد تضمنت الآية مع هذا القول التوعيد عليه لعقيد  
فلا مرقب بله المشتمل على اداء الامانة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم بافادته  
انه الموصوف في كتابهم وذلك من سببه لقوله تعالى ان الله يامرهم ان تؤدوا الامانة الى

الجملة اخذ عام في كل امانة وذلك خاص بابانته هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم  
بالطريق السابق والعام تال للخاص في الرسم متروك عنه في النزول بخمسين  
مدة ما بين بدر في رمضان من السنة الثانية والفتح في رمضان من الثامنة وانما قال  
ويقرب منه كذا لانه لم يرد العام بسببه بخلافها **مسئلة ان تاخر الخاص عن العمل بالعام**  
المعارض اي له عروفت **نسخ** الى من العام بالنسبة الى ما تعارض فيه والابان تاخر  
الخاص عن وقت الخطاب بالعام دون العمل او تاخر العام عن الخاص مطلقا او تقارنا  
بان عقب احدهما الاخر او بان حصل تاريخها **خصص** الخاص العام **وقيل ان تقارنا**  
**تعارض في قدر الخاص كالنصين** اي كالتخفيف بالخصوصية بان يكونا خاصين  
فيحتاج العمل بالخاص الى مرجع قلنا الى ما اقوى من العام في الدلالة على ذلك البعض  
لانه لا يجوز ان لا يراد من العام بخلاف الخاص فلا حاجة الى مرجع **وقالت الخنفية**  
**وامام الحرمين العام المتأخر عن الخاص** نسخ كالعكس بجامع التاخر قلنا الفرق ان  
العمل بالخاص المتأخر لا يلغى العام بخلاف العكس والخاص اقوى من العام في الدلالة  
فوجب تقديمه عليه قالوا **فان حصل التاريخ بينهما فالوقت** عن العمل بواحد منهما  
**او التساوي** لما قولنا ان لم يتقاربا بالاحتمال كل منهما عندهم لان يكون مستغنا  
لاعمال تقدم على الاخر مثال العام فاختلوا المشركين والخاص ان يقال لا تقتلوا



اصل اللفظة وان كان كل منها عاماً في وجهه فاصناف وجهه **فالتبرج** بينهما من خارج  
 واجبة لتمامها لتقارنا او تافرادها **وقالت الحنفية** <sup>المشاهير</sup> **باسم** للتقدم مثلاً ذلك  
 حديث البخاري من بدل دينه فاقبلوه وصديقه الصبياني انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل  
 النساء الا لاول عام في الرجال والنساء خاص باصل الردة والثاني خاص بالنساء  
 عام في الحربين والمرقات **المطلق والمقيد** هذا من حيثها **المطلق الدال على الماهية**  
**بلا قيد** في وجهه وغيره **نعم الامدي وابن الحاجب** **والله** اي دلالة المسمى بالمطلق  
 في الامثلة الاتية ونحوها على **الوجه** **الشائعة** حيث عناه بما ياتي عنهما **نحوها**  
**النكرة** اي وقع في وجهها اي في وجهها انه لا نهاد الله على الوجه الشائعة حيث  
 لم يخرج عن الاصل من الافراد الى التشيئة او الجمع والمطلق عندها كذلك اذ صنف  
 الاول بالنكرة في سياق الاثبات والثاني بما دل على شايع في جنسه وخرج  
 الدال على شايع في نوعه مخوفاً مؤمنة قال المصنف وعلى الفرق بين المطلق و  
 النكرة اسلوب المنطقيين والاصوليين وكذا الفقهاء حيث اختلفوا فيمن قال لا امر  
 ان كان حاكم ذكر افانت طالق فكان ذكرين قيل لا تطلق نظر للتشكيك المشعر  
 بالتوحيد وقيل تطلق جملاً على الجنس انتهى وفيه ما يعلم ان اللفظ في المطلق  
 والنكرة واحد وان الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالة الله على الماهية

بلا قيد سمي مطلقاً واسم جنس ايضاً كما تقدم او مع قيد الوحدة الشائعة فيكم  
 والامير وابن الحاجب فيكون اعتباراً والاو في مسمى المطلق من الامثلة الاتية ونحوها  
 ويجعل في الثاني فيبدل عندها على الوحدة الشائعة وعند غيرهما على الماهية بلا  
 قيد والوحدة ضرورة اذ لا وجود للماهية المطلق به باكل من واحد والاو موافق  
 لكلام اهل العربية والتسمية عليه بالمطلق لمقابلة المقيد وعدل المصنف في النقل عن الامير  
 وابن الحاجب في ما قاله في التعريف في الارض السابق ليس عليه قوله وان يتم  
 للبنا **ونعم** اي في المذكور هنا وهو ما زعمه من دلالة المطلق على الوحدة التي  
 اي في اصل ذلك **قال الامير عطلق الماهية** كالقرب من غير قيد **امر** **بحر** في خبرها  
 كالقرب بسوط او معنى وغير ذلك لان المقصود الوجود ولا وجود للماهية وانما قد  
 جزئياتها فيكون الامر بها امر اجزئي لها **وليس** قرأها ذلك وبشيء لوجود الماهية  
 بوجود جزئي لها لانها جزئية وجزء الموجود موجود وقيل امر بكلي جزئي لها لا شعاعاً  
 عدم التقييد بالتعميم **وقيل** **اذن** في اي في كل جزئ وان يفعل ويخرج عن العدة  
 بواحد **مسئلة المطلق والمقيد** **كالعام والخاص** فاجاز تخصيص العام به  
 يجوز تقييد المطلق به وما لا فلا فيجوز تقييد الكتاب بالكتاب وبالسنه و  
 السنه بالسنه وبالكتاب وتقييدها بالقياس والمفهوم وفعل النبي وتقريره



بخلاف مذهب الراوي وذكر بعض من ثبأ المطلق على الاصح في الجميع ويريد المطلق  
المقيد انهما ان اخذ حكمهما **وموجبهما** بكسر الجيم اي سببهما **وكانا** مشتقين كان فيهما  
في كفارة الظهار واعتق رقبة مؤمنة **وقاخر** المقيد **عنه وقت العمل بالمطلق**  
**وهو اي المقيد ناسخ** للمطلق بالنسبة الى صدقه بغير المقيد **والا بان** قاخر المقيد  
عنه وقت الخطا بالمطلق دون العمل او تاخر المطلق عنه المقيد مطلقا او تقارفا  
او جهل تاريخهما **حو المطلق عليهم** اي على المقيد جمعا بينا **الدليل** **وقيل** **المقيد**  
**ناسخ للمطلق ان تاخر** عنه وقت الخطا كما لو تاخر عنه وقت العمل به **بجامع التاخر**  
**وقيل** **يجل المقيد على المطلق** بان يلحق المقيد لان ذكر المقيد ذكر مجزئي في المطلق  
فلا يقيد كما ان ذكر فرد في العام لا يخصه قلنا الفرق بينهما ان مفهوم المقيد  
حجة بخلاف مفهوم اللقب وذكر فرد في العام منه كان تقدم **وان كانا منفيين**  
بمعنى غير مشتقين منفيين او منهيين نحو لا يجزى عتق مكاتبك لا تعتق  
مكاتبك لا تعتق مكاتبك كافر **فقال المصنف** اي لقائل بحجة مفهوم المخالفة  
وهو **الراجح** **يقيد** اي يقيد بالمقيد في ذلك **وهي** اي المسئلة **ح خاص وعام**  
لعموم المطلق في سياق النفي ونا في المفهوم يلغى المقيد ويجزى المطلق على اطلاقه  
**وان كان احدهما راوا والآخر نهيا** فاعتق رقبة لا تعتق رقبة كافر اعتق

رقبة مؤمنة لا تعتق رقبة **فالطلق مقيد بحد الصفة** في المقيد ليحتمل ان يكون  
في المثال الاول مقيد بالاشياء وفي الثاني بالكفر وان **اختلف السبب** مع اتحاد المحقق  
كما في قوله تعالى في كفارة الظهار فتحرير رقبة وفي كفارة القتل فتحرير رقبة مؤمنة  
**فقال ابو حنيفة لا يجعل** المطلق على المقيد ذلك لاختلاف السبب في المطلق  
عما اطلاقه **وقيل** **يجل** عليه **لفظا** اي بمجرد ورود اللفظ المقيد في غير حاجة الى  
جامع **وقال الثاني في حقه** **تعالى** **يجل** عليه **قياسا** فلا بد من جامع بينهما وهو  
في المثال المذكور حقه بسببها اي الظهار والقتل وان **اخذ المصنف** **فيها** **اختلف**  
**حكمها** كما في قوله تعالى في اليتيم فاسكو ابو جرحكم وايدكم وفي الوضوء فاعسلوا  
وجوهكم وايدكم الى المرافق والموصيها الى شدة واختلاف الحكم في مخرج المطلق  
وعسل المقيد بالمرافق واضمح **فعل** **الا** **من** انه لا يجعل المطلق على المقيد او  
يجل عليه لفظا او قياسا وهو الراجح والجامع بينهما في المثال المذكور **شرا** **اكتفا**  
في سبب حكمها **والمقيد** في موضعين **بمتناهيين** وقد اطلق في موضع كما في قوله  
تعالى في قضا ايام رمضان فعدة من ايام اخر وفي كفارة الظهار فضيام  
شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فضيام ثلثة ايام في الحج وسعدا اذا نحر  
**يستغنى** فيما اطلق فيه عنهما ان لم يكن اولى باصدهما **الا** **قياسا** كما في



المثال المذكور بان يبقى على اطلاقه لا ينتج بغيره بما استأفدها وبواحد منها لا ينتج  
مرجعه فلا يجزئ قضاءه ومقتضىه ولا يفرق اما اذا كان اولى بالتقييد بهما من الآخر  
مختار القياس كان وجه الجامع بينه وبين مقتضيه دون الاخر فيقيد به بناء على الرجحان  
ان الحمل فيما سوي فاذ قيل لفظي فلا **الظاهر والمأول** اي هذا مجتهدا **الظاهر** ما دل  
على **المؤيد** لا **الظنية** اي راجحة فيحمل غير ذلك المخرج حواكما لا سدرج في الحيوان المنقوس  
مرجع في ارجل المشي والفاط راجح في الخايع المشتق للعرف مرجع في الحاشا المطهر  
الموضوع للفتة او لا وخرج النص كزيد لان دلالة قطعية **والتاويل على الظاهر على**  
**المحمّل المرجح** فان حمل عليه دليل فصيح او لما يظن وليلا وليس دليل في الواقع  
ففساد ولا يشي فليلا **التاويل** هذا كله ظاهر ثم التاويل قريب بترجح على الظاهر  
بادنى دليل نحو اذا اتمت الى الصلاة اي فزمت على القيام لها وبعبارة لا يترجح على الظاهر  
الا باقوى منه وذكر المصنف منه كثيرا فقال **ومن البعيد تاويل اسك اربعا على**  
**اي تاويل الخفية** قوله عليه الصلوة والسلام لغيره ان بن سلمة ما تشقير وقد اسلم على  
عشرة عشرة اسك اربعا وارقا سائر من رواه الشافعي وغيره على ابتداء نكاح  
اربعة منهن فيما اذا تكهن معا بطلانه كالمسلم بخلاف نكاحه من مرتين فيمسك  
الرابع الا وائلا ووجه بطلان ان المحاطة بحمل قريب عهد بالاسلام لم يسبق

الظاهر والمأول

لبيان شروط النكاح مع حاجته الى ذلك ولم ينقل تحديده نكاح منه وغيره  
مع كثرته وتوفره وواجب حمله الشرعية على نقله لوقوع **ومن البعيد تاويله** **سنتين**  
**مسكنا** في قوله تقا فاطما ثم مسكنا **على سنتين** ايا بان بقدر مضا في اي مقام  
مسكنا وهو سكون مدافعة عطاءه لمسكين واحد في سنتين يوما كما يجوز اعطائه **سنتين**  
مسكنا في يوم واحد لان القصد باعطائه دفع الحاجة ووقوع حاجة الواحد في سنتين  
يوما كدفع حاجة السنتين في يوم واحد ووجه بطلان انه اعتبر فيه بالم يوم كونه المضاف  
والنفي فيه ما ذكره عدد المساكين الظاهرة وقصده لفصيلة الجماعة وبركتهم وتطاول قلوبهم  
على الدعاء **للمسكين** **ومن البعيد تاويله** صدق ابي داود وغيره **ابا امرأة نكحت نفسها**  
بغير اذن وليها **فنكاحا باطلا** وفي رواية البيهقي فان اصابها فلها مهر مثلها بما  
اصاب منها **على الصغيرة والامة والكاتبة** اي حمله ولا بعضهم على الصغيرة لصحة تزوج  
المكينة نفسها عندهم كسائر نكحاتها فاعترض بان الصغيرة ليست امرأة في حكم  
النكاح فحمله بعض اخر على الامة فاعترض بقوله فلها مهر مثلها فان مهر الامة ليس لها  
فحمله بعض اخرهم على المكاتبة فان مهر لها ووجه بطلان كل لانه قصر للعام  
المؤكّد عدمه بما على صورة نادرة مع ظهور قصد الشارع عدمه بان تمنع  
المرأة مطلقا من استقلالها بالنكاح الذي لا يليق بحاسر العادة **استقلا**  
**به** **ومن البعيد تاويله** صدق **لا صيام** **لم** **يبيت** اي الصيام في الليل رواه







والحديث قال النسائي يترك وقال الرندي لا يتابع ضمة عليه وهو خطأ عند اهل  
 الحديث نعم رواه الاربعة من غير طريق ضمة ايضا وصح الحاكم وقال الرندي العمل عليه  
 اهل العلم فيحتاج نحن الى بيان محصله فيجوز ان يكون في الضمة وقد يقال محضه القياس  
 على النقطة فانه لا يجزئ عندنا في الاصول والفروع **والسارق يسرق البيضة**  
 اي من البعيد تاويل يحيى بن اكرم وغيره حديث العيصي لعنه الله السارق يسرق البيضة  
 فتقطع يده ويسرق الجمل فتقطع يده **على بيضة الدي** اي التي فوق راس المقاتل  
 وعلى جبل السيفته لبوا فوق احد بيت اعتبار النفا في القطع ووجهه ما فيه من  
 اللفظ عما يتبادر منه من بيضة الدجاجة والجمل اليهودي فالبالمؤيد ارادته  
 بالتبنيح باللعن لجرمان عرف الناس بتبنيح سارق القليل وفي الكثرة وترتب القطع على  
 سرقته ذلك لجرهما الى سرقته غيره مما يقطع فيه وهذا تاويل قريب **وبلال يشفع الا اذا**  
 ومن البعيد تاويل بعض السلف حديث اسحق العيصي امر بلال اي امره والدم صلى الله عليه وسلم  
 كما في النسائي ان شفع الا اذا يوتر الاقامة **على ان يجعل شفع الا اذا ابن ام**  
**مكتوم** بان يؤذن قبله للصبح في الليل كما هو الواقع ولا يزيد على اقامة حمله على ذلك ما  
 قاله من افراد كلمات الاذان ووجهه بعد ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من تشيئة  
 كلام الاذان وافراد الكلمات الاقامة اي المعظم فيها المؤيد ارادته بما في رواية

لانس في العيصي ايضا من زيادة الاقامة اي كلماتها فانها تشي الجمل **الم**  
**والله** من قول او فعل وخرج الممثل اذ لا دلالة له والمبني لا تنقاع دلالة فلا  
**اجال في اية السرقة** وهي السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما لا في اليد ولا في القطع  
 وخالف بعض الحنفية قال لان اليد تطلق على العضو في اللوع والى المرفق والى الكتف  
 والقطع يطلق على الابانة والجرم يقال لمخرج يده السكين قطعها ولا ظهور لواحدة  
 ذلك وابانة الشارع في اللوع مبين لذلك قلنا لا نسلم عدم الظهور لعارض فان  
 اليد ظاهر في العضو الى الكتف والقطع ظاهر في الابانة وابانة الشارع في اللوع  
 مبين ان المراد من الكل ذلك البعض **خو وصوت عليكم امها نكتمكم** **كمتم عليكم الميمنة**  
 اي لا اجمال فيه وخالف الكل في بعض اصحابنا قالوا اسناد التحريم الى النبي لا يصح لانه  
 يتعلق بالفعل ولا به من تقديره ويحمل الامور لا خاصة الى جميعها ولا يبرح لبعضها  
 فكان محملا قد لا يرجح موجود وهو الذي فانه قاض بان المراد في الاول تحريم الاتماع  
 بوطي ونحوه وفي الثاني تحريم الاكل ونحوه **وامسحوا برؤوسكم** لا اجمال فيه وخالف بعض  
 الحنفية قالوا لا يدين مسح الكل والبعض ومسح الشارع الخاصية مبين لذلك قلنا  
 لا نسلم تردده مبين ذلك وانما هو المطلق المسح الصادق باقل ما ينطلق عليه اسم  
 وبغيره ومسح الشارع الخاصية من ذلك اي مما يصدق به مطلق المسح في غير الاقل



**كتاب النكاح** ابو بصير وغيره لا اجمال فيه وخالف باقي ابوبكر القلايني  
فقال لا يصح النكاح بدون ولي مع وجوده حسا فلا بد من تقدير شيء وهو  
متروك بين الصحة والكمال ولا يصح لواحد منهما فكان مجالا قلنا على تقدير تسليم ما  
ذكو المبرج لغير الصحة موجود وهو قربة من غير الذات فانما انتفت صحتها فينتدب فيكون  
كالعدم بخلاف ما انتف كماله فقد يعتد به **رفع عن ابي الخطا** والسيان وما  
عليه لا اجمال فيه وخالف المبربان ابو الحسن وابو عبد الله وبعض الخفيفة قالوا لا  
يصح رفع المذكورات مع وجودها حسا فلا بد من تقدير شيء وهو متروك بين امور  
لا حاجة الى جميعها ولا مبرج لبعضها فكان مجالا قلنا المبرج موجود وهو الرقابة  
يقعير بان المراد رفع المواظفة والحد يشبه هذا اللفظ رواه الحافظ ابو القاسم  
المروزي في عامه في مسنده والسير في الخلافة ورواه ابن ماجه وغيره بلفظ ان  
الله وضع الى ارضي تقدم **لاصلوة الابفاحة الكتاب** لا اجمال فيه وخالف باقي  
ابوبكر القلايني والكلام فيه كما تقدم في النكاح ابو بصير والحد في الصحيحين  
بلفظ لا اصلوة لم يقرأ بها فافتحة الكتاب **لوصوح دلالة الكل** كما تقدم بيانه  
**وخالف قديم في الجميع** كما تقدم بيانه **واما الاجمال في مثل القرء** متروك بين  
الطهر والحيف لا اشتراك بينهما **والنور صالح** للعقل ونور الشمس لتشاربها بوجه

**والجسم صالح** للسماء والارض لتمامهما ومثل المختار لثبوته بين الفاعل والمفعول  
باعتداله لثبوتها في المكسرة او المفتوحة الفاء قوله **تقوا** ويعفو الذي بيده  
**عقدة النكاح** لثبوته بين الزوج والولي وقد حمل الشافعي على الزوج وماك  
على الولي لما قام عندها **الا ما يتلى عليكم** للمحمل بعينه قبل نزول مبينه اي حوت  
عليكم الميمنة الى اخره ويسرى الاجمال الى المشتكى منه اي احلت لكم بهيمة الا  
**وما يعلم** تاويله **الله والراسخون في العلم** يقولون اسما به لثبوته لفظ الراسخون  
بين العطف والابتداء وحمله الجمهور على الابتداء لما قام عندهم وعليه ما قدمه المصنف في  
مسئلة صدوث الموضوعات اللغوية فمن المتشابه ما استأثر الله بعلمه **وقوله عليه**  
**الصلوة والسلام** فيما رواه الشيخ وغيره **لا يمنع احدكم جاره ان يصنع خطبة**  
**في جداره** لثبوته وصير جداره بين عوده الى الجار او الى الاصد وتروى الشافعي في  
المنع لذلك والحد يد المنع احدى خطبة في الدعاء لا يحل لامرأة مال اجبه الا ما  
اعطاه غطيبي نفسه رواه الحاكم باسناد على شرط الشيخين في معظمتهم وكل منهما مفرد  
في بعضه وخشبه في الاول روي بالاقراد سنونا والاكثر بالجمع مضاعفا الى غيره و  
**قوله زيد طيب ماهر** لثبوته ما هو به في روجه الى طيب والى زيد وتختلف المعنى  
باعتبارها الثلاثة **زوج وفرد** لثبوته في بني جميع اجرائها وجميع صفاتها



وان تغير الاول نظر الى صدق التكلم به اذ حمل على اليك يوجب كونه **والاصح**  
اي **المجمل في الكتاب والسنة** لاشك في السابقة منها وبقائه داود ويمكن ان ينفصل  
عنها بان الاول ظاهر في الزوج لانه المال للكل وايضا مقترن بمفسره والثالث  
ظاهر في الابتداء والرابع ظاهر في مودعه الى الاصل لانه محط الكلام **والاصح المسمى**  
**الشرع للفظ اوضح** في المسمى **اللفظي** له في الشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث  
لبين الشرعيات فيجعل على الشرع وقيل لا في الشرع فقال الغزالي هو مجمل والاصح  
يجل على اللفظ **وقد تقدم** ذلك في مسألة اللفظ اما حقيقة او مجاز وذكرها  
توطئة لقوله **فان نفذ** اي المسمى لللفظ حقيقة **ويرد اليه تجوز** محافظة  
على الشرع ما يمكن **او هو مجمل** لتردده بين المجاز الشرعي والمسمى لللفظ **او مجمل على**  
**اللفظ** تقدم الحقيقة على المجاز **اقوال** اختار منها المصنف في شرح المختصر كغيره الاول  
مثاله حديث الترمذي وغيره الطواف بالبيت صلى الا ان الله اصل فيه الكلام تعذر  
فيه تسمية الصلاة شرعا ويرد اليه تجوز بان يقال كالصلوة في اعتبار الطهارة والنية  
وخوها او مجمل على المسمى لللفظ وهو الذي لا يشتمل الطواف عليه فلا يعتبر  
فيه ذكر او هو مجمل لتردده بين الامرني **والمتأول** ان اللفظ المستعمل للمعنى  
ثاوية والمعنى ليس ذلك المعنى اعدا تارة اخرى على السواء وقد اطلق مجمل

لتردده بين المعنى والمعنى وقيل يتخرج المعنيان لانه اكثر فائدة **فان كان ذلك**  
المعنى **احدها فيجعل** به جزم الوجود في الاستقالات **ويوقف الامر** لتردده فيه وقيل يجعل  
جزم الوجود في الاستقالات ايضا لانه اكثر فائدة والتقييد بقوله ليس الى اخره مما ظهر  
له كما قال والظاهر انه مرادهم ايضا مثال الاول حديث مسلم لا يتكلم المحرم ولا يتكلم بناء على  
ان التكلم مشترك بين العقد والعرف فانه ان عمل على العقد استفيد منه معنى واحد وهو  
ان المحرم لا يطى ولا يوطى الى ما يمكن غير محرم وطئه وان عمل على العقد استفيد منه معنيان  
بينهما فرق مشترك وهو ان المحرم لا يعقد لنفسه ولا يعقد لغيره ومثال الثاني **مستعمل**  
الشيء الحق بنفسه فانه وليها بان تعقد لنفسها او بان تعقد بنفسها او تاذن لوليها  
فيعقد لها ولا يجبرها وقد قال يعقدها لنفسها ابو حنيفة وكذلك بعض اصحابنا لانه  
اذا كانت في مكان لا ولي فيه ولا حاكم ونقله يوشن بن عبد الاعلى في البشارة **فقد تقدم**  
**البيا** بمعن البتة **اخراج الشيء عن حيز الاشكال الى حيز التجلي** اي الاتصاف خالصة  
بما ظاهره من غير سبق اشكال لا يسمى بياناً وانما يجب البيا لما يريد منه فهمه المشكل  
**اتفاقا** لما جرت اليه بان يعمل به او يفتي به بخلاف غيره **والاصح** انه اي البيان قد يكون  
**بالفعل** كالقول وقيل لا طول زمن الفعل فيتأخر البيا بمعن المكان فيجمله بالقول  
وذلك متمنع قلنا لا نسلم امتناعه **والاصح** ان المظنون في معنى المعلوم وقيل لا

الشيء



لانه دون فكيف يجعل في محله حتى كان المذكور بدله قلنا لوضوح **والاصح ان المتقدم**  
**وان جهلنا عينه من القول والفعل المتفقين في البيان هو البيا** اي المبني والآخر  
تاكيد وان كان دون في القوة وقيل ان كان كذلك فهو البيا لان الشيء لا يؤكد بما  
هو دون قلنا هذا في التاكيد بغير المستقل اما بالمستقل فلا الا يرى ان الجملة  
بجمله دونها وان لم يتفق البيانان القول والفعل كان **راد الفعل على مقتضى القول**  
**كما لو طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج** المشتمل على الطواف **واذ كان**  
**بواحد القول** اي فالبيان القول **وقوله صلى الله عليه وسلم** الزائد على مقتضى القول  
فعله ندب او واجب في حقه دون امته **متقدما** كان القول على الفعل **وشاخر اعنه**  
جما بين الدليلين **وقال ابو الحسن البصري** البيان هو المتقدم منها كما في قسم اتفاتها  
اي فان كان المتقدم القول تحكم الفعل كما سبق او الفعل والقول ناسخ للزائد منه  
فلنا عدم النسخ بما قلناه اولى ولو نقص الفعل في مقتضى القول كان طواف واحد  
ولم يثبت فقياسا ما تقدم لنا ان البيان القول ونقص الفعل منه تخفيف في حقه  
**صلى الله عليه وسلم** تاخر الفعل او تقدم وقياسا ما تقدم لابي الحين ان البيا المتقدم  
فان كان القول تحكم الفعل كما سبق او الفعل فآزاده القول عليه مطلوب بالفعل  
**مسئلة تاخر البيا** الجمل او ظاهره **يرد ظاهره** بقرينة ما سيأتي عن وقت الفعل غير

**واقع وان جاز** وقوله عند امتنا المجوزين تكليف لا اطلاق وقوله الفعل من  
كما قلنا من قوله عزه الحاجة لانها كما قال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني لا يبقية  
بالعقولة القائلين بان المؤمن حجة الى التكليف لستحق الثواب بالانتساب  
تاخر البيان عن وقت الخطا الى وقت اي الفعل جائز **واقع عند الجمهور** سوا ذلك  
**المبني ظاهرا** وهو غير الجمل كما فقام بين تخصيصه ومطلقه يبين تقييده  
ودال على حكم يبين **منه ام لا** وهو الجمل مشترك بين احد معنيين مثلا ومتروا  
يبين احد ما صدقته مثلا وقيل بمقتضى تاخيره مطلقا لاحلاله بفهم المراد عند  
الخطا **وتالها اي** لا قول بمقتضى **التاخير في غير الجمل وهو** المظهر **لا يقا** <sup>ط</sup>  
في فهم غير المراد بخلافه في الجمل **ورايها** بمقتضى تاخير البيان الاجابي فيما ظاهر  
لا يقا <sup>ط</sup> **الحا ط** <sup>ط</sup> **بهم غير المراد** بخلافه مثل هذا العام مخصوص وهذا المطلق مقيد  
وهذا الحكم مسوخ ببطل لوجود الحذور قبله في تاخير الاجابي دون التفصيلي  
لقا <sup>ط</sup> **الاجابي** **بجمل مشترك والمتواطي** هما ليس لظاهر فيجوز تاخير بيانها الاجابي  
كالتفصيلي كان يقال المراد احد المعنيين مثلا في الشك واحد لما صدقته مثلا  
في المتواطي لا تتفاء الحذور السابق **وحاسها** بمقتضى **التاخير في غير النسخ** كما سيأتي  
لا احلاله بفهم المراد من اللفظ بخلاف النسخ لانه رفع الحكم او بيان لانتفاء امده كما



وقيل يجوز تأخير البيان في النسخ اتفاقا لاستفاء الاخلال بالنعم عنه لما ذكره مسأله  
 لا يجوز تأخير بعض من النيات دون بعض لان تأخير البعض يوقع المخاطب في فهم ان  
 المتقدم جميع البين وهو غير المراد وهذا مفرع على الجواز في الكل اي عليه لا يجوز في  
 البعض لما ذكره الاصح الجواز والوقوع وما يدل في المسئلة على الوقوع قوله تعالى واعلموا  
 انما نعنته من شيء فان لم يرد منه الى اخره فانه عام فيما يقع مخصوص بحدوث العيبي في قتل قتيل  
 اعليه بينه فله سلمه وهو ظاهر من نزول الآية فنقل اهل الحديث **كألا المم** انه كان في  
 غزوة حنين وان الآية قبله في غزوة بدر وقوله تعالى ان يدأمركم ان تذهبوا بقرة الى اخره  
 فانما نطقه ثم تبين تقييده بما في اجرة اسألتهم وفيه تأخير بعض النيات عن بعض ايضا  
 وقوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلوة والسلام يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك اني  
 فانه يدل على الامر بذبح ابنه ثم تبين نية بقوله وفديناه نذبح عظيم **وعلى المنع** في التخيير  
 المختار انه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم تأخير التبليغ لما روي اليه من قرآن او غيره الى  
 وقت الحاجة لاستفاء المخدور السابق عنه وقيل لا يجوز لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما  
 انزل اليك من ربك اي على الفور وان وجوب التبليغ معلوم بالعقل ضرورة فلا فائدة للا  
 به الا الفور قلنا فائدة تأييد العقل بالنقل وكلام الامام الرازي والآمدني يقتضيان  
 في القرآن قطعا لانه متعبد بتلاوته ولم يؤخر صلى الله عليه وسلم تبليغه بخلاف غيره لما علم

من ان كان يثالبه الحكم فيجب تأخره ما عتده ويقف اخرى الى ان ينزل الوحي والتمسك  
 الاول للنسخ في النسخ قبل التمسك وسياقي جواره على الصحيح والمراد من الاول انه رفع  
 الحكم الشرعي اي من حيث تعلقه بالفعل **بخطاب** فخرج بالشرعي اي انما هو من  
 الشرع رفع الاباحة الاصلية اي المأخوذة من العقل ونحوها ارفع بالموت والجنون  
 والعقلية **وكذا بالعقل والاجماع** وذكرها لينتبه على ما بهما بقوله فلا نسخ بالعقل و  
 قول الامام الرازي من سقط رجلاه نسخ غسلها في طهارته مدلول اي فيه دخل  
 اي عيب حيث جعل رفع وجوب الغسل بالعقل لسقوط محل نسخا فانه محال للاصطلاح  
 وكذا توسع فيه **ولا نسخ بالاجماع** لانه انما ينفق بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما  
 سياتي او في حياته والحجة في قوام دونهم ولا نسخ بعد وفاته ولكن ما نعتهم اي بالجمعي  
 للمنفرد في ادل عليه **تضمن ناسخا** وهو مستند اجاعهم **يجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن**  
**تلاوة وحكايا واحدا فقط** وقيل لا يجوز نسخ بعضه ككل الجمع عليه وقيل لا يجوز في  
 البعض نسخ التلاوة دون الحكم والعكس لان الحكم مدلول اللفظ فاذا استفاء احداهما  
 لزم استفاء الاخر قلنا انما يلزم اذا روعي وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه  
 ذلك فان بقي الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلوله وانما هو مدلول لما دل عليه  
 بقاءه وانتفى الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلوله فافاد دلالة عليه وضعية



لا تنزل ولا يرفع الناس الخ والعلامة وقد وقع الانقسام الثلاثة روى عن عائشة رضي الله  
كان فيها اربعة رصوات معلومات ففتحها الخمس معلومة من هذا منسوخ التلاوة والحكم وروى  
الشافعي رحمه الله تعالى وغيره عن عمر رضي الله عنه لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها  
والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة فانما قد قرأنا هذا منسوخ التلاق وهو  
الحكم لادم عليه السلام برجم الحسين ربه الشيخ والمرا بالشيخ والشيخ منسوخ  
الحكم دون التلاوة كغيره من قولته والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لار  
مناعا الى الحول نسخ يقول والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربع  
اشهر وعشرة الباصرة في النزول عن الاولى كما قال اهل التفسير وان تقدمه في التلاوة ويجوز  
على الصحيح **نسخ الفعل قبل التمكن** منه وان لم يبدل وقته او دخل ولم يفيض منه ما يسه  
وقيل لا يجوز لعدم استقراء التكليف قلنا يكفي للنسخ وجود اصل التكليف فينقطع به  
وقد وقع النسخ قبل التمكن في قصة النبي فان الحليل امر بنج ابنه عليهما الصلوة والسلام  
لقوله تعالى حكاية عنه يا بني اني ارى في المنام اني اذ بك فانظرا ماذا ترى ثم نسخ وبخه  
قبل التمكن من قبله تعالى وقد بيناه بوجه عظيم واحتمال ان يكون النسخ فيه بعد التمكن خلف الظاهر  
من حال الابنية في امثال الامر من مبادرتهم الى فعل المأمور به وان كان موحا **يجوز على الصحيح**  
**النسخ بالقرآن بقرآن او سنة** وقيل لا يجوز نسخ السنة بالقرآن لقوله تعالى وانزلنا

اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم جعله مبينا للقرآن فلا يكون القرآن مبينا  
لنسخه قلنا لا مانع من ذلك لانها من عند الله قال تعالى وما ينطق عن الهوى ويبدل على الجواز  
قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبينا لك شئ من خص من عود ما نسخ بغير القرآن  
**ويجوز على الصحيح النسخ بالسنة** متواترة او احادا **للقرآن** وقيل لا يجوز لقوله تعالى  
قل ما يكون لي ان ابدا من تلقاء نفسي والسنة بتدليل منه قلنا ليس بتدليل  
من تلقاء نفسه وما ينطق عن الهوى ويبدل على الجواز قوله تعالى لتبين للناس ما نزل  
اليهم **وقيل يمنع نسخ القرآن بالاحاد** لان القرآن مقطوع والاحاد مطلق قلنا  
يجل النسخ الحكم ودلالة القرآن عليه طينة **والحق لم يقع نسخ القرآن الا بالمتواتر** و  
قيل وقع بالاحاد كحديث الترمذي وعمره لا وصية لورث فانه نسخ لقوله تعالى كتب عليكم  
اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين قلنا لا نسلم عدم  
تواتر ذلك ونحوه للمجتهدين الحكيم بالنسخ لقرهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال الشافعي**  
**رحمه الله تعالى حيث وقع نسخ القرآن بالسنة فمما رواه** عاصد كهابين توافق  
الكتاب والسنة او نسخ السنة بالقرآن **فحصة عاصد** لم تبين توافق الكتاب  
**والسنة** هذا من المصنف في الرسالة لا ينسخ كتاب الله الا كتابه ثم قال  
وهكذا السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا بسنة ولو اورد الله في امر غيرنا



قد سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدث الله حتى يبين للناس ان له سنة فاسخه لسنة  
اي موافقة للكتاب النسخ لها اذ لا شك في موافقة له كافي نسخ التوضيح في الصلوة الى  
بيت الله الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى قول وجهك لشارعك الحرام وقد فعله  
صلى الله عليه وسلم وهذا القسم ظاهر في الوجود والاول محمول عليه في الغنى محتاج الى بيان  
وجوده ويكون المراد من صدر كلام الثاني في حكمه تعالى انه لم يقع نسخ الكتاب الا بالكتاب  
وان كان ثم سنة ناسخ له ولا نسخ السنة الا بال سنة وان كان ثم كتاب ناسخ له اي  
لم يقع نسخ لكل منهما بالآخر الا ومعه مثل السوخ عاصده ولم يبال المص في الذير منه  
وصحاه عنه بكونه خلافا مكاه غيره من الاصحاب عنه فانه لا تنسخ السنة بالكتاب  
في اصل القولين ولا الكتاب بالسنة قيل جزا وقيل في اصل القولين ثم اختلفوا هل ذلك  
بالسمع فلم يقع او بالعقل فلم يجز وقال بكبرهما بعض وبعض يتعظم ذلك منه لوقوع  
نسخ كل منهما بالآخر كما تقدم وما فهم انهم عنه دافع لمحل الاستعظام وكتبه نسخ  
السنة بالسنة للعلم به من نسخ القرآن بالقران ويجوز نسخ المتواتره بمثلها والا  
بمثلها وبالمتواترة وكذا المتواترة بالاعداء على الصحيح كما تقدم في نسخ القرآن بالاداء  
ومن نسخ السنة بالسنة حديثه صلى الله عليه وسلم قيل لا يصلح يعجل امراته ولم  
يؤمن ما اوجب عليه فقال انما الماء <sup>الذي</sup> يثا لكي اذا طلب احدكم بين شعبها الا ربع

ثم جهدها فقد وجب الفصل في رواية وان لم ينزل لنا عز هذا عن الاول لما  
روى ابو داود وغيره عن ابي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقولون الماء من الماء رخصته  
رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام ثم امر بالفصل بعد وفه نسخ القرآن  
بالقران ما تقدم من نسخ قوله تعالى ما عا الى المحول بقوله تعالى اربعة اشهر وعشرة ايجوز  
على الصحيح نسخ النسخ للنسخ **بالقياس** لاستناده الى النص فكانه النسخ وقيل لا  
يجوز هذا من تقديم القياس على النص الذي هو اصله في الجملة وثالثها يجوز ان  
**كان القياس جليا بخلاف الجففي لضعفه والرابع يجوز ان كان القياس في منه**  
**عليه الصلاة والسلام والعلية تنصونه بخلافه لعلته مستنبطه لضعفه وما وجد**  
**بعد من النبي صلى الله عليه وسلم لانقضاء النسخ** قلنا يتبين بان مخالفه كان مشروطا  
**وجوز على الصحيح نسخ القياس الموجود في زمنه عليه الصلوة والسلام بنسخه او قيا**  
**وقيل لا يجوز نسخه لانه مستند الى نص فيدوم بدوامه قلنا لا نسلم لزوم دأومه**  
**كالا يلزمه دوام حكم النص بان ينسخه بشرطنا نسخ ان كان قيا معا ان يكون**  
**اجلي منه وفاقا للامام الرازي خلافا لامدي في اكتفائه بالسياك فلا يكفي**  
**الادون وجرا لا انتفاء المقاومة ولا المساك لا انتفاء المرجح ويجوز ان يقول**  
**الامدي تاهر بضمه مرجح اذ لا بد من تاهر نص القياس النسخ عن نص القياس النسخ به**



به كما لا يخفى ويجوز نسخ النسخ اي مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوي دون  
 اصله اي المظروف كحكيمة اي نسخ اصل النسخ دون **على الصريح** فيها لا النسخ  
 واصله مدلولان متغايران فجاز نسخ كل منهما وحده كنسخ تحريم ضرب الوالد من دون  
 تحريم التباين والعكس وقيل لا بينهما لان النسخ لازم لاصله فلا ينسخ واحد منهما دون  
 الاخر لما فيه ذلك للزوم بينهما وقيل واختاره ابن الحاجب يمتنع الاول لا المتناهي  
 بقاء الملزوم مع نفي اللازم بخلاف الثاني لجواز بقاء اللازم مع نفي الملزوم ولعوق  
 جواز اليتاقي به المص بكاف التشبيه دون واو العطف لكن يؤخذ مما سيأتي  
 حكاية قوله بعكس الثالث اما نسخ النسخ مع اصله فيجوز اتفاقا ويجوز **النسخ به**  
 اي بالنسخي قال الامام الرازي والاصح اتفاقا وحكي الشيخ ابو اسحق الشيرازي  
 المنع بناء على انه قياس وان القياس لا يكون ما نسخا **والاكثر** وان نسخ احدها  
 اي النسخي واصلها ايا كان يستلزم الاخر اي نسخة لان النسخ لازم لاصله  
 وتابع له ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع وقيل  
 لا يستلزم واحد منهما الاخر لان رفع التابع لا يستلزم رفع المتبوع ورفع الملزوم  
 لا يستلزم رفع اللازم وقيل نسخ النسخ لا يستلزم نظر الى انه تابع بخلاف نسخ  
 الاصل وقيل نسخ الاصل لا يستلزم نظر الى انه ملزوم بخلاف نسخ النسخ واعلم

ان استلزام نسخ كل منهما لاخرين في ما صح من جواز نسخ كل منهما دون الاخر فان  
 الامتناع مبني على الاستلزام والجواز مبني على عدمه وقد اقتصر ابن الحاجب الجواز  
 مع مقابلة والبعض اوي على الاستلزام وجمع المص بينهما كانه مأخوذ من قول الالبدي  
 اختلفوا في جواز نسخ الاصل دون النسخي والنسخي دون الاصل غير ان الاكثر على  
 ان نسخ الاصل يفيد نسخ النسخي الى اخره المشتمل على العكس ايضا فكا أنه سرى الى  
 المص من غير تأمل ان الخلاف الثاني يفرع على الجواز من الاول وليس كذلك بل هو  
 بيان لما خذ الاول المعيدان الاكثر على الامتناع فليتامل **ويجوز نسخ المخالفة**  
 وان خردت عن اصلها اي يجوز نسخها مع اصلها وبدونه كان يرفع النسخ العمل  
 بالعقد **لا نسخ الاصل** ومنها اي فلا يجوز في الاظهر كما قال الصفي الهندي من  
 احتمال فيستلزم نسخ نسخها كما صرح به المص لانها تابعة له فترفع بارتفاعه ولا يمتنع  
 هو بارتفاعها وقيل يجوز لان تبعيتها له من حيث دلالة اللفظ عليها مع عدم حيث  
 ذاته فلا يلزم من نسخ نسخها مثال نسخها ووجه ما تقدم من نسخ حديث ان الماء من الماء  
 فان المشعخع مغموم وهو ان لا غسل عند عدم الاثر والوشال نسخها معا ان ينسخ  
 وجوب الزكاة في المسألة ونفيها في المعلومة الدالة عليها الحديث السابق في المنه  
 ويرجع الامر في المعلومة الى ما كان قبل ما دل عليه الدليل العام بعد الشرح في تحريم



الفعل ان كان مضره او اباحته ان كان منفعه كما يرجع في السائمة الى ما تقدم في  
 مسئلة اذا نسخ الوجوب بقي الجواز الى اخره ولا يجوز النسخ بها اي بالمخالفة كما قال  
 ابن السكيت لضعفها من تقاومة النص قال الشيخ ابو اسحق الشيرازي الصحيح الجواز  
 لانها في معنى النطق ويجوز نسخ الانشاء ولو كان بلفظ القضا وخالف بعضهم  
 لقوله ان القضا انما يستعمل فيما لا يتغير نحو قضي ذلك الاتعبد والاياه اي امرها  
 ولفظ الجرح هو المطلقات يترتب بانفسه ثلاثة قروء اي ليمر بمرات  
 الدقائق نظر الى اللفظ او قيد بالتأبيد وغيره مثل صوموا ابدا صوموا صما  
 وقيل لا لما خاف النسخ للتأبيد والتخييم قلنا لا نسلم ذلك ويقتضي بورد النسخ  
 ان المراد افعلوا في وجوده كما يقال لازم عنك ابدا اي الى ان يعطى الحق وانشاء  
 المص لم يلو الى الحذف الذي ذكرناه وكذا الصوم واجب بتم ابد اذا قاله انشاء  
 قائم بجوز نسخ خلاف ابن الحاجب منعه نسخ دون ما قبله من صوموا ابدا والفرق  
 بان التأبيد فيما قبله قيد للفعل وفيه الوجوب والاضرار لا اثر له ولم يصرح غيره بما قاله  
 وكأنه منهم من كلامهم انه ليس من محل الحذف وتقييد المصم بالانشاء هو مراده وان لم  
 يصرح به لذكره نسخ الجرح بعد ذلك ويجوز نسخ ايجاب الاخبار بشي بايجاب الاخبار  
 بنقيضه كان يوجب الاخبار بقيام زيد ثم بعد قيامه قبل الاخبار بقيامه لجواز

الجواز ان يتغير حاله القيام الى عدمه فان كان المنجز مما لا يتغير كروث العالم  
 فمنعت المعترلة ما ذكره فيه لانه تكليف بالكذب فينبزه الباري عنه قلنا قد يدعى  
 الى الكذب من صريح ولا يكون التكليف بنقصا وقد ذكر الفقهاء اما ان يجب فيها الكذب  
 منها اذا طالبه ظالم بالوديعة او مظلوم جاءه وجب عليه انكار ذلك وجاز له  
 الخلف عليه واذا اكره على الكذب وجب له النسخ الجرحي بدلوله فلا يجوز ان كان  
 مما يتغير لانه يوم الكذب اي يقع في الوهم اي الدهن حيث يجرب بشي ثم ينقيضه  
 وذلك محال على الله تعالى وقيل في المتغير يجوز ان يكون غم متقبل لجواز الجرح  
 فيما يقدره قاله ويحوي الله ما يشاء ويثبت والاخبار تتبعه بخلاف الجرح فاض  
 وعلى هذا القول البيضاوي وقيل يجوز على الماضي ايضا لجواز ان يقول الله لشي  
 نوع في قوم الفسنة ثم يقول لبثنا الفسنة الاحمسين عاما وعلى هذا القول  
 الامام الرازي والامير الحكايمة ويجوز النسخ ببدل النقل وقال بعض المعترلة  
 لا اذا لمصلحة في الانتقال من سهل الى عسر قلنا لا نسلم ذلك بعد تسليم رعاية المصلحة  
 وقد وقع كمنح التخيير بين صوم رمضان والفدية بتعيين الصوم قاله وعلى  
 الدين يطبقونه فدية الى اخره ويجوز النسخ بلا بدل وقال بعض المعترلة لا اذا لا  
 مصلحة في ذلك قلنا لا نسلم ذلك لكن لم يقع وفاقا للشافعي رحمه الله تعالى وقيل

ان كان



وقع كسح وجوب تقديم الصدقة على ما جات اليه اذا ناجيت الرسول الى امره اذ لا  
بدل له وجوبه فيرجع الامر الى ما كان قبله بما دل عليه الدليل العام من تحريم القتل  
مضرة واباحته ان كان منفعة قلنا لا نسلم انه لا بد له للوجوب بل بدل الجواز  
الجواز الصادق هنا بالاباحة والاستصحاب مسألة السخ ووقع عند كل المسلمين  
وخالف اليهود وغير المسيحية وهم اهل ابي عيسى الاصفهاني المعتبرون ببعثة  
بنينا عليه الصلوة والسلام لكن ابي اسمعيل خاصة وهم العرب واهل ابي  
الاصمعي في المعتزلة تخصيصا لانه مقرر للحكم على بعض الامران فهو تخصيص في  
الامران كال تخصيص في الاشخاص فغير خالف في وجوده حيث لم يذكره بال  
المشهور فالحلف الذي حكاه الامدي وغيره عنه من نفيه وقوعه ليعلى لا تقدم  
تسمية تخصيصا الذي فهمه المص عن المقتضى الاعتراض به اذ لا يليق به انكاره  
كيف وشرعية بنينا مخالفه في كثير لشرعية من قبله مني عنده معناه الى حجي شرعية  
صلى الله عليه وسلم وكذا اهل مسوغ فيها فهو معناه عنده في علم الله تعالى وروايتنا كالمعنا  
في اللفظ فنشأ هذا تسمية السخ تخصيصا وصح انه لم يخالف في وقوعه احد من  
المسلمين والمختار ان السخ حكم الاصل لا يبقى معه حكم الفرع لانتفاء العلة التي ثبتت  
بها بانتفاء حكم الاصل وقالت الحنفية يبقى لان القياس يظهر له لا ثبت ولم في

قوله لا يبقى من السخ في قول بعضهم سخر حكم الفرع والمختار ان كل سخر لا يبقى  
في سخر كل الاحكام وبعضها اي بعض كان ومنع الفرع في المعتزلة سخر جميع  
لوقوف العلم بذلك المقصود منه بتقدير وقوعه على معرفة السخ والناسخ وهو التكليف  
ولا ياتي سخرنا لا نسلم ذلك لكن مجموعها يستلزم التكليف بها فيصدق انه لم يبق  
تكاليف وهو القصد بسخر جميع التكليف فلا نزاع في المعنى ومنع المعتزلة سخر  
المعنى اي معرفة الله لانها عندهم حنة لادائها لا تتغير بتغير الزمان فلا يثبت حكمها  
السخر قلنا الحسن الذي باطل والاجماع على عدم الدفع لما ذكر من سخر جميع التكليف  
وجوب المعرفة والمختار ان النسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم العلة لا يثبت  
في حكم لعدم علمه به وقيل يثبت بمجرد الاستقرار في الدعة لا بمجرد الاستئصال كما  
في النائم وقت الصلوة وبعد التبليغ يثبت في حق من بلغه ولم يبلغه من علمه  
فان لم يملك فعل الحرام الزيادة على النص كزيادة ركعة او ركوع او صلاة في رتبة  
الحكمة كايان او جلدات في جلد فليست بسخر للمزيد عليه خلافا للحنفية في قولهم  
انها نسخ ومقارنه اي محل الذير تار منه الخلاف ما يقال هل رفعة اي الزيادة حكم  
شرعي فعندنا لا فليست بسخر وعندهم نعم نظر الى ان الامر بما دونها اقتضى تركها  
وهي رفعة لذلك المقتضى قلنا لا نسلم اقتضاؤه تركها والمقتضى للترك غيره وبها



على ذلك انه لا يعمل باخبار الاطراف في زيادتها على التفرغ على الجمل الشا  
حديث الصحيح الذي لا يكره زيادة وتقرين عام وزيادة اعتبار الشاهد واليمين على الخبر  
والرجل والمراتب الثانية مجتهد مسلم وابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بالشا  
واليمين على ان المتواتر لا ينسخ بالاصاد **والى المأخذ المذكور عود الاقوال المقتضية**  
**والفرع المبني** اي التي تبنيها العلماء خالفوا ان الزيادة فيها نسخ اولها ما تقدم  
من زيادة التعريب وان الشاهد واليمين وفي الاقوال المقتضية ان الزيادة ان غيرت المريد  
عليه بحيث لا تقتصر عليه وجبت فيه كزيادة ركعة في المغرب مثلاً في نسخ والاكثر زيادة  
التعريب في حد الزنا فلا وعشرين جلدة في حد القذف فلا ومنها ان الزيادة ان تقلت  
بالمزيد عليه اتصال اتحاد كزيادة ركعة في الصبح في نسخ والاكثر زيادة عشرة جلدة  
في القذف فلا ولا **الخلاف في نقص جزء العباد او شرطها كنقص ركعة او نقص**  
**الوصف** هل هو نسخ لها فقيل نعم اي ذلك الناقص لجوازه او وجوبه بعد تحريمه وقيل  
بالمهور من الشافعية لا بالنسخ للجزء او الشرط فقط لانه الذي يترك او قيل فنقص الجزء  
نسخ بخلاف نقص الشرط ولا فرق بين منقوله ومنقصه كالاتقبال والوصف وقيل  
نقص المنفصل ليس بنسخ اتفاقاً **حاشية للنسخ بتعين النسخ** الشيء متأخره  
عنه ولم يرق العلم بتأخره **الاجماع** بان جميعوا على انه متأخر لما قام عندهم على تأخره

او قول من لا عليه لم هذا ناسخ لذلك او هذا بعد ذلك او كنت نصبت غير ذلك  
فانسخ كمن يسمي كنت نصبتكم غير زيادة المهور فزوجه او النسخ على خلاف الاول  
اي ان يذكر الشيء على خلاف ما ذكره فيه او لا او قول الراوي هذا سابق على ذلك فيكون  
ذاك متأخر او لا اثر لموافقة احد النصين للاصل اي البرة الاصلية وان يكون  
متأخر اعم الخالف لها خلافا لمزعم ذلك نظر الى ان الاصل مخالفة الشرع لها  
فكونت الخالف هو السابق على الموافق قلنا لا يلزم ذلك لجواز العكس **وبشوات**  
**الايتين في الموقوف بعد الاخرى** اي لا اثر له في تأخره ولها خلافا لمنزعه عن نظر الى  
ان الاصل موافقة الوضع للنزول قلنا لكنه غير لازم لجواز مخالفة ما تقدم في  
ايتي عدة الوفاة وتأخر اسلام الراوي اي لا اثر له في تأخر مروه عارواه شقده  
والاسلام عليه لا ما لمزعم ذلك نظر الى انه الطاهر قلنا لكنه على تقدير تسليمه لازم  
لجواز العكس **وقول** اي الراوي هذا ناسخ اي لا اثر لقوله في ثبوت النسخ بخلافه  
وعنه نظر الى انه لعدالة لا يقول ذلك الا ثبت عنده قلنا بثبوت عنده يجوز  
ان يكون باجتهاد لا يوافق عليه **لا النسخ** اي لا قول الراوي هذا النسخ لما علم  
انه منسوخ ولم يعلم ناسخه فان له اثر في تعيين النسخ خلافاً لما ذهب اليه اي راجعي  
الاتفاق على ان لا يؤثر وقد تقدم شيئاً ذلك **الكلام الثاني في المنسنة وهي اقوال محمد**



صلى الله عليه وسلم وافعاله ومنها تقريره لانه كقوله النكار والكف فعل كما تقدم و  
قد تقدم مباحث الاقوال التي يشترك الستة فيها الكتاب من الامر والهي وغيرهما والكل  
هنا في غير ذلك وتوقف حجية الستة في الجملة على عصمة الانبياء بذاهاذا اكرام جميع  
الانبياء لزيادة الفائدة فقال الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون لا يبدل  
عنهم ذنب ولا صغيرة سهوا اي لا يبدل عنهم ذنبا اصلا لا كبيرة ولا صغيرة لا عمدا  
ولا سهوا واما الاستاذ ابي اسحق الاسفرائيني وابي الفتح الشافعي والفاضل  
عياض والشيخ الامام والدهم فذكرتهم على انه تعالى عن ان يبدل عنهم ذنبا الاكثر على  
جود نصد ولا صغيرة عنهم سهوا الا الله تعالى على الحسنة كسرة لقمة والتطيف بتميم  
ينهيون عليها ويقرع على عصمة نبينا منهم ما ذكره بقوله فاذا لا يبدل عنهم صلى الله عليه وسلم  
اصدا على اطلاق سكوتهم ولو غير مستبشر على الفعل بان علم به مطلقا وقيل لا يفعل من  
يعزبه الانكار بناء على سقوط الانكار عليهم وقيل لا للكافر بناء على انه غير مكلف  
بالفروع ولو كان منافقا لانه كافر في الباطن وقيل لا للكافر غير المنافق لان المنافق  
يحرى عليه احكام المسلمين في الظاهر ولبس الجوارح للفاعل اي مع دفع الخرج عنه لانه  
سكوت صلى الله عليه وسلم على الفعل تقريره له وكذا غيره اي لغير الفاعل خلافا ليقا  
ابن بكير الباقلاني قال لان السكوت ليس بخطاب حتى يعجز واجيبانه كاتفا فيهم

وفعله صلى الله عليه وسلم غير محرم للعصمة وغير مكره للندرة بضم النون بضبط الميم  
اي لندرة وقوع المكروه من التقى ذمته فكيف منه وخلاف الاولي مثل المكروه و  
مندرج فيه وما كان من افعاله جيبيا كالقيام والفقود والاكل والشرب او بيان  
كقطعه السارق في الكوع بياناً لمحل القطع في اية الرقة قال المصنف روي باسناد  
حسن انه صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً من الفضل او خصصا به لزيادة في النكاح  
على اربع سنوة فواضح اي البيان دليل في حقنا وغيره لستنا متعدين به وفيما  
تروى من فعله بين الجبيل والشرع كالحج راكبا فزودنا شئ من القولين في تعارض  
الاصل والظاهر محتمل ان يلحق بالجبيل لان الاصل عدم التشريع فلا يستلزم لنا  
ويحتمل ان يلحق بالشرع لان النبي بعث لبيان الشرعيات فيستلزم لنا وما سواه  
اي سوا ما ذكر في فعله علمت صفة من وجوب او نداء او اباة فامته مثله في ذلك  
في الاصح عبادة كان او لا وقيل مثله في العبادة فقط وقيل لا مطلقا بل يكون  
كجهول الصفة وشيئا في وتعلم صفة فعله بنفس عليها كقول هذا واجب مثلاً و  
تسوية بمعلوم الجهة كقول هذا الفعل ساء وكذا في حكم المعلوم ووقوعه بياناً  
او استئصال الدال على وجوب او نداء او اباة فيكون حكمه حكم المبني او المتمثل  
ولا اشكال في ذكر البيان هنا مع ذكره بقول لان الكلام هنا فيما تعلم به صفة



الفعل من حيث هو لا يقيد كونه سواء تقدم **ويحصل الوجوب** من غيره اماراته كالصلوة  
**بالاذان** لانه ثبت باستقرار الشريعة ان ما يؤذن لها واجبة مجلدا لا يؤذن  
 لها كصلوة العبد والاستقاء **ولو** اي الفعل **منه** **لولا** **كالحجتان**  
**والى** لان كلاهما عقوبة وقد يتخلف الوجوب عن الامارة لدليل كافي بسجود  
 السهو وسجود التلاوة في الصلاة **ويحصل الذنب** عن غيره **مجرد قصد القرية**  
 عن قصد الوجوب **وهو** اي الفعل **مجرد قصد القرية** كقصد الصلاة وصوم وقراءة  
 وذكر وهو ذلك من المطوعات **وان** **بطلت** صفة **فلا** **لوجوب** في حقه وحقنا لانه  
 الا حوط **وقيل للذنب** لانه المتحقق بعد الطلب **وقيل للاباحة** لان الاصل عدم  
 الطلب **وقيل بالوقف** **بالكل** **لتعارض** وجهه **وقيل بالوقف** **في الاول** فقط  
**مطلقا** لانما الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم **وقيل بالوقف** **فيها** فقط ان  
**ظهر قصد القرية** والافلا باحة وعلى غير هذا القول سواء ظهر قصد القرية ام لا  
 ومجامعة القرية لا باحة بان يقصد بفعل المباح بيان الجواز للاثمة فيثاب على  
 هذا القصد كما قال المصنف وقولان ظهر عدل اليه عن قولان لم يظهر الذي هو سهو كما  
 رايتهما في خطه مستطوبا على الثاني منها لما قابله الاول **واذا تعارض القولان**  
**الفعل** اي تخالف الفاعل ودل دليل على تكرر مقتضى القول فان كان القول خاصا

به صلى الله عليه وسلم كان قال **يجب عليكم** صوم يوم عاشوراء في كل سنة واقطر فيه في سنة  
 بعد القول او قبله **فاما** **خبر** **القول** او الفعل بان علم **الناسخ** للمقدم منها في حقه  
 وذلك ظاهر في تلخيص الفعل وكذا في تقدمه لدلالة الفعل على الجواز المسمى **فان** **فصل** **المتاخر**  
 من القول والفعل **فما** **لله** **اي** **الاقوال** **الاصح** **الوقف** عن ان يرجح احداهما على الاخر في حقه  
 الى ان يتبين التاريخ لاستقواء في احتمال تقدم كل منهما على الاخر وقيل يرجح القول لانه اقوى  
 دلالة في الفعل لوضوحه والفعل انما يدركه بغيره **فما** **لله** **اي** **الاقوال** **الاصح** **الوقف** عن ان يرجح احداهما على الاخر في حقه  
 في حقه حيث دل دليل على تاسيسه في الفعل لعدم تناول القول **لما** **ولف**  
**كان** **القول** **خاصا** **بنا** كان قال **يجب عليكم** صوم يوم عاشوراء الى اخر ما تقدم **فلا**  
**معارضة** فيه اي في حقه صلى الله عليه وسلم لم يبين القول والفعل لعدم تناول القول  
 له وفي الاقوال المتاخر منها بان علم **الناسخ** للمقدم **ان** **دل** **على** **التاسيس** في الفعل  
**في** **بطل** **التاريخ** **فما** **لله** **اي** **الاقوال** **الاصح** **الوقف** **في** **الفعل**  
 بامد منها كمثلا ما تقدم وانما اختلف التمهيد في المستلزم كافي المختص لانا مستبعدون  
 فيما يتعلق بنا بالعلم بحكم لتعلمه بخلاف ما يتعلق بالبين اذ لا ضرورة الى الترجيح  
 فيه وان رجح الاممي تقدم القول فيه ايضا وان لم يدل دليل على التاسيس بنفي  
 الفعل فلا تعارض في حقنا لعدم ثبوت حكم الفعل في حقنا **وان** **كان** **القول** **عاما**  
**لنا** **اول** **كان** **قال** **ويجب عليكم** صوم عاشوراء الى اخر ما تقدم **فما** **لله** **اي** **الاقوال** **الاصح** **الوقف** **في** **الفعل**



**اول قول** **ولله** **كلام** من ان المتأخر من القول والفعل بان علم مقدم على الامر  
 بان ينسخ في حق صلي الله عليه وسلم وكذا في حقنا ان دل دليل على تاسيناه في الفعل  
 والاملا تعارض في حقنا وان جهل المتأخر فالاقوال اصحها في حق الوقف وفي  
 حقنا تقدم القول **الا ان يكون القول العام ظاهرا فيه** صلي الله عليه وسلم لان  
 كان قال يجب على كل واحد صوم عاشورا الى اخره ما تقدم **فالفعل يخص** للقول العام  
 في حق تقدم عليه او تأخر عنه او جهل ذلك ولا نسخ في لان التحصيل هو منته  
**الكلام في الاجار** اي بفتح الهمزة وافتحة بتقسيم المركب الصادق بالجزءين **الكلام**  
 اليه زيادة للفائدة فقال اللفظ **المركب اما** بان لا يكون له معنى **وهو موجود**  
 كدول لفظ الهذيان **خلا** **فالامام** الرازي في نفيه وجوده قائلا التركيب  
 انما يصار اليه للافادة في حيث انتقلت انتفاء فرجع خلافة الى ان مثل ما ذكر لا ي  
 مركبا **وليس موضوعا** اتفاقا **واما** **استعمل** بان يكون له معنى **والتمت** **انه موضوع**  
 اي بالنوع وقيل لا والموضوع مفردة والتبعية بالكلام قال **الكلام** **ما تضمن**  
**من الكلام** اي كلمتان فصاعدا تضمنتا **اسماء** **مفيدة** **مقصود** **الدالة** فخرج عن  
 المفيد نحو جل يتكلم بخلاف تكلم رجل لان فيه بيانا بعد انجاء وغير المقصود كالحاء  
 من التام والمقصود لغيره كصلة الموصول نحو جاء الذي قام ابوه فانها مفيدة

الكلام

اليه معقود لا يفتح معناه ولا يطلق الكلام على النفساني كاللساني والاختلاف  
 في انه حقيقة فيما اذا قال ما جأله وقالت **المفتر** **له** اي الكلام حقيقة **في اللسان**  
 وهو الحد وبما تقدم لتبادره الى الاذهان دون النفساني الذي اشتبه الاشاعرة  
 دون المفتر **وقال الاستري مرة** انه حقيقة **في النفساني** وهو المفتر القائم بالتميز  
 المعبر عنه بامدق اللسان بماز في اللسان **وهو المختار** قال الاخطران الكلام لغو القول  
 ولما جعل ذلك على الفوائد ليدل **مرة** انه مشترك بين اللسان والنفس لان الاول  
 في الاطلاق الحقيقة قال الامام الرازي وعليه المحققون منا ويجوز ان يكون تبادر  
 اللسان بانه قد يكسر استعمال اللفظ في معناه الجاري او في احد معنييه الحقيقية في تبادر  
 الاولان والنفساني منسوب الى النفس بزيادة الفونون للدلالة على العظمة كما في قولهم  
 شعرائي للعظيم الشعر **واما يتكلم الاصوي في اللسان** ان بحثه في ذلك لا في المعنى  
 النفساني فان افاد اي ما صدق اللسان بالوضع طلبا **فطلب الماهية** اي اللفظ المعين  
 لطلب ذلك استقهام نحو هذا وطلب تحصيلها او تحصيل اللفظ عنها اي اللفظ المعين  
 لذلك امر ونهي محرق ولا تقدر **ولو كان** طلب تحصيل ما ذكره من ملحقين اي مساو  
 للمطلوبين وثبتة **وسا** **اي** دون ذلك المطلوب منه تبخر فان اللفظ المعين  
 لذلك منها يسمى امر او نهيا وقيل لا بل يسمى من الاول التامسا وفي الثاني سؤالا



واشارهم الى هذا الخلاف بقوله **ولو والا** اي وان لم يفيد بالوضع طلبا **فلا**  
منه الصدق والكذب فيما دل عليه **تنبيه** **وانشاء** اي يسمي بكل من هذين الاسمين سواء  
لم يفيد طلبا نحو انت طالق ام افاد طلبا باللائم كالقيني والترجي نحو ليت المشيا  
يعود لعل الله يعفو عني **ومحتمل** اي الصدق والكذب من حيث هو **الحز** وقد تقطع  
بصدقه او كذبه لا مور خارجة عنه كاسيائي **واي** **قوم** **تعريف** **كالعلم والوجد**  
**انعدم** اي كالبوا تعريف ما ذكر قيل لان كلامه الاربعة ضروري فلا حاجة الى  
تعريفه وقيل لعدم تعريفه **وقد يقال** **للافتاء** ما اي كلام يحصل مدلوله في الخارج  
**بالكلام** نحو انت طالق وقم فان مدلوله في ايقاع الطلاق وطلب القيام يحصل  
به لا غيره وقوله بالكلام في اقامة الظاهر مقام المصير لا يصحح فالانشاء بهذا  
المعنى اعم منه بالمعنى الاول لشوايهما قبل الاول **والخلاف** اي ما يحصل مدلوله  
في الخارج بغيره اي **ماله** **خارج** **صدق** **او كذب** نحو قام زيد فانه مدلوله اي مضمونه  
في قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل لان يكون واقعا في الخارج فيكون هو صفا  
او غير واقع فيكون هو كذبا **والاخر** **له** اي للجزء حيث مضمونه **عنها** اي بالصدق  
**والكذب** **لان** **اما** **مطابق** **للمخرج** فالصدق او لا فالكذب وقيل بالواسطة  
بين الصدق والكذب **فاحظ** **قال** **الحز** **اما** **مطابق** **للمخرج** مع **الاعتقاد**

اي اعتقاد المحز المطابقة **وفيه** اي نفي الاعتقادها بان اعتقادها او لم يفيد  
شيئا **او لا مطابق** **للمخرج** **مع الاعتقاد** اي اعتقاد المحز عدم المطابقة **وفيه** اي  
نفي اعتقاد عدمها بان اعتقادها او لم يفيد شيئا **فالتاني** اي ما انتقامه  
الاعتقاد المذكور الصادق بصورتين **فيها** اي في المطابق وغير المطابق **وكذا**  
اربع صور **واسطة** بين الصدق والكذب والاول وهو ما معه الاعتقاد المذكور  
في المطابق الصدق وفي غير المطابق الكذب **وغيره** اي غير الجاحظ **قال الصدق المطابقة**  
اي صدق الجزئ مطابقة **للاعتقاد** **المحز** **مطابق** **اعتقاده** **الخارج** **او لا** **وكذبه**  
**عدمها** اي عدم مطابقة **للاعتقاد** **المحز** **مطابق** **اعتقاده** **الخارج** **او لا** **فالسادس** **بفتح**  
**الذال** **المجتمعة** وهو ما ليس معه اعتقاد **واسطة** بين الصدق والكذب **طابق**  
**الخارج** ام لا **والاخر** **قال** **الصدق** **المطابقة** **للمخرج** **مع الاعتقاد** **لها** **كما قال**  
**الجاحظ** **فان** **فقد** **اي** **المطابقة** **للمخرج** **مع الاعتقاد** **ها** **اي** **بمجموعها** **بان** **فكل**  
**منها** **او** **احدها** **فمنه** **كذب** وهو ما فقد فيه كل منهما سواء صدق فقد اعتقاده  
المطابقة باعتقاد عدمها ام بعدم اعتقاد شيء **ومن** **موصوف** **بها** **اي** **بالصدق**  
**والكذب** **بجهتين** وهو ما فقد فيه واحد من المطابقة للمخرج واعتقادها يوصف  
بالصدق من حيث مطابقة **للاعتقاد** **او** **للمخرج** **وبالكذب** **من حيث** **انتفت** **فيه**



المطابقة للخارج او اعتقادها فهو اسطة بينا الصدق والكذب **مدلول الجبر**  
في الاثبات الحكم بالنسبة التي تضمنها كقيام زيد في قيام زيد مثلاً **ثبوت الخارج**  
**وقال الامام الرازي** في انه الحكم بها **وحلها للرازي** في انها ثبوتها **والا** اي وان  
لم يكن مدلول الجبر الحكم بالنسبة بل كان ثبوتها **بشيء من الجبر كذا** اي غير ثابت  
النسبة في الخارج وقد انفك العقل على ان من الجبر كذا واجيب بان كذب الجبر بان  
لم تثبت نسبة في الخارج ليس مدلولاً حتى يبين في ما جعل مدلولاً من ثبوت النسبة غاية  
الامر ان الجبر الكذب خلفه في المدلول عن الدليل لان دلالة وضعيته لا عقلية وتقسيم  
الى الصدق والكذب باعتبار وجود مدلول معه وتخلفه عنه نعم الاول الموافق للامام  
الرازي سالم عن هذا التحريف وتقيم الجبر عليه الى الصدق والكذب باعتبار ما تضمنه النسبة  
كما سيأتي وتقياس على الجبر في الاثبات الجبر في الشيء فيقال مدلول الحكم بانتفاء النسبة  
وتغير انتفاؤها وقوله واللام يميز شي من الجبر كذا باوضح مما قاله من عبارة المحصول  
لم يكن الكذب جزءاً من عبارة التحصيل وغيره لم يميز الجبر كذا **بامور والصدق**  
**والكذب في الجبر النسبة التي تضمنها ليس غير قائم في زيد بن عمر قائم لابن**  
**زيد** **لعمري** اي قائم المسند الى صير زيد شتم على نسبة في قيام زيد وهي مورد الصدق  
والكذب في الجبر المذكور لا ينفك زيد لعمري اي قائم صدق به الاجار بها **ومشتم**

اي من هنا وهو ان المورد النسبة اي من اجل ذلك **قال الامام مالك ومعه**  
**اصحابنا الشهاد** **ببوكيل** **فلان بن فلان** شهادة بالوكالة اي التوكيل  
فقط دون نسب الموكل ووجه بناءه على ما ذكر ان متعلق الشهادة جزءاً من  
**والمدح** اي الرجحانها شهادة بالنسبة للموكل **ضماً** **والوكالة** اي التوكيل  
**اصلاً** **لثبوت** **الموكل** **المعقود** **لثبوت** **نسب** **الموكل** **لعينته** **من جملته** **الحكم** **مسألة**  
**الجبر** **بالنظر** **الى** **امور** **خارجة** **اعما** **مقطوع** **بكذا** **كالعلوم** **خلاصة** **مذكورة** **مذكورة**  
**القائل** **الثقة** **ضمان** **يجتمعان** **او** **يرفعان** **او** **استدل** **لا** **كقول** **الفلسفة** **العالم**  
**قديم** **وكل** **خبر** **عنه** **صلى الله عليه وسلم** **او** **هم** **باطلاً** **اي** **اوقعه** **في** **الوهم** **اي** **الذهن**  
**ولم يقبل** **التاويل** **بل** **فكذب** **وب عليه** **صلى الله عليه وسلم** **لعمته** **عن** **قول** **الباطل** **انقص**  
**منه** **من جهة** **رواية** **ما** **يزيل** **الوهم** **الى** **اصل** **بالنقص** **منه** **من** **الاول** **ما** **روي** **من** **الله** **خلق**  
**نفسه** **فانه** **يوهم** **حدوثه** **اي** **يوقع** **في** **الوهم** **اي** **الذهن** **ذلك** **وقد** **دل** **العقل** **القاطع**  
**على** **انه** **تعاونه** **عن** **الحدوث** **من** **الثاني** **ما** **رواه** **الشيخ** **ابن** **عمر** **قال** **صلى الله عليه وسلم**  
**صلى الله عليه وسلم** **لم** **صلوة** **العشاء** **في** **احد** **حياته** **فلا** **سلم** **قام** **فقال** **اريتكم** **ليبتكم**  
**هذه** **فان** **على** **اسماء** **منته** **منها** **لا** **يبقى** **عن** **هو** **اليوم** **على** **ظهر** **الارض** **احد** **قال**  
**ابن** **عمر** **وهل** **الناس** **من** **مقالة** **واما** **قال** **لا** **يبقى** **من** **اليوم** **يريد** **ان** **ينحرم** **ذلك**







وهو جرح عمتين عادة تواطئهم على الكذب نحو محسوس لا يعقل الجواز  
 العاطفية كجزء من الاستقامة تقدم العالم فان اتفق الجمع المذكور في اللفظ والمعنى  
 فهو لفظ فان اختلفوا فيها مع وجود معنى كلي فهو المعنوي كما اذا اجزوا صدم حاتم  
 انه اعطى دينار او افرانه اعطى ونساء او افرانه اعطى بعيرا وهكذا فقد اتفقوا على  
 معنى كلي هو الاعطاء **وحصول العلم** من خبر بمضمة اية اي علامة اجتماع شرائط  
 اي المتواتر في ذلك الجزاء الامور المحققة او هي كما يؤخذ مما تقدم كونه جرح  
 وكونهم يحث عمتين تواطئهم على الكذب وكونهم محسوس **والتي في الاربعة في عدد**  
**الجمع المذكور وفاقا للقاضي** اي بكر الباقلاني **والشافعية** لاحتياجهم الى  
 التزكية فيما لو شهدوا بالزنا فلا يعيد قتلهم العلم **وما زاد عليها** اي الاربعة  
 صالح لان يكفي في عدد الجمع في التواتر من غير ضبط بعدد معين **وتوقف القاضي**  
**في الخمسة هل تكفي وقال الاصطفي** **اقلة** اي اقل عدد الجمع الذي يعينه خبره  
 العلم **عشرة** لان ما دونها واحد **وقيل اقله اثني عشر** كعدد النقب في قوله تعالى  
 وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا بعثوا كما قال اهل التفسير للكعنايين بالشام **عليهم**  
 لبني اسرائيل المأمورين بجهادهم ليخبروهم بحالهم الذي لا يوهب قلوبهم فكونهم  
 على هذا العدد وليس الا انه اقل ما يعيد العلم المطلوب في مثل ذلك **وقيل اقله**

**عشرون** لان الله تعالى قال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين فثبت  
 بعشر من المائتين على اقرارهم بصبرهم فكونهم على هذا العدد وليس الا انه اقل ما  
 يعيد العلم المطلوب في مثل ذلك **وقيل اقله اربعون** لان الله تعالى قال يا ايها النبي  
 الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا كما قال اهل التفسير اربعين رجلا كلهم عمر رضي  
 الله عنهم النبي صلى الله عليه وسلم فاجابوا الله عنهم بانهم كانوا بنبيه يستدعي  
 اقرارهم عن انفسهم بذلك لا ليطعن عليهم فكونهم على هذا العدد وليس الا انه اقل  
 ما يعيد العلم المطلوب في مثل ذلك **وقيل اقله سبعون** لان الله تعالى قال واختر موسى  
 قومه سبعين رجلا لميقاتنا اي للاعتذار الى الله تعالى في عبادة الجبل ولسماعهم كلامه  
 من امر ونهي ونجى وقدمهم بما يسمونه فكونهم على هذا العدد وليس الا انه اقل ما يعيد  
 العلم المطلوب في مثل ذلك **وقيل اقله ثلثمائة** وبضعة عشر عددا اهل غزوة بدر  
 وقد اجزوا بشهودها فيعيد قولهم العلم بخلاف مزودتهم والبضع بذكر الباء وقد  
 تفتح بابين الثلاث الى التسع وبعبارة امام الحرمين وغيره وثلاثمائة عشر وواحد  
 اهل السير على القول باربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعين **وقيل**  
 ان الثمانية من الثلثة عشر لم يحضروها وانما ضرب لهم بسبهم واجرهم فكانوا  
 لكن حضر اربعون في الميقاتة الكبرى التي اعراضها الاسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم



لعمرها وروية الشيء وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم  
 فقد غفرت لكم وهذا مقتضى زيادة احترامهم بسبب الشكيب عنهم ليعرفوا انما  
 يعرفون باخبارهم فكونهم على هذا العدد المذكور ليس الا انه اقل ما يفيد العلم  
 في ذلك واجيب بمنع التيسير في الجميع **والاصح لا يشترط فيه اي التواتر اسلام**  
 في رواية **ولا عدم اخذوا ببلد عليهم** يجوز ان يكونوا كفارا وان يجوز لهم بلدان  
 يخرج اهل قطن طينة يقتدر ملكهم لان الكثرة مانعة من التواتر على الكذب وقيل لا  
 يجوز لخوارق تواتر الكفار والبلد على الكذب فلا يفيد خبرهم العلم **والاصح ان**  
**العلم فيه في التواتر ضروري** اي يحصل عند سماعه من غير احتياج الى نظر المحصول منه لا  
 يتأتى منه النظر كالبلد والصبي **وقال الكبي** من المعثرة **والامامان** اي امام الحرمين  
 الامام الرازي **نظروا في تفسيره** امام الحسري اي من كونه نظريا كما انفع به انظر الى التابع له  
 اخذ في كلام الكبي **متفق** على مقدمات **حاصل** عند السامع وهي الحقيقة يكون  
 الخبر المتواتر منه كونه جرمهم بحيث يمنع قواطعهم على الكذب وكونه غير محسوس **لا**  
**الاحتياج الى النظر عقيب** اي عقيب سماع المتواتر فلا خلا في المنع في امر ضروري  
 لان توقفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه ضروريا وبالضرورة غير الامام الرازي  
 خلافا عما عساه من هو اد نظر الى ان المراد واحد وقوله عقيب بالياء لغة قليلة

جرت على الاستسنة والكثرة تركها اليها كما تقدم **وتوقف الامير** عن القول بواحد  
 من الضرور والنظر لتعارض دليليهما السابقين من حصوله لا يتأتى منه النظر وقيل  
 على تلك المقدمات المحققة انه من غير نظر الى عدم التناقض بينهما **ان اجزا** اي اهل  
 الجز المتواتر **عنه عيان** بان كانوا طبقة فقط **فذاك** واضح **والا** اي وان لم يجزوا  
 عنه عيان بان كانوا طبقة فلم تجز عنه عيان الا الطبقة الاولى **فيشرط** ذلك اي  
 كونهم جميعا بمنع قواطعهم على الكذب **في كل الطبقة** اي في كل طبقة طبقة ليغيب خبرهم  
 العلم بخلاف ما اذا لم يكونوا كذلك في غير الطبقة الاولى فلا يفيد خبرهم العلم بهذا  
 يتبين ان المتواتر في الطبقة الاولى قد يكون احاداً فيما بعده وهذا يحمل القواعد  
 المتشابهة كما تقدم **والصحيح** من اقوال **تالها ان علم** اي المتواتر في العلم الحاصل  
 منه **لكثرة العدد** في رواية **متفق** للسامع فيحصل لكل منهم **وللقارئ** الزائدة  
 على اقل العدد والصلح له بان يكون لازمة لهاته احواله المتعلقة به او بالجزء منه  
 او بالجزء به **قد يختلف فيحصل** **لا بد** دون **غيره** مثلاً من السامع لان القارئ قد يقرأ  
 عند شخص دون اخر اما امر المعيد للعلم بالقارئ المنفصلة عنه فليس بمقتواتر  
 والقول الاول يحصل العلم منه لكل من السامع مطلقاً لان القارئ في مثل ذلك  
 ظاهرة لا تنحصر على احد منهم والتأني لا يجب ذلك بل قد يحصل العلم مطلقاً لكل منهم



وبعضهم فقط يجوز ان لا يحصل العلم لبعض بكثرة العدد كما قرأنا في الصحيح **في الاقوال**  
 ان الاجماع على وفق خبر لا يدل على صدقة في نفس الامر مطلقا وثالثها يدل ان تلقوا اي المجمعون  
 بالقبول ان صرحوا بالاستناد اليه فان لم يتلقوه بالقبول بان لم يتر من الاستناد  
 اليه فلا يدل يجوز استنادهم اليه مما استنبطوه من القرائن وثانيها يدل مطلقا  
 لان الظاهر استنادهم اليه حيث لم يصرحوا بذلك لعدم ظهور مستند غيره ووجه دلالة استنادهم  
 اليه على صدقة انه لو لم يكن حينئذ صدقا بان كان كذبا كما في استنادهم اليه خطأ وهم  
 معصونون عنه قلنا لا سلم الخطأ لانهم ظنوا صدقة وهم انما امروا بالاستناد الى  
 ما ظنوا صدقة فاستنادهم اليه انما يدل على ظنهم صدقة ولا يلزم من ظنهم صدقة صدقة  
 في نفس الامر وقيل ان ظنهم معصوم عن الخطأ وكذلك بقاء خبره في قوله **الدواعي على ابطاله**  
 بان لم يبطله في الدواعي مع سماعهم له احاد لا يدل على صدقة خلافا للزيدية في قولهم يدل  
 عليه قلة الاتفاق على قبوله في ثلث الاتفاق على قبوله انما يدل على ظنهم صدقة  
 ولا يلزم من ذلك صدقة في نفس الامر مثاله قوله صلى الله عليه وسلم لعلي انت في غزاة هار  
 في غزوة الا انه لا ينبغي عجزه رواه الشيعي فان دواعي بني امية وقد سمعوه متوفرة  
 على ابطاله لدلالة خلافة علي رضي الله عنه كما قيل خلافة هارون في غزوة يلقونه اي خلفني  
 في غزوة وان مات قبله ولم يبطلوه وافترق العلماء في اجزائه مؤول له ومختلج به لا يدل

على صدقة خلافا للقوم في قولهم يدل عليه قالوا للاتفاق على قبوله قلنا الاتفاق  
 على قبوله انما يدل على ظنهم صدقة ولا يلزم من ذلك صدقة في نفس الامر **والصحيح ان**  
**المجمعين جمع لم يكذبوا ولا حصل لهم على سكوتهم** غير تكذيبه من حرف او طعن في  
 شيء منه صادق فيما اجزبه لان سكوتهم تصديق له عادة فقد اتفقوا وهم قد  
 اتوا على جزمه محسوسا وفرض المسئلة كذلك كما صرح به الامدي فيكون صدقا  
 قطعا وقيل لا يلزم من سكوتهم تصديق لجواز ان يسكتوا غير تكذيبه لا الشئ وكذا **المجيز**  
**بسمع من النبي صلى الله عليه وسلم** اي يمكن سماع النبي صلى الله عليه وسلم **ولا حاصل على**  
**التقرير للنبي وعلى الكذب للمجيز صادق فيما اجزبه** دينيا كان او دنيويا لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا يقر احد على كذب خلافا للمتاخرين منهم الامدي والنبي الى جب  
 في قولهم لا يدل سكوت النبي صلى الله عليه وسلم على صدق المجز اما في الدين فليجوز ان  
 يكون الاجبة بينه او اقربا منه بخلاف ما اجز المجز واما في الدنيوي فليجوز ان  
 لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعلم حاله كما في القاع النمل روى مسلم في السنن  
 انه صلى الله عليه وسلم بر بقوم يلقون فقال لو لم يفعلوا الصلح قال فخرج شبيبا  
 بهم فقال ما تخلمكم قالوا قلت كذا قال انتم اعلم بامورنا كما **وقيل يدل على صدقة ان**  
**كان مجز اخر امره دنيوي بخلاف الدين فلا يدل وفي شرح الحق عكس هذا التفسير**



بدله وتوجيهها ونوعه مما تقدم واجيب في الدين في سابق البيان او تاجده  
 لا يبيح السكوت عند وقوع النكر لما فيه من اضرار تغير الحكم في الاول وما في البيان  
 عبر وقت الحاجة في الثاني وفي الدين في بانه اذا كان كذا ولم يعلم به النبي صلى الله عليه  
 به عصمه من ان يقرأ احد على كذبه كما اعلمه بكتب المناقبة في مقام ان شهد انك  
 لمسول الله في حيث تضمنه ان قلوبهم واقعت السنن في ذلك وان كان في بيها  
 اما اذا وجد حاصل على الكذب والتفريق كما اذا كان المحرم من عباد النبي صلى الله عليه  
 ولا ينفع فيه الاثبات فلا يدل السكوت على الصدق قول واحد **واما مطلق**  
**الصدق في الواحد** وهو ما لم ينسب اليه التواتر واحد كان راويه اكثر افا  
 العلم بالقرائن المستفصلة او لا ومنه **حج المستفيض** وهو الشايع عن اصل فخرج  
 الشايع لا عن اصل **وقد يسمى المستفيض مشهورا** واقله من حيث عدد راويه اي  
 اقله من راوي المستفيض اثنان **وقيل ثلاثة** الا وثاؤه من قول الشيخ في التبيين  
 واقل ما ثبت الاستفاضة اثنان وعبارة ابن الحبيب المستفيض ما راو نقله  
 على ثلاثة **مسألة خبر الواحد لا يعيد العلم الا بقرينة** كما في اخبار الرجل بموت ولده  
 المشرك مع قرينة اليك واحضار الكفر والنفس **وقال الاكثر لا يعيد مطلقا**  
 وما ذكره القرينة يوجد مع الاعا **وقال الامام احمد** **بغير مطلقا** بشرط العدالة لانه

حيث يجب العلم كما سياتي واما يجب العلم بما يفيد العلم لقوله تعالى لا تقف ما ليس  
 لك به علم ان يتبعون الا الظن منهم اتباع غير العلم وقوم على اتباع الظن واجيب  
 بان ذلك فيما المطلوب به العلم من اصول الدين كوحدة رتبة الله تعالى وتنزهه عما لا  
 يليق به لما ثبت من العلم بالظن في الفروع **وقال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني**  
**وابن فورك** **يفيد المستفيض** الذي هو من عندنا **اعلم انظر** يا حبله واسطة بين  
 المتواتر المفيد للعلم الضروري والاحاد المفيد للظن وقد مثله الاستاذ بما يتفق  
 عليه ائمة الحديث وانما لم يعيد الواحد بالعدل كما قيده به ابن الحبيب وغيره لانه لا يحتاج  
 اليه على الاول حيث يفيد العلم لان التعويل فيه على القرينة ولا على الشايك كما هو  
 ظاهر وان احتج اليه على الثالث كما تقدم وكذا على الرابع فيما يظهر كما يحتاج اليه  
 حيث يقال **يفيد الظن مسألة يجب العلم به** اي بحجة الواحد في الفتوى والشهادة  
 اي بحجة العلم ما يفتى به المفتي وما يشهد به الشاهد بشرط اجماع وكذا سائر الامور  
**الدينية** اي بما يجب العلم بها بحجة الواحد كالاجازة بخول وقت الصلوة وتخص  
 الماء وغير ذلك **قبل سماعا** لا عقلا لا ضل اليه عليه ولم كان سمي الا حاد الى القبائل  
 والنوع لتبليغ الاحكام كما هو معروف فلو لا انه يجب العلم بحجهم لم يكن بعثهم فائدة **وقيل**  
**عقلا** وان دل السمع ايضا فحجة العقل هو اذ لو لم يجب العلم له لم تطلت وقائع

اجاب العلم بما يتفق به المفتي والشاهد اثنان



الاحكام المروية بالاحاد وهي كثيرة جدا لا سبيل الى القول بذلك وانما لم يرجح  
الاول كما رجحه غيره كما هو المعتمد عند اهل السنة لان الثاني مقول عن الامام احمد و  
الثالث وابن مبرج من ائمة السنة كعنه المعتزلة **وقال الظاهر لا يجب العمل مطلقا**  
اي في التفضيل الا في الله على تقدير حجية انما يفيد الظن وقد نزع اتباعه وضم عليه  
في قوله لا تقف ما ليس لك به علم ان يتبعون الا الظن قلنا تقدم جواب ذلك فيما  
**وقال الكوفي لا يجب العمل في الحدود** لانها تدرك بالشبهة حديث مسند ابن حنيفة  
اورؤ الى حدود بالشبهة واحتمال الكذب في الاحاد شبهة قلنا لا نسلم انه شبهة على انه  
موجود في الشهادة ايضا **وقال قوم لا يجب العمل في ابتداء النصب بخلاف ثوابها**  
حكاه ابن السكيت عن بعض الخنفية قال قبلوا جذا الواحد في النصب الراشد على خمسة  
اوسق لانه نزع ولم يقبلوا في ابتداء نصب الفضلان والعاجيل لانه وصل يعني  
فيما اذا ماتت الامهات من الابل والبقر في ابتداء الحول بعد الولادة وتم حوها على  
الاولاد ونداء زكاة عندهم في الاولاد مع شمول الحديث لها وهو قول ابن حنيفة الا  
قال لعدم تماثلها على السن الواجب وقالوا لا يجب صيل كقول مالك وثامنا  
يؤخذ منها كقول الشافعي **وقال قوم لا يجب العمل فيما عمل الاكثر فيه بخلافه لان**  
علام بخلافه مقدمة عليه كعمل الكل قلنا لا نسلم انه حجة **وقالت المالكية لا يجب**

العمل فيما عمل اهل المدينة فيه بخلافه لان علام كقولهم حجة مقدمة عليه قلنا  
لا نسلم حجية ذلك وقد تفتت المالكية حيا والمجلس الثابت بحديث الصحيح اذا تبايع  
الاحاد ان كل واحد منهما باليمين واليمين قاطعة لاهل المدينة بخلافه **وقالت**  
**الحنفية لا يجب العمل فيما تميم به البلوى** بان يحتاج الناس اليه كحديثه من ذكره  
فليستوا صحي الامام احمد وغيره لان ما يعلم به البلوى بكثرة السؤال عنه فتقتضي  
العادة بنقله تواتر لتوفر الدواعي على نقله فلا يعمل بالاحاد فيه قلنا لا نسلم قلنا  
العادة بذلك **او خالفه راوية** فلا يجب العمل به لانه انما خالفه لدليل قلنا في  
ظنه وليس له غير اتباعه لان الجهد لا يقبله مجتهد كما سيأتي مثاله حديث ابي  
هريرة في الصحيحين اذا شرب الحليب انا و احدكم فليغسله سبع مرات وقد روي الدارقطني  
عنه انه امر بالغسل من ولوعه ثلث مرات قال الصحيح عنه سبع مرات ويؤخذ من قوله  
او خالفه راوية ماص حوام من ان الخلاف فيما اذا تقدمت الرواية فان تأخرت  
او لم يعلم الحال فيجب العمل بانقضا **وقال اوعارض المقياس** يعني ولم يكن راوية ففتيا  
اضافة قوله بعد ويقدره ليس فيقتيا خلافا لابي حنيفة فيما خالف المقياس لان  
خالفته ترجح احتمال الكذب قلنا لا نسلم ذلك **وقالت الشافعية لا يجب العمل في معارض المقياس**  
انه ان عرفت العلة في الاصل ينص على وجوب الدلالة على الجدة المعارض للمقياس **حدث**



**قطعا في الفرع لم يقبل اي جزء المعارض لرجح القياس عليه حينئذ او ظنا فالوقف**  
 عن القول بقبول الجزء او عدم قبوله لتساوي الجزء والقياس حينئذ والا اي وان لم تفرق  
 العلة بنص راجح بان عرفت باستنباط او مضمض ساو أو مرجوح قبل اي جزء مثالي  
 المعارض للقياس حديثا صحيحا واللفظ البخاري لا ينفرد والابن ولا الغنم فمزاياها  
 بعد فانه يخرج النظرين بعد ان يحلها ان رثاء امكها واستاء ردها وصاعا عام  
 تم فرد التمر بدل اللبن مخالف للقياس فيما يفهم من المتلف من مثله او قيمته  
 ونقصه وانضم التاء وفتح الصاد فصرى وقيل بالعكس من مره وقال ابو علي **الجباي**  
**لا بد في قبول جزء الواحد اثنتين** بروايته **او اعتضاده** فيما اذا كان راويا وحدا  
 كان يعلى به بعض الصحابة او ينتشر فيهم لان ابا بكر رضي الله عنه لم يقبل جزء الخيرة  
 بن شعبة انه صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة السرس وقال هل معك غيرك فوافقه محمد  
 بن سلمة الاضاري فانفذ ابو بكر لها رواه ابو داود وعينه وعمر رضي الله عنهما  
 يقبل خبرا في موسى الاشعري انه صلى الله عليه وسلم قال اذا استاذن احدكم ثلاثا  
 فلم يؤذن له فليبرج وقاتل اثم عليه البينة فوافقه ابو سعيد الخدري فقبل ذلك  
 عمر رواه النبي **ويقوم مقام التعدد الاعتضاد** قلنا طلب التعدد ليس لعدم قبول  
 الواحد بل للتثبت كما قال عمر في جزء الاستاذان انما سمعت شيئا فاحسب ان ثبت

رواه مسلم وقال **عبد الجبار لا بد من اربعة في الزنا** فلا يقبل خبر ما دونها فيه كالشبهة  
 عليه وكل هذا في المحصول غير حكاية عبد الجبار وغير الجباي ومشي عليه المص في شرح المنهاج  
 فسقط منه هنا لفظة عنه وهو اما تقييده لاطلاق فقد لا يشتر عنه كما مشي عليه  
 ابن الحارث او حكاية قول امر عنه في جزء الزنا **مسألة المختار وفاقا للسمع**  
**وخلاف المتأخرين** كالامام المروي والامدي وغيرهما ان **تكذيب الاصل الفرع**  
 فيما رواه عنه كان قاطبا ما روته له هذا **لا يسقط المروي** عن القول لاحتمال  
 نسيان الاصل بعد روايته للفرع فلا يكون واحدا منهما بتكذيبه للاخر **موجزا**  
**وغيره ثم اي منهما هو ان تكذيب الاصل الفرع لا يسقط المروي** في اصل  
 ذلك تقول **لواجمعا في شهادة لم ترد** ووجه الاستقاط الذي نفى الامدي  
 الخلاف فيه ان احدهما كاذب فيه ولا بد ويحتمل ان يكون هو الفرع فلا يشتر  
 مروية ولا ينافي هذا فيقول شهادتهما في قضية لان كلاهما يظن انه صادق  
 والكذب على النبي الذي يؤل الامر اليه في ذلك على تقدير انما يسقط العدالة  
 اذا كان عمدا ولو استوفى المص على الاول بما يباه عليه لسلم من دعوى التثنية  
 بين المبني والثاني التي اضمها بناؤه **وان شك الاصل في انه رواه للفرع**  
 او ظن انه ما رواه **والفرع العدل جازم بروايته** فاولى بالقول للجزء ما جزم



فيه الاصل بالنبى **وعليه** اي على القول **الاكثر** من العلماء لما تقدم من احتمال نسيان  
 الاصل ووجه عدم القبول القياس على نظيره في شهادة الفرع على شهادة الاصل  
 واجيب بالفرق بان باب الشهادة اصينق اذا اعتبر فيه الحرية والذكرة وغيرهما  
 لدخول الفرع الرواية وجرم الاصل بنفيها او ظنه قال في المحصول في الاول نفي الرد  
 وفي الثاني تعارضنا والاصل لعدم الاشبه القبول **وزيادة العدل** فيما رواه  
 عن غيره من العدول **مقبولة** ان لم يعلم **اتحاد المجلس** بان علم مقدمه لجواز ان  
 يكون النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها في مجلس وسكت عنها في اخرها ولم يعلم تقدمه  
 والاتحاد لان الغالبية مثل ذلك **المقدم** **والا** اي وان علم اتحاد المجلس **فانها**  
**اي الاقوال الوقف** عن قبولها وعدمه والاول القبول لجواز غفلة غيره من زائد  
 عنها والثاني عدمه لجواز خطأ من زائد **وبها والرابع** ان كان غيره اي غيره من زائد  
 لا يفعل بضم الفاشتم **عن شلها عاده** لم تقبل اي الزيادة والاقبلت **والمختار**  
**وفاقا ليشتم المنع** اي منع القبول ان كان غيره اي غيره من زائد لا يفعل اي شلها  
 عن شلها عاده او كانت تنوفر **الدولي** على نقلها ولهذا يبريد هذا القول على  
 الرابع وان لم يكن الامر كذلك قبلت **فان كان الساكت** عنها اي غير المذكورها  
 اضبط من ذكرها او صرح بنفي الزيادة على وجه يقبل كان قال ما سقتها تعارضنا

اي اجز ان فيها مجلدات اذا نقلها على وجه لا يقبل بان يحض النبي فقال لم يقلها  
 النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا اثر لذلك **ولو رواها الراوي مرة ومرة اخرى**  
**فكر ما يتبين** رواها احد هادون الاعرفان اسندها وتركها الى مجلسين او  
 قبلت او الى مجلس فيقبل لجواز السهو في التردد وقيل للجواز الخطأ في الزيادة و  
 قيل بالوقف عنهما **ولو غيرت** **اعراب المباي** **تقارضا** اي جزم الزيادة وجرعدها  
 لاختلاف المعز حينئذ كما لوروي في حديث الحنفي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 زكاة الفطر صاعا ثم اتم الى امره نصف صاع **خلافا للبيهقي** اي عبد الله في قبوله  
 تقبل الزيادة كما اذا لم يتغير الاعراب **ولو انفرد واحد من رواه** **واحد** **فبها رواه** **عن شيخ**  
**بزيادة** **فقبل المنفرد** **فيها عند الاكثر** لان معد زياطة علم وقيل لا الحاشية لم يفيقه  
**ولو اسندوا رسلوا** اي اسندوا لغيره الى النبي صلى الله عليه وسلم واحد من رواه وارسلوا  
 الباقيون بان لم يذكروا الصحابي كما يعلم مما ياتي **او وقف** **ورفعوا** **الخط المص** **هو**  
**وصوابه** او رفع ووقفوا اي رفع الجز الى النبي صلى الله عليه وسلم واحد من رواه و  
 وقف الباقيون على الصحابي او من دون **فكالزيادة** **فالا** **اسنادا** او الرفع كالزيادة  
 فيما تقدم فيقال ان علم تقدمه مجلس السماع من الشيخ فيقبل الاسناد او الرفع لجواز  
 ان يفعل الشيخ ذلك مرة دون اخرى وحكمه في ذلك القبول على الرابع وكذا ان



لم يعلم نقد المجلس ولا اتقاده لان الغالب في مثل ذلك التقدير وان علم انما  
فتاى الاقوال الوقف على القول وعدمه والراجع ان كان مثل المثلث او الوا  
لا يخطر عادة عن مثل الاسناد او الرفع لم يقبل والا قبل فان كانوا اصبط او  
صحو ابصر الاسناد او الرفع على وجه يقبل كان قالوا يا سمعنا الشيخ اسند  
الحديث او رفعه نقاض الى يختار **و حذف بعض الخبر جازع عند الاكثر الا ان**  
**يتعلق به** اي يحصل التعلق ببعض الاخر به فلا يجوز حذفه اتفاقا لافدا له بالمعنى  
المقصود كان يكون غاية او ستنشئ كافي حديث المصنف انه صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع القرعة حتى تربي وصديقه مسلم لا يتبعوا الذهب بالذهب ولا الوق بالوق  
الاورنا بورن مثلا مثل سواء لسواء الجفاف بالالتصلي به فيجوز حذفه لانه كجز  
مستقل وقيل لا يجوز لاحتمال ان يكون للضم فائدة تفوت بالتفريق وقرب هذا  
منه منع الرواية بالخر وسياقي مثال حديث ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال  
في البحر هو الطهور ساق والحل ميتة **واذا حمل العباي قيل او التابعي مروية على**  
**محملة المتناهيين** كالفر على الطهر او الحيض **فالظاهر علم عليه** لان الظاهر انه انما  
حمل عليه لقريته **وتوقف الشيخ ابو اسحق الشيرازي** حيث قال قد قيل بغيره  
عندي فيه نظري لاحتمال ان يكون حملة لموافقة رايه لا لقريته وانما لم يساو

التابعي العباي على الراجح لان ظهور القرينة للعباي اقرب **وان لم يتناهي** اي  
المجلد **فكالمشرك** في حملة **على معنية** الذي هو الراجح ظهورا واحتمالا كما تقدم  
فيحمل المروي على محمله كذلك ولا يقيم على حمل الراوي الاعلى القول بان مذهبه يخص  
وعلى المنع من حملة المشرك على معنية كونه الحكم كالتناهي في المجلد ان كما قال صاحب السبع  
المعروف حملة على حمل الراوي قال ولا يبعد ان يقال لا يكون تاويله حملة على غيره نهى  
فان حملة اي حمل العباي مروية **على غير ظاهر** كان يحمل اللفظ على المعنى المجازي دون  
الحقيقة او الامر على الذب دون الوجوب **فالاحتمال على الظهور** اي على اعتبار ظاهر  
المروي وفيه قالوا ان في حركته تأكيد اثر كذا الحديث لقوله من لو عاصته لم تجزه  
وقيل **حمل على تاويله مطلقا** لانه لا يفعل ذلك الا لدليل قلنا في ظنه وليس لغيره  
اتباعه **ففي قول** حمل على تاويله **ان صار اليه لعله يقصد النبي صلى الله عليه وسلم**  
اليه من قرينة شاهد ما قلنا علمه من كذا اي ظنه ليس لغيره اتباعه فيه لا لمجتهده  
لا يقوله مجتهدا فان ذكر دليل اعلم به **مسألة لا يقبل في الرواية مجنون** لانه لا  
يمكنه الاخر ان من الخلل وسواء اطبق جنونه ام تقطع واثر في من افاقته **و كذا**  
ولو علم منه المتدين والمرتزم الكذب لانه لا وثوق به في الجملة مع شرف منصب  
الرواية عن الكافر **وكذا صبي مميز في الاصح** لانه لعله لعدم تكليفه قد لا يحرث







بقبوله اكتفاء بطن حصول الشرط فانه يظن عدمه في الظاهر عدالة في الباطن  
**وقال امام الحرمين** **وقوف** عن القبول والرد الى ان يظهر حاله بالبحر عنه **قال ويجب**  
**الاكتفاء** عما ثبت علمه بالاصل **او روي** **هو التجرع فيه الى الظهور** لحالة احتياطا  
 اعترض ذلك المص مع قول الايباري بالموصدة ثم التماسية في شرح البرهان انه مجمع  
 عليه لان اليقين لا يرفع بالشك معني فالحل الثابت بالاصل لا يرفع بالتجرع  
 المشكوك كما لا يرفع اليقين اي استقامته بالشك بجامع البشوت **اما المجهول**  
**باطنا وظاهرا** **مردودا** **اجماعا** لا انتفاء تحقق العدالة وظنها وكذا **المجهول**  
**العيز** كان يقال فيه عز وجل مردودا **اجماعا** لا انتفاء جهالة العيز الى جهالة الحال  
 وانما اوردته عما قبله ليشي عليه قوله **فان وصفه** **نحو الشافعي** **خاتمة الحديث**  
**الراوي عنه** **بالثقة** **كقول الشافعي** **كثيرا** اجبر في الثقة وكذا ما لك قديلا **فان**  
**يقوله** **وعليه امام الحرمين** لان واصف من ائمة الحديث لا يصف بالثقة الا وهو  
 كذلك **خلافا للصيرفي والخطيب** **لبيدري** في قوله لا يقبل جواز ان يكون  
 فيه جابر لم يطلع عليه الوصف واجيب بعبء ذلك جابر كون الوصف مثل الشافعي  
 او مالك محتجا به على حكم في دين الله **وان قال** **نحو الشافعي** في وصفه **لا انتم** **كقول**  
**الشافعي** **اجبر في ذلك** **انتم** **فكذلك** **يقول** **وصالف** **فيه الصيرفي** **وعينه** **لمشرا**

قد لا يثبت قول الايباري في تنبيه على ان المص  
 لم يبال فيها فانه لا يخفى ان الايباري لا يجمع  
 لانه غير معروف في جملة ائمة القم في شرح

ما تقدم **فيكون** هذا اللفظ **توثيقا** **وقال الذهبي** **ليس توثيقا** **انما هو** **في**  
 للاتمام واجيب بان ذلك اذا وقع من مثل الشافعي محتجا به على حكم في دين الله  
 كان المراد به ما يروى بالوصف بالثقة وان كان دونه في الرتبة **ويقيل من**  
**اقدام جاهلا على فعل معسوق مظنون** **كشرب النبيذ او معطون** **كشرب الخمر**  
**في الامم** سواء اعتقد الاباحة ام لم يعتقد شيئا لعذره بالجهل **ويقيل** **لا يقبل** **لان**  
 المعسوق وان اعتقد الاباحة **ويقيل** **يقيل** في المظنون دون المقطوع اما المقدم  
 على المعسوق علما بجرمته فلا يقبل قطعا **وقد اضطرب في تعريف الكبرية** **يقيل**  
**هي ما توعده عليه بخصوصه** في الكتاب الستة **ويقيل** **هي ما فيه** **قد قال** **الرافعي** **وهي**  
 الى ترجيح هذا السيل والاول ما يوجب لكثرهم وهو الاوفق لما ذكره عند تفصيل  
 الكتاب **وقال الاستاذ ابو حنيفة الاسفرائيني** **والشيخ الامام** **والدالمصفي**  
**كل ذنب ونفيا الصغائر** **نظر الى عظيمة فربما عصى به عروضا وشدة عقابه** **وعلى**  
 هذا يقال في تعريف العدالة بدل الكبار والصغائر **الحسن** **الكبار** **وكبار**  
 الحسن لان بعض الذنوب لا يقدح في العدالة اتقا والمحتا **وقال الامام**  
**الحسين** **انها كل جرمة تؤذن بقلة الكرامة** **ترتكبها بالدين** **ورقة الديانة**  
**هذه** **بظاهرها** **يقينا** **ولصغيرة** **الحسن** **والامام** **انما** **دنبطه** **ما يبطل** **العدالة** **من**



المعاصي الشامل لذلك لا الكبيرة فقط كما نقله المصامترواها نعم هو اشمل من التعريف  
 الاول ولما كان ظاهرا كل من التعريف انه تعريف للكيفية مع وجود الايمان بالمص  
 في تقديمها بما يلي الكفر الذي هو اعظم الذنب فقال **كالتقتل** اي عدا كان او شبه  
 عدا بخلاف الخطا كما صرح به شرح الرواي **والزنا** بالزنا يروي الشيخ عن ابن عمر  
 قال قال رجل يا رسول الله اي الذنب اكبر عند الله قال ان تدعوه فندبا وخلقك  
 قال ثم اي قال ان تقتل ولدك مخافة ان يطعم معك قال ثم اي قال ان ترائي  
 حليمة جارية فامر الله عز وجل بقصد ثيابا والذين يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون  
 النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الاية **واللواط** لانه مضيع لما السبل كانا  
 وقد اهلكه قدم لوط وهم اول من فعله بسببه فانه في كتاب العزيز **وشرا الخزي** وان  
 شتر لقلتها وهي المشتد في ماء العنب **ومطلق المسكر** الصادق بالجحر وغيره كما شئت  
 من يفتح الزبيب المسمى بالبئيد قال صلى الله عليه وسلم ان على الله عهدا لم يشرب المسكر  
 ان يقيه من طينة الجنان قالوا يا رسول الله وما طينة الجنان قال عرق الابل انما  
 رواه سم اما لا يسكر لقلته من غير الخمر صغيرة **والسرقة** **والغصب** قال الله تعالى  
 والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقاصص الله عليه وسلم من اقتطع شبرا من  
 الارض ظلما طوقه الله اياه يوم القيمة فمبع ارضين رواه الشيخ ولفظ المص

وقيل جماعة الغصب ما تبلغ قيمته ربع شقال كما قطع به في السرقة اما سرقة الشيء  
 صغيرة قال الجليلي الا اذا كان السرقة من مسكين لا غنى له عن ذلك فيكون كبيرة  
**والقذف** قال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الاية نعم قال الجليلي قذف الصغيرة  
 والمملوكة والحرمة المهنكة من الصغار لان الايد في قذفهن دون في الحرمة الكبيرة المستترة  
 وقال ابن عبد السلام قذف المحصن في خلوة بحيث لا يسمع الله والمحفة ليس بكيفية وجبة  
 للحد لا تنفاه المفعة اما قذف الرجل زوجته اذا اذنت بوله يعلم انه ليس منه مباح وكذا  
 جرح المراهق والثالث بالزنا اذا علم بل هو واجب النسيئة وهي نكاح كلام بغض الناس  
 الى بعض على وجه الافساد بينهم قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من رماه شيئا  
 وروى ايضا انه صلى الله عليه وسلم من يقرب من فقال انها ليعذبان وما يعذبان  
 في كبير يعني عند الناس زاد البخاري في رواية بلى انه كبير يعني عند الله اما صدها كما  
 بمشيرة بالنسيئة واما الاخر فكان لا يستتير من بوله اما نقل الكلام بضمته المنقول  
 اليه فواجب كما في قوله تعالى كما يد يا موسى ان الملا يأمرون بك ليقتلوك ولم  
 يذكر المم الغيبية وهي ذكر الشخص اخاه بما يكره وان كان فيه والعادة قرنها  
 بالنسيئة لان صاحب العدة قال انها صفة واقرة الافر ومثقف عموم اليدوي  
 بها فمفتر في علم منافع قال القرطبي في تفسيره انها كبيرة بلا خلاف وشملها تعريف



الأكثر مما قد عد عليه مخصوصه قال صلى الله عليه وسلم لما خرج في مرت بقوم لهم ظفاد  
في نحاس يخشون وجوههم وصدورهم فقلت في هؤلاء يا جابر اني قال مولانا الذي  
ياكلون لحوم الناس ويخوضون في اعراضهم رواه ابو داود في التيزيل ولا يعتب بعلم  
بعض اصحابكم اني اكل لحم اخيه ميتا وبتاح المغيبة في مواضع مذكورة في مجالها  
**ومشاهدة الزور** لانه صلى الله عليه وسلم عد في حديث من الكباثر وفي اخر من اكبر  
الكباثر رواها الشيئي وحمل تقييد المشهود به بقدر مضاب البرقة تزود فيه  
ابن عبد السلام وجزم القراني باليفر بل قال ولولم تثبت الافلسا **والبيد الفاجرة**  
قال صلى الله عليه وسلم من حلف على مال امر مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان  
رواه الشيئي وقال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد اوجبا الله له النار وجرم  
عليه الجنة فقال رجل وان كان شيئا يدير ايا رسول الله قال وان كان قضيبا فاركه  
رواه مسلم **وقطبة الرحم** قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع رواه الشيئي  
قال سفيان بن عيينة في رواية قاطع رحم والقطيعة فعيلة من القطع ضد القول  
والرحم العراة **والعقوق** اي للوالدين لانه صلى الله عليه وسلم عد في حديث من  
الكباثر وفي اخر من اكبر الكباثر رواها الشيئي واما حديثها الى لا تمتر الام وهيد  
النجاري عم الرسل صوابه فلا يدلان على انها كالمدين في العقوق **والفرار**

**في الرخف** لانه صلى الله عليه وسلم عد في السبع الموقبات اي المهلكات رواه الشيئي  
نعم يجب ان اعلم انه اذا ثبت يقتل من غير نكابة في العدو لا يقتل اغرا الدين  
بثبوت **وما اليتيم** اي اكلاما مثلا قال تعالى ان الدين بالكلون احوال التيامن  
الاية وقد عد صلى الله عليه وسلم في السبع الموقبات في الحديث السابق وتزود ابن عبد  
السلام في تقييده بنصاب السبعة **وجبانة الكيل والوزن** في غير الشيء الاية  
قالت ويل للمطففين الاية والكيل يشتر الدرع عرفا ما في النافه فصيفة كما  
تقدم **وتقديم الصلوة على وقتها وتأخيرها** عنه من غير عذر كالسفر قال صلى  
الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد اتى بابا من ابواب الكباثر رواه  
التنزيروا واولى بذلك تركها **والكذب على رسول صلى الله عليه وسلم** قال صلى  
الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار رواه الشيئي اما الكذب  
على غيره فصغيره **وضرب المسلم** بلاحق قال صلى الله عليه وسلم صنفان من اهل  
الارض لم ارجعهم معهم سياط كاذن ابغض يفر بؤك بها الناس ونساء كاسيت  
عائرا الى اخره رواه مسلم **وسب الصحابة** رضي الله عنهم قال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا  
اصحابي فوالذي بيدي بيده لو ان احدكم اتفق مثل احد ذهب ما ادر كره  
احدهم ولا مضيفه رواه الشيئي وروى مسلم عن ابي سعيد الخدري انه كان يبي







وما ورد في حديث الصبي الذي كذب بالشرك بالله والسحر وعقوق الوالدين وقتل  
 النفس زاد الفارق واليتميم المعنى وسلم بدعها وقول الزور وصدقتها احتسبوا  
 الموتى بالشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الاباحق واكل مال اليتيم واكل الربا  
 والتعدي يوم الرخف وقد في المحصاة الغافلات المؤمنات فحول عليا المحتاج اليه  
 منها وقت ذكره وقد قال ابن عباس هي في السبعين اقرب وعيد بن جبير هي في السبع  
 مائة اقرب يعني باعتبار اصناف انواعها **مسئلة الاجازة** عن شئ عام للناس  
 لا تراعى فيه في المحكام **الرواية وخلافه** وهذا الاجازة عن بعض الناس يمكن  
 التراجع فيه في المحكام **الشهادة** وخرج بان كان التراجع الاجازة عن خواص النبي صلى  
 الله عليه وسلم فيغير ان يراى في الاول غالباً حتى لا يخرج منه الخواص وفي التراجع فيه ليس  
 الواقع وما في المروي من امر ونهي وعوها يرجع الى الجزئية ويلفتنا ويلقيوا  
 الصلوة ولا تقربوا المومنين الصلوة واجبة والزنا محرم وعلى هذا القياس **رو**  
**اشهد انشأ** نعمن الاجازة بالمشهود به لا محض اجازة او انشاء على المختار  
 هو ناظر الى اللفظ لوجود مضمونه في الخارج به والى متعلقه والثاني الى المتعلق  
 فقط والثالث الى اللفظ فقط وهذا التحقيق فلم تتوارد الثلاث على محل واحد  
 والامانة بين كون اشهد انشأ وكون مفر الشهادة اجازة لانه صيغة مؤدية

لذلك المنة متعلقة **وصيغ العقود** كسبت وانتزعت وزوجت وتزوجت  
 انشاء لوجود مضمونها في الخارج لها **خلافه** لا في حقيقة في قوله انها اجازة على اصلها  
 بان يقدر وجود مضمونها في الخارج قبيل التلفظ لها **قال القاضى ابو بكر الباقى**  
**ويثبت المجمع والتعديل** بواحد في الرواية والشهادة نظراً الى ان ذلك جزو يقبل  
 في الرواية فقط اي بخلاف الشهادة رعاية للتناسب فيها بان الواحد يقبل  
 في الرواية دون الشهادة **وقيل لا** فيما نظر الى ان ذلك شهادة فلا بد فيه من  
 العدد **وقال القاضى** ايضا يكفي الاطلاق فيها اي في المخرج والتعديل فلا يحتاج  
 الى ذكر سببها في الرواية والشهادة اكتفاء بعلم الخارج والمعد له **وقيل لا**  
**سببها** ولا يكفي اطلاقها لاحتتمال ان يخرج بما ليس بخارج وان يبادر الى التعديل  
 غلباً بالظاهر **وقيل لا** كسبب التعديل فقط دون سبب المخرج لان مطلق المخرج سطل  
 الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها الجواز لاعتقاد فيه على الظاهر **وعكس الشافعي**  
 رحمه الله تعالى قال لا يكره سبب المخرج للاختلاف فيه دون سبب التعديل **وهو اعكس**  
 انشأ في المختار في الشهادة **وايهما** رواية فيمكن الاطلاق فيها للمخرج كالتعديل  
 او اعرف منه **هذا الخارج** منه انه لا يخرج الاقحام ولا يكفي عند ذلك في الشهادة  
 لتعلق الحق فيها بالمشهود له **وقوله بالامين** اي الامام الموحدين والامام المومنين



**في** اطلاقها اي الجمع والتعديل **للعالم** بسبب ما بينه فلا يكفي في غيره **ووراي القائل**  
 المتقدم اذ لا تعديل وجرع الا في العالم بسببها فلا يقال انه غيره وان ذكره معه  
 ابن الحاجب وغيره **والجمع** تقدم عند التعارض على التعديل **ان كان عدد الجارح**  
**اكثر من عدد المعدل اجماعا وكذا ان متساويا اي عدد الجارح والمعدل او كان**  
**الجارح اقل عدد** اذ المعدل لا يطلع الجارح وعدد المعدل على ما لم يطلع عليه المعدل  
**يقال** ابن شعبان في المالكية **بطلان الجمع** بين القسمين كما هو حاصل في الاول  
 بكثرة عدد الجارح وعلى وزانه قال بعضهم ان التعديل في الثالث مقدم **وفي التعديل**  
 لشخص حكم **بشرط العدالة** في الشاهد **بشهادة** في ذلك الشخص اذ لو لم يكن عدله  
 عنده لما حكم بشهادته **وكذا لعلم العالم** بشرط العدالة في الراوي برواية شخص  
 تعديل له **في الجمع** والامام عمل بروايته وقيل ليس بقديلا له العمل بروايته يجوز  
 ان يكون احتياطا **ورواية من لا يروي الا المعدل** اي عنده بان صرح بذلك اذ لو  
 من عادته عن شخص تعديل له كما لو قال هو عدل وقيل لا يجوز ان يذكر عادته **ليس**  
**في الجمع** للشخص ترك العمل به وبيد ترك الحكم **بمشهوده** لجواز ان يكون التركة العا  
**ولا الحجة** في شهادة الزنا بان لا يكلضها لانه لا انتفاء النقص اي لا بمعنى  
 في الشاهد ولا في نحو ثوب النبيذ من المسائل الاجتهادية المختلفة فيها

كنكاح المتعة لجواز ان يعتقد باصحة ذلك **ولا التدليس** فمن روي عنه **في**  
 غير مشهورة حتى لا يعرف الاضلال في ذلك **قال ابن القيس** **الا ان يكون بحيث**  
 لو سئل عنه لم يبينه فان صيغته جرح له لظهور الكذب فيه واجيب منع ذلك  
 فترك الاستثنا اظهر منه **ولا التدليس** باعطاء شخص اسم اخر تشبيها كقولنا  
 اخبرنا ابو عبد الله الحافظ يعني الذهبي تشبيها بالبيهقي في قوله حدثنا ابو  
 عبد الله الحافظ يعني به الحكم لظهور المقصد **ولا التدليس** بايهام الملقى **والمراد**  
 الاول لقول من عاصم الزهري مثلاً ولم يلقه قال الزهري موها اي موقعا في  
 الوهم اي الذهن انه سمعه والثاني نحو ان يقال صد ثناها وراعا لغير موها  
 جيمع بين والمراد من مصر كان يكون بالجملة لان ذلك من المعاري لا كذب فيه **اما**  
**مدلس المتن** وهو من يدعي كلامه فيها بحيث لا يتميز ان **في الجمع** لا يقا عليه  
 في الكتب على رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة الصحابي** اي الشخص المذنب  
 صحابيا اي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم **من اجمع** حال كونه مؤمنا بمحمد صلى الله  
 عليه وسلم وذكر ان اوائش فخرج من اجمع من كافر اذ ليس بصاحب الحق وواقية و  
 فصل بين العقل وتعلقه بالمال ليكفي صاحبها وهو ضمير اجمع وعبد غير قول  
 ابن الحاجب وغيره من راعا لئلا يشتمل الله على اول الصفة كاي ان لم يكونوا







فيل يجرى من كاسياني في العقائد **مسألة** **أمر** **قول** **غير** **الصحابي** **تابعيا** **كان**  
 من بعده **قال** **النبي** **صلى الله عليه وسلم** **كان** **مسقطا** **للعقائد** **بينه** **وبين** **النبي** **صلى الله**  
**عليه وسلم** **هذا** **المصطلح** **الاصولي** **وما** **اصطلاح** **المحدثين** **من** **قول** **للتابعي** **قال**  
**المص** **كان** **كان** **القول** **من** **تابع** **التابعين** **منقطع** **او** **من** **بعدهم** **فعضل** **اي** **يفتح**  
**الضاد** **وهو** **ما** **سقط** **منه** **راويا** **في** **كثر** **والمنقطع** **ما** **سقط** **منه** **راويا** **في** **كثر** **وعنه**  
**العراقي** **ما** **سقط** **منه** **واحد** **غير** **الصحابي** **لينفرد** **عن** **المعضل** **والمرسل** **واجب** **به**  
**ابو حنيفة** **وما** **كان** **واحد** **في** **اشهر** **الروايتين** **عنه** **والآدمي** **مطلقا** **قالوا** **لان**  
**العدل** **لا** **يسقط** **الواسطة** **بينه** **وبين** **النبي** **صلى الله عليه وسلم** **الا** **هو** **عدل** **عنده**  
**والا** **كان** **ذلك** **تلبسا** **فادعاه** **وقوم** **ان** **كان** **المرسل** **من** **ائمة** **النقل** **كعيد**  
**بن** **المسيب** **والشعبي** **خلاف** **في** **لم** **يكن** **منهم** **فقد** **ظن** **في** **ليس** **بعد** **عدلا** **في** **سقطه**  
**لظنه** **ثم** **هو** **على** **الاجتهاد** **بضعف** **من** **المسند** **اي** **الذي** **ارسل** **سند** **فلم** **يسقط** **منه**  
**احد** **من** **القدم** **في** **قوام** **ان** **اقوى** **من** **المسند** **قالوا** **لان** **العدل** **لا** **يسقط** **الامنة**  
**يجزم** **بعد** **التم** **مختلف** **من** **ذكره** **في** **جيل** **الامير** **في** **الهرة** **واجيب** **بملح** **ذلك** **الصحيح**  
**رواه** **عليه** **الائمة** **منهم** **الامام** **الشافعي** **والقاضي** **ابو بكر** **الباقلافي** **قال** **مسلم** **في** **صدر**  
**صحيح** **واصل** **العلم** **بالاجاز** **للمجمل** **بعد** **التم** **الساقط** **وان** **كان** **مصابيا** **لا** **احتمال** **ان**

ان يكون منطوقا **قادر** **كان** **المرسل** **لا** **يروى** **الا** **عن** **عدل** **كان** **عرف** **ذلك**  
**في** **عادة** **كان** **المسيب** **واي** **سنة** **برغب** **المر** **يرويان** **عن** **ابي** **هريرة** **قبل** **مرسل** **لا**  
**المذور** **وهو** **مسند** **حكايا** **لان** **سقاط** **العدل** **كذكره** **وان** **عضد** **مرسل** **كبار**  
**التابعين** **كعيسى** **بن** **ابي** **جازم** **وابي** **عثمان** **الهندي** **وابي** **رجاء** **الطاردي** **ضعيف**  
**يرجع** **اي** **صالح** **للمرجع** **كقول** **للعراقي** **او** **ضعف** **او** **قول** **الاكثر** **في** **العلماء** **وليست** **صحابي**  
**او** **اسناد** **من** **مرسل** **او** **غيره** **بان** **يشتمل** **على** **ضعف** **او** **ارسال** **بان** **يرسل** **اهزم** **يروي** **عنه**  
**يخبر** **شيوخ** **الاول** **او** **قياس** **معنى** **او** **انتشار** **له** **في** **غير** **نكير** **او** **عمل** **اهل** **العصر** **على**  
**وفقه** **كان** **المجموع** **في** **المرسل** **والمنضم** **اليه** **العاصد** **في** **وما** **قال** **للتابعي** **لا** **يجز** **والمثل**  
**والاجود** **المنضم** **اليه** **لضعف** **كل** **منها** **على** **انفراد** **ولا** **يلزم** **من** **ذلك** **ضعف** **المجموع**  
**لانه** **يحصل** **من** **اجتماع** **الضعيف** **قوة** **مفيدة** **للظن** **ومن** **الثابع** **ضعيفا** **يعتدبان**  
**قويا** **امام** **مرسل** **صغارا** **التابعين** **كالمر** **يروي** **وتحوى** **مبايق** **على** **الرويع** **العاصد** **لشده**  
**ضعفه** **فان** **تجد** **المرسل** **من** **العاصد** **ولا** **الليل** **في** **الباب** **سواء** **ومدلول** **المنع** **في** **شيئي**  
**فالظاهر** **الامتناع** **عنه** **ذلك** **الشيئي** **لا** **جله** **احتمالا** **وقيل** **لا** **يجب** **الا** **ان** **كف** **لانه**  
**ليس** **بحج** **حينئذ** **مسند** **الاكثر** **في** **العلماء** **منهم** **الائمة** **الاربعة** **على** **حوا** **نقل** **الامة**  
**بالمنع** **للعرف** **بعد** **لولا** **اللفظ** **ومواقع** **الكلام** **بان** **يبقي** **بلفظ** **بدل** **اخر**



مسأله في المراد منه وفهمه لان المقصود المعنى واللفظ **التي** اما غير العارف فلا  
 يجوز له تغيير اللفظ قطعا وسواء في الجواز بشي الراوي اللفظ ام لا **وقال الماوردي**  
 يجوز ان يشي اللفظ فان لم يشي فلا لغوات العضاة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
**وقيل يجوز ان كان موجبه** اي الحديث **علما** اي اعتقادا فان كان موجبه علما  
 فلا يجوز في بعض حديث ابي داود وعنده مفتاح الاصله الطهور ومخرمها  
 التكبير وتحليلها التسليم وحديث الصحيحين من الرواب كل من فزاسق  
 يقتل في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والفارة والكلب العقور ويجوز  
 في بعض **وقيل يجوز بلفظ مرادف** وعليه الخطيب البغدادي بان يؤتى بلفظ  
 بدل مرادف مع بقاء التركيب وموقع الكلام عما حاله بحد ما اذا لم يؤتى بلفظ  
 مرادف بان يغير الكلام فلا يجوز لانه قد لا يؤتى بالمقصود **وسمى** اي النقل  
 مطلقا **ابن سيرين** و**ثعلب** و**الرازي** من المحققين وروى المتع **ابن عمر** عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان ظن الناقل عدمه فان العلماء كثر ما يختلفون  
 في معنى الحديث المراد واجب بان الكلام في الظاهر لا بما يختلف فيه كما انه ليس  
 الكلام مما تعبد بالفاظه كالاذان والشهد والتكبير والتسليم **مسئله الصحيح**  
**يقول الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم** لانه ظاهر في جماعه منه وقيل لا يحتج به

لاحتمال ان يكون بينه وبينه صحابي وقيلنا يحتج من عدالم الصحابي او تابعي  
**وكذا** بقوله عنه اي عن النبي **على الاصح** لظهوره في السماع منه ايضا وان كان  
 دون الاول وقيل لا لظهوره في الوسطة على ما سبق **وكذا** بقوله سمعت امر  
**ونهى** لظهوره في صدور امر وانهي منه وقيل لا لجواز ان يطلقها الراوي على  
 ما ليس بامر وانهي ستمحا **وامرنا** او **منينا** **واوجب** او **حرم** **وكذا** **خض**  
 بينا والجميع للمفعول **في الاظهر** لظهور ان فاعليها النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقيل لا لاحتمال ان يكون الامر والناهي بعض المولاة والايحاب والتجريم و  
 التحريض استنباطا من قائله **والاكثر** **يجتزئ** بقوله ايضا **من السنة** لظهوره  
 في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا لجواز ارادة سنة البلدة فكنا معاشر  
 الناس نفعل في **عمره** صلى الله عليه وسلم او كان الناس يفعلون في **عمره**  
 صلى الله عليه وسلم لظهوره في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا لجواز ان  
 لا يعلم به فكان الناس يفعلون فكانوا لا يقطعون في الشيء التافه  
**قالت عائشة** لظهور ذلك في جميع الناس الذين وابعاء وقيل لا لجواز  
 ارادة الناس مخصوصين وعطف المصور بالباء للاشارة الى ان كل صورة  
 دون ما قبلها في الرتبة ومنه ذلك يستفاد حكاية الخلف الذي في الاول



في غيرها وقد تقدم بيانه حاشية مستند غير الصحابي في الرواية قرائته الشيخ  
عليه السلام وقد مضى غير املاء قرائته عليه اي على الشيخ **سماعه** بقراءة غيره  
على الشيخ **فالمناولة مع الاجازة** كان يدفع لا الشيخ اصل سماعه او فاما مقابلا  
به ويقول لاجرت لك رواية عني **فالاجازة** من غير مناولة **خاص في خاص**  
خو اجرت لك رواية البخاري **خاص في عام** خو اجرت لك رواية جميع يتبعها  
**في خاص** خو اجرت لمن ادركني رواية مسلم **فعام في عام** خو اجرت لغير عام في  
رواية جميع **مر وياي فلان** فان يوجد من ينسب له **فالمناولة** تعني  
**اجازة فالاعلام** كان يقول هذا الكتاب من سمعني على فلان **فالوصية**  
كان يوصي بكتاب غيره عند سفره او موته **فالوجادة** كان يجد حديثا او كتابا  
خط الشيخ معروف ومنع ابراهيم الحري وابو الشيخ الاصفهاني **والقاضي حبي**  
**الماوردي** الاجازة باقتسامها السابقة ومنع قوم العامة منها دون  
الخاصة ومنع القاضي ابو الطيب اجازة من يوجب من ينسب له وهو الصحيح  
**والاجماع على منع اجازة من يوجد مطلقا** اي من غير التقييد بنسب فلان  
وعطف الاقسام بالفاء اشارة الى ان كل قسم دون ما يليه في الرتبة ومن  
ذلك مكاتبة الخلاف في الاجازة يستفاد حكاية خلاف فيما بعد **وهو الصحيح**

والنقطة

والفاظ الرواية اي الالفاظ التي تؤدي بها الرواية من صناعة المحدثين  
فيطلبها منهم من يريد أن يثبتها على ترتيب ما تقدم اقبل على حديثي وقرأت فقرأ عليه  
وانا سمع اخبرني اجازة اخبرني اجازة ومناولة ابائي مناولة اخبرني  
اعلاما او هي التي وجدت بخط **الكتاب الثالث في الاجماع** في الادلة الشرعية  
وهو اتفاق مجتهدي الامة بعد وفاة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في عصره على  
اي امر كان وشرح للمصنف هذا الحد بابيا عليه <sup>شأنه في التوافق</sup> معظم مسائل المحدثين ودنا هيك الحسن  
ذلك فقال **فهم اختصاصه** اي الاجماع بالمجتهدين بان لا يتجاوزهم الى  
غيرهم **وهو** اي الاختصاص بهم **اتفاق** اي فلا عبادة بالتوافق غيرهم اتفاقا  
وهل يعتبر وفاق غيرهم لهم عليه لقبوله واعتباره قوم وفاق **العوام** مجتهدي  
مطلقا اي في المشهور واليخفي وقوم في المشهور دون الخفي كدقائق الفقه  
بمعنى اطلاق ان الامة اجتمعت اي ليصح هذا الاطلاق لا بمعنى **اتفاق** **الحجة**  
اللائمة للاجماع اليهم خلافا لما مدي في قوله بالتثاني ويدل له التفرقة بين  
المشهور واليخفي واعتباره **اخر** **الاصولي في الفروع** وبعبارة وفاة المجتهدين  
فيه لتوقف استنباطها على الاصول والصحيح النفع لانه هادي بالنسبة اليها  
علم اختصاص الاجماع بالمستبين لان الاسلام شرط في الاجتهاد المناهضة

[illegible]



في تعريفه فخرج عن فكره ببدعته فلا عبرة بوفاته ولا خلافة **وعلم** اختصاصه  
بالعدول ان كانت العدالة ركنا في الاجتهاد **وعدمه** اي عدم الاختصاص  
به ان لم تكن ركنا في الاجتهاد وهو الصحيح كما سيأتي في باب محصل ما ذكرنا في  
اعتبار وفاق الناس قوليز وزاد عليها قوله **وثالثها** اي الاقوال في الفاسق  
يعتبر وفاته **في حق نفسه** دون غيره فيكون اجماع العدول حجة عليهم وان افقهم  
وعلى غيره مطلقا **ورابعها** يعتبر وفاته **ان بين ما حده** في مخالفة بخلاف ما  
اذا لم يبين اذ ليس عنده ما يمنع من ان يقول شيئا من غير دليل **وعلم** انه لا  
من الكلال ان اضافة مجتهدا الى اسم يفيد العموم **وعليه الجمهور** فتضخ مخالفة الواحد  
**وثانيها** اي الاقوال **بغير الاثنان** دون الواحد **وثالثها** تضر الثلاثة دون  
الواحد والاثنين **ورابعها** يضر بالغ عد التواتر دون من لم يبلغه اذا كان  
غيرهم اكثر منهم **وخامسها** تضر مخالفة من خالف ان ساء الاجتهاد في مذهب  
بان كان للاجتهاد فيه مجال كقول ابن عباس بعدم القول فان لم يسبح كقول  
بجواز ربا الفضل فلا تضر مخالفة **وساوسها** تضر مخالفة مخالف ولو كان  
واحد **في اصول الدين** لحظه دون غيره من العلوم **وسابعها** لا يكون الاتفاق  
مع مخالفة البعض **اجماعا** بل يكون **حجة** اعتبارا واللازمة **وعلم** انه اير الاطاع

لا يختص بالصحة لصدق مجتهدي الامة في عصرهم **وحالفت الثانية**  
فقالوا يختص بهم لكثرة غيرهم كثرة لا تنضب فليس بعد اتفاقهم على شيء **وعلم**  
عدم انعقاده في حق النبي صلى الله عليه وسلم من قوله بعد وفاته ووجه بانه  
ان وافقهم فالجحة في قوله والا فلا اعتبار بقولهم **دونه** **وعلم** ان الثاني  
المجتهد وقت اتفاق الصحابة **يعتبر بهم** لانه مجتهد الامة في عصره **فان نشأ**  
**بعد** بان لم يهر التابعي مجتهدا الا بعد اتفاقهم **فعلى** اي فاعتبار وفاته  
لم ينير على الخلاف في انقراض العصر ان اشترط اعتبره والا وهو الصحيح  
فلا **وعلم** ان اجماع كل من اصل المدينة النبوية واصل البيت النبوي  
وهم فاطمة وعلي والحسين والحسين رضي الله عنهم والخلفاء الاربعة اي  
بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم **والشيخ** الى بكر وعمر واهل الحيرة مكة والمدينة  
واهل الحيرة الكوفة والبصرة **عز حجة** لانه اتفاق بعض مجتهدي الامة لا كلام  
وان اجماع المنقول بالاحاد **حجة** لصدق التعريف به **وهو الصحيح في الكل**  
وقيل ان اجماع في الاخرة ليس بحجة لان اجماع القطيع فلا يثبت بحجة  
الواحد وقيل انه فيما قبل الاخرة من السنة حجة اما في الاول فليدني العييز  
اما المدينة كالكبر تنفي خبثها وينفع طيبها والخطا نجست فيكون تنفيها



عن اهلها واجيب بصدوره منهم بالاشك لا انتفاء عنهم من قبل الحديث على اهلها  
نفسا مباركة واما الثانية فلقولكم كما انما يريد الله ليهب عنكم الرجز اهل البيت  
ويظهر في تطهير الخطار جبر فيكون منفي عنهم وهم من تقدم لما روى الترمذي  
عن عمر بن ابي سلمة انه لما نزلت هذه الآية لعلي بن ابي طالب عليه السلام عليهم كساء قال  
هو كاهل بيتي وخافني الله اذهب عنهم الرجز وطهرهم تطهيرا وروى مسلم  
عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم فداة وعليه حرط رجل من شعر اسود  
فجاء الحسن بن علي فادخله ثم جاء الحسين فادخله معه ثم جاء فاطمة فادخلها ثم جاء  
علي فادخله ثم قال انما يريد الله ليهب عنكم الرجز اهل البيت ويظهر في تطهير  
واجيب بفتح ان الخطار جبر والرجز قير العذاب وقيل الامة وقيل كل شقة  
ومستند ما في الثالثة فلقول صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء  
الراشدين المهديين من بعدي تسكوا بها وعصوا عليها بالنواصيذ رواه الترمذي  
 وغيره وصححه وقال صلى الله عليه وسلم الملائكة من بعدي ثلاثون سنة ثم يكون ملكا  
اي يقير ملكا اخره ابوصالح واحمد في المأقبة كانت مدة الاربعة هذه المدة الا  
سنة شهر من الحسن بن علي فقد حدث على اتباعهم فينتفي عنهم الخطا واجيب بفتح  
انتفاء واما في الرابعة فقول صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر

وعمر واهل البيت وغيره وحسنه امر بالاعتقاد بها عينتي في عدم الخطا وجيب  
بفتح انتفاء واما في الخامسة والسادسة فلاف اجاع ذكره في اجاع الصلابة  
لانهم كانوا بالخير وانتشروا الى مصرين واجيب على تقدير تسليم ذلك بانهم بعض  
المجتهدين في عصرهم على ان فيما ذكره تخصيص الدعوى بعصر الصلابة وعلم انه لا  
يشترط في المجتهد عدد النواصيذ لصدق فحاشا للامة بما دون ذلك وخالف  
امام الحنفية فشرط ذلك وقفا الى العادة وعلم انه لو لم يكن في العصر الاجتهاد  
واحد لم يحتج به اذ اقل ما يصدق به اتفاق مجتهد الاثر اثنا وهو اي عدم  
الاجتاج المختار لا انتفاء الاجماع غير الواحد وقيل يحتج به وان لم يكن اجماعا  
لاختصار الاجتهاد فيه وعلم ان انقراض العصر عوت اهل لا يشترط في انتفاء  
الاجماع لصدق تعريضه بقاء المجتهد وعاصمهم وخالف احمد وابن فورك  
وسلم الرازي فشرطوا انقراض كلام اي كل اهل العصر او غالبهم او علماءهم  
كلهم او غالبهم اقرارا اعتبارا العامي والناور هل يعتبران او لا يعتبران  
كما تقدم او يعتبر العامي دون النادر والعكس كما يتفاد من جميع المسلمين  
فيستفي على الاولين الاول والرابع وعلى الاخيرين الثاني والثالث ولما  
عن اشراط الانقراض في الجملة بانه يجوز ان يطر البعض ما يخالف اختياده

ولو ادرك المختار فحين يحتج به وجب الامام  
وانما هو الاجماع الاصطلاحي المتداول  
لفعل الواحد المكنون في العدم  
لان الامام وانما هو صوابه في العدم  
المع بعض النسخا وكل الانفاق في العدم  
كان الانفاق انما يكون من الذين يحتاج  
نعم كل الامور وانما هو خارج  
في قولين من غير ترجيح







فاذا وجد فلا اتفاق قبله والحداف مبني على انه لا يشترط ان يقرض العمر فان شرط  
 جاز الاتفاق مطلقا قطعيا وفيما نسب المصم الى الامام والامامي انقلا والواقع  
 ان الامام جواز الامامي منع **واما الاتفاق في غيرهم** اي غير المختلفين بعد استقرار  
 الخلاف بان ما توافدوا عليه فالاصح انه **ممتنع ان طال الامر** اي زمان  
 الاختلاف اذ لو افتتح وجه سقوط الظاهر للمختلفين بخلاف ما اذا قصر فقد لا يظهر  
 ويظهر لغيرهم وقيل يجوز مطلقا لجواز ظهور سقوط الخلاف لغير مختلفين وتمام  
 مطلقا **وعلم ان التشكك** باقل ما قيل حتى لا يمتنع عا اجتمع عليه مع فهمه  
 ان الاصل عدم وجوب ما زاد عليه مثله ان العلماء اختلفوا في دية الذي  
 الواجب على قاتله فقبل كدية المسلم وقيل كنصفها وقيل كثلثها فاخذ به اكثر  
 للاتفاق على وجوبه وبغيره وجوب الزائد عليه بالاصل فان دل دليل على وجوب  
 الاكثر اخذ به كما في غنم ولا يلزم الكلب فغيرها مثلث وقيل انها سبع دل حديث  
 الصحيح على السبع فاخذ به ان **غير اجماع الكوفي** بان يقول بعض المجتهدين  
 حكما ويسكت الباقيون عنه بعد العلم به الى اخره فاسياني **فتاها** اي الاقوال  
 فيه **انه حجة الاجماع** وثانيها انه حجة واجماع لان سكوت العلماء في مثل ذلك يظن  
 منه الموافقة عادة وفيه الثالث اسم الاجماع لاختصاص مطلقه عند القطع

اي المقطوع فيه بالموافقة بخلاف الثاني كاسياني واولها ليس بحجة ولا حجة  
 لاحتمال السكوت لغير الموافقة كالخوف والممانعة والرد في المسئلة وشبه هذا  
 القول للشانخي اخذ انه قول لا ينسب الى ساكت قوله **ولا يعرفها** انه حجة بشرط  
**الاقرار** لان ظهور المجالفة بينهم بعده بخلاف ما قبله **وقال ابن ابي هريرة**  
 انه حجة **ان كان فتيا لا حكا** لان الفتيا يفتي فيها عادة فالسكوت عنها  
 رضي بها بخلاف الحكم **وقال ابو اسحق المروزي** عكسه اي انه حجة ان كان حكما  
 لصدره عادة بعد البحث مع العلماء واتفاقهم بخلاف الفتيا **وقال قوم**  
 انه حجة ان وقع **فيما يفتي** **استدلاله** كرافعة دم واستباحة فروع لاث  
 ذلك لحظه لا يسكت عنه الا راى به بخلاف غيره **وقال قوم** انه حجة ان يقع  
**في عصر العصابة** لانهم لشدة هم في الدين لا يكتفون بما لا يرضون به بخلاف غيرهم  
 فقد يكتفون **وقال قوم** انه حجة **ان كان الساكتون اقل من العائلين** نظرا  
 للاكثر وهو قول من قال ان مخالفة الاقل لا تضر **والصحيح** انه حجة **مطلقا**  
 وهو ما اتفق عليه القول الثاني والثالث وقال الرافعي انه المشهور عند  
 الاصحاب قال وهل هو اجماع فيه وجه **وفي تسميته اجماعا** خلف لفظي وهو ما  
 اختلف فيه القول الثاني والثالث ففيل لا يسمى لاختصاص مطلق اسم



الاجماع بالقطعي اي المقطوع فيه بالموافقة وقيل يسمى لشئ الاسم وانما يقتضي السكون  
لاضاف المطلق الي غيره **وفي قوله** اجماعا حقيقة ترددها ان السكوت المجرد  
عن اشارة رضى وسخط مع بلوغ الفكر اي كل المجتهدين الواقعة **ومعنى هذه النظر**  
**عامة عن مسألة اجتهادية تطيق** قال فيها بعضهم بحكم وعلم به الساكنون  
**وهو صورة السكوني هل يغلب على الموافقة** اي موافقة الساكنين للقائلين  
قيل نعم نظر العادة في مثل ذلك فيكون اجماعا حقيقة لصدق تقريره عليه وان  
نفي بعضهم مطلق اسم الاجماع عنه وقيل لا فلا يكون اجماعا حقيقة فلا يحتاج  
به ويؤخذ بتفصيل الاول فيحتاج انه حجة لان مدركه المذكور هو مدركه ذاك  
وفي هذا الكلام تحقيق لحاصل الاقوال الثلاثة المصدر في المسئلة وبيان  
لمدركه وفيما قبله تحرير لما اتفق منها وما اختلف وكل ذلك من وظيفة الشرح  
زاده على غيره ولو اخذ قوله مع بلوغ الفكر وما عطف عليه من قوله تكليفه لسلم  
منه المراكمة ولو قال هل يظن من الموافقة بدلا ما قال سلم من التكليف في تاويله  
بان يقال هل يغلب احتمال الموافقة اي يجعله غالبا اي اجماعا على مقابله واحترز عن  
السكوني في المقترن بامارة الرضى فانه اجماع قطعيا او المصطف فليس باجماع قطعيا  
وعما اذا لم تبلغ المسئلة كل المجتهدين او لم يرض من زملة النظر فيها عادة فلا يكون

161  
من محل الاجماع السكوني وعما اذا لم تكن في محل الاجتهاد بان كانت قطعية او لم  
تكن بتكليفه فهو عارافه في حذيفة والعكس فالسكوت على القول في الاول  
بخلاف المعلوم فيها وعلى ما قيل في الثانية لا يدل على شيء وانما فصل السكوني  
بامانه المعطوف بالواو والخلاف في كونه حجة واجماعا وانبع بقوله **وكذا في**  
**فيما لم ينتشر** مما قيل بان لم يبلغ الفكر ولم يعرف فيه مخالف قيل انه حجة لعدم ظهور خلاف  
فيه وقال الاكثر ليس بحجة لاحتمال ان يكون غير القائل خاص فيه ولو خاص فيه  
لقال بخلافه وذلك القائل وقال الامام الرازي ومن تبعه انه حجة فيما تعم به البلوى  
كمنع الضوء بمسألة لذكر لانه لا يمتنع من غير القائل فيه ويكون بالموافقة  
لانتماء ظهور المخالفة فلا يمتنع به البلوى فلا يكون حجة فيه ولم يرد المصنف في  
مشرحه على هذه الاقوال الثلاثة فيكون مراده هنا الى خلافه في اصل الحجة من غير  
التفاصيل السابقة في السكوني وعلم انه اي الاجماع قد يكون في امر ديني كمتدبير  
الجيش والحروب وامر الرعية **وويني** كالصلوة والزكاة **وعبلى** لا يتوقف صحته  
اي الاجماع عليه كدور العالم ووحدة الصانع لشئ في اي الامور الخوذية  
تؤلفه لذلك اما ما يتوقف صحة الاجماع عليه كنبوت الباري والنبوة فلا يحتاج  
فيه بالاجماع والالزام الدور **لا يشترط فيه** اي في الاجماع **اما المعصوم** وقال الرازي



يشترط ولا يخلو الرمان منه وان لم يعلم عينه والحجة في قوله فقط وغيره تتبع له  
 ولا بد له اي الاجماع **فمستند** واللام **ليكن** **لغيد الايهما** والمأخوذ في تعريفه **وهو الصحيح**  
 فان القول في الدين بلا مستند خطأ وقيل يجوز ان يحصل غير مستند  
 بان يلهو الاتفاق على صواب وادعى قائمه وقوع صورته ذلك كما قال المصنف  
 به على الامري في قوله الخلاف في الجواز دون الوقوع **مسألة الصحيح** ان كان  
 الاجماع وقيل انه متمنع عادة كاجتماع على اكل طعام واحد قول كلمة واحدة في  
 وقت واحد واجيب بان هذا الاجماع لم عليه لما خالف شواهدهم وقولهم  
 عند الحكم الشرعي اذ يجمع عليه الدليل **والصحيح** انه بعد ما **نحو في الشرع** قال الله تعالى  
 وفي شياق الرسول الاية توعدها على اتباع غير سبيل في اتباع سبيلهم  
 وقولهم او فعلهم فيكون **نحو** وقيل ليس **نحو** لقولهم فان تنازعتم في شئ فردوه  
 الى الله والرسول **انتم** على الرد الى الكتاب والسنة قلنا دل الكتاب على حجتيه كما  
 تقدم **والصحيح** انه بعد حجتيه **قطعي** مباحث **اتفق المعبرون** على انه اجماع  
 كان صرح كل من المجتهدين بالحكم الذي اجمعوا عليه فغير ان يشذ منهم احد لاحالة  
 خطاهم **جمله** **لاحت** **اختلفوا** في ذلك **كالسوقي** وما نهى مخالفه فهو على القول  
 بانه اجماع مجتهد **ظني** للخلاف فيه **وقال الامام الرازي والامري** انه **ظني** مطلقا

لان المجتهدين على الاستحسان والاجماع عن قطع غير متحقق **وهو** بالمخالفة **للام**  
 للمؤيد عليه حيث توعده على اتباع غير سبيل المؤمنين في الاية **بقية** **فهم** **مخرج**  
**اصداق** **قوله** **الثالث** في مسألة اختلاف اهل عصره ما على قولين **واحد** **الثالث** **التميز**  
 بين مسئلتين لم يفصل بينهما اهل عصره **ان خرقا** **الثالث** **والتميز** **الاجماع**  
 بان خالفهما ما اتفق عليه اهل العصر بخلاف ما اذا لم يخرقا **وقيل** **هما** **خارقا**  
**مطلقا** اي ابدلان الاختلاف على قولين **فيلزم** الاتفاق على انتفاء العدول  
 عنهما وعدم التفسير بين مسئلتين **فيلزم** الاتفاق على امتناعه واجيب عن  
 الالتزام بينهما مثال الثالث الخارق ما حكى ابن حزم ان الاخر يسقط الجرد  
 قد اختلف الصحابة فيه على قولين **فيلزم** سقوط الجرد وقيل في تركه فاسقاطه  
 بالاخر خارق لما اتفق عليه القولان **فان** **له** **تضييها** **ومثال** **الثالث** **غيره** **الخارق**  
 ما قيل بحرم مكره التسمية وهو الاعداء **وعليه** **ابو حنيفة** **وقيل** **يجوز** **مطلقا**  
 وعنده الشافعي وقيل بحرم مطلقا **والفارق** بين السهو والعمد موافق لما يفرق  
 في بعض ما قاله ومثال التفسير الخارق ما لو قيل بتوريت النعمة دون الخاتمة  
 العكس وقد اختلفوا في توريتها مع اتفاقهم على ان العلة فيه او في عدمه كونهما  
 في ذوى الارحام فتوريت اهلها دون الاخرى خارق للاتفاق ومثال **التفسير**







ان يكون غير ذلك الغير وبل هذا انتقالية لا بطلانية وعطف هاتين المشلتين  
 على ما قبلهما وان لم تبيننا على حدة فرق الاجماع شحا ولو ترك منها انه وان لم  
 من ذلك مع الاختصار خاصة جابده المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة و  
 هو ما يعرف من الخواص والعموم في غير قبول التشكيك فالحق بالضرورة ما كان  
 الصلاة والصوم وحرم الزنا والخمر كافر قطعا لان حجة يستلزم تلك  
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه وما اوجه كلام الامامي وانما الحاربي ان فيه  
 خلافا ليس بمراد لهما وكذا المجمع عليه المشهور بين الناس المسمى عليه  
 كل البيوع جاحده كافر في الاصح لما تقدم وقيل لا يجوز ان يخفى عليه وفي  
 غير المنصوص من المشهور قد ورد وقيل يكفر جاحده لشدة وقيل لا يجوز ان يخفى  
 عليه وفي ذلك يكفر جاحده المجمع عليه الحنفية لانهم لا يرون الا انما هو كفاية بالجماع  
 قبل الوقوف ولو كان الخبز منصوصا عليه كاستحقاق بنت الابن المدة  
 مع بنت الصليب فانه قضي بالنبي صلى الله عليه وسلم وكا رواه البخاري ولا يكفر  
 جاحده المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قطعا **كتاب الرابع في القياس**  
 في الادلة الشرعية وهو علم معلوم على معلوم من العلم بغير النقض اي الحاق به  
 في حكمه مساواة المصنف للفقول اي لمساواة الاول الثاني في حكمه بان

و اما قال معلوم  
 على معلوم دون  
 ثلث عشر  
 في كل معلوم  
 في كل معلوم  
 في كل معلوم

بان توجد تماها في الاول عند المائل وهو المجتهد واقف على نفسه امره لا بان  
 ظهر غلط فتناول هذه القياس القاسم كالصحيح وان قصر الحدود بالصحيح  
 اي قصر عليه حذف من الحد الاخير وهو عند المائل فلا يتناول في الاصح  
 لانصار المساواة المطلقة الى ما في نفس الامر والقاسم قبل ظهور ضاده  
 معمول به كالصحيح وهو اي القياس حجة في الامور الدينية كالادوية قال  
 الامام الرازي **كتابنا** اسنده اليه ليبراهمة عدة واما غير ذلك كالشرعية فيمنعه  
 قدم فيه عقلا قالوا انه طريق لا يؤمن فيه الخطا والعقل مانع من سلوكه  
 قلنا بغير انه مرجح لانه لا يعمد انه محيل وكيفية يعلم اذا ظن الصواب فيه  
 ابن حزم شرعا قال لان النصوص يستوعب جميع الحوادث بالاسماء اللغوية  
 في غير احتياج الى استنباط قياسي وقلنا لا نسلم ذلك ومنع داود في الجبل  
 منه بخلاف الجبل الصادق بفتاى الاول والمساوي كما يعلم مما سبق وقصر  
 في شرح المحقق على انه لا ينكر قياس الاول وهو ما يكون بثبوت الحكم فيه في الفرع  
 اول من في الاصل كاسيائي ومنعه ابو حنيفة في الحدود والكنارات  
 والرفض والتقديران قال لانها لا يدرك المعنى فيها واجيب بان يدرك  
 في بعضها في غير قياس القياس البناء على السارق في وجوب القطع



بجامع افضال الغير من حرز خفية وقياس القاتل عدا على القاتل خطا في  
وجوب الكفارة بجامع القتل بعذر حق وقياس غير المحرم عليه في جواز الاستثناء  
به الذي هو رخصة بجامع الجأء الطاهر القانع واجزأ ابو حنيفة ذلك عدم  
القياس بكونه في معز المحرم وتمامه دلالة النص وهو لا يخرج بذلك عنه وقياس  
نفقة الزوجة على الكفارة في تقديرها على المهر عبد بن كافي وعذبة الحج والمهر  
بمد كافي كفارة الوقاع بجامع ان كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة  
واصل التقاوت من قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية ومنه **ابن عبدان**  
**مال يضطر اليه** بوقوع حادثه لم يوجد نص فيها فيجوز القياس فيها للحاجة  
اليه بخلاف ما لم يقع فلا يجوز القياس فيه الاستفاضة قلنا فائدة العمل  
به فيما وقعت تلك المسئلة ومنه **قدم في الاسباب والشروط والموانع قالوا**  
لان القياس فيها يخرجها عن ان تكون كذلك فيكون المعنى المشترك بينهما  
بين المقيس عليها هو السبب والشروط والموانع لا خصوص المقيس عليه او  
المقيس واجيب بان القياس لا يخرجها عما ذكر والمعنى المشترك فيه كاهو علة  
لها فيكون علة لما ترتب عليها مثاله في السبب قياس اللواط على الزنا بجامع  
ايلاج منج في جميع محرم شرعا مشتهر لطبعها ومنه **قدم في اصول العبادات**

فمنعوا جواز الصلوة بالاياء المقيسة على صلوة القاعد بجامع الجرح والى  
لان الدواعي تتوزع على نقل اصول العبادات وما يتعلق بها وعدم نقل الصلوة  
بالاياء التي هي من ذلك يد على عدم جوازها فلا يثبت جوازها بالقياس ووضع  
بمنع ظاهر ومنه **قدم القياس الجرحي المجازي** الذي تدعو الحاجة الى ما يقتضيه  
اذ لم يرد نص على رخصة في مقتضاه **كصفان** الدرك وهو ضمان الثمن للشيء  
ان يخرج المبيع تحقا القياس منعه لانه ضمان ما لم يجب عليه ابن سريج والاصح  
صحة لعدم الحاجة اليه لمعاملة الزبا وغيرهم لكن بعد قبض الثمن الذي هو سبب الوجوه  
حيث يخرج المبيع تحقا والمثال غير مطابق فان الحاجة رعية بخلاف القياس  
الا ان غير قوله المجازي بما تدعو الحاجة اليه او الى خلافه فان المسئلة مأخوذة  
من ابن الوكيل وقد قال قاعد القياس الجرحي اذ لم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم  
بيانا على رخصة مع عموم الحاجة اليه في ضمانه او عموم الحاجة الى خلافه هل يمل  
بذلك القياس في خلافه وذكر له صور منها ضمان الدرك ذكره كاتبة وهو  
المثال للشق الثاني من المسئلة ومنها هو مثال للاول صلوة الارث  
على من مات في المسلمين في مشارق الارض ومغاربها وغسلوا وكفنوا في ذلك  
القياس يقتضيه جوازها وعليه الروايات لانها صلوة على غائب والحاجة من



لذلك لتفهم المصلحة والمصلحة عليهم ولم يرد في الآية صلى الله عليه وسلم بيان  
 لذلك ومنع القياس في المسئلة الاولى الاستغناء عنه بعموم الحاجة وفي  
 الثاني معارضة عموم الحاجة <sup>له</sup> بالحيز في الاول قالا لا مانع من ضم دليل الى اخر وفي  
 الثاني قدم القياس على عموم الحاجة ومنع **اخر** ان القياس في العقليات  
 قالوا لا استغناء عما عنه بالعقل ومن اجاز قالا لا مانع من ضم دليل اخر مثله ذلك  
 قياس المباري على خلقه في انه يرى بجامع الوجود اذ هو علة الرؤية ومنع **اخر**  
 في **الغير الاصيل** اي بقاء الشيء على ما كان قبل ورود الشرع بان ينتفي الحكم فيه  
 لا انتفاء مدركه بان لم يجره المجتهد بعد البحث عنه فان وجد شيئ يشبه ذلك  
 لاحكم فيه قبل لا قياس على ذلك للاستغناء عن القياس بالغير الاصيل وقيل  
 بقياس اذ لا مانع من ضم دليل الى اخر **وقدم قياس المصلحة** في مجتها الا ذكر  
 هناك السبب من ذكر معظمهم له هنا وبني عليه لما يظن انه اغفله **والصحيح**  
 ان القياس **حجة** لعدم كونه في العمادة متكررا شايعا مع سكوت الباقيين الذي  
 هو في مثل ذلك من اصول العامة وفاق عادة ولقولنا فاعتبروا **اخر**  
 قياس الشيء بالشيء **الاي الامور العادية والحقيقة** اي التي ترجع الى العادة  
 والحقيقة كاقول الحيز والنفس والحمل او الكثرة فلا يجوز بثبوتها بالقياس  
 لانها لا يدركها العقل فيها فيرجع فيها الى قول الصادق وقيل يجوز لانها قد يدرك

ن  
 صلاح

**والاي كل الاحكام** فلا يجوز بثبوتها بالقياس لان منها ما لا يدركه معناه  
 كوجوب الدية على العاقلة وقيل يجوز بعموم ان كل احكام صلاح لان ثبتت  
 بالقياس بان يدرك معناه ووجوب الدية على العاقلة له معنى يدرك وهو اعانة  
 الجاني فيما هو محذور فيه كما يعان العارم للصلاح ذات البيني بما يعرف اليه الزكاه  
**والا القياس على منسوخ** فلا يجوز لان استغناء اعتبار الجامع بالنسخ وقيل  
 يجوز لان القياس مظهر لحكم الفرع الكثير ونسخ الاصل ليس نسخا للفرع **خلاف**  
**للمعنيين** جواز القياس في المستثنيات المذكورة وقد تقدم توجيه **لنفس**  
**المض على العلة** لحكم **ولو في جانب المركز** امر **بالقياس** اي ليس امر به لاني  
 جانب الفعل هو الكرم زيد العلم ولا في جانب المركز هو المحرم حرام لا سكارا  
**خلاف** **للبحر** اي في المحين في قوله انه امر به في الجانبين اذ الفائدة لا تدور  
 العلة الا ذلك حتى لو لم يرد التقيد بالقياس استقييد في هذه الصورة  
 قلنا لا نسلم انه لا فائدة الا ذلك بل الفائدة بيان مدرك الحكم ليكون اذ وقع  
 في النفس **ثالثا** وهو قول اي عبد الله البصر **التفصيل** اي انه امر به في جانب  
 المركز دون الفعل لان العلة في المركز المعسدة وانما يحصل الفرض في انفسها  
 بالاستشاع من كل فرد مما يصدق عليه العلة والعلة في الفعل المصلحة ويحصل



الغرض من حصولها بقوله فما يصدق عليه العلة ممنوع بل يكفي  
 كل فرد مما يصدق عليه المطلق **واركانه** اي القياس **الرابعة** مقتضى عليه ومقتضى  
 ومعنى مشترك بينهما وحكم المقيس عليه يتقيد بواسطة المشتركة الى المقيس وما  
 كان يعبر عنه الاول منها بالاصل والفرع على خلاف في ذلك ذكره في ضمن  
 تقديمه فقال **الاول الاصل وهو محل الحكم المشبه به** بالرفع صفة المحل  
 اي المقيس عليه **وقيل دليله** اي دليل الحكم **وقيل حكمه** اي حكم المحل **وسياتي ان**  
**ان الفرع المحل المشبه** **وقيل حكمه** ولا يتأتى فيه قوله بانه دليل الحكم كيف ودليله  
 القياس **فالاول** مبني على الاول والثاني مبني على الثالث وكذا اصل الثاني لانه  
 اذا صح تفرع الحكم عن الحكم صح تفرعه عن دليله لاستناد الحكم اليه وكل من هذه  
 الاقوال التي في التسمية لا يخرج عما في اللغة من ان الاصل ما يبنى عليه غيره و  
 الفرع ما يبنى عليه غيره والاول من الاقوال بينهما اقرب كالا يخفى وتكون حكم الفرع  
 غير حكم الاصل باعتبار المحل وان كان عينه بالحقيقة صح تفرع الاول على  
 الثاني باعتبار ما يدل عليهما وعلم المجتهد به لا باعتبار ما في نفس الامور فان الحكم  
 قديم ولا تفرع في القديم **والاشترط** في الاصل الذي يقيس عليه **قال على الجواز**  
 القياس عليه فبوجه او شخصه ولا الاتفاق على وجود العلة فيه خلافا //

**لزامها** بالمشيئة اي لا يحتمل اشتراط الاول وهو عثمان البتي وزاعم اشتراط الثاني  
 وهو بشر المريسي فعند الاول في مسائل البيع مثلا الا اذا قام دليل على جواز  
 القياس فيه وعند الثاني لا يقاس فيما اختلف في وجود العلة فيه بل لابد  
 بعد الاتفاق على ان حكم الاصل يعمل من الاتفاق على ان علة كذا او ما شابه  
 مردود بانه لا دليل عليه **الثاني** من اركان القياس حكم الاصل **وهو شرط ثبوت**  
**بغير القياس قيل** وبغير **الاجماع** اذ لو ثبت بالقياس كان القياس **الثاني**  
 عند اتحاد العلة لغوا للاستغناء عنه بقياس الفرع فيه على الاصل في الاول  
 وعند اختلافها غير متفقد لعدم اشتراك الاصل والفرع فيه في علة الحكم **ثالثا**  
 الاول قياس الغسل على الصلوة في اشتراط اليقظة بجامع العبادة ثم قياس  
 الوضوء على الغسل فيما ذكر وهو لغو للاستغناء عنه بقياس الوضوء على  
 الصلوة وثالث الثاني قياس الرق وهو استداد محل الجماع على جبه الذكر  
 في نسخ الشكاح بجامع فوات الاستمتاع ثم قياس الجذام على الرق فيما ذكر  
 وهو غير متفقد لان فوات الاستمتاع غير موجود فيه والعدل بانه لا يثبت  
 حكم الاصل بالاجماع الا ان يعلم ان مستنده النص يستند القياس اليه مردود  
 بانه لا دليل عليه نعم يحتمل ان يكون الاجماع عن قياس ويدفع بان كون حكم



الاصل حينئذ قياس مانع في القياس والاصل عدم المانع **وكونه غير متعبد**  
**فيه بالقطع** كما ذكره الغزالي لان ما تعبد فيه بالقطع انما يقاس على محله ما يطالب  
 فيه القطع اي اليقين كالعقائد والقياس لا يفيد اليقين واعتراضه بانه بعينه اذ  
 علم حكم الاصل وما هو العلة فيه وجودها في الفرع كونه **شرعيا ان استلحق حكما**  
**شرعيا** بان كان المطلوب اثباته ذلك فان لم يستلحقه بان كان المطلوب  
 اثباته غير ذلك بناء على جواز القياس في العقلية واللغوية فلا يشترط ان  
 يكون حكم الاصل شرعيا بمعنى انه يكون غير شرعي ولا بد فان غير الشرعي لا يستلحق  
 الا غير شرعي كان الشرع لا يستلحق الا شرعي ولما ذكر الامير وعينه هذا الشرط  
 بناء على امتناع القياس في العقلية واللغوية كما مر جوابه زاد المحقق في التعبد  
 المذكور ليبقى على شرطية مع جواز القياس فيها المبرح عنده **وكونه غير فرع**  
**اذا لم يظهر للوسط** على تقدير كونه **فانما** فان ظهرت جاز كونه  
 فرعاً وقيل بشرط كونه غير فرع **مطلقا** والا فاعلمته في القياسين اراحت  
 كان الثاني لغوا واختلفت كان الثاني غير منعقد كما تقدم ووقع المعنى ذلك  
 بانه قد يظهر للوسط الذي هو الفرع في الاول والاصل في الثاني مثلاً فائدة  
 كما يقال التفاح ربيع قياسا على الزبيب حجامع الطعم والزبيب ربيع قياسا على

على التبرع بحجامع الطعم مع الكيل والتمر ربيع قياسا على الارز حجامع الطعم والكيل  
 مع القوت والارز ربيع قياسا على البر حجامع الطعم والكيل والقوت الغالب ثم بقيت  
 الكيل والقوت غير الاعتبار بطريقه فيثبت ان العلة الطعم وحده وان التفاح  
 ربيع كالبر ولو قيس ابتداء عليه حجامع الطعم لم يسلم من منع عليه فقد ظهر  
 للوسطية التدرج فائدة وهي ان من منع عليه الطعم فيما ذكر فتكون تلك  
 القياسات صحيحة بحالات ما لو قيس التفاح على السفرجل والسفرجل على البطيخ  
 والبطيخ على القثا والقثا على البر فانه لا فائدة للوسطية فيها لان نسبتها ما  
 عد البر اليه بالطعم دون الكيل والقوت نعم اعترض على المصنوع بان في قوله هنا منع  
 قبله ومن شرط ثبوته بغير القياس تكرارا واجاب لا يلزم من شرطه كونه غير فرع  
 اشترط ثبوته بغير القياس لانه قد ثبت بالقياس ولا يكون فرعاً للقياس سر المراء  
 ثبوت الحكم فيه وان كان فرعاً لاصل اخر وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع ان لا  
 يكون ثابتاً بالقياس لجواز ان يكون ثابتاً بالقياس ولكنه ليس فرعاً في هذا القياس  
 الذي مراد اثبات الحكم فيه انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام المشتمل على التكرار لا يرفع  
 الاعتراض وكيف ينفذ والمذكر واحد كما تقدم وقد اقتصر الامام الرازي ومن  
 تبعه على القول الاول والا مروي ومن تبعه على القول الثاني اعني قوله غير فرع



ان لا يكون ثابتا بالقياس الجواز ان يكون ثابتا بالقياس ولكنه ليس في عاين هذا  
 القياس الذي مراد اثبات الحكم فيه انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام مشتمل على التكرار لا يدفع  
 الاعتراض وكيف يندفع والمذكر واحد كما تقدم وقد اقتصر الامام الرازي ورفقه  
 على المقول اولاً والامير ومن تبعه على المقول ثانياً مجمع المصنفين في غير تامل  
 واستدراج بما اجاب به وتقييده للثاني بما اذا لم ينظر للوسط فائدة اخذ  
 منه كلام جويني في السلسلة كما بينه في شرح المختصر لا طائل تحته وعلى تقدير  
 اعتباره فكان ينبغي حمل اطلاقهم عليه لا ان يحكي بغيره ويصرح فيه بطلاقا  
 وهم لم يصروا به **وان لا يعدل عن سائر القياس** فاعداً غير منه اي خرج  
 عنه منهاجه لا لغيره لا قياس على محله لتعذر التعديته بحك كسهادة خزيمة قال  
 صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة فحسبه فلا يثبت هذا الحكم لغيره وان كان  
 اعلى منه رتبة في المعز المناسب لذلك من الدين والصدق كالصدق في امره  
 وقصة شهادة خزيمة رواها ابو داود وابن خزيمة وحاصلها ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم ابتاع فرساً من اعرابي فحج البعير وقال هل شهيد ايشهد علي فشهد  
 عليه خزيمة بن ثابت اي دون غيره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما حملك على  
 هذا ولم تكن حاضراً فقال صدقت بما جئت به وعلت انك لا تقول

الاحقا فقال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة او شهد عليه فحسبه هذا  
 لفظ ابن خزيمة ولفظ ابي داود فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة شهادته <sup>حلي</sup>  
 وذكر اهل البيت ان ذلك الفرس والمسعى من خير النبي صلى الله عليه وسلم بالمعجبين  
 لحسن صهيله **وان لا يكون دليل حكم اي الاصل شامل لحكم الفرع** لا يستغنى  
 ح عن القياس بذلك الدليل على انه ليس جعل بعض الصور المشتملة اصلاً <sup>حلي</sup>  
 باولى من العكس مثاله ما لو شهد علي بربوبية البر بحديث مسلم الطعام بالطعام  
 مثلاً بمثل ثم قيس عليه الذرة بجامع الطعم فان الطعام يتناول الذرة كالبر  
 سواد ويتأني في شروط العلة ان لا يتناول دليلها حكم الفرع بعمومه <sup>خصوصاً</sup>  
 على الاحتياط فقام له المبرر على جواز دليله على حد لور واحد كما سيأتي لا ياتي هنا  
 كما يفهم من العداوة السابقة في التوجيه واتى المصنف بالطاهر من المفسر الرابع  
 الى حكم الاصل المحدث عنه في قوله دليل حكمه وفي قوله **وكون الحكم اي في الاصل**  
**متفقاً عليه** والاحتياج عند منعه الى ثبانه فينتقل الى مسألة اخرى ونشير  
 الكلام ويفوت المعصود **وقيل من الامة** حتى لا يتأني المنع بوجه **والاصح**  
**بينا الحصريين** فقط لان البحث لا يعود لها والاصح **انه لا يشترط مع اشتراط**  
**اتفاق الحصريين فقط اختلاف الامة** غير الحصري في الحكم بل يجوز اتفاقهم



كالحضيرة وقيل شيرة واختلافهم فيه لئلا يأتى للحضم الباعث منه فانه لا فدية  
 له فان كان الحكم متفقاً عليه بينهما لكان **لعليتين مختلفتين** كما في قبيل  
 حيلة البالغة على الصبيته في عدم وجوب الزكوة فان عدمه في الاصل متفق عليه بيننا  
 وبيننا الحنفية والعلة عندنا كونه حلياً مباحاً وعندهم كونه مال صبيته **فهو اي**  
**القياس** المشتمل على الحكم المذكور **مركب الاصل** سمي بذلك لتركيب الحكم فيه اي  
 بناء على العلية بالنظر الى الحضيرة او كان الحكم متفقاً عليه بينهما **العلة يمنع**  
**الحضم وجوده في الاصل** كما في قياس ان تزوجت فلانة ثم طالق على فلانة  
 التي ان تزوجها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد التزوج فان عدمه في الاصل  
 متفق عليه بيننا وبين الحنفية والعلة تعليق الطلاق قبل ملكه والحنيفة  
 يمنع وجوده في الاصل ويقول هو تنجيز **فركبا لوصف** يسمى القياس المشتمل  
 على الحكم المذكور بذلك لتركيب الحكم فيه اي بناء على الوصف الذي يمنع الحضم  
 وجوده في الاصل **ولا يقبلان** اي القياس المذكوران لمنع الحضم وجوده في  
 الفرع في الاول وفي الاصل في الثاني **ظلالا للحد فيبين** في مقام يقبلان  
 نظر الاتفاق الحضيرة على حكم الاصل **ولو سلم الحضم العلة** للمستدل اي انها  
 ما ذكره فاشية **المستدل وجودها** حيث اختلفا فيه او سلمه اي وجودها

المناظرة انتهى الدليل عليه تسليمه في الثاني وقيام الدليل عليه في الاول  
 فان لم يتفقوا اي الحضانة على الاصل من حيث الحكم والعلة ولكن **رام** المستدل  
 اثبات حكم بدليل ثم اثبات العلة بطريق فالاصح **قوله** في ذلك لان ثبوت  
 بمنزلة اعتراف الحضم به وقيل لا يقبل بل لا بد من اتفاقهما على الاصل صونا  
 للكلام عن الانتشار **والصحيح انه لا يشترط في القياس الاتفاق** اي الاجماع  
 على تعليل حكم الاصل اي على انه معطل **والنص على العلة** المستلزم لتعليله  
 لانه لا دليل على اشتراط ذلك بل يكفي اثبات التعليل بدليل وقد تقدم انه  
 لا يشترط الاتفاق على وجود العلة خلافاً لما زعمه وانما فرق بيني وبين المستدل  
 لمنازعة المحيلة **الثالث** من اركان القياس الفرع وهو **المحل المشبه بالاصل**  
**وقيل حكمه** وقد تقدم انه لا ياتي قول كالاصل بانه دليل الحكم **ومر شمله**  
 اي الفرع **وجود تمام العلة** التي في الاصل فيه من غير زيادة او معها كالا  
 في قياس البنيان على الخمر والايدي في قياس الضرب على التانيق لمقتضى الحكم اي  
 الفرع وعدل كما قال عن قول ابن الحارث ان يساوي في العلة علة الاصل لا ياتي  
 ان الزيادة نقص **فان كانت** اي العلة **قطعية** بان قطع بعلة الشيء في  
 الاصل وبوجوده في الفرع كالا سكار والايدي ايضا تقدم **مقتضى قياسها**



كان الفرع فيه تناول دليل الاصل فاما كان دليله ظنيا كان حكم الفرع  
 كذلك او كانت **ظنية** بان ظن علمته الشيء في الاصل وان قطع بوجوده في الفرع  
**فقياس الادون** اي فذلك القياس ظني وهو قياس الادون **كالتمساح** اي قيا  
**علم البر** في باب الربا **بجامع الطم** فانه العلة عندنا في الاصل ويحتل ما قبلها  
 القوت او الكيل وليس في التمساح الا الطم فنثبت الحكم فيه ادون من ثبوت في  
 البر المتمر على الاوصاف لثلاثة فادونية القياس من حيث الحكم لا من حيث  
 العلة اذ لا بد من تمامها كما تقدم والاول اي القياس يشمل قياس الاول والميسر  
 اي ما يكون ثبوت الحكم فيه في الفرع او في منه في الاصل او مساويا لقياس البر  
 للوالدين على التام فلهما وقياس اوراق مال اليتيم على اقله في التجرم فيها  
 وتقبل المعارضة فيه اي في الفرع **بمقتضى تعقيد او صد لا خلاف الحكم على**  
**المختار** وقيل لا تعيد والا لا تعيد مقيد لما ظاهرا اذ يصير المقترض مستدلا و  
 بالعكس وذلك خرج عما قصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله الى غيره وجيب  
 بان العقد في المعارضة هدم دليل المستدل لا اثبات مقتضاها المؤدي الى  
 ما تقدم وصورتها في الفرع ان يقول المقترض للمستدل ما ذكرته من الوصف وان  
 اتقنى ثبوت الحكم في الفرع فعند وصف اخر يقتضيه تعقيد او صد مثلا

التعقيد المسح ركن في الموضوع فحين تثليثه كالوجه فيقول المعارض مسح في  
 الموضوع فلا يسن تثليثه مسح الخ ومثال الصد او تروا ظلت عليه النبي صلى الله عليه  
 فيجب كالتشهد فيقول المعارض وقت بوقت صلوة من الخمس فيستحب كسنة الفروا ما  
 المعارضة بمقتضى خلاف الحكم فلا تقدر قطعا لعدم منافاتها بالدليل المستدل كما  
 يقال اليخير العوس قول فائتم قائله فلا يوجب الحكارة كشهادة الزور فيقول  
 المعارض قول مؤكدا للباطل يظن به حقيقة فيوجب التعزير كشهادة الزور  
**والمختار** في دفع المعارضة المذكورة زيادة على وصفها بكل ما يفرض به على  
 المستدل ابتداء **بقول الترجيح** لوصف المستدل على وصف المعارض يخرج  
 ما ياتي في محله لتعيني العمل بالراجح وقيل لا يقبل لان المعبرة في المعارضة هي  
 اصل الظن لا مساواة لظن الاصل لا انتفاء العلم بها واصل الظن لا ينفذ  
 بالترجيح والمختار بناء على قبول الترجيح **انه لا يجب الايمان اليه في الدليل**  
**ابتداء** وقيل يجب لانه دليل لا يتم بدون دفع المعارض واجيب بان لا  
 ح ولا حاجة الى دفعه قبل وجوده وهذه المسئلة ذكرها الايدي وتبعه  
 في الاعتراضات وذكرها ههنا النسب لانها تؤول الى شرط في الفرع وهو  
 ان لا يعارض كاعاد الآدمي ههنا ووجه ان الدليل لا يثبت المدعى الا



اذا سلم عن المعارض **ولا يقوم القاطع على خلاف** اي خلاف الفرج في الحكم  
**وقائفا** اذا لا صحة للقياس في شيء مع قيام الدليل القاطع على خلافه **ولا**  
 يقوم **جز الواحد** على خلافه **عند الاكثر** فيقدم عندهم على القياس كما تقدم في  
 مجته **ويساوي** الفرع الاصل وحكمه حكم الاصل فيما يقصد به **عزير** او جنس  
 اي عير العلة او جنسها بالنسبة الى الاول وعير الحكم او جنسه بالنسبة  
 الى الثاني مثال المساواة في عير العلة قياس البنيد على الحر في الحرمة بجامع  
 الشدة المطبقة فانها موجودة في البنيد بعينها نوعا لا شخصا ومثال المساواة  
 في جنس العلة قياس الطرف على النفس في ثبوت القصاص بجامع الجناية فانها  
 جنس لا تلافها ومثال المساواة في عيني الحكم قياس القتل بقتل على القتل  
 بحد في ثبوت القصاص فانها فيها واحد والجامع كون القتل عمدا عدوانا  
 ومثال المساواة في جنس الحكم قياس بضعة الصغيرة على مالها في ثبوت المولاة  
 للاب او الجد بجامع الصغر فان المولاة جنس لولايتي النكاح والمال فان  
**خالف** المذكور ما ذكر اي لم يساوه فيما ذكر **فسد القياس** لان انتفاء العلة  
 عن الفرع في الاول وانتفاء حكم الاصل عن الفرع في الثاني على ان اشتراط المساواة  
 في العلة مستغنى عنه بما تقدم من اشتراط وجود تمام العلة في الفرع ولو قلنا

هناك فربما او جنسها المقصود بالذكر هنا لو في مخرج التلاوة التلاوة  
 وفي الوقوع فيما عدل عنده هناك وفي لفظ المساواة وعبارة ابن الحاجب ان يبيانا  
 في العلة علة الاصل فيما يقصد به عزير او جنس وان يساوي حكمه حكم الاصل  
 فيما يقصد به عزير او جنس **وجواب المعترض بالمخالفة** فيما ذكر ببيان الاتفاق  
 فيه مثلا ان يقيس الشافعي ظهرا والذير على ظهرا والمسلم في حرمة وطير المرأة  
 فيقول خفف الحرمة في المسلم تنتهي التجارة والكافر ليس من اهل الكفاة اذا لا  
 يمكن الصوم عندها الفساد نبيته فلا تنتهي الحرمة في حقه فاختلف الحكم فلا  
 يصح القياس فيقول الشافعي يمكن الصوم بان يسلم ويأتي به ويصح اعتنا  
 واطعامه مع الكفر اتفاقا من مخرج اهل الكفاة فالحكم متحد والقياس صحيح  
**ولا يمكن** الفرع منصوصا عليه بموافق للقياس للاستغناء عن النص  
 عن القياس **خلافا لمجوز دليلي** على عدل اول واحد في عدم شدة اطعاما ذكر  
 لما جوزه ويفيد القياس عنده معرفة العلة **ولا يخالف** للقياس لتقدم  
 النص على القياس **الا لثبوت النظر** فان القياس المخالف صحيح في نفسه ولم  
 يعمل به لمعارضته النص **ولا يكون** حكم الفرع متقدما على حكم الاصل  
 في الظهور كقياس الوضوء على التيمم في وجوب الميتة فان الوضوء تفيد به



قبل الهجرة واليتم انما تعبد به بعد هذا ولو جاز تقدمه للزم ثبوت حكم الفرع حال  
 تقدمه من غير دليل وهو متنع لانه مكليف بما لا يعلم نعم ان ذكر ذلك الزاماً للحكم جازك  
 قال الشافعي للحنفية طهارتان اني يفتقران لتساوي الاصل والفرع في المعنى  
**وجوزه** اي جوزه تقدمه **الامام الرازي عند دليل اخر** يستند اليه حاله التقيد  
 دفعا للحجة والمذكور بناء على جواز دليله او ادلة على مدلول واحد وان  
 تاهر بعضها عن بعض كعجرات البع على ارضه ولم المتأخرة عن الحجته المقارنة  
 لا ابتداء الدعوة **ولا يشترط** في الفرع ثبوت حكمه بالنص جله خلا فالقائم في  
 مقامه بشرط ذلك ويطلب بالقياس تفصيله قالوا فلو العلم بثبوت جرح  
 الجمله لما جاز القياس في توريثه مع الاخوة ورد اشراطهم ذلك بان العلم  
 من الهابة وغيرهم قاسوا انت عليهم على الطلاق والظهار والايلاء بحسب  
 اختلافهم فيه ولم يوجد فيه نص لاجلته ولا تفصيلا **ولا يشترط** في الفرع **انتفاء**  
**نص واجماع** بوافقه في حكمه اي لا يشترط انتفاء واحد منهما بل يجوز القياس مع  
 موافقتهما او احدهما **خلاف الغزالي والامدي** في اشراطهما انتفاءهما مع  
 تجوزهما دليله على مدلول واحد نظرا الى ان الحاجة الى القياس انما عوانه  
 فقد النص والاجماع وان لم تقع مسألة بعد خلاف قول ابن عبد الله السائي

واجيب بان ادلة القياس مطلقة واشراط ذلك نعم في غير المعنى اشراط انتفاء  
 النص مخالفه لقول اولاولا لا يكون منصوصا **الرابع** من اركان القياس **العلم** وفي  
 معناها حيثما اطلقت على شيء في كلام ائمة الشرع اقوال تبني عليها مسائلنا  
**قال اصل الحق هو المعروف** للحكم فعن كون الاسكار علة انه معروف اي علمه على  
 حرمه المنكر كالحرم والبنية **حكم الاصل** على هذا ثابت **لما لا بالنص خلا**  
**للحنفية** في قيامه بالنص لانه المفيد للحكم قلنا لا يفيد بغيره بغيره كون محله اصلا  
 يقاس عليه الكلام في ذلك والمفيد للعلم اذ هي منشأ التقدير المحققة  
 للقياس **وقيل** العلة **المؤثرة** في الحكم بناء على انه يتبع المصلحة او العسرة  
 وهو قول المعتزلة **وقال الغزالي** هي المؤثرة فيه **بإذن الله** اي بحججه  
 لا بالذات **وقال الامدي** هي **الباعث** عليه وقال انه من اركان الشافعية في قولهم  
 حكم الاصل ثابت لهما اي انها باعثة عليه وانه مراد الحنفية ان النص معروف له  
 وان كلاما لا يخالف الا في مراده ومقتضى انما الحاجب في ذلك وقال الامم ونحن  
 معاشرة الشافعية انما تفسر العلة بالمعرف ولا تفسرها بالباعث ابدأ ونشده  
 النكير على من يفسرها بذلك لان الرب تعالى لا يبعث شيئا على شيء ومنه عزير الفقهاء  
 عنها بالباعث اراد انها باعثة للمكلف على الاستئصال بنية عليه اي بحججه



بيان **وقد تكون العلة دافعة للحكم** او رافعة له او فاعلة لامرني اي الدفع و  
 الرفع مثالا الاول العلة فانه يدفع حل النكاح في غير الزوج ولا ترفع كما لو كانت  
 عن شبهة ومثال الثاني الطلاق فانه يرفع حل الاستمتاع ولا يدفع لحوان النكاح  
 بعده ومثال الثالث الرضاع فانه يدفع حل النكاح ويرفعه اذا طرأ عليه وتكون  
 العلة وصفا حقيقيا وهو ما يتعقل في نفسه من غير توقف على عرف او غيره  
 ظاهرا مضبطا كالطمع في باب الربا او وصفا عرفيا مطردا لا يختلف باختلاف  
 الاوقات كالشرف والحنسة في الحكامة وكذا تكون في الامم وصفا لغويا  
 كتقليد حرمة النبيذ بانه يسمى خمر كما مشتت من ماء العنب بناء على ثبوت اللغة بالقبول  
 ومقابل الامم يقول لا يعمل بالحكم الشرعي بالامر اللغوي او حكما شرعيا سواء كان  
 العلول حكما شرعيا كتقليد حوان زهنا المشاع يجوز بيعه ام كان امرا حقيقيا  
 كتقليد حيات الشرع حرمة بالطلاق وحله بالنكاح كاليد وقيل لا تكون حكما  
 لان شأن الحكم ان يكون معلولا لا علة توردها ان العلة بمفعول لا يمنع ان  
 يعرف حكم حكما او غيره ومثالها تكون حكما شرعيا ان كان العلول حقيقيا هذا  
 مقتضى سياق المص وفيه سهو وصواب ان تراد لفظة لا بعد قوله ومثالها  
 ذلك ان في تقليد الحكم الشرعي بالحكم الشرعي خلافا وعلى الجواز الرجح هل يجوز

تقليد الامر الحقيقي بالحكم الشرعي قال في المحصول الحق الجواز بمقابلة المانع من  
 ذلك مع تجويزه بتقليد الحكم الشرعي بالحكم الشرعي هو التفصيل في المسئلة او  
 وصفا مركبا وقيل لا لان التقليد بالمركب يؤدي الى محال فانه بانتفاء جزء  
 منه ينتفي عنية بباستفاء اخر حيث يلزم تحقيق الحاصل لان انتفاء الجزء  
 علة لعدم العلية قلنا لا سلم انه علة وانما هو عدم شرط وان كل جزء شرط للجزء  
 ولو سلم انه علة فحيث لم يسبقه غيره اي انتفاء جزء اخر كما في نواقض الوضوء  
 وفي التقليد بالمركب تقليد وجوب القصاص بالقنن العدوان لمكان في غير ولد كما  
 المص وهو كثير وما رى للمانع منه مخلصا الا ان يتعلق بوصفة ويجعل  
 الباقي شروطا فيه ويؤول الى حذف ح الى اللفظ **وقال الشافعي** ولا يجوز ذلك **لا يرد**  
**على خمس** من الاجراء حكاه الشيخ ابو اسحاق البشير في كمال ما ورد في بعضهم في  
 شرع الجمع وحكاه عن حكاية الامام في المحصول بلفظ سبعة وكانها اشقت  
 في نسخة كما قال المص قال اي الامام ولا يعرف لهذا الحصر حجة وقد يقال عجزه ان  
 في قائله وتأنيت العدد عند حذف المعدود المذكور كما هنا جائز عدل المص  
 الاصل اختصارا وفي شروط اللاحق بها اي مسبب العلة اشتغالها على حكمه  
 تبعث المكلف **على الانتشال** **وفصل** شاهد الاناطة الحكم بالعلم كحفظ



النفس فانه حكمة ترتيب وجوب القصاص على علمه في القتل العمد الى اخره  
فانه من علم انه اذا قيل اخبرني من انكف عن القتل وقد يقدم عليه توطيئ النفس  
على تلحقها هذه الحكمة بتبعث المكلف في القاتل ويولي الامر على مثال الامر الذي هو  
ايجاب القصاص بان يمكن كل من اوارث القتل في القصاص ويصلح مثله الا ان  
وجوب القصاص بعلمه فيلحق في القتل بمقتل بالقتل مجدد في وجوب القصاص  
لاشراكها في العلم المشتبه على الحكمة المذكورة وقوله بتبعث على الاشتغال اي حيث  
يطالع عليها وسياتي انه يجوز التقليل بما لا يطلع على حكمه ومن ثم اي من هنا  
وهو اشتراط اشتغال العلم على الحكمة المذكورة اي من اجل ذلك كان مانعها وصفا  
وجوديا يخل بحكمها كالذي على القول بان مانع من وجوب الزكاة على المعنف فانه  
وصف وجودي يخل بحكمة العلم لوجوب الزكاة المعلن بمالك النص وهو استغناء  
بملكه فان المدين ليس متغنيا بملكه لاحتياجه الى وفاء دينه ولا يضر خلاف المثال  
عن اللاحاق الذي الكلام فيه **وهو** شروط اللاحاق بها ان تكون وصفا ضابطا للحكم  
كالسفر في جواز القصر مثلا لانفس الحكمة كالمسقة في السفر لعدم انضباطها  
وقيل يجوز كونها نفس الحكمة لانها المشروعة لها الحكم وقيل يجوز ان انضبطت  
لانتفاء المحذور **وهو** شروط اللاحاق بها ان لا تكون عدما في الشبوتي وفاقا

للإمام الرازي وخلافه للإمامين هذا فنقلب على المص سها و صوابه ما قال  
في شرح المحقق وفاقا للإمامين وخلافه للإمام الرازي في تجوز التقليل الشبوتي  
بالعدم لصحة ان يقال ضرب فلان عبده لعدم اشتغال امره واجبيبت صحة  
التقليل بنده وانما يمنع بالكف عن الاشتغال وهو امر شبوتي والخلاف في عدم  
المضاف كما يؤخذ من الدليل وجوابه ولكن الامير انما منع عدم المحض اي  
المطلق واجاز المضاف الصادق بالوجود كالامام والاكثر وجيز الخ لا  
فيما جوزه غير ويجوز وفاقا لتقليل العبد بمثله او بالشبوتي كتقليل عدم  
صحة التصرف بعدم العقد وبالا سرف كما يجوز قطعاً لتقليل الوجود بمثله  
كتقليل حرمة الخمر بالاسكار ومن امثلة تقليل الشبوتي بالعدم ما يقال بحجب  
قتل المرتد لعدم سلامه وان صح ان يقال لكفره كما يصح ان يعبر عن عدم العقل  
بالجنون لان المعنى الواحد قد يعبر عنه بصارتي منقية ومثبتة ولا  
مشاحة في التعبير والاصافي كالا بوق عدم كما هو قول المتكلمين وسياتي  
نقيضه في اخر الكتاب في جواز تقليل الشبوتي بالخلاف وكذا قال الامام  
الرازي والامير لكن تقدم في مبحث المانع التمثيل للوجود بالابوة وهو  
صحح عند الفقهاء نظرا الى انها ليست عدم شيء ومرجع القياس اليهم فلا يمتنع



ان يقل والا في غير وجوب التقليل بما لا يطع على حكمة كما في تقليل الربوي  
 بالطم او غيره ويعلم من ذلك انه لا قلوا على من حكمة لكن في الجملة لقوله فان  
 قطع بانساقها في صورة فقال الغزالي وصاحبه محمد بن يحيى يثبت الحكم فيها  
 للمظننة وقال الجليلون لا يثبت ادلاجة بالمظننة عند تحقق المنة مثال  
 من مكنت على البحر وتزل منه في سفينة قطعت مسافة الفضة في لحظة غير  
 مشقة يجوز له القصر في سفره هذا العلة القاصرة وهي التي لا تستدعي حل  
 النقص منها فقم عز ان يعطل بها مطلقا والحنفية منعوها ان لم تكن ثابتة  
 بنص واجماع قالوا جميعا لعدم قاندها وحكاية القاضي ابي بكر الباقلاني  
 الاتفاق على جواز الثابتة بنقص معتضة بحكاية القاضي عبد الوهاب الخواف  
 فيه كما اشار الى ذلك المصنف بحكاية الخواف والصحيح جوازها مطلقا  
 قاندها معرفة المناسبة بين الحكم وعمله فيكون ادع القبول ومنع الا على  
 محل معلومها حيث يشتمل على وصف متعدد لعارضتها لم يثبت استقلاله  
 بالعلية وتقوية النص الدال على معلومها بان يكون ظاهرا قال الشيخ الامام  
 والدائم وزيادة الاجر عند قصد الامتثال لاجلها لزيادة النشاط فيه  
 بقوة الانعاز ليعتدل معلومها وفي صورها ما ضبط بقوله ولا تستدعي اي العلم

عند كونها محل الحكم او خروج الخاص بان لا يوجد في غيره او وصفه اللازم  
 بان لا يتصف به غيره الاستحالة التعديح مثال الاول تقليل حرمة الربا في الذم  
 بكونه ذهبيا وفي الفضة كذلك ومثال الثاني تقليل نقض الوضوء في الخارج  
 في السيليز بالخروج منها ومثال الثالث تقليل حرمة الربا في التقدين بكونها  
 قيم الاشياء وخروج الخاص واللازم غيرها فلا ينفق التقدي عن كقيل الحنفية  
 النقص فيما ذكر بخروج الخمس البدن الشامل لما ينقص عندهم من الفصد  
 ونحوه وكقيل ربوية الربا بالطم ويصح التقليل بحج الامم اللقب كقيل  
 الشافعية رضي الله عنه بخامسة بول ما يوجب له بول كبول الادير وفاقا لآية  
 اسحق التبراري ومثلا فالامام الرازي في نفيه ذلك حاكيا فيه الاتفاق بها  
 له بانما علم بالضرورة انه لا اثر في حرمة الحر لسميته خراجا شتمه من كونه  
 خمارا للعقل فهو تقليل بالوصف اما المشتق المأخوذ من الفعل كالسارق  
 والقاتل خوفاق هو التقليل به واما نحو الابيض من المأخوذ من الصفة  
 كالبياض فمشبه صور وبياني الخلاف فيه وجوز الجمهور التقليل للحكم <sup>بالمعنى</sup>  
 فالتم مطلقا لان العلة الشرعية قلنا ولا مانع من اجتماع علامتها على شيء واحد  
 وادعوا وقوعه كما في المس والمس والبول المانع كل منها في الصلوة مثالا



وجوزة ابن فورك والامام الرازي في العلة المفروضة دون المستنبط لان الاول  
المستنبط الصالح كل منها للعلية يجوز ان يكون مجموعها العلة عند الشارع ولا يتقيد  
استقلالها بخلاف ما ينص على استقلالها بالعلية واجيب بانها لا تتغير استقلالها  
بالاستنباط ايضا وحكي ابن ابي جب عكس هذا ايضا اي الجواز في المستنبط  
دون المفروضة لان المفروضة قطعية فلو قدرت لزوم الحال الا في مجاز المستنبط  
لجواز ان يكون العلة فيها عند الشارع مجموع الاوصاف واسقط المص هذا القول  
لقوله لم اره لغيره ومنع امام الحرمين شرعا مطلقا مع تجوز عقلا قال انه لو  
جاز شرعا لوقع ولو نادى الكفة لم يقع واجيب بتقدير تسليم اللزوم يمنع عدم الوقوع  
واستثناء النع بما تقدم من ابي الحد والامام يجعل الحكم فيها متقدما اي الحكم  
المستند الي واحد منها غير المستند الى الاخر وان اتفقا نوعا وقيل يجوز في التعاقب  
دون المعية للزوم الحال الا في مجازها بخلاف المتعاقب لان الذي يوجد فيه بالثانية  
مثلا مثل الاول لا عينه والجميع القطع باستثناء عقلا مطلقا للزوم الحال في  
وقوعه كجمع النقيضين فان الشيء باسناده الى واحدة من العليتين يستغنى عن الاخرى  
فيلزم ان يكون مستغنيا عن كل منهما وغير مستغنى عنه وذلك جمع النقيضين ويلزم  
ايضا تحصيل الحاصل في التعاقب حيث يوجد بالثانية مثلا نفس الموجود بالاول

ومنهم من قصر الحال الاول على المعية واجيب من جهة الجمهور بان الحال المذكور  
انما يلزم في العدل العقلية المعينة لوجود المعلول فاما الشرعية التي هي معرفة  
مفيدة للعلم به فلا وعلى المنع حيث قيل به فيما ذكره المجيز من التقيد اما ان يقال  
فيه العلة مجموع الامرين مثلا او احدهما لا بعينه كما قيل بترك او يقال فيه بتقدير  
الحكم كما تقدم عن امام الحرمين ومال اليه المص والمختار وقوع حكمة بعلة اثباتا كما  
للقطع والعزم حيث يتلوه المبروق اي لوجودها ونفيها كالحيض وللصوم  
الصلوة وغيرها كالطواف وقراءة القرآن اي بحرمها وقيل بمنع تعليل حكمها  
بعلة بناء على اشتراط المناسبة فيها لان مناسبتها الحكم يحصل المقصود منها  
بترتيب الحكم عليها فلو ناسب امر لازم تحصيل الحاصل واجيب بمنع ذلك و  
سنده جواز فقد المقصود كما في السرة المرتب عليها القطع زجاعتها والتم  
جبر المالك في المال وتاثيرها يجوز تعليل حكمها بعلة ان لم يتضاد بخلاف ما  
اذا تضادا كالتأثير لصحة البيع وبطلان الاجارة لان الشيء الواحد  
لا يناسب المتضادين ومنها اي من شروط المالحاق بالعلة ان لا يكون ثبوتها  
متأخر عن ثبوت حكم الاصل سواء فرت بالباعث ام المرف لان الباعث  
على الشيء او المرف له لا يتأخر عنه خلافا لعدم في تجوزهم تأخير ثبوتها بناء على



تفسيرها بالمعروف كما يقال عرف الكلب بحسن كلامه لانه مستفاد فان مقتضاه  
انما يثبت بعد ثبوت نجاسته **ومنها ان لا تعود على الاصل** الذي استنتج  
منه **بالابطال** لانه يثبتها فابطالها كقيل الحنفية وجوب  
الشاة في الزكاة بدفع حابة الفقيرة فانه يجوز لاخراج قيمة الشاة وعند  
الاکة لا يجوز لان تجوز اخراج قيمة الشاة مفضل الى عدم وجوبها على  
التعيز بالتخيير بينا وبين قيمتها **وفي عودها على الاصل بالتخصيص**  
**لا التعميم قولان** فترجى فلا يشترط عدمه وقيل لا يشترط مثاله تغليل الحكم  
في اية او لاستم النساء بان المس مخطئة الاستماع فانه يخرج من النساء  
الحارم فلا ينقض من كان هو اظهر قولنا الثاني في ينقض عملا  
بالعموم وتغليل الحكم في حديث ابي داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع  
البحر بالحيوان بانه بيع الربوي باصله فانه يقتضي جواز البيع بغير الجنس ما كونه  
وعبروا كما هو اصد قولنا في غير ذلك اظهرها المنع نظر للعموم ولا خلاف الترجيح  
في الفروع اطلق القولين وقوله لا التعميم اي فانه يجوز العدم قول واحد  
كتغليل الحكم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان بتشويش الفكر  
فانه يشترع الغضب ايضا في شروط الحاق بالعلة **ان لا تكون المستنطرة**

منها معارضة بما رخص من ان مقتضاها **وجود الاصل** ادلا على ما مع  
وجوده الا بمرجح قال المص مثاله قول الحنفية في نفي السبب في صوم رمضان  
عين في تادي بالنية قتل الزوال كالنفس في نفي رخص الشاة غير فيقول صوم  
فرض فيحتاج فيه ولا يبنى على السهولة انتهى وهو مثال للمعارض في الجملة و  
ليس منافيا ولا موجودا في الاصل **قيل ولا في الفرع** اي ويشترط ان لا تكون  
معارضة بما رخص من ان مقتضاها موجود في الفرع ايضا لان المقصود من شرط  
الحكم في الفرع ومع وجود المنايا فيه المستند الى قياس اخر لا يثبت قال المص  
مثاله قولنا في مسح الرأس وكن في الوضوء فيبين تشليته كغسل الوجه فيعارض  
الحكم فيقول مسح ولا يبين تشليته فالمسح على الحفيظ انتهى وهو مثال للمعارض  
في الجملة وليس منافيا وانما منعهوا هذا الشرط وان لم يثبت الحكم في الفرع عند  
انتقائه لان الكلام في شروط العلة ونزاع شرط لبثوث الحكم في الفرع كما تقدم  
اقره من قوله وتقبل المعارضة الى آخره ولا يقدر في صحة العلة في نفسها وانما  
قيد المعارض بالمنايا لانه قد لا يبنى في كاسيائي ولا يشترط انتقائه ويجوز  
ان يكون هو علة اوجها على جواز التغليل بعليته **ومن شروط الحاق بالعلة**  
**ان لا تخالف ايضا واجامعا** لانها مؤدبان على القياس مثالا مخالفة <sup>النفس</sup>



قولا الخفي المرأة مالكة لبعضها فيصح نكاحها بغير اذن وليها قياسا على بيع لعتها  
 فانه مخالف لميثابي داود وغيره ايا امرأة تكت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها  
 باطل ومثال مخالفة الاجماع قياس صلوة المسافر على صومه في عدم الوجوب  
 بجامع السفر المشق فانه مخالف للاجماع على وجوب ادائها عليه **وان لا يتضمن**  
**زيادة عليه** اي على النص **ان تاف** الزيادة **مقتضاه** بان يدل النص على  
 وصف ويزيد الاستنباط قيد فيه منافيا للنص فلا يعمل بالاستنباط لان النص  
 مقدم عليه وفاقا للامدري في هذا الشرط بعينه وغيره اطلقة على هذا القيد قال  
 المص كانه يرد وانما يتجه بناء على ان الزيادة على النص نسخ وهو قول الخفيفة  
 كما تقدم ومنه شروط الالحاق بالعلة **ان يتعين خلافا لما اكتفى بعلية بهم**  
 من امرين مثلا **مشارك** بين المقيس والمقيس عليه لان العلة منشأ التقديس المحققة  
 للمقيس الذي هو الدليل ومن شأن الدليل ان يكون معيناً فكذا منشأ الحق  
 له والمخالف يقول المذهب المشترك يحصل المقصود ومنه شروط الالحاق بالعلة  
**ان لا يكون وصفا مقدرا وفاقا للامام الرازي** قال لا يجوز التقليل  
 به خلافا لبعض الفقهاء مثاله قولهم الملك معنى مقدر شرعي في المملو اثره اطلاق  
 التفرقات انتهى وكأنه يباين في كون الملك مقدرا ويجعل محققا شرعا

ويرجع كلامه الى انه لا تقدر بعينه كما فهم عنه البتة من فنيته في الالحاق به  
 كما تقدم المص ومنه شروط الالحاق بالعلة **ان لا يتناول دليلها حكم الفرع**  
**بعمومه او خصوصه على المحتمل** والاستغناء عن غير القياس من ذلك الدليل  
 مثاله في العموم حديث مسلم الطعام بالطعام مثلا ومثاله في الالحاق بالعلم  
 فلا حاجة في اثبات ربوية التفاح الى قياسه على البرجماع العلم للاستغناء  
 عنه بعموم الحديث ومثاله في الخصوص حديث من قاء او رصف فليتبوضا فانه  
 دال على علمه الخارج الجس في نقض الوضوء فلا حاجة للخيف الى التقييد اليه او  
 العراف على الخاب في السبيل في نقض الوضوء بجامع الخاب الجس للاستغناء  
 عنه بعموم الحديث والمخالف يقول الاستغناء عن القياس بالنص لا يوجب الغاء  
 لجواز دليله على مدلول واحد والحديث رواه ابن ماجه وغيره وهو ضعيف **والصحيح**  
**لا يشترط في العلة المستنبطة القطع بحكم الاصل** بان يكون دليلا قطعيا  
 في كتاب او سنة متواترة **ولا انتفاء مخالفة مذهب الصوابي** اي مخالفتها  
**ولا القطع بوجودها في الفرع** بل يكفي الظن بذلك وبحكم الاصل لانه غاية الا  
 فيما يقصد به العلم والمخالف كان يقول الظن ينعكس بكثرة المقدّمات فربما يضل  
 فلا يكفي وامانه من الصوابي فليس يحتمل وعلى تقدير محتمل فمذهب الصوابي



العلة المستنبطة في الضرر في الاصل بان العلة لا يجوز ان يستند فيه الى دليل من  
 والحكم يقول الظاهر انتفاءه الى النفس المذكور **اما انتفاء المعارض للعلم بالمفسر الا في**  
**لا فني على التعليل بعليته** ان قلنا يجوز وهو راي الجمهور كما تقدم فلا يشترط انتفاء  
 والافيشترط **والمعارض هنا** بخلافه فيما تقدم حيث **وصف بالبناء في وصف صالح**  
**للتعليل كصلاحية المعارض** بفتح الراء لها وان لم يكن مثله في كل وجه غير مناف  
 له بالنسبة الى الاصل **ولكن يقول الامر الى الاختلاف** بين المتناظرين في الفرع  
 كالطعم مع الكيل في البر فكل منهما صالح لعله الربا فيه لا ينافي الاخر بالنسبة اليه  
 ويقول الامر الى الاختلاف بين المتناظرين **في انتفاء** مثله فعندنا هو راي كالم  
 لعله الطعم وعند الحكم المعارض بان العلة الكيل ليس برأي لا انتفاء الكيل في كل  
 منها يحتاج في ثبوت مدعاه من اصد الوصف الى ترجيح على الاخر **ولا يلزم المعارض**  
**غير الوصف** الذي عارض به اي بناء انتفاء **عن الفرع** مطلقا حصول مقصود  
 منه هدم ما جعله المستدل العلم بعمد المعارضة وقيل يلزم ذلك مطلقا لبيده  
 انتفاء الحكم عن الفرع الذي هو المقصود **وثانها** يلزمه ذلك **ان صرح بالفرق**  
 بين الاصل والفرع في الحكم فتا لا ينافي في انتفاء بخلافه الى وعارض عليه  
 الطعم فيه لانه يتقيد بالفرق التزمه وان لم يلزمه ابتداء بخلاف ما اذا لم يصح

به **ولا يلزمه ايضا ابدا اصل** يستند لما عارض به بالاعتبار **على المختار** وقيل  
 يلزمه ذلك في تقبل معارضته كان يقول العلة في البر الطعم دون القوة بدليل الملح  
 والانتفاع مثلا وبورور وهذا القول بان حجر والمعارضته بالوصف الصالح للمعلية  
 كافي في حصول المقصود من الهدم **وللمستدل الدفع** اي دفع المعارضة باوجه  
**بالمع** اي منع وجود الوصف المعارض به في الاصل كان يقول في دفع معارضته القوة  
 بالكيل في شئ كالجوز لا نسلم انه يكيل لان العبرة بعادة زمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 وكان ذلك اذا كان موزونا او مجزوا **والقبح** في علية الوصف المعارض به  
 بين اخفائه او عدم انضباطه **وبالمطالبة** للمعارض **بالثبوت** **والشبهة** للمعارض  
 به **ان لم يكن** دليل المستدل على العلية سيرا بان كان مناسبا وشبهه المحصل  
 معارضة الشئ بمثله محذوا والبر فمجرد الاحتمال قاصح فيه واعاد المحص  
 اليها ليدفع اليها عدد الشرط الى ما تجدد وحولها مع ومثله ان ثقل  
 لمعارض القوة بالكيل لم قلت ان الكيل مؤثر وبيان **استقلال** **باعتبار**  
 اي باعد عن الوصف المعترض به **في صورة** ولو كان البيان **وطاهر عام**  
**ليكون بالاجماع** اذا لم يتقضى اي المستدل **للتعيم** كان يميز استقلال  
 الطعم المعارض بالكيل في صورة محدث مسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل



والمستقل مقدم على غيره فان تعرض للتعقيم فتنازلت ربيع كل مظهر خرج عما  
 نحن فيه من القياس الذي هو مصدر الدفع عنه الى النص واعا والم بالاطول العوض  
**ولو قال المستدل المعترض بقت الحكم في هذه الصورة مع انتفاء وصفه**  
 الذي عارضته وصفها لم يكن في دفع **ان لم يكن** اي لم يوجد معه اي  
 انتفاء وصف المعترض عنها **وصف المستدل فيها** لاستوائها في انتفاء وصفها  
 بخلافها اذا وجد **وصف المستدل فيها** في دفع مباء على امتناع تغليل الحكم  
 بعلية الذي صحح المص كما تقدم **وقيل لم يكن مطلقا** بناء على جواز التقليل  
 قال المص في انتفاء وصف المستدل زيادة على عدم الكافية الذي اقتصر  
 عليه **وعندي** انه اي المستدل **ينقطع** بما قاله **لا عتاف** بالغاء وصف حيث  
 ساوى وصف المعترض فيما قدح هو فيه **ولعدم الانعكاس** لوصف حيث  
 لم ينتف الحكم مع انتفاءه والانعكاس شرط بناء على امتناع التقليل  
 بعلية على ان عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانقطاع وكأنه ذكره تقوية للاو  
**ولو ايد المعترض في الصورة التي وصف فيها المستدل ما** اي وصفا  
**يخلف الملقى** سمي ما ابداه **بقدر الوضع** لعدم ما وضع اي بني عليه الحكم عند  
 حذو وصف بعد احوال **وزالت** بما ابداه **فائدة الغاء** وهي سلاطة وصف المستدل

عنه القبح فيه وهو اوضح من قول ابن ابي حنيفة لا لغاء ما لم يبلغ المستدل  
 الخلف **بغير دعوى قصوره او دعوى فساد** وجود المظنة المملو بها  
 لوجوده اي الوصف **ضعف المعنى** الذي اعتبرته المظنة له فان لم يتبين المستدل  
 للخلف اصلا او تعرض لدعوى قصوره او بدعوى ضعف معنى المظنة فان كان  
 فان كلاً من الدعويين ليس الغاء فيه خلافا لغيرهما اي الدعويين الغاء للخلف  
 بناء على الاول على امتناع القاصرة وفي الثاني على قاطبة ضعف المعنى في المظنة  
 فلا تزول عند هذا الزعم فيها فائدة الغاء الاول اما اذا الغاء المستدل  
 الخلف بغير الدعوى فبقي فائدة الغاية الاول مثال فقد الوضع يا في قبا  
 يقال يصح اما ان العبد المحرري كالحري مع الام والعتق فانها منطقتان  
 لاظهارها ومصلحة الايمان من بذل الامان فباعتبار الحيف باعتبار الحرية  
 معها فانها مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقية لا اشتغال الرقية بخلة  
 سيده فيلغى المستدل الحرية ثم هو الما صان بدونها في العبد المأدود  
 له في القتال اتفاقا وبني المعترض بان الاذن له بخلف الحرية لانه مظنة  
 لبذل نفسه في النظر في مصلحة القتال والامان **ويكفي** في دفع المعارضة  
**وجان وصف المستدل** على وصفها مما يحجب ككونه اسبغ وصفها او



اشبه بنا وعلى منع التقدرة للعللة الذي هو المص و قول ابن الجبلي لا يكفر مني على ما  
 روي في جواز التقدرة فيجوز ان يكون كافر الوصفية **علته وقد يعترض على المستدل**  
**ما يختل في جنس المصلحة في الاصل والفرع وان اقتضاها بط الاصل والفرع كما**  
 يأتي فيما يقال في الدلائل اني جامع ايلاج فرج في فرج مشتق طبعاً محرم شرعاً  
 فيعترض بان الحكم في حرمة اللواط الصيانة ثم رد وليته وفي حرمة الزنا المرتبة عليه  
 دفع اختلاط الابن المؤدب اليه وما مختلف فيجوز ان يختلف حكمه ما بان يقطع الشارع  
 المحل على الزنا فيكون خصوصه معتبر في **علته** **موجباً** عن هذا الاعتراض **بحد وخصص الاصل**  
**عن الاعتبار** في العلة بطريق من لم ان العلة هي لقد المشتركة فقط كما تقدم في  
 المثال لا مع خصوص الزنا فيه **اما العلة اذا كانت وجود مانع او انتفاء شرط بان**  
**كانت علة لانتفاء الحكم فلا يلزم من كونها كذلك وجود مقتضى الحكم وفاقا للامام**  
**الرازي وخلافه للجمهور** في قولهم يلزم وجوده والامام جاز انتفاء لان انتفاء الحكم  
 لا انتفاء لما فرض في وجود مانع او انتفاء شرط واجيب بان يجوز ان يكون  
 لما فرض ايضا جواز دليلين مثلاً على مدلول واحد والمانع كما بوجه القاتل للمقتول  
 فلا يجلب عليه القصص وانتفاء الشرط لعدم احصائها الزاني فلا يجلب عليه الرجم **مسألة العلة**  
 اي هذا بمعنى الطرق الدالة على علية الشيء **الاول** منها **الاجماع** كالاجماع على ان العلة

مسألة العلة

في حديث الصحيحين لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان وشوش الغضب للفرد وقدم الاجماع على  
 النفي لان الحاصب لتقدم عليه عند التعارض على الاصح الا في وعكس المعنى اي لان النفي  
 اصل للاجماع **الثاني** من مسالك العلة **النص الصحيح** بان لا يحتمل غير العلية مثل **علته كذا**  
**فليس كذا** في اصل كذا **فحق كذا** واذا اخذ قوله من اصل ذلك كتبنا على بني اسرائيل نحو  
 لا يكون دولة بين الاغنياء منكم اذا لا وقتناك وضعف الحجة وضعف الحجة وفيما  
 عطفه المصم بالغاها وفيما بعد اشارة الى انه دون ما قبله في المرتبة بخلاف ما عطف  
 بالواو والظاهر بان يحتمل غير العلة احتمالاً مرجوحاً **كالامام** **ظاهره** نحو كما وانزلنا  
 اليك لتخرج الناس في الظلمات الى النور **فقدرة** **فحق ان كان كذا** كقولهم لا تقطع كل  
 خلاف منير الى قوله ان كان ذامال وبينه اي لان فالبااء نحو فبطلتم الذين هادوا  
 حرماً عليهم طيباً احلت لهم اي منعناهم منها لظلمهم **فالقاء في كلام الشارع** و  
 تكون فيه في الحكم نحو قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وفي الوصف نحو  
 حديث الصحيحين في المحرم الذي وقصته ناقته لا تمسوه طيب ولا خمر واراسه فانه سب  
 يبعث يوم القيمة **مطلب** **فالراوي الفقيه** **فغيره** وتكون في ذلك الحكم فقط كقول  
 بن حصين سهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابو داود وغيره ومن قال في المتأخرين  
 انها في ذلك الوصف فقط لان الراوي يحكي ما كان في الوجود فلم يرد بالوصف في الوصف



الميز يترتب عليه الحكم كافي الاول فالنفاذ فيما ذكر للمسببية التي هي بمنزلة العلوية وانما لم  
 تذكر المذكورات من البيع لحيثما يقع التعليل كالعاقبة في اللام والتعدي في الباء ومجرد  
 العطف بالفاء كما تقدم في معنى الحروف ومنها اي من الظاهر ان المكسورة المشددة نحو رب  
 لا تدعني الارض من الكافرين ويا وانك ان قدرهم الاية واذا نحو من العبد اذا ساء  
 اي لاسانة **وما مضى في الحروف** اي في مباحثها مما يرد للتعليل غير المذكور هنا  
 هو ببل وحتى وعلى وفي ومنه فليراجع وانما فصل هذا عما قبله بقوله ومنه لانه لم يذكره  
 الاصوليون واحتمل ان يغير التعليل كما يكون لمجرد التاكيد كما تكون اذ وما مضى  
 يغير التعليل كما تقدم في بحث الحروف **الثالث** من مسالك العلة **الايمان** و**اقتراح الوصف**  
**المفوض** قيدا او مستتبعا **الحكم** مستتبعا كما يكون لمفوضا لو لم يكن  
 للتعليل هو اي الوصف او نظيره لتظهر الحكم حيث يشار بالوصف والحكم الى نظيرهما اي  
 لو لم يكن ذلك في حيث اقترانه بالحكم لتعليل الحكم ب**كان** ذلك الاقتران بعيدانه  
 الشارع لا يليق بعصاهة وايتانه بالالفاظ في مواضعها **الحكم** اي الشارع **بعبارة**  
**وصف** كما في حديث الاعرابي واقعت اهلبي في نهار رمضان فقال اعتق رقبة الى اخره  
 رواه ابن ماجه واصله في الصحيحين فامره بالاعتاق عند ذكر الوقاع يد على انه علة  
 له والاخذ بالسؤال عن الجواب وذلك بعيد فيقدر السؤال في الجواب فكانه قالوا

فاعتق **وكذره في الحكم وصفه** لو لم يكن علة **للم** **فقد ذكره** كقوله صلى الله عليه وسلم لا  
 يحكم احد بيني اثنين وهو غضبان رواه الشيخان فتقييده بالمنع من الحكم بحالة الغضب المشوش  
 للفكر يدل على انه علة له والاخذ ذكره عن الفائدة وذكره بعيد **وتفريقه بين حكمين**  
**بصفة مع ذكرهما او مع ذكر احدهما فقط** مثال الاول حديث العيصي انه صلى الله عليه وسلم  
 جعل للفريسي سمين وللدجل اي صاحبه سمان فتفريقه بينه وبين الحكمين كفاية الصفة ولو  
 لم يكن لعلية كل منهما لكان بعيدا ومثال الثاني حديث الترمذي ان قال لا يرث اي  
 بخلاف غيره العلوم ارثه فالفرق بين عدم الارث المذكور وبين الارث المعلوم بصفة  
 القدر المذكور مع عدم الارث لو لم يكن لعلية له لكان بعيدا **او** تفريقه بين حكمين  
**بشرط او غايية او استثناء او استدراك** مثال الشرط حديث لم الذهب بالذهب  
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل  
 سواء بسواء يدا بيد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان  
 يدا بيد فالتفريق بيني منع البيع في هذه الاشياء متفادلا وبني جوارزة عند  
 اختلاف الجنس لو لم يكن لعلية الاختلاف للجواز لكان بعيدا ومثال الغايية قوله  
 تعا ولا تقربوهن حتى يطهرن اي فاذا تطهرن فلا مانع من قربانهن كما صرح به في  
 قوله عقبه فاذا تطهرن فانتهن فتفريقه بينا المنع من قربانهن في الجيف وبين جوارزة



في الظاهر لو لم يكن لعليته الطهر للجواز لكان بعيدا ومثال الاستثناء قوله تعالى فظن  
 ما فرضتم الا ان يعفون ايما الزوجات عن ذلك النصف فلا يشي ههنا وتفرقة بين  
 ثبوت النصف لمن وبين انتفاءه عند عفوهن لو لم يكن لعليته العفو للانتفاء  
 المكان بعيدا ومثال الاستدراك قوله تعالى اخذكم الله بالذخوف ايما انكم  
 لكم ثوابا اخذكم بما عقدتم الايما فتفرقة بين عدم المؤاخاة بالايمان وبين المؤاخاة  
 بها عند تعقيدها لو لم يكن لعليته التقيد للمؤاخاة لكان بعيدا **وكرر تيب**  
**الحكم على الوصف** نحو اكرم العلماء فترتيب الاكرام على العلم لو لم يكن لعليته العلم  
 لكان بعيدا **وكيف** اي الشارع مما قد يعوت **المطلوب** نحو قوله تعالى فاعفوا  
 الى ذكرا منه وذروا البيع فالمنع من البيع وقت نداء الجمعة الذي قد يعوت بالعلم  
 يكره لمطنته تقوية بها لكان بعيدا وهذه امثلة لما اتفق على انه ايما وهو ان يكون  
 الوصف والحكم ملفوظا وان كان في بعضها تقدير وعكس هذا القسم ليس بايما  
 قطعا وفي الوصف الملفوظ والحكم المستنبط وعكس وفيه اكثر العذر خلاف  
 مختلف الترجيح كما افادته عبارة المصنفين انما ايماء تنزيلا للمستنبط منزلة  
 الملفوظ فيقدحان عند التقاض على المستنبط بلا ايماء وقيل ليسا ايما والاصح  
 ان الاول ايماء لاستلزام الوصف للحكم بخلاف الثاني لجواز كون الوصف اعم

مثال الاول قوله تعالى واصلوا البيع فحله مستلزم لعليته والثاني كتعليق الرب  
 بالطعم او غيره ومثال النية حديث العمري ان امرأة قالت يا رسول الله اني  
 ماتت وعليها صوم فذري اخا صوم عنها قال ارايت لو كان على امك دين قضيت  
 اكان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال وصوم عني امك فانه يؤدى عنها ماله  
 عنه ميراثه علم الميت وجواز قضائه عنه فذكرها دين الا وهي وقررها على جواز  
 قضائه عنه وهما نظيران فلو لم يكن جواز القضاء فيها لعليته الدين لكان  
 بعيدا **ولا يشترط في الايما مناسبة الوصف للمؤاكلة** للحكم **عنه الاكثر بناء**  
 على ان العلة بمنزلة المعروف وقيل يشترط بناء على انها بمنزلة الباعث **الرابع** وبذلك  
 العلة **اليسر والتعظيم** وهو حصص **الاوصاف** الموجودة في **الاصل** المعين  
 عليه **وابطال ما لا يصلح** منها للعلية **فيتعين الباقي** لها كان تحصر وصف  
 البر في قياس الذرة مثلا عليه في الطعم وغيره وتبطل ما عدا الطعم بطريقه  
 فيتعين الطعم للعلية والبر لغة الاختيار فالتسمية بجميع الاكثر وافضل وقد  
 يقتصر على البر **ويكفي قول المستدل** في المناظرة في حصص الاوصاف التي يذكرها  
**بحث** فلم اجد غير **والاصل عدم ما سواها** لعدالة مع اهليته النظر  
 فيندفع عنه بذلك منع المحصر **المجتهد** اي الناظر لنفسه يرجع في **حصص** **الاوصاف**



الى طنه قبا خذبه ولا يكابر نفسه فان كان **الحصر** **الابطال** اي كل منهما **فقط**  
فتبطل اي هذا المسلك **قطعي** **والا** يان كان كل منهما **ظنيا** وادها **قطعي** و  
الارض **ظنيا** **فقط** وهو اي **الظني** **حجة** **للساظر** **نفسه** **والمناظر** **غيره** **عند الاكثر**  
لوجوب العمل بالظن وقيل ليس **حجة** **مطلقا** لجواز بطلان الباقي **وثالثها** **حجة** **لها**  
ان اجمع على **تعليل ذلك الحكم** في الاصل **وعليه** **امام الحرمين** **مذرا** **اذا** **ابطال**  
الباقي **الوصف** **المجهول** **ورابعها** **حجة** **للساظر** **نفسه** **دون المناظر** **غيره** لان طنه  
لا يعقوم **حجة** **على حصره** **فان ابد المعترض** **على** **المستدل** **الظني** **وصفا** **واذا** **دعي**  
اوصاف لم يتكلف بيان صلاحية **التعليل** لان ابطال **الحصر** **باب** **دائه** **كاف** **في**  
الاعتراض **من** **المستدل** **دفعه** **باطال** **التعليل** **ولا** **ينقطع** **المستدل** **باب** **دائه** **حق**  
**يجز** **عن** **ابطال** **فان** **غاية** **ابدا** **من** **مقدمة** **في** **الدليل** **والمستدل** **لا** **ينقطع** **بالمع**  
ولكن **بغيره** **دفعه** **ليتم** **دليله** **فبما** **ابطال** **الوصف** **المبداء** **ان** **يكون** **علة** **فان** **عجز**  
عن ابطاله **انقطع** **وقد** **يتفق** **ان** **اي** **للساظر** **ان** **على** **ابطال** **ما** **عدا** **وصف** **غيره**  
اوصاف الاصل **ويختلف** **في** **ابها** **العلة** **فيكون** **المستدل** **لترديد** **بينهما** **غير**  
احتياج الوصف **ما** **عدا** **اليها** **في** **الترديد** **لاقفا** **على** **ابطال** **فيقول** **العلة** **اما**  
هذا **او** **ذاك** **لا** **جايز** **ان** **يكون** **ذاك** **لكن** **لا** **يفتقر** **ان** **يكون** **هذا** **وطرق**

الابطال **لعلية** **الوصف** **بيان** **ان** **الوصف** **طروي** **اي** **من** **جنس** **ما** **علم** **من**  
الشارع **القائ** **ولو** **في** **ذلك** **الحكم** **كما** **يكون** **في** **جميع** **الاحكام** **كالذكورة** **والا**  
**في** **العق** **فان** **لم** **يعتبر** **اذا** **لا** **يجعل** **بما** **يشي** **فرا** **صك** **وان** **اعتبر** **في** **الشها**  
**والقضا** **والارث** **وولاية** **الكل** **والطرد** **في** **جميع** **الاحكام** **كالطول** **والقصر** **فان**  
**لم** **يعتبر** **في** **القصاص** **ولا** **الكفارة** **ولا** **الارث** **ولا** **العق** **ولا** **غيرها** **فلا** **يجعل**  
**بها** **حكم** **اصلا** **ومنها** **اي** **في** **طرق** **الابطال** **ان** **لا** **تظهر** **مناسبة** **الوصف** **للمحذور**  
**عن** **الاعتبار** **للكم** **بعد** **الحث** **عنها** **لا** **تفاد** **مثبت** **العلية** **بجلاء** **في** **الاياء** **و**  
**يكفي** **في** **عدم** **ظهور** **مناسبة** **قول** **المستدل** **بحيث** **فلم** **اجد** **فيه** **موقف**  
**مناسبة** **اي** **ما** **يوقع** **في** **الوهم** **اي** **الذهن** **مناسبة** **لعدا** **التمتع** **اهلية** **النظر**  
**فان** **ادعي** **المعترض** **ان** **الوصف** **المستبق** **كذلك** **اي** **لم** **تظهر** **مناسبة** **فليس**  
**للمستدل** **بيان** **مناسبة** **لا** **ان** **انتقال** **من** **طريق** **السيرة** **الى** **طريق** **المناجزة** **و**  
**الانتقال** **يؤدي** **الى** **الانتشار** **والمحذور** **ولكن** **يجز** **يسره** **على** **سبب** **المعترض**  
**ان** **في** **العلية** **المستبق** **كغيره** **بموافقة** **التقدير** **حيث** **يكون** **المستبق** **متقيا**  
**فان** **تقدير** **الحكم** **محله** **افيد** **من** **مقصوره** **عليه** **الخامس** **من** **مسالك** **العلة**  
**المناسبة** **والاحالة** **سميت** **مناسبة** **الوصف** **بالاحالة** **لان** **بها** **يخال** **اي**



يظن ان الوصف علة ويسمى استخراجها بان يستخرج الوصف المناسب يخرج  
 المناط لانه ابداء ما ينطبق الحكم وهو اي يخرج المناط تعيين العلة بابدا  
 مناسبة بين المعنى والحكم مع الاقتراح بينهما والسلامة للمعنى عن القواعد  
 في العلية كالاسكان في حديث مسلم كل مسكر حرام فهو لازالة العقد المطلوب حفظ  
 مناسبة المحرقة وقد اقترن بها وسلم عن القواعد وباعتبار المناسبة في هذا ينقص  
 عن الترتيب في الايام ثم السلامة عن القواعد كانا قيد في التسمية بحسب الواقع  
 والافكر مسلك لا يتم بدونها وهي والاقتراح فزيدان على ابن الحاجب الى ان  
 حذبه المناسبة وسماها يخرج المناط وما صنع المهم افقد ويتحقق الاستقلال  
 اي الوصف المناسب في العلية بعدم ما سواه بالسب لا يقول المستدل بحث فلم  
 اجد غيره والاصل عدمه كما تقدم في السب لان المقصود هنا الاثبات وهناك  
 النفي والمناسبة المأخوذة من المناسبة المتقدمة الملائم لافعال العقلاء  
 عادة كما يقال هذه اللؤلؤة مناسبة لهذه اللؤلؤة بمفران جهرها معها في  
 مسلك موافق لعادة العقلاء في فعل مثل فتناسبة الوصف للحكم المرتب عليه  
 موافقة لعادة العقلاء في فهم الشيء الى ما يلائمه وقيل هو ما يجب للناس  
 ففعا او يدفع عنه ضررا قال في المحصول وهذا قول من يجعل احكام الله تعالى

بالمصالح والا اول قول من ياباه والنفع المنة والضرر الالم وقال ابو زيد  
 الذي يوجب في الحنفية وهو ما لو من على المعقول لتلقنه بالقتول حيث  
 التعليل به وبما مع الاول متقاربان وقول الحنفية فيها هو كذلك لا يتلقاه  
 عقلي بالقتول غير قاص وقيل هو وصف ظاهر منضبط يحصل عقلا من  
 ترتيب الحكم عليه ليصل كونه مقصودا للشارع في شرعية ذلك الحكم حصول  
 مصلحة او دفع مضرة فان كان الوصف حقيقيا او غير منضبط اعتبر  
 الذي هو ظاهر منضبط وهو المظنة فيكون هو العلة كالسفر مظنة للمضرة  
 عليها الترخص في الاصل لكنها لما لم تنضبط لاختلافها بحسب الاشخاص والاعوان  
 والازمان فيط الرخص بمظنتها وقد يحصل المقصود من شرع الحكم يقينا  
 او ظنا كما يبيع يحصل المقصود من شرع وهو الملك يقينا والقصاص يحصل  
 المقصود من شرع وهو الاثر جازع العقول ظنا فان المحتج عن كثره المقدر  
 عليه وقد يكون حصول المقصود من شرع الحكم احتمالا كاحتمال انتقاء سقاء  
 كالحجر فان حصول المقصود من شرع وهو الاثر جازع شرعا وانتقاء  
 متساويين بالتساوي المحتج عن شرعها والمقدّمين عليه فيما ينظر او يكون  
 نفي عن انتقاء المقصود من نفي الشيء بالبطلان للفاعل اي انتقاء



من حصول **كنكاح** **الايسة** **للمرأة** **الذي** هو المقصود من **الكنكاح** **فان** **انتفا**  
في **نكاحها** **ارج** من حصول **والاصح** **جواز** **التعليل** **بالثالث** **والرابع** **اي** **المقصود**  
المستساوي **الحصول** **والانتفاء** **والمقصود** **المرجوع** **الحصول** **نظرا** **الى** **حصولها**  
في **الجملة** **كجواز** **الفقه** **للمتزوج** **في** **سفره** **المتيقن** **فيه** **المشقة** **التي** **هي** **حكمة** **الرجوع**  
نظرا **الى** **حصولها** **في** **الجملة** **وقيل** **لايجوز** **التعليل** **لانا** **الثالث** **مشكوك** **الحصول**  
**والرابع** **مردود** **اما** **الاول** **والثاني** **فيجوز** **التعليل** **بها** **قطعا** **فان** **كان** **المقصود**  
من **شرح** **الحكم** **فان** **تأيا** **قطعا** **في** **بعض** **الصور** **فكان** **الحنفية** **يعتبر** **المقصود** **فيه**  
حتى **ثبت** **فيه** **الحكم** **وما** **يتربط** **عليه** **كاسي** **ظهر** **والاصح** **لايعتبر** **للقطع** **بانتفاء**  
**سوا** **في** **الاعتبار** **وعدمه** **ما** **اي** **الحكم** **الذي** **لا** **يتغير** **فيه** **لكل** **حق** **نسب** **المشركي**  
**والعربي** **عند** **الحنفية** **فانهم** **قالوا** **انه** **تزوج** **بالمرءة** **امراة** **بالمعرب** **فانت** **لها**  
**يلحقه** **فالمقصود** **من** **التزوج** **وهو** **حصول** **المطقة** **في** **الرحم** **ليحصل** **العلق**  
**فيلحق** **النسب** **فان** **قطعا** **في** **هذه** **الصورة** **للقطع** **عادة** **بعدم** **تلاق** **الزوج**  
**وقد** **اعتبر** **الحنفية** **فيها** **الوجود** **مطنة** **وهي** **التزوج** **حتى** **ثبت** **الحقوق** **وغيرهم**  
**لم** **يعتبرهم** **وقال** **الاجرة** **بمطنة** **مع** **القطع** **بانتفاء** **فلا** **الحقوق** **وما** **اي** **الحكم**  
**الذي** **فيه** **تغير** **كاستبراء** **جارية** **اشترى** **ها** **ببيعها** **لرجل** **منه** **في** **المجلس**

**اي** **مجلس** **البيع** **فالمقصود** **من** **استبراء** **الجارية** **المشترقة** **من** **رجل** **وهو** **معرفة**  
**براءة** **رجل** **منه** **المسبوق** **بالجهل** **بها** **فان** **بيت** **قطعا** **في** **هذه** **الصورة** **لان** **انتفاء**  
**الجهل** **فيها** **قطعا** **وقد** **اعتبر** **الحنفية** **فيها** **تقديم** **راحتي** **يثبت** **فيها** **الاكتل**  
**وعينهم** **لم** **يعتبره** **وقال** **ابا** **لا** **استبراء** **فيها** **فبعد** **اكان** **في** **المشترقة** **من** **امراة** **لان**  
**الاستبراء** **فيه** **نوع** **بغير** **كاعلم** **في** **جملة** **لحق** **النسب** **والناسب** **في** **خيش**  
**شرح** **الحكم** **لا** **اقتسام** **من** **زوجه** **فان** **تخصيصي** **عطفها** **بالفداء** **ليفيد** **ان** **كلامها**  
**دون** **ما** **قبله** **في** **الرتبة** **والضروري** **وهو** **ما** **نقل** **الحاجة** **اليه** **الى** **حد** **الضرورة** **لحفظ**  
**الدين** **المشروع** **له** **فمن** **الكار** **وعقوبة** **الدعوى** **الى** **البيع** **فان** **فسر** **اي** **حفظها**  
**المشروع** **له** **القصاص** **فالعقل** **اي** **حفظ** **المشروع** **له** **حد** **السك** **فالنسب** **اي**  
**حفظ** **المشروع** **له** **حد** **الزنا** **فالل** **اي** **حفظ** **المشروع** **له** **حد** **السك** **وهو** **قطع**  
**الطريق** **والعرض** **اي** **حفظ** **المشروع** **له** **حد** **العذف** **وهذا** **زاده** **المص** **كالطوق**  
**وعطفه** **بالا** **واشارة** **الى** **انه** **في** **رتبة** **المال** **وعطف** **كلا** **في** **الاربعة** **قبله**  
**بالفداء** **لا** **فائدة** **انه** **دون** **ما** **قبله** **في** **الرتبة** **ويلحق** **به** **اي** **بالضرر** **فيكون** **في**  
**رتبته** **مكلا** **كقليل** **المسك** **فان** **قليله** **يدعو** **الى** **كثير** **المعوت** **لحفظ** **العقل**  
**فنبولغ** **في** **حفظه** **بالمنع** **القليل** **والى** **عليه** **كالكثير** **والجباي** **وهو** **ما** **يجتنب** **اليه**



ولا يصل الى حد القوّة **كالبيع فالاجارة** المشرّوعين للملك المحتاج اليه ولا  
يعتبر بقوّة لو لم يشرعوا في الضرورات السابقة وعطف الاجارة بالقاء  
لان الحاجة اليها دون الحاجة الى البيع **وقد يكون** في الاصل **ضروريا** في بعض  
الصور **كالاجارة لربنة الطفل** فان ملك المنفعة فيها وهي تربيته  
يعتبر بقوّة لو لم يشرع الاجارة حفظ نفس الطفل **ومما** اي الحاجي **كجبار**  
**البيع** المشرّع للتزويج **بكل** به البيع ليسلم من الغبن **والتمس يني** وهو ما يحسن  
عادة من غير احتياج اليه **فان** **معارض** **للقواعد** **كسلب** **لغير اهليه**  
**الشهادة** فانه غير محتاج اليها اذ لو ثبت لاهلية ما ضر لكنه يستحسن العادة  
لنقص الرقيق عن هذا المنصب الشريف المألوف في الرواية **والمعارض كالكنية**  
فانه غير محتاج اليها اذ لو سقط ما ضر لكنه مستحسن في العادة للنقل  
لها الى فكر الرقبة من الرق وهي قارعة لقاعدة امتناع البيع الشخص **معرض** **الم**  
ببعض افراد ما يحصل المكاتب في قوة ملك السيد بان يعجز نفسه **ثم المنا**  
في حيث اعتباره اقسام **لانه** **اعتبر بنص** **اوجاع** **عين** **الوصف** **في عين**  
**الحكم** **فالمؤثر** **لظهور** **تأثيره** **بما** **اعتبر به** **مثال** **الاعتبار** **بالنقص** **قليل** **نقص**  
الوضوء بمس الذكر فانه مستفاد من حديث الترمذي وعنه من مسدود كونه فليقتض

ومثال الاعتبار بالاجماع تقليل ولاية المال على الصغيرة بالصغر فانه مجمع عليه  
**وان لم يعتبر** **عين** **الوصف** **في عين** **الحكم** **بما** **اي** **بالنقص** **والاجماع** **بل** **اعتبر**  
**ترتيب** **الحكم** **على** **وقته** **اي** **الوصف** **حيث** **ثبت** **الحكم** **معه** **ولو** **كان** **الاعتبار**  
**بالترتيب** **باعتبار** **جنسه** **في** **جنسه** **اي** **جنس** **الوصف** **في** **جنس** **الحكم** **بعض**  
**اوجاع** **كما** **يكون** **باعتبار** **عينه** **في** **جنسه** **او** **العكس** **كذلك** **الاول** **من** **المذكور**  
**كما** **اشار** **بل** **قوله** **لا** **ثم** **لما** **ايمته** **للحكم** **فاقتسامه** **ثلاثة** **مثال** **الاول** **اي** **اعتبار**  
**العين** **في** **العين** **في** **الترتيب** **وقد** **اعتبر** **العين** **في** **الجنس** **قليل** **ولاية** **النكاح** **بالصغر**  
**حيث** **ثبت** **معه** **وان** **اختلف** **في** **اهله** **اول** **البكارة** **اولها** **وقد** **اعتبر** **في** **جنس** **الولاية**  
**حيث** **اعتبر** **في** **ولاية** **المال** **بالاجماع** **كما** **تقدم** **ومثال** **الاي** **اي** **اعتبار** **العين** **في** **العين**  
**وقد** **اعتبر** **الجنس** **في** **العين** **قليل** **جواز** **الجمع** **في** **الحضرة** **حالة** **المطر** **على** **القول** **به**  
**بالجرع** **وقد** **اعتبر** **جنسه** **في** **الجواز** **في** **المسفر** **بالاجماع** **ومثال** **الثالث** **اي**  
**اعتبار** **العين** **في** **العين** **وقد** **اعتبر** **الجنس** **في** **الجنس** **قليل** **القصاص** **في** **القتل** **ثقل**  
**بالقتل** **الحمد** **العود** **وان** **حيث** **ثبت** **معه** **وقد** **اعتبر** **جنسه** **في** **جنس** **القصاص** **حيث**  
**اعتبر** **في** **القتل** **مجرد** **بالاجماع** **وان لم يعتبر** **اي** **لما** **نسب** **فان** **دل** **الدليل**  
**على** **الفائدة** **فلا** **يعمل** **به** **كما** **في** **مواقفه** **الملك** **اي** **بالاجماع** **في** **رمضان** **فان** **حاله**

قال الله







فقدت اي العلة بتقدير المناسب بالذات بان لم يوجد غير قياس الشبه **فقال الشيخ**  
رحمته تعا هو حجة نظر الشبه المناسب **وقال ابو بكر البصري وابو اسحق الشيرازي**  
مردود نظر الشبه بالبرد و**اعلاء** اي اعلاء الشبه على القول بحجية قياسه  
الاشياء في الحكم والصفة وهو الحاق فرع متروكين اصله بامدهما العاليتين في  
الحكم والصفة على شبهة بالافرنين مثاله الحاق العبد بالمال في ايجاب القيمة بقتله  
بالقيمة ما بلغت لان شبهة بالمال في الحكم والصفة اكثر شبهة بالحرية فيهما ثم القياس  
الصوري لقياس الحيز على البغال والحيز في عدم وجوب الزكاة للشبه الصوري بينهما **وقال**  
**الامام الرازي** المعبر في قياس الشبه ليكون صحيحا حصول المشابهة بين الشئين لعل  
الحكم او مستلزمها وعبارته فيما يظن كونه على الحكم او مستلزمها سواء كان في  
ذلك الصورة ام في الحكم **السايع** من مسالك العلة الدوران وهو ان يوجد الحكم  
عند وجود وصف وينعدم عند عدمه **وقيل** لا يفيد العلية اصلا يجوز ان  
يكون الوصف ملازما للعلة لانفسها كراحيه السكر المخصوصة فانها دائمة مع وجودها  
وعدا بان يصير خلا فليست علة **وقيل** هو قطعي في افادة العلية وكان قائل  
ذلك قاله عند مناسبتة الوصف كالادسكار لحرمة الخمر والمختار **وقال** لاكثر انه  
لا يقطع لقيام الاحتمال السابق ولا يلزم المستدل به بيان غير اي انتفاء ما هو

اول منه بافادة العلية بل يصح الاستدلال به مع امكان الاستدلال بما هو اول منه **فقال**  
ما تقدم في الشبه فان ابد المعترض وصفا اخر اي غير المدار تبرج جانبا المستدل  
بالثبوتية لوصفه على جانب المعترض حيث يكون وصفه قاصدا وان كان وصف  
المعترض متقدما الى الفرع المتنازع فيه فربما يدور عند مانع العاليتين دور مجزها  
او الى فرع اخر طلب الترجيح من خارج لتعادل الوصفين **الثامن** من مسالك  
العلة الطرد وهو مقادنة الحكم للموصف من غير مناسبتة كقول بعضهم في الخمر  
ما يصح لا يبنى القنطرة على جنبه فلا تترال به النجاسة كالدهن اي بخلاف الماء  
فتبنى القنطرة على جنبه فتترال به النجاسة فبناء القنطرة وعدمه لا مناسبتة فيه  
لحكم فيه اصلا وان كان مطروقا لا تقضى عليه **والاكثر** من العلماء **على رده** لانتفاء المنا  
عنه قال علماؤنا قياسا من مناسب شيئا الى الوصف المناسب وقياس الشبه  
تقريب وقياس الطرد تحكم فلا يفيد **وقيل** ان قارنه اي قارن الحكم الوصف مما  
عدا صورة النزاع افادة العلية فيفيد الحكم في صورة النزاع **وعليه** الامام الرازي  
وكثير من العلماء **وقيل** بكفة المقارنة في صورة واحدة لا فادة العلية **وقال** اكثر من غير  
الطرد للمناظرون المناظر لنفسه لان الاول في مقام الدفع والثاني في مقام اثبات  
التاسع من مسالك العلة تنقيح المناظر وهو ان يدل نص ظاهر على التعليل بوصف



فيكون خصوصه الاعتبار بالاجتهاد وبنطاق الحكم بالاعم او تكون اوصاف  
 في محل الحكم فيكون بعضه اعتبار بالاجتهاد وبنطاق الحكم بالباقي وحاصل  
 انه الاجتهاد في الخفاء والتعيين ويمثل لذلك مجديش الصموني في الواقعة في هار ومض  
 فان ابا حنيفة ومالك اذ فاضل عن اجتهاد الاعتبار وانا ط الكفارة بطلان الاضطرار  
 كاحد والثاني غير ياف او صفا المحل لكون الواجبات اربابا وكون الموطوءة روجت  
 وكون الدبر في القبر غير الاعتبار وانا ط الكفارة بها اما تحقيق المناط فاشياء  
 العلة في احاد صور **التحقيق ان البناء** وهو من ينشئ القبور ويأخذ الاكفان  
**سارق** بانه وجد منه اذ المال خفية وهو الرقة فيقطع خلافا للحنفية **وتحريم**  
 اي تحريم المناط في مجتبه المناسبة وقول بين الثلاثة كعادة الجديش **العاشر**  
 من سالك العلة الفارق بان يبين عدم تباينه فيثبت الحكم لما اشتركا فيه كالحال  
 الامة بالعبد في السيرة الثابت بحدوث الصموني في اعتق شركائه في عبيد وكان له مال  
 يبلغ ثمن العبد فم عليه قيمة عدل فاعطاه شركائه في عبيد وكان له مال حصصهم  
 عتق عليه العبد والا فعد عتق عليه باعتق فالفارق بين الامة والعبد لا يوثق  
 ولا تباينه في منع السرية فيثبت السرية فيها لما شاركت فيه العبد **وهو اي**  
**العاد الفارق والدوران والطرد** على القول به **ترصع** ثلاثتها الى ضرب شبيه

اذ يقتضي الظن في الجملة لا مطلقا ولا تعين جهة المصلحة المعقودة في شرع  
 الحكم لانها لا تدرك بواحد منها مجدها والمناسبة خاتمة في تفسير ملكية صنفين  
 ليس تاتي القياس بعلية وصف ولا العجز عن افساده دليل عليه على الاصح  
 فيهما وقيل نعم فيهما اما الاول فلا في القياس ثامور به بقوله متعافا عتبه واو على  
 تقدير علية الوصف يخرج بقياسه عن عهدة الامر فيكون الوصف حلة وجيب  
 بانه انما تنقير علية ان لو لم يخرج عن عهدة الامر لا بقياسه وليس كذلك  
 واما الثاني فكما في المجرة فانها انما دلت على صدق الرسول للجزء من عارضتها  
 واجيب بالفرق بان العجز هناك في الخلق وهناك في الخصم **القواعد** اي هذا مجتبه  
 وهي ما يفتح في الدليل من حيث العلة او غير هاهنا **الخلف الحكم على العلة** بان  
 في صورة مثلا بدون الحكم **وقال الدنا في** مرجحة في انه طارد في العلة وتماه  
**النقض** وقالت الحنفية لا يفتح فيها وسموه **تخصيص العلة** وقيل لا  
 يفتح في العلة **المستنبط** لان دليلها اقتران الحكم بها ولا وجوده في صورة  
 الخلف فلا يدل على العلة فيها بخلاف المنقوضة فانها دليلها النص الشال  
 لصورة الخلف وانتفاء الحكم فيها يدل على بان يوقف عن العمل والحنفية تقول  
 بخصصه ويوجب عن دليل **المستنبط** بان اقتران الحكم بالوصف يدل على علية



في جميع صورته كدليل المنصوصة وقيل **عكسه** اي لا يقيد في المنصوصة ويقيد  
في المستنبطة لان الشارع ان يطلق العام ويريد بعضه مؤخر ابيانه الى وقف  
الحاجة فجدوا غيره اذا عدل بشئ ونقض عليه ليس له ان يقول اردت غير ذلك  
باب ابطال العلة وقيل **يقيد فيها الا ان يكون التحلف مانعا او فقد شرط للحكم فلا**  
**يقيد وعليه اكثر فتها** **نأنا** وقيل **يقيد الا ان يرد على جميع المذاهب كالعرايا**  
هو بيع الرطب او العنب قبل القطع بمرأوسه فان حوارة وارو على كل قول في  
علة حرمة الربا في الطعم والقوت والكيل والمال **فلا يقيد وعليه الامام الرازي** وقيل  
الاجماع على ان حرمة الربا لا تعمل الا باحد هذه الامور الاربعة وقيل **يقيد في العلة**  
**الحافظة** دون المبيحة لان الحظر على خلاف الاصل فيقيد فيه الا بامارة بخلافه  
وقيل **يقيد في المنصوصة الا اذا ثبتت بظاهر عام** لغتوا التخصيص بخلاف القاطع  
ويقيد في المستنبطة ايضا الا ان يكون التحلف مانعا او فقد شرط للحكم فلا يقيد  
فيها وقال الامير ان كان التحلف مانعا او فقد شرط او في معرض الاستثنا منصوصة  
كانت او مستنبطة او كانت منصوصة بما لا يقبل التاويل لم يقيد والاقيد الا في  
المنصوصة بما يقبل التاويل فباول الجمع بيني الدليل وقول المصنف في المنصوصة  
بما لا يقبل التاويل لم يقيد هو لازم قوله فيها ان كان التحلف له دليل في الظني

لا يعارض القطع او صليق فتعارض قطعيين محال قال المصنف **الا ان يكون احدهما**  
**ناسخا والآخر في القيد معنوي لا لفظي خلافا لابن الحاجب** في قوله انه لفظي  
مبنية على تفسير العلة ان فترت بما يستلزم وجوده وجود الحكم وهو بمنزلة المؤثر في القيد  
قادر او باعثة وكذا بالمعروف فلا **وفهم** اي فروع ان الخلاف معنوي التفسير  
**بعلية** فيمتنع ان قدح التحلف والا فلا وهذا التفرع مشتق من هو فانه انما  
يتأتى في تحلف العلة عن الحكم والكلام في عكس ذلك **والانقطاع** للمستند لئلا  
ان قدح التحلف والا فلا وسيع قوله اردت العلية في غير ما حصل فيه التحلف **والا**  
**المناسبة بمفسدة** فيحصل ان قدح التحلف والا فلا ولا يمتنع الحكم لوجود  
وغيره بالرفع اي غير المذكورات كتخصيص العلة فيمتنع ان قدح التحلف والا فلا  
**وجواب** اي التحلف على القول بانه قادر منع وجود العلة فيما عدا منعه او منع  
انتفاء الحكم في ذلك ان لم يكن انتفاء من هذا المستند والا فلا ياتي الجواب  
بمنعه وهذا في بطلان ما لا يمنع اي يعتبرها بالنفي في قدح التحلف حتى اذا وجدت  
او واحد منها لا يقيد عنده **بيانها** فيحصل الجواب على رايه ببيانها وبيان  
واحد منها وليس للمعترض بالتحلف الاستدلال على وجود العلة فيها معترض عنده  
**الاكثر** من النظام ولو وجد منع المستند وجودها **الانتقال** من الاعتراض الى



الاستدلال المؤدي الى الانتشار وقيل ذلك ليم مطلقا بغير ابطال العلة و  
 قال الاسدي لذلك ما لم يكن له دليل اولي من الخلف ما يقع فان كان فلا يلزم  
 بلفظ له سلم في ايام فيقاعه في الوهم اي الذهن وما حكاها في الجواب  
 من انه يمكن ما لم يكن حكما شرعيا اي بان كان عقليا قال المصنف ليوصله لغيره قال  
 وجهه ان الخلف في القطعي قاطع بخلاف الشرعي لانه ان يكون فيه لوجود  
 مانع او فوات شرط ولعل المستدل على وجودها فيما علم بها بوجوده في محل  
 النقض ثم منعه وجودها في ذلك المحل فقال المصنف ينتقض عليك على  
 العلة حيث وجد في محل النقض دورها على مقتضى منعك وجودها في **الصورة**  
 انه لا يسمع قول المعتض لان **الاستدلال في نقص العلة الى نقص دليلها والانتقال**  
 محتمل وانتار بالصورة الى دفع قول ابن الحاجب وفيه اي في عدم السماع نظر  
 اي لان القدر في الدليل قدح في الدلول فلا يكون الانتقال اليه متناغيا وليس  
 اي للمعتض الاستدلال على **الخلف الحكم** فيما اعترض به ولو بعد منع المستدل تخلفه  
 لما تقدم من الانتقال من الاعتراض الى الاستدلال المؤدي الى الانتشار وقيل  
 ذلك ليم مطلقا بغير ابطال العلة **وثالثه** انه لم يكن له طريق اولي من  
 الخلف ما يقع فان كان فلا **يجب الاخر** اي في الخلف ما يفي بذكر في الدليل

ما يشرح محله ليسلم عن الاعتراض على المناظر مطلقا وعلى المناظر لنفسه  
 الا **يما اشترط من المستثنى** كالغوايا فصار كالمذكور فلا حاجة الى  
 الاخر عنه وقيل **يجب** عليه الاخر عنه مطلقا وليس غير المذكور كالمذكور  
 وقيل **يجب** عليه الاخر عنه الا في **المستثنى مطلقا** مشهورة كانت او غير  
 مشهورة فلا يجب الاخر عنه العلم بانها غير مرادة **ودعوى** صورة  
 معينة او مهمة بالاثبات اي اثباتها او نفيها ينتقض بالاثبات  
 او النفي **العامة** بالاثبات والراجع الى النفي لتقديمه عليه **طبعيا** **والعكس**  
 او الاثبات العام او النفي العام ينتقض بصورة معينة او مهمة فحيز  
 كاتب او انشأ ما كاتب بيا قضا لا شئ في الانسان بكاتب وخو زيد  
 ليس بكاتب او انسان ما ليس بكاتب بيا قضا كل انشأ كاتبة **ومنها**  
 اي من القواعد **الكسرة** قاطع على الصحيح **لانه** نقض المعنى اي المعلى  
 به بالغائضه كما قال وهو اسقاط وصف من العلة اي ثباته  
 ملغى بوجود الحكم عند انتفاءه ومقابل الصحيح يقول ان ذلك غير قاطع  
 وصريح بلفظ قاطع ليعتلق الجار والمجرور به وقوله **اما** **بدا** اي  
 الاثبات بدل الوصف بغيره او لا المعلوم من ذلك مقابله بيان لصوري



**الكسر كما يقال في اثبات صلوة الخوف هي صلوة يجب قضاؤها**  
 لو لم تفعل فيجب ادائها كالامن فان الصلوة فيه كما يجب قضاؤها ولو لم  
 تفعل يجب ادائها فيعرض بان خصوص الصلوة ملغى وبين بان الحج واجب  
 الاداء كالقضاء **فليبدل** خصوص الصلوة **بالعبادة** ليندفع الاعتراض  
 وكأنه قيل عبادة الى اخره ثم ينقض هذا القول بصوم الحائض فانه  
 عبادة يجب قضاؤها ولا يجب ادائها بل يحرم **اولا يبدل** خصوص الصلوة  
 فلا تبقى علة المستدل الا قوله يجب قضاؤها فيقال عليه وليس كما يجب  
 قضاء يؤدي وبيلة الحائض يجب عليها قضاء الصوم دون ادائه كما تقدم  
 وقدر في البيضاوي كالامام الرازي الكسر بعدم تأثيره في العلة ونقص  
 الاخر وهو منطبق على ما تقدم بصورتيه وعبر عنه انما الحاصل لا بد من نقص  
 المكسور وعرفا الكسر بوجود حكمة العلة بدون العلة والحكم ويعبر عنه بنقص  
 المعنى اي الحكمة والراجح انه لا يقدح لانه لم يرد على العلة وقيل يقدح لا تراض  
 المقصود مثاله ان يقول الخفيف في العاين بسفره مسافر فيرض كغير العاين  
 لحكمة المشقة فيعبر عن عليه بدني الحرفة الشاقة في الحرفة كبحل الاثقال وميز  
 بالمعادل فانه لا ترض له **ومنها** اي من القواعد **العكس** اي تخلفه كاسياقي

**وهو اي العكس انتفاء الحكم لانتفاء العلة فان ثبتت مقابلة وهو ثبوت الحكم**  
 لثبوت العلة ابدا المسمى بالطرد **فابطل** في العلية مما لم يثبتت مقابلة بان  
 ثبتت الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور لانه في الاول عكس جميع الصور  
 وفي الثانية لبعضها وشاهد اي لعكس في صحة الاحتلال به اي بانتفاء  
 العلة على انتفاء الحكم قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه ارايت لو صنعها  
 في عام اكان عليهم وزر فكانهم قالوا نعم **مقال فكذا** اذا صنعها في الحلال  
 كان له اجر في جواب قولهم **اياي احدنا مشقة وله فيها اجر** اي الذي  
 اليه قوله في تعديده وجه البر وفي يضع احدكم صدقة الحديث رواه مسلم  
 استنتج من ثبوت الحكم اي الوزر في وطى الحرام انتفاء في الوطى الحلال  
 الصادق بحصول الاجر حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام الى الحلال وهذا  
 الاستنتاج يسمى قياس العكس الا في الكتاب الخامس وبادر المصنف  
 بافادته هناع وان كان البحث في القدر يتخلف كما قال **وتخلف** اي العكس  
 بان يوجد الحكم بدون العلة **قادر** فيها **عند مانع** علة من بخلاف مجزها  
 يجوز ان يكون وجود الحكم لعلته اخرى ونعني بانتفاء اي انتفاء الحكم  
 في قولنا المتقدم انتفاء الحكم لانتفاء العلة انتفاء العلم او الظن به



لا انتفاء في نفسه اذ لا يلزم من عدم الدليل الذي من حيلته العلم عدم  
 المدلول للقطع بان الله تعالى لم يخلق العالم الدال على وجوده لم ينتف وجوده  
 وانما ينتفي العلم به ومنها اي من القواعد **عدم التأثير** اي ان الوصف لا  
 مناسبه فيه للحكم **وقد ثبت** اي من هنا وهو غير المناسبه فيه اي في اصل ذلك  
 اختص بقيا من المعنى لاشتماله على المناسبه بخلاف غيره كالشبه **فلا ياتي**  
 فيه وبالمستنبطه المختلفه فيها فلا ياتي في المنصوصه والمستنبطه المجمع  
 عليها **وهو اربعة** القسم الاول منها عدم التأثير في الوصف بكونه طرديا  
 كقول الخنفية في الصبح صلوة لا تقصر فلا يقدم اذا ما كان معرب لعدم القصر  
 في عدم تقديم الاذان طرديا لاساسه فيه ولا شبهه وعدم التقديم موجود  
 فيما يقصر وحاصل هذا القسم طلب الدليل على علية الوصف والثاني عدم  
 التأثير في الاصل بابداء علة حكمه مثل ان يقال في بيع الغايب بيع غير  
 مرئي فلا يصح كالطير في الصوى فيقول المقصود لانه لكونه غير مرئي في الاصل  
 فان العجز عن التسليم كاف في عدم الصحة وعدمها موجود مع الرؤية **وهذا**  
**معارضته في الاصل** بابداء غير ما علة به بناء على جواز التعليل بعلة ثانية  
 الثالث عدم التأثير في الحكم وهو امر به ثلثه لانه اما ان لا يكون له ذكر

اي الوصف الذي اشتملت عليه العلة فائدة كقولهم اي المحضوم اي الحقيقة  
 في المرتدين المتلفين ما لنا في دار الحرب حيث استدلوا على تغير الضمان عنهم  
 في ذلك بقولهم **مشركون اتلفوا** امالا في دار الحرب فلا ضمان عليهم كالحربي المتلف  
 ما لنا ودار الحرب عندهم اي المحضوم طرديا **فلا فائدة لذكره** اذ من واجب الضمان  
 العما في اتلاف المرتد ما لا المسلم كالتشافي اوجبه **وان لم يكن** اي الاتلاف في دار الحرب  
 وكذا **نفاه** منهم في ذلك كالحقيقة وان لم يكن الاتلاف في دار الحرب اي سواء كان  
 في دار الحرب ام في دار الاسلام في الشقين والمناسب لقوله عندهم شق النبي كما يقتصر  
 عليه غيره وزاد هو شق الاثبات تقوية للاعتراض وبداية تقدمه على الينفي في جميع  
 الاعتراض في ذلك الى القسم الاول لانه اي المقترض بطالب المستدك بتأثير كونه  
 اي الاتلاف في دار الحرب او يكون له اي لذكر الوصف المشتمل عليه العلة فائدة  
 ضرورة كقول معتبر العدد في الاستيناء بالاجار عبادة مستغلة بالاجار  
 لم يتقدمها معصيته فاعتبر فيها العدد كالجار فقولهم لم يتقدمها معصيته عدم  
 التأثير في الاصل والفرع لكنه مضطر الى ذكره لانه ينتفض ما علة به لو لم يذكر  
 فيه بالرجع للمحصن فانه عبادة متعلقة بالاجار ولم يعتبر فيها العدد او  
 غير ضروري فبان لم تغتفر الضرورة بان مع الاعتراض بحملها لم تغتفر هذه



بطريق الاولى والا فتدروا ان اعترفنا بالضرورة فيقدر نعتفر غيرنا ايضا وقيل لا  
المحقق خلق مفروضة فلم يعتقر في اقامتها الى اذن الاسم الا عظم كالظفر فان  
مفروضة حشو اذ لو حذف محامل لم ينتقض اي الباقي منه لكن ذكر لتقريب  
الفرع من الاصل بتقوية الشبه بينهما اذ الفرض بالفرض يشبهه من غير الرابع  
عدم التأثير في الفرع مثله ان يقال في تزويج المرأة نفسها زوجت نفسها  
بغير كفوف فلا يصح كالزوجت بالبناء للمفعول اي زوجها العوي بغير كفوف  
هو اي الرابع كالثاني اذ لا اثر في مثاله للتقيد بغير الكفوف ان  
تزوجها نفسها لا يصح مطلقا كما لا اثر للتقيد في المثال الثاني بكونه غير مري  
وان كان غير الاثر هنا بالنسبة الى الفرع وهناك بالنسبة الى الاصل ويرجع  
هذا الى المناقشة في الفرض وهو اي الفرض تخصيص بعض صور النزاع بالحجج  
كما فنر في المثال المذكور اذ المدعى منع تزويج المرأة نفسها مطلقا والاستدلال  
على منعه بغير كفوف والاعم جواز اي الفرض مطلقا وقيل لا وثالثها يجوز بشرط  
البناء اي بناء غير محل الفرض عليه كان يقاسر بجامع او يقال ثبت الحكم في بعض  
الصور فليثبت في باقية اذ لا قائل بالفرق وقد قال به المحنفية في المثال المذكور  
حيث جوزوا تزويجها نفسها بغير كفوف ومنها اي من القواعد **التدبير هو دعوى المقرض**

ان ما استدلل به المستدل في المسئلة المتنازع فيها على ذلك الوجه في كيفية  
الاستدلال عليه اي المستدل لانه ان صح ذلك المستدل به ومن ثم اي منها هو  
قولنا ان صح اي من اجل ذلك ان كان مع اي مع القلب **تليم صحة** اي صحة ما استدلل  
به وقيل هو اي القلب **تليم صحة** اي صحة ما استدلل به مطلقا سواء كان صحيحا  
ام لا وقيل هو اصادر مطلقا لان الغالب من حيث جعله على المستدل مسلم  
لصحة وان لم يكن صحيحا ومن حيث جعله مفسدا وان كان صحيحا وعلى كلا القولين  
لا يذكر في الحديث قوله ان صح وعلى المختار من اماكن التسليم مع القلب فهو مقبول  
وهو معارضة عند التسليم قاذر عند عدمه وقيل هو شاهد زور اي يشهد  
وعليك ايها القاضي حيث سلمت فيه الدليل واستدلت به على خلاف دعوى  
المستدل فلا يقبل وهو قسمان الاول لم يفتح مذهب المعتز في المسئلة امامه  
ابطال مذهب المستدل فيها صريحا كايقال من جانب المستدل كالتأني في بيع  
العضوي عقد في حق العيز بلا ولاية عليه فلا يصح كالشراء اي كشاء العضوي  
فلا يصح لشمسها العضوي فيقال من جانب المقرض كالحنفية عقد في بيع كالشراء  
اي كشاء العضوي فيصح له وتلقوا تسمية لغيره وهو احد الوجهين عندنا **اولا مع**  
الابطال صريحا مثل ان يقول الحنفية المشرط للصوم في الاحتكاك ثبت فلا يكون



نفسه **قوله عرفه** فانه قرينة بضميمة الاحرام فكذلك الاعتكاف يكون قرينة بضميمة عبادة  
 اليه وهي الصوم اذ هو المتعارف فيه **فيقال** من جانب المعترض كما لا يخفى **الاعتكاف**  
**لنفسه فلا يشترط فيه الصوم** كعرفه لا يشترط الصوم في وقوعه فانه هذا ابطال لمذهب  
 الحنفية الذي لم يخرج به في الدليل وهو اشترط الصوم **الثاني** من جهة القلب لا ابطال  
 مذهب المستدل بالعامة كان يقول الحنفية في بيع الراس عضو وضوء فلا يكتفى  
 في صحة اقل ما ينطق عليه الاسم كالوجه لا يكفي في غسلة بالربع او بالانضمام كان يقول  
 الحنفية في بيع الغائب عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح فيصح مع الجهل  
 بالزوجة اي عدم رؤيتها فيقال من جانب المعترض كالتشافير فلا يشترط فيه خيار  
 الرؤية كالنكاح ونفي الاشتراط يلزمه نفي الصحة اذا قيل لغيره يقول بالاشتراط و  
 منه اي من القلب فيقبل خلافا للقاضي اي يكره الباقي في رده قبل المصاهرة مثل  
 قول الحنفية في الدعوى والغسل طهارة بالمايع فلا يجزئ فيه الميتة كالتجاسة لا  
 تجزئ الطهارة عنها الميتة بخلاف اليتيم تحجب فيه فنقول نحن معتزلة فيستوي  
 جامدها وما يعيها اي الطهارة كالتجاسة يستوي جامدا وما يعيها في حكمها التثا  
 وغيره وقد وجبت الميتة في اليتيم فتجوز الوضوء والغسل ووجه التسمية بالمساواة  
 وانح من المثال والقاضي يقول في رده وجه استدلال القاضي في عز وجه استدلال

في ذلك فليس من الجانبين  
 في ذلك فليس من الجانبين  
 في ذلك فليس من الجانبين

المستدل ومنها اي من القواعد القول بالموجب شاهه قوله تعالى **ولله العزة والرسول**  
 في جواب لخص من الامر منها الاول المحكية المناقضة اي صحيح ذلك لكنهم الاول  
 والله ورواه الاخر وقد اخرجاهم وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع بان يظهر عدم  
 استلزام الدليل لحل النزاع كما يقال في القصاص في القتل **ثالث** من جانب المستدل  
 كالتشافير قتل ما يقتل غالبا فلا ينافي القصاص كالا حراق بالنار لا ينافي  
 القصاص فيقال من جانب المعترض كالحنفية سلمنا عدم المناقضة بين القتل بالمشقة  
 وبين القصاص ولكن لم قلنا ان القتل بالمشقة يقتضي اي القصاص وذلك محل  
 النزاع ولم يستلزمه الدليل كما يقال في القصاص بالقتل بالمشقة ايضا **الثاني**  
 في الوسيلة من الاثا القتل وغيره لا يمنع القصاص والمتوسل اليه من قتل وقطع  
 وغيرها لا يمنع تفاوت القصاص فيقال من جانب المعترض سلم ان التفاوت في  
 الوسيلة لا يمنع القصاص فليس بمافع منه ولكن لا يلزم من ابطال مانع انتفاء  
 الموانع ووجود الشرائط والمقتضى وثبوت القصاص متوقف على جميع ذلك  
 والاحتياط يصدق المعترض في قوله للمستدل ليس هذا الذي نفيت باسناد لاك  
 تعريضه في منافات القتل بالمشقة للقصاص ما خذي في نفي القصاص من ان عدالة  
 تمنع من الكذب في ذلك وقيل لا يصدق الا بشيئا اخر لانه قد يعاند بها

لو لم يرد عليه الدليل في هذا النزاع قد نظرت في  
 صوابه في القلب حيث كان مع ذلك  
 اذ فيه حج سليم الدليل من كتاب الله عز وجل  
 على زيادة لا ينافي ذلك بل هو من فاسد العمل



قال وربما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة المنع لها لوضح لها فيه  
سكوت عنها القول **بالموجب** كما يقال في اشتراط النية في الوضوء والغسل كل ما هو قريب  
من نية طهارة النية كالصلوة ويسكت عن المنع وهي الوضوء والغسل **بالموجب**  
فيقول المعترض مسلم انما هو قرينة شتر طهارة النية ولا يفتقر شتر طهارة في الوضوء  
والغسل فانصرح المستدل بانها قرينة ورد عليه منع ذلك وخرج عن القول بالموجب  
واخره بقوله غير مشهورة عن المشهورة فهي كالمذكورة فلا يمتأني القول فيها بالمتأني  
ومنها اي من القواعد **القدح في المناسبة** اي مناسبة الوصف للمعلول وفي  
صلاحية افضاء الحكم الى المقصود في شرعه وفي الانضباط للوصف للمعلول  
الظهور بان ينتفي كل في الاربعة **وجوابها** اي جواب القدح فيها **بالبيان** كما يقال  
الصلاحية المتأني الى البيان ان يقال تحريم الحرام بالمصاهرة مؤيد صالح لانه  
يفيض الى عدم الجور بها المقصود في شرع التحريم ينتفي بان لا يصلح الذكر بل لا يفضا  
الى الجور فان النفس مثله الى المنوع فيجب ان تحريمها المؤيد ريب الطبع فيها بحيث  
تضيق غير شتاة ومنها اي من القواعد **الفرق بين الاصل والفرع** **ومراجع الى**  
**المعارضة في الاصل والفرع** وقيل **البيان** اي المعارضة في الاصل والفرع معا لانه  
على الاول ابدأ خصوصية في الاصل تجعل شرط الحكم بان تجعل من علته او ابدأ خصوصية  
في الفرع تجعل مانعا من الحكم وعلى الثاني ابدأ الخصوصية معاملا على الاول بشقيه

ان يقول الشافعي النية في الوضوء واجبة كالتيتم بجامع الطهارة عن الحدث فيكون  
الحيف بان العلة في الاصل الطهارة بالتراب وان يقول الحيف بقيادة السلم بالذمي  
كغير السلم بجامع القتل العمد العدو وان يفرض الشافعي بان الاسلام في الفرع  
عن القود وقد ذكر الامدي في الذكر لرجوع الفرق الى ما تقدم ان من سمي المعارضة في  
الاصول ابدأ في العلة ومن سمي المعارضة في الفرع ابدأ مانع من الحكم ولم يذكر ذلك  
المصنف فاحال معنى الفرق على ما لم يذكره بخلاف الامدي **والصحيح** انه اي الفرق **قادر** و  
**ان قيل** انه سؤالان بناء على القول الثاني في لانه يؤثر في جميع المستدل به وقيل  
لا يؤثر فيه على القول بانه سؤالان لان جميع الاسئلة المختلفة غير مقبولة وسكت  
المصنف عن جوابه وما يجاب به منع كون المبدأ في الاصل خبراً في العلة وفي الفرع مانعاً  
من الحكم وهذا المبدأ مسألة تتعلق بالفرق **والصحيح** انه ينتفع **فقد** **والاصول** **الفرع**  
واحد بان تقاس على كل منها **لا انتشار** اي انتشار البحث في ذلك وان جرت علته  
لمعلول واحد وقيل يجوز التقيد مطلقاً وقد لا يحصل انتشاره قال **المخبرون**  
للمتقدم ثم على تقدير وجوده لوفيق بين الفرع واصل منها كفي في القدح فيها  
لانها يبطل جميعها المقصود وقيل لا يكفر لاستقلال كل منها وثالثها يكفي ان يقد  
**اللاحق** **يجوز** **بما لا يبطلها** بخلاف ما اذا قصد بكل منهما ثم في اقتضار **المستدل**



على جواب اصل واحد منها حيث فوق المقرض بين جميعها قولان قيل يكفي حصول  
 المقصود بالدفع عن واحد منها وقيل لا يكفي لانه التزم الجميع فليدفع عنه ومنها  
 اي في القواعد فساد الوضع بان لا يكون الدليل على الهيئة العالقة لا اعتبار  
 في ترتيب الحكم كان يكون صالحا لصد ذلك الحكم او نقيضه كتنقيح التحفيف من  
 التغليظ والتوسيع من التضييق والاثبات من النفي وعكسه فالاول مثل  
 قول الحنفية القتل عداية عظيمة فلا تكفر اي لا يجزيك كقارة فاعظم  
 الجناية يناسب تغليظ الحكم لا تخفيفه بعدم وجوب الكفارة والثاني مثل قولهم الزكوة  
 واجبة على وجه الاتفاق لدفع الحاجة فكانت على الرافعي كالدية على العاقلة  
 فالرافعي الموسع لا يناسب دفع الحاجة لمضييق الرابع كان يقال في المعاطات  
 في المحقرات لا يوجد فيها سوى الرضى فلا ينبغي بها بيع كافي غير المحقر فارضى الدين  
 ابيع يناسب الانقضاء لا عدمه ومنه اي من فساد الوضع كون الجامع في قياس  
 المستدل ثبتا باعتباره بنص او اجماع في نقيض الحكم في ذلك القياس مثال الجامع  
 ذي النص قول الحنفية الحرمة سبع دوناب فيكون شوره جنس كالكلب فيقال  
 السبعة اعتبار الشارع علمه للطهارة حيث دعي الى دريها كلب فاستنع والى اخرى  
 فيها سنور فاجاب فميت فقال السنور سبع رواه الانام احمد وغيره ومثال ذي

ذي الاجماع قولان فحينئذ في مسح الرأس في الوضوء يستحب تكراره كالاستنجاء بالحصى  
 يستحب الاشارة فيقال المسح في الخف لا يستحب وجوابها اي منى فساد الوضع بنقير  
 كونه قد لا يكون الدليل صالحا لا اعتباره في ترتيب الحكم عليه كان يكون له  
 جهتا ينظر المستدل فيه من احدهما والمقرض في الاخرى كالارتفاع ووقع الى جهة  
 في مسئلة الزكاة ويجاب عن الكفارة في القتل بانه غلط فيه بالقصاص فلا يغليظ  
 فيه بالكفارة وعن المعاطاة بان عدم الانقضاء بهما ترتيب على عدم الصيغة لآل  
 الرضى ويقرر كون الجامع معتبرا في ذلك الحكم ويكون تخلفه عنه بان وجده نقيضه  
 لما منع كما في مسح الخف فان تكراره يفسده كغسله ومنها اي من القواعد في اعتبار  
 بان يخالص الدليل بنص او سنة او اجماعا كان يقال في التثبيت  
 في الاداء صوم مفروض فلا يصح بنيه في الهلاك لقنا فيعرض بانه مخالف لقول  
 نكاح الصائم والصائم الى اخره فانه رتب فيه الاجر العظيم على الصوم في الجملة  
 كغيره من غير تعرض للتثبيت فيه وفي ذلك مستلزم لعدم كونه بقاء لا يجمع الملكة صفة الجبروت  
 لعدم انصباطه كالمختلفا فيعرض بانه مخالف في رتب مسلم غير ابي رافع انه صلى  
 عليه وسلم استسلف بكر او دريا عيا وقال ان حيا رانك احسنهم قضا واكم  
 بفتح الموصلة الصغير من الايل والرابع بفتح الرما وقل في السابعة وكان يقال  
 لا يجوز للرمل ان يغسل روجه الميتة لوجه النظر اليها كالاجنبية فيعرض

٧ تكراره اجماعا فسادا وان كان في الخف امر يستحب تثبيته كغيره من الاجماع



فيعترض بانه مخالف للإطاع السكوتي في تحصيل على فاطمة رضي الله عنها وهو  
 اعم منه فساد الوضع بصدقه حيث يكون الدليل على الهيئته الصالحة لم يقب الحكم  
 عليه وله اي المعترض بفساد الاعتبار تقدم على المنوع في المقدرة وتأخير  
 عنها بما يقتضيه لها في غير مانع في التقييم والتأخير وجوابه الطعن في سند  
 اي سند النص بإرسال او غيره او المعارضة له بنقل اخر فيقتضا قطا وليس له  
 او منع الظهور له في مقصد المعترض او التاويل له بدليل ومنها اي من القواعد  
 منع عليه الوصف اي منع كون العلة ويسمى المطالبة بمقتضى العلة والاحتج  
 بقوله والا لا أدى الى تمسك المستدل بما شاء من الاوصاف لانه المنع وقيل لا  
 لادائه الى الانتشار بمنع كل تدبر عليه وجوابه باثباته اي اثبات كونه  
 العلة بمسلكه فمسالكها المتقدمة ومنه اي من المنع مطلقا منع وصف  
 العلة اي منع انه معتبر فيها وهو مقبول جزما كقولنا في افساد الصوم  
 بغير الجماع كالاكل من غير كفارة الكفارة شرعت للزجر عن الجماع المحذور في  
 الصوم فوجب اختصاصها به كالمحذور فانه شرع للزجر عن الجماع زنا وهو مختص  
 بذلك فيقال لا نسلم ان الكفارة شرعت للزجر عن الجماع بخصوص بل غلظ  
 المحذور فيه اي الصوم بجماع او غيره او جوابه تبين اعتبار المحضنة

اي خصوصية الوصف في العلة كان يبين اعتبار الجماع في الكفارة بان  
 الشارع رتبها عليه شيئا جاب بها فمساله عن جامعها كما تقدم وكان المعترض  
 لهذا الاعتراض ينقح المناط بجذوه خصوص الوصف عن الاعتبار والمستدل  
 بتحقيقه بتبيينه اعتبار خصوصية الوصف من المنع منع حكم الاصل وهو منع  
 كان يقول الجنبى الامارة عقد على منفعة فتبطل بالموت كالشكاه فيقال له  
 الشكاه لا يبطل بالموت بل ينتهي به وفي كونه قطعاً للمستدل من اذهب ربحها  
 اخذ منه التفريع الاي لا يتوقف القياس على ثبوت حكم الاصل والثاني نعم  
 للانتقال عن اثبات حكم الفرع الذي يصدده الى غيره فالثبات قال الاستناد  
 ابو اسحاق الاسفرائيني يكون قطعا ان كان ظاهرا يعرف اكثر الفقهاء  
 بخلافه لا يعرفه الاخرصم وقال القرطبي يعقبه عرف المكان الذي فيه الشجرة  
 في القطع به او لا وقال الشيخ ابو اسحاق البشير ازي لا يسمع لانه لم يعترض  
 للمقصود حكاية عنه ابن الحاجب كالا مدي على ان الوجود في المحض والمعرفة  
 للشيخ كاقالا لمصنف السماع ثم على السماع وعدم القطع قال المصنف فان دل  
 اي السند عليه اي على حكم الاصل اي اني بدليل عليه لم ينقطع الحق في مجرد  
 الدليل على المختار بل ان يعود ويعترض الدليل لانه قد لا يكون صحيحا



وقيل ينقطع فليس له ان يعترض لمخوضه باعتراضه عن المقصود وقد يقال 2  
 الاثبات بمنوع مرتبة **لا نسلم حكم الاصل سلمنا ذلك ولا نسلم انه مما يقاسر**  
**فيه** لم لا يكون ما اختلف في جوار التيقاك فيه سلمنا ذلك ولا نسلم انه معلل  
 لم لا يقال فتعدي سلمنا ذلك ولا نسلم ان هذا الوصف علة لم لا يقال العلة  
 غيره سلمنا ذلك ولا نسلم وجوده فيه اي وجود الوصف في الاصل سلمنا  
 ذلك ولا نسلم انه اي الوصف متقدم لم لا يقال قاصر سلمنا ذلك ولا نسلم  
 وجوده في الفرع **فمنه** متقدم متعلق الثلاثة الاول منها حكم الاصل والآخر  
 الباقية بالعلته مع الاصل والفرع في بعضها **يجاب عنها بالدفع** لها بما عرف من  
 الطرق في دفعها ان اريد ذلك والا فيكفي الاختصار على وقع الاخير منها  
 وفيه ثم اي فيها ووجوبها المعلوم من الجواب عنها اي من اجل ذلك **عرف جواز**  
**ايراد المعارضات** من نوع كالتقوض والمعارضات في الاصل والفرع لانها  
 كسؤال واحد مترتبة كانت او لا **ولكن** يجوز ايراد المعارضات في انواع كالتقوض  
 وعدم التاثير والمعارضات وان كانت مترتبة اي يستدعي تأليها تسليم متعلق  
 لان تسليم **تقدير** وقيل لا يجوز في انواع لا تتشاور **والثاني** التفصيل  
 فيجوز في غير المرتبة دون المرتبة لان ما قبله الاخير في المرتبة سلم قد ذكره ضام

ورفع بان تسليم **تقدير** كما قال المص لا تحقيقه مثل ان يقال ما ذكر ان علمه منقوض  
 بكذا او منقوض بكذا او معارض بكذا ومثال الانواع في المرتبة ان يقال هذا الوصف  
 منقوض بكذا وفيه من ذلك ومثال الانواع المرتبة ان يقال ما ذكر من الوصف غير موجود  
 في الاصل ولا في سلم فهو معارض بكذا ومنها اي من القواعد اختلاف الضابط في الاصل  
 والفرع لعدم **الثقة** فيه بالجامع وجود او مساواه كما يعلم من الجواب كان يقال  
 في شهود الزوايا القتل بسببوا في القتل في عليهم لقصاص كالمكره غيره على القتل  
 فيعترض بان الضابط في الاصل الاكراه وفي الفرع الشهادة فامتن الجامع بينهما وان  
 اشتركا في الافشاء الى المقصود فامتن مساواة ضابط الفرع بضابط الاصل في ذلك  
 وجوابه بانه اي الجامع القدر المشترك بين الضابطين كالنسب في القتل فيما  
 تقدم وهو منضبط طوعا او بان الافشاء سواء اي افضاء الضابط في الفرع  
 الى المقصود مساو لا افضاء الضابط في الاصل الى المقصود لحفظ النفس فيما  
 تقدم **للتقاء** **التفاوت** بين الضابطين بان يقال التفاوت بينهما ملغى في  
 في الحكم فانه لا يحصل الجواب به لان التفاوت قد يلغى كما في العالم يقتل بالجهل  
 وقد لا يلغى كما في الحر لا يقتل بالعبودية **والاعتراضات** كلها راجعة الى المنع قال  
 ابن الحاجب كما ذكر الجدليين او المعارضة لان عرض المستدل في اثبات مدعاه بغير



ليكون لعمه مقدمة ليصلح للشهادة له وبلائته عن المعارض لتنفذ شهادته  
وغرض المقرض من هدم ذلك يكون بالفتح في صحة الدليل يمنع مقدّمته او معارضة  
بالايقاض **وقال المصنف** كعجز الجدلين انها راجعة الى المنع وحده كما اقرر عليه  
هنا لان المعارضة منع للعلم عن الجريان **ومقدمها** بكسر الدال ويجوز فتحها كما تقدم  
اوائل الكتاب اي المتقدم او المقدم عليها **بالاستفسار** فهو طلبية لها كطليقة  
الجيش وهو طلبية **فوالمراد** اللفظ حيث غابته او جال فيه **والاصح** ان يبينها  
**على المقرض** لان الاصل عدمها وقيل على المستدل بيان عدمها ليظهر دليله ولا يكلف  
المقرض بالايجال بيان تساوي الحامل المحقق للايجال العسرة فكذلك عليه **وكيفية**  
بيان ذلك حيث تبرع به ان الاصل عدم ثبوتها وان عورض اي المقرض بان  
الاصل عدم الاجال **فيبين المستدل** عدمها اي عدم الغاية والايجال حيث شتم الا  
عليه بما بان يبين ظهور اللفظ في مقصوده كما اذا اقرض عليه في قوله الوضوء  
قربة فلجئ فيه اليه بان قيل الوضوء يطلق على النظافة وعلى الاعمال المحسوسة  
فيقول حقيقة الشرعية الثاني **او يفسر اللفظ** بمحتمل بفتح الميم الثانية **قيل** **فغير**  
**محتمل** منه ادعائية الامران ما طوق بلغة جديدة ولا محذور في ذلك على ان اللغة  
اصطلاحية ورد بان فيه فتح باب لا ينسد وفي قبول دعواه الظهور في مقصوده

بكر الصادر فعلا لاجال لعدم الظهور في الاخر خلاف اي لو وافق المستدل  
المقرض بالايجال على عدم ظهور اللفظ في غير مقصوده او ادعى ظهوره في مقصوده فيقبل  
يقبل دفعا لاجال الذي هو خلاف الاصل وقيل لا يقبل لان دعوى الظهور بعينه  
المقرض بالايجال لا اثر لها وان كانت على وفق الاصل **ومنها** اي من القواعد **المستند**  
**وهو كون اللفظ** المورّد في الدليل منزها بين امرين مثلا على السواد احدهما  
ممنوع بخلاف الاخر المراد والمختار ووروده لعدم تمام الدليل معه وقيل لا يراد لانه  
لم يعرض المراد وجوابه ان اللفظ موضوع في المراد عما كما يكون لغة او اذ ظاهرا  
ولو يقرئ في المراد كما يكون ظاهرا يميزها ويبين الوضع والظهور ثم المنع لا يعرض  
**الحكاية** اي حكاية المستدل للاقوال في المسئلة المبحث فيها حتى يتبادر منها قول  
وليس تدل عليه بل يعرض الدليل اما قبل تمامه لمقدمة منه او بعده اي بعد  
تمامه **والاول** وهو المنع قبل التمام لمقدمة اما منع مجرد او منع مع المستند  
والمنع مع المستند **كلاهما** كذا ولم لا يكون الامر كذا وهو اي الاول يسمى  
من المنع المجرد والمنع مع المستند المناقضة اي يسمى بذلك فان اجماع المانع مجرد  
والمنع مع المستند **لانتفاء** المقدمة التي منها **فغصب** اي ما جازمه لذلك  
يسمى غصبا لانه غصب لم يصب المستدل لا يسمى **المحققون** في النظر فلا يستحقون



وقيل يسمع فيستحقه والثاني وهو المنع بعد تمام الدليل **امام** مع **الدليل** بناء  
 على **تختلف حكمه** فالنقض الاجمالي وصورة ان يقال ما ذكره الدليل غير صحيح فتختلف  
 الحكم عنه في كذا ووصف بالاجمالي لان جهة المنع فيه غير معينة بخلاف التفصيل الذي  
 هو منع بعد تمام الدليل لمقدمة معينة منه **او مع تسليم** اي الدليل **والاستدلال**  
 بما يثبت في ثبوت المدلول فالمعارضة فيقول في صورتها المقرض للمستدل  
 ما ذكرت من الدليل وان دل على ما قلت فعندي ما ينفيه اي ينفى ما قلت ويذكره  
 وينقلب المقرض فبامتنه لا والعكس **وعلى المنوع** وهو المستدل **الدفع لما عرفت**  
 به **ببطلان** ليسم دليله الاصيل ولا يفيده المنع فان منع تأييداً فكم من المنع  
 قبل تمام الدليل وبعد تمامه الى اخره **وهكذا** اي المنع ثالثاً وارباعاً مع الدفع **وهلم**  
 الى تمام العلل وهو المستدل ان انقطع بالمنوع **او الموانع** وهو المنع  
 ان انتهى الى ضرر **او يقييني** مشهور من جانب المستدل فلا يمكنه الاعتراض كذلك  
 خاصة القياس من الدين **لانه** ماوربه لقوله تعالى فاعبروا يا اولي الابصار وقيل ليس  
 منه لان اسم الدين انما يقع على ما وثبت مستمر والقياس ليس كذلك لانه قد لا يتحقق  
 اليه وتالها منه **حيث يتعين** بان لم يكن المسئلة دليل ههنا بخلاف ما اذا لم يتعين  
 لعدم الحاجة اليه **والقياس** من اصول الفقه كما عرفت من تعريفه **خلافاً لما عرفت**

في قوله ليس منه وانما يبين في كنهه لتوقف غرض الاصولي من اثبات جهة التوقف  
 عليها الفقه على بيانه وحكم المقيس قال السجستاني يقال انه دين الله وشرع ولا يكون  
 ان يقال قال الله ولا رسول **لانه** مستنبط لا منصوص **ثم القياس** **وفيه كفاية**  
 على المجتهدين **يتعين** على مجتهدينا **احتجاج** اليه بان لم يرد في واقعه اي يصير  
 فرضه في عليه وهو حلي وخفي فالجلي ما قطع فيه **بغير الفارق** اي بالعائد او كما  
**ببوت الفارق** اي تأييده فيه **احتمالاً** ضعيفاً الاول كقياس الامة على العبد في  
 تقويم حصته الشريك على شريكه المعتق الموسر وعقبا عليه كما تقدم في حديث العيص  
 في الغاء الفارق والثاني كقياس العبد على العورى في المنع من التضييق الثابت  
 بحديث السنن الاربعة اربع لا يجوز في الاضامي العور البيني عودها الى اخره  
**الجني خلافاً** وهو ما كان احتمال تأييد الفارق فيه قويا كقياس القتل بقتل على  
 القتل بمعد وفي وجوب القصاص وقد قال ابو حنيفة بعدم وجوبه في المشقور  
**الجلي** هذا اي الذي ذكره الحنفية **والعاضع** بينهما وقيل الجلي القياس **الاولى**  
 كقياس النحر على التائيف في التحريم **والواقع** المساوي كقياس احراق ما لا يبيتم  
 على اكله في التحريم **والخيف** الادون كقياس التضاعف على البر في باب البر كما تقدم ثم الجلي  
 على الاول يصدق بالاولى كالمساوي فليتنا مل وقياس العلم **امام** فيه بها



كان يقال تحريم النبيذ كالحظر للاسكار وقياس الدلالة ما جمع فيه لانهما فاشرا  
**فكما** القائل للعللة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الاخرين منها دون ما قبله كما لو  
 عليه الفاء مثال الاول ان يقال النبيذ حرام كالحظر بجامع الراية المشددة وهي لارئة  
 للاسكار ومثال الثاني ان يقال القتل يقتل بوجوب القصاص كالقتل بمعدن بجامع  
 الاثم وهو اثر العلة التي هي القتل بعد العدوان ومثال الثالث ان يقال تقطع  
 الجماعة بالواحد كما يقتلون به بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك حيث كان غير  
 عد وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في الصورة الاولى والقتل منهم في الثانية وحال  
 ذلك الاستدلال باحد موجبي الحياية من القصاص والدية الفارق بينهما بعد عدم  
 والقياس في غير الاصل والجمع بنفي الفارق ويسمى بالجليل كما تقدم كقياس البول  
 في اناء وصبه في الماء الراكد على البول فيه المنع بجامع ان لا فارق بينهما في مقتود  
 المنع الثابت بحديث مسلم عن جابر بن عبد الله عليه السلام انه قال ان يبال في اناء الماء **الكتاب**  
**الحاس** الاستدلال وهو دليل ليس بنقص من كتاب او سنة ولا جامع ولا قياس  
 وقع فكر منها فنيا تقدم فلا يقال التعريف المشتمل عليها تعريفها بالجهول فيه ظل  
 فيه القياس الاقتراني والقياس الاستثنائي وهما نوعان من القياس المنطقي وهو  
 قول مؤلف من قضيا بما تولى سلمت لزمه عنه لانه قول آخر فان كان اللازم وهو

النتيجة او نقيضه مذكورا فيه بالفعل فهو الاستثنائي والافعال اقتراني مثال  
 الاستثنائي ان كان النبيذ مسكرا فهو حرام لكنه مسكر ينتج فهو حرام وان كان النبيذ  
 مباحا فهو ليس بمسكر لكنه مسكر ينتج فهو ليس بمباح ومثال الاقتراني كل نبيذ  
 مسكر وكل مسكر حرام ينتج كل نبيذ حرام وهو مذكور فيه بالقوة لا بالفعل ويسمى القياسي  
 بالاستثنائي لاشتماله على الاستثناء اعني كمن ربا لا اقتراني لا اقتراني اجراءه **وهو**  
 فيه قيا **من العكس** وهو اثبات عكس حكم شيء لشمله لبقائها في العلة كما تقدم في  
 سلم اياتي احدا مشهورة ولم فيها اجر قالوا ارايت لو وضوها في حرام كان عليه  
 وزر ويدخل فيه قولنا معاثر العلم **الدليل يقتضيه ان لا يكون الامر كذا** **خلف**  
 الدليل في كذا اي صورة مثلا المعنى مفقود في صورة النزاع فتبقى هي **الاول**  
 الذي اقتضاه الدليل مثال ان يقال الدليل يقتضي استناع تزويج المرأة مطلقا  
 وهو ما فيه من اذلالها بالوطء غير الذي تباهاه الاسمانية لشرها وحلف هذا  
 الدليل في تزويج الولي لها في وكما لعقله وهذا المعنى مفقود منها فيبقى تزويجها  
 نفسها الذي هو محل النزاع عما اقتضاه الدليل من الامتناع **وكذا** يدخل فيه  
**انتفاء الحكم لا انتفاء مدركه** اي الذي يتركز وهو الدليل بان لم يجبه المجتهد  
 بعد الفحص الشديد فعدم وجدان المظن به انتفاء دليله انتفاء الحكم خلافا



لكثيرا كانياتي قالوا لا يلزم من عدم وجود الدليل اتفاقا وصورة ذلك كقولنا  
 للحكم في ابطال الحكم الذي ذكره في مسألة الحكم يستدعي دليل **والا لزم تكليف الغا**  
 حيث وجد الحكم بدون الدليل المفيد له **ولا دليل على حكمه بالسبب فاما نسبة الادلة**  
 فلم تجد ما يدل عليه **والاصل** فان الاصل المستقضي عدم الدليل عليه فيبقى ظاهرا ايضا  
**وكذا لا يدخل فيه قولهم اي الفقهاء وجد مقتضى او المانع او فقد الشرط** فهو دليل  
 على وجود الحكم بالنسبة الى الاول وعلى انتفاءه بالنسبة الى ما بعده **فلا نالا كثيرا**  
 في قولهم ليس بدليل بل دعوى دليل وانما يكون دليلا اذا عاين مقتضى المانع  
 والشرط بين وجود الاول والآخر والاضافة الى بيان فقد انشئت لانه على وفق الاصل **مسألة**  
**الاستقراء بالخبر على الكلي** بان يتبع خبره الكلي ليشبه حكمه ان كان تاما اي  
 بالكلي اي كل الخبرات **لا صورة النزاع فقط** اي هو دليل قطعي في ثبات الحكم في  
 صورة النزاع عند الاكثر من الظاهر وقيل ليس بقطعي لاحتمال مخالفة تلك الصورة  
 لغيره على بعد واجبي يانه ينزل منزلة عدمه او كان ناقضا **بالخبريات الخ** اي  
 عن صورة النزاع **قطعي** منها لا يقضي لاحتمال مخالفة تلك المستقر ويسمى هذا عند  
 الفقهاء الحاق الغرض بالاعلى **مسألة** في الاستصحاب وقد شتره خبره عند نادور الحنفية  
 فنقول لا يخرج محل النزاع **قالوا** فاما استصحاب عدم الاصل وهو غير نافذ

العقل ولم يشبهه الشرع كوجوب صوم رجيم حجة جونا **استصحاب العدم والنقص**  
 الى ورود المغير من محض او ناسخ حجة جونا فيعمل بها الى وروده وتقدم ان ابن  
 سيرج خالف في العمل بالعام قبل البحث عن المحض **استصحاب ما دل الشرح على**  
 بثبوت لوجود سببه كيثوت الملك بالبراءة **حجة مطلقا وقيل حجة في الدرع**  
 به عما ثبت دون الرفع به لما ثبت كاستصحاب صحة المفقود قبل الحكم بعمه  
 فانه دافع للاثبات منه وليس يرفع لعدم ارضه من غير المشك في حيوة فلا يثبت  
 استصحابها بالملك الجديد اذ الاصل عدمه وقيل **حجة بشرط ان لا يعارضه**  
**ظاهرا مطلقا وقيل ظاهرا** غالبا **قيل مطلقا وقيل ذو سبب** فان عارضه ظاهرا  
 مطلقا او شرطا على الخلاف قدم الظاهر عليه وهو المرجوح من قولي الشافعي في تعارض  
 الاصل والظاهر والتقييد بدعي السبب **ليخرج بوله** وقع في براءة كونه فوجبه  
**متغيرا واحتمل كون التغيير** وكون تغيره بما لا يضر كطول الكثرة فانما يتغير  
 طوله في الاصل عارضة تجا سته الظاهرة الغالبة ذات السبب قدمت على الظاهر  
 على قول اعتبار الظاهر كما تقدم الطمان على قول اعتبار الاصل **والحق** المستقضي  
 اي سقوط الاصل ان قرب العهد بعدم تغيره واعتماده ان بعد العهد  
 بعدم تغيره ولا يوجب باستصحاب حال الاجماع في محل الخلاف اذا اجمع على



حكم في حال واختلف فيه في حال اخر فلا يحتج باستصحاب تلك الحال في هذه خلا  
 للمزني والشيخ وابن مبرج والامدي في قولهم يحتج بذلك مثال الخاطيع الخمس وغير  
 السبيلين لا يفتقر الوضوح عندنا استصحا بالما قبل الخروج من بقائه الجمع عليه  
 فعرف مما ذكر ان الاستصحا الذي قلناه دون الحنفية وينصرف الاسم اليه  
 بثبوت امر في الزمان الثاني لثبوت في الاول لفقدان ما يسهل للتغيير في الاول  
 الى الثاني فلا ركة عندنا فيما حال عليه الحول من عشرين دينا رافا فمقتة تروج  
 رواج الكاملة بالاستصحا اما ثبوت اي الامر في الاول لثبوت في الثاني  
 مقلوب اي فاستصحا مقلوب كان يقال في الحال الموجود الان كان على  
 عده صلى الله عليه وسلم ميكالا بالاستصحا في الحال في الماضي وقد يقال فيه اي  
 في الاستصحا المقلوب ليظهر الاستدلال به لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا  
 امس كان غير ثابت امس اذا واسطة بين الثبوت وعدمه فيقتضي استصحا  
 امس الحالي عن الثبوت فيه انه الان غير ثابت وليس كذلك لانه مفروض  
 الثبوت الان قد دل ذلك على انه ثابت امس ايضا ويوجد في بعض النسخ  
 بعد ان الان وهو مفسد وليس في نسخة المصم **مسئلة لا يطالب الثاني** بالشي  
 بالدليل على انتفاء ان ادعى على ضروري با انتفاء لانه لعدمه صادف

في دعواه والضروري لا يشتبه حتى يطلب دليل عليه لينظر فيه **والا** اي وان لم  
 يدع على ضروري بان ادعى على ضروريا او ظنيا لا انتفاء **فيطالب** اي بدليل  
 انتفاء على **الاصح** لان المعلوم بالنظر او المظنون قد يشتبه فيطلب دليله  
 لينظر فيه **وجيب** الاضبا **قل** المقول **وقدر** في الاجماع حيث قيل فيه وان التمسك  
 ما قبل ما قيل حق وهل يجب الاضبا لاخف في شيء لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر  
 او الاثقل فيه لانه اكثر ثوبا واحوطا ولا يجب شيء منها بل يجوز كل منهما لا  
 الاصل عدم الوجوب هذه اقوال اقرها الثالث **مسئلة** اختلفوا اي العا  
 هل كان المعطى صلى الله عليه وسلم متعيدا ام فتح الباء كاضبط المص اي مكلفا  
 قيل النبوة بشع فمنهم من نفرد ذلك ومنهم من اثبت **واختلف** المقتب في تيقن  
 ذلك الشرع بتعيين من نسب اليه **فقبل** هو فوج وقيل ابراهيم وقيل موسى  
 وقيل عيسى وقيل ما ثبت انه شرع في غير تعيين لبي هذه اقوال مرجحها الثاني  
 والمختار كما قال كثير الوقف تاميلا على النفي والاثبات **وتفريعا** على اثبات  
 عن تعيين قوله من اقواله والمختار بعد النبوة المتع عن تعيده بشرع فقبله  
 لان شرعا يخصه وقيل تعيده بما لا يمنع من شرع فقبله مقتضا بالقبلة به  
 قبل النبوة **مسئلة** حكم المنافع والمضار قبل الشرع اي البعثة من في اوائل

المختار من الاقوال



الكتاب حيث قيل لا حكم قبل الشرح بل الامر موقوف الى وروده **وبعد الصريح ان**  
**اصل المضار التحريم والمنافع الحل** قال الشيخ خلق لكم ما في الارض جميعا ذكره  
 في معرض الاستئذان ولا يمين الا بالاجازة وقال صلى الله عليه وسلم فيها رواه ابن ماجه وغيره  
 ولا ضرر ولا ضرار اي في ديننا اي لا يجوز ذلك **قال الشيخ الامام والد المصنف**  
**الاموالنا** فانها من المنافع والظاهر ان الاصل فيها التحريم **لقوله صلى الله عليه وسلم**  
**ان دماءكم واماؤكم وامراضكم عليكم حرام** رواه الشيخ فيخص به عموم الاية السابقة  
 وغيره ساكت عن هذا الاستثناء ومقابل الصريح اطلاق بعضهم ان الاصل  
 في الاشياء التحريم وبعضهم ان الاصل فيها الحل **مسألة الاحتياط قال ابو حنيفة**  
**وانكروا الباقيات** في العلم انهم الحائلة خلاف قول ابن الحارث في الباقيات الخفية والحائلة  
 وفرضه دليل منقطع في نفس المجتهد **تفصير** عنه عبارة ورد بان اي الدليل المذكور  
 ان تحقق عند المجتهد فحتم ولا يضر تصور عبارة عنه قطعا وان لم يتحقق عنده  
 مردود قطعا وفرضه ايضا بعدول في قياس الى قياس اقوى منه **ولا خلاف**  
 فيه بهذا المعنى فان اقوى القياسين مقدم على الاخر قطعا **او بعدول عن**  
**الدليل الى العادة** للمصلحة كقول الحام في غير تعيين من المكث وقدر الماء و  
 الاجرة فانما معتاد على خلاف الدليل للمصلحة وكذا الشريعة الساقطة غير تعيين

نحو

قدره ورد بان ان ثبت انها اي العادة **حق** كجوابها في نفسه صلى الله عليه وسلم  
 او بعد في غير انكار منه ولا من الائمة فقد قام **وبلدا** في السنة والاجماع فيعمل بها  
 قطعا **والا** اي وان لم يثبت حقيقتها **وردت** قطعا فلم يتحقق معنى الاحتياط مما ذكره  
 يصح محل النزاع فان تحقق استحسانا فمختلف فيه **فمن قاله** فقد شرع بتشييد  
 الرايا **قال الشافعي** رحمه الله تعالى استحسانا فقد شرع اي وضع شرعا في نفسه  
 وليس له ذلك **اما استحسان الشافعي** التحليف على المصنف والخط في الكتابة  
 لبعض خبره **وهنا** فيهما كاستحسان في المتعة فلا يمين درها **فليس** اي فليس في  
 الاحتياط المختلف فيه ان تحقق وانما قال المناخذ فمقتبة مبينة في محالها **الاجابة**  
**قول الصاهي** اي المجتهد على صافي غير حجة **واما** وكذا على غير كالتابع لا يقول  
 المجتهد ليس حجة في نفسه **قال الامام والد المصنف** كالامام الرازي في باب الاجابة  
 في المحصول **الافى** الحكم **المعقدي** فقد رتب فيه حجة لظهور ان مقتضاه في التوقيف  
 في النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رحمه الله تعالى على رتبته انه صلى الله عليه وسلم  
 ركعتا في كل ركعة مستحبات ولو ثبتت ذلك غلب على لقلته به لا لانه محال  
 لتقييد فيه فالظاهر انه مفعلة في قتيها **وفي تقليده** اي الصاهي اي تقليد  
 غيره له بناء على عدم حجية قوله **قوله** **الحقون** كما قال امام الحرمين **على المنع**

فمن قاله حكمه في نفسه  
 فليس له ذلك اي كذا وكبره  
 او كبره



لا ارتفاع الثقة بذهبهم ان لم يدور بخلافه بذهب كل من الاثمة الاربعة لا ينقص  
 اجتهاده على اجتهادهم وقيل قوله **حجة فوق القياس** حتى يقدم عليه عند التقاضي  
 وعلى هذا فان اختلفت صما بيان في مسألة **فكذلك** فليدبر قولها فيخرج ابدعها يخرج  
 وقيل قوله **حجة** ووجه اي دون القياس فيقدم القياس عليه عند التقاضي **ونحو**  
**تخصيصه العموم** على هذا قول لان الجواز كغيره من الحجج والمنع لان العادة كافتوا  
 بترك كون اقوالهم اذا سمعوا العموم **وقيل** قوله **حجة** ان انتشاره غير ظهور مخالفته  
 وقيل قوله **حجة** ان مخالف القياس لانه لا يخالف الا لدليل غيره بخلاف ما اذا  
 وافقه لاحتمال ان يكون عنه فهو **حجة** لا القول **وقيل** قوله **حجة** ان **العموم القياسي**  
**تقريب** كقول عثمان رضي الله عنه في البيع بشرط البراءة من كل عيب ان  
 البائع يبرأ مما لم يعلم في الحيوان دون غيره قال لا لا في غير ذلك من البعثة لا  
 يتفكر في الصحة والسقم اي في حالتيهما وتحويل طبائعه وقيل ما يحلوا  
 من عيب ظاهر او خفي بخلاف غيره في البائع فيه من خفي لا يعلم بشرط البراءة  
 المحتاج هو اليه ليقرب استقرار العقد هذا قياس تقريبي قريب قول  
 عثمان رضي الله عنه المحالف للقياس التحقيق والقياس انه لا يبرأ من شيء للجمل  
 بالبرأ منه **وقيل** **قول الشافعي** اي بكر وعمر فقط اي قول كل منهما

حجة بخلاف غيرهما لشيئا قدوا بالذين من بعدهم اي بكر وعمر حجة الترمذي  
**وقيل** **قول الخلفاء الاربعة** اي بكر وعمر وعثمان وعلي اي قول كل منهم حجة  
 بخلاف غيرهم لشيء عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين الى اخره **حجة**  
 الترمذي وهم الاربعة كما تقدم في الاجماع بيانه **وعن الشافعي** لا اعليان  
 القفال وغيره لا ينقص اجتهاده عن اجتهاد الثلاثة بل لانه لما آل اليه  
 الامر اليه خرج الى الكوفة ومات كثير من الصحابة الذين كانوا يستشيرون الثلاثة  
 كما فعل ابو بكر في مسألة الجدة وعمر في مسألة الطاعون فكان قول كل منهم  
 قول كثير من الصحابة بخلاف قول علي وقضية الجدة انما جاءت الى ابي بكر  
 رضي الله عنه لتتلف في يدها فقال لها مالك في كتاب الله شيء وما علمت  
 ذلك في سنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فارجع حتى اسأل الناس فافتره  
 الخليفة بن شعبة ثم محمد بن سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاها اليك  
 فانفذه ابو بكر لها روله ابو داود وغيره وقضية الطاعون ان عمر رضي الله  
 عنه خرج الى الشام فبلغه ان به وباء اي طاعونا فاستشاره وعاهم من  
 الصحابة في الرجوع فاختلغوا ثم دعا غيرهم من شيعة قريش فخرجوا بالرجوع  
 فغزم عليهم ثم جاء عبد الرحمن بن عوف فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم



يقول اذا سمعتم وباء بارض فلا تقربوا عليه واذا وقع بارض وانتم  
لها فلا تخرجوا فرار منه محمد بن عمر ثم انصرف رواه الشيخ **اما وفاق الشيا**  
**زيد في الفرائض** حتى تزود حيث ترددت الرواية عن زيد فلدليل لا  
**تقليد** بان وافق اجتهاده اجتهاده وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلم اي  
ما الفرائض زيد بن ثابت صححه الترمذي وكذا الحاكم على شرط الشيخين **مسألة**  
**الا امام اتقاع بشي بالقلب** يشك فيهم اللام وحكي فيها اي يطعن له الصد  
يخص به الله بعض اصفائه وليس بحجة لعدم ثقة من ليس بمعصوما  
**بخاطره** لانه لا يامن وسيت الشيطان **خلافا لبعض الصوفية** في قولانه  
في حقه اما المعصوم كاليه صلى الله عليه وسلم فهو حجة في حقه وحق غيره اذا تعلق  
بهم كالحج **خاتمة قال القافي** حين مبني الفقه على اربعة امور **ان يتقرر**  
**لا يرفع** من حيث يتقيا به **بالشك** وفي مسائل من يتيقن الطهارة وشك  
في الحد شي ياخذ بالطهارة **وان الضرر يترك** وفي مسائل وجوب رد المعصوب  
وضمانه بالتلف **ان المشقة تجلب التيسير** وفي مسائل جواز الفطر والجمع  
والفطر في السفر بشرطه **وان العادة محكمة** بفتح الكاف المشددة وفي مسائل  
اقل الحيف والكثرة **وقيل** زيادة على الاربعة **وان الامور بمقاصدها** ومن

مسائل وجوب النية في الطهارة ورجوع المع الى الاول فان الشئ اذا لم يقيد  
فاليقين عدم حصول **الكتاب السادس في التعادل والتراجع** بين الادلة  
عند تعارضها **يتمتع تعادل القاطعين** اي تقابلها بان يدل كل منهما على  
منا في ما يدل عليه الاخر اذ لو جاز ذلك لثبت مدلولهما فيجتمع المتنافيان  
فلا وجود لقاطعين متنافيين كدال على حدوث العالم ودال على قدمه وعدم  
عدم قول ابن الحاصب تقابل الدليلين العقليين عال الى ما قاله لينا سب قوله  
تعا دل الترجمة وشي قوله القاطعين العقليين والنقليين كما صرح بهما في شرح  
المناهج والعقلاء والفقهاء ايضا والكلام في النقليين حيث لا شخ بينهما دلالة  
ان يقول لا بعد ان يجري فيها الخلاف الا في الامارين لمجيئ تقبيلهما الا في  
بينهما **وكذا يتمتع تعادل الامارين** اي تقابلها في مرجح لاحدهما في **فوائد**  
**الامر على الصحيح** حذرنا من التعارض في كلام الشارح والمجوز وهو الاكثر يقول  
لا يجوز في ذلك **ويشني عليه** ما سبقنا في اما نقاد لهما في ذهن المجتهد فواقع  
قطعا وهو مستثنا من ردده كثره والشافعي الا في **فان تقوى التعادل** اي وقع  
في وهم المجتهد اي ذهنت تعادل الامارين في نفس الامر بناء على جواره حيث  
عجز عن مرجح لاحدهما **فالتحيز** بينهما في العمل والتساؤل لهما في مرجح اخرى او



الوقف عن العمل بواحد منهما او التحيز بينهما في العاجية لانه قد خير بينهما كما في  
 حضانة كفارة البين **والشاقط في غير احوال** اقربها الشاقط مطلقا كما في تقاض  
 البنتين وسكت المم هناك تقابل القطعي والظني لظهور ان المساواة بينهما  
 لتقدم القطع كما قال في شرح المنهاج وهذا في التقليل وما قول ابن ابي حبيب  
 لا تقارض بين قطعي وظني لا انتفاء الظن اي عند القطع باليقين كما في المم  
 وغيره وهو في غير التقليل كما اذا ظن ان زيدا في الدار لكون مركبه وقدمه  
 بياها ثم شاهده خارجها فلا دلالة للعلامة المذكورة على كونه في الدار حال  
 مشاهدته خارجها فلا تقارض بينهما بخلاف التقليل فان الظن منهما باق  
 على دلالة القطعي <sup>دلالة حاله</sup> وانما قدم عليه لقوة **وان نقل عن محمد بن قولان متقا**  
**قالا عنهما قوله المستمر** المتقدم مرجوع عنه **والا** اي وان لم يتعاين بل  
 قالهما معا **فما** اي فقوله منهما المستمر **ما ذكر فيه** **المشعر** بترجيح على الاخر كقول  
 هذا الشبه وكفر بجه عليه **والا** اي وان لم يذكر ذلك فهو متروك بينهما وقع هذا  
 الرد **للشافعي رحمه الله تعالى** في بضعة عشر مكانا **استم** عشر او سبعة عشر كما  
 نزد فيه القاضي ابو حامد المروزي **وهو دليل على علو شأنه** **علما** ودينيا  
 اما علما فان الرد في غير ترجيح ينشأ عن ايمان النظر الدقيق حتى لا يفت

على حالة واما دينا فلانه لم يبال بذكر ما يتردد فيه وان كان قد يباب  
 في ذلك عادة يعقور نظره كما عابه بعضهم **ثم قال الشيخ ابو حامد الاسفرائيني**  
**مخالف ابي حنيفة فيها ارجح منه موافقه** فان الشافعي انما خالفه لدليل  
**وعكس القفال** وقال موافقه ارجح وصح النووي لقوة بتقدمه وقائله **عنه**  
 بان الثقة انما تستثمر الدليل ولذا قال المم **والاصح الترجيح بالنظر**  
 لما اقتضى ترجيح منهما كان هو الترجيح **فان وقف عن الترجيح فالوقف عن**  
 الحكم برجحان واحد منهما **وان لم يعرف للمحمد بن قولان في مسئلة** **لكن يعرف**  
**قوله في نظرها** اي قوله في نظرها **قوله المخرج منها على الاصح** اي حزمه الاشارة  
 فيها الى مخالفا بنظرها وقيل ليس قولنا فيها الاحتمال ان يذكر مقابله  
 المسئلة لو روجع في ذلك **والاصح على الاول لا ينسب** لقوله فيها **المطلق**  
 بل ينسب اليه **مقيدا** بانه مخرج حتى لا يلحق بالمفصوص وقيل لاحاقه الى تعبير  
 لانه قد جعل قوله **وهو معارضة** **نص اخر للنظر** بان ينص فيما يشهد على خلاف  
 ما نص عليه فيه اي من النصير المخالفين في مسئلة **متشابهة** **تنشأ الطرق**  
 وهي اختلاف الاحكام في نقل المذهب في المسئلة عنهم من يقرر النصير فيها  
 ويفرق بينهما ومنهم من يخرج لنص كل منهما في الاخر فيحكم في كل قول منصوصا



يخرج على هذا فتارة يرجح في كل نصها ويفرق بينهما وتارة يرجح في أحدهما  
 نصها وفي الأخرى المخبرج ويذكر ما يرجح على نصها **والترجيح تقوية أحد الطرفين**  
 بوجه مما سيأتي فيكون راجحاً والعمل بالراجح وأصح بالنسبة إلى المرجح فالعمل  
 به محتجج سواء كان الرجحان طبعياً أو ظاهرياً وقال القاضى أبو بكر الباقلاني لا  
 ما يرجح ظناً فلا يجب العمل به **أولاً ترجيح بطن عنده** ولا يعمل بواحد منهما لفقد  
 المرجح **وقال أبو عبد الله البصري إن ربح أحداهما فالتخير بينهما في العمل وإنما**  
**يجب العمل عنده وعند القاضي بارجح قطعا ولا ترجيح في القطع لعدم التقارب**  
 بينهما إذ لو تعارضت لاجتماع المنافيان كما تقدم **والتأخر في النصين المتعارضين**  
**ناسخ للمقدم** منهما أي تين كانا أو جزئيين أو آية وجزء بشرط النسخ **وإن نقل**  
**التأخر بالاحاد وعلم به لأن دوايه** بأن لا يعارض مطلقاً وبعضهم ختمه  
 بالمنع لأن الجواز يؤدي إلى إسقاط المتواتر بالاحاد في بعض الصور **والأصح**  
**الترجيح بكثرة الأدلة أو الرواة** فإذا ذكر أحد المتعارضين بموافق له من الأدلة  
 أو كثرت روايته ربح على الآخر لأن الكثرة تقيد القوة وقيل لا كالبينتين و  
 الأصح أن العمل بالتعارضين ولو لم يرد وجه **أولاً في النسخ** **والتأخر** **بترجيح**  
**عليه وقيل لا فيصير إلى الترجيح** مثله حديثاً التزمه وغيره لا تستغوا في البيضة

وإذا كان  
 في بعض  
 من هذه  
 الآثار

باهاً ولا عصب الشامل المدبوغ وغيره فحملناه على غير جماعين الدليلين  
 وروى سلم الأول بلفظ إذا دبرغ الأها فقد ظهر **ولو** كان أحد المتعارضين  
**سنة قابلاً كتاب** فإن العمل بهما من وجه **أولاً لا يقدم في ذلك الكتاب**  
**السنة ولا السنة عليه خلافاً لراعيهما** فزاعم تقديم الكتاب استند إلى  
 حديث معاذ المشتمل على أنه يقضي بكتاب الله فإن لم يجد في سنة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعرف رضى رسول الله بذلك رواه أبو داود وغيره وراعى تقديم  
 السنة استند إلى قوله تعالى **لبيتنى للناس** مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الطور  
 ماؤه الحليمية رواه أبو داود وغيره مع قوله **قل لا إله إلا أنا** وحي إلى محمد  
 أنى قوله **أولم خير منكم** منها يتناول خير البر والبحر وحملنا الآية على خير البر  
 المتبادر إلى الأذهان جماعين الدليلين **فإن** **تقدّر** العمل بالمتعارضين  
 أصلاً وعلم المتأخر منهما في الواقع **فناسخ** للمقدم منهما **والأصح** **وإن لم**  
**يعلم المتأخر منهما في الواقع رجع إلى غيرهما** لتقدّر العمل بواحد منهما **وإن تقارنا**  
 أي المتعارضتان في الورد وفي الشارع **فالتخير** بينهما في العمل إن تقدم الجمع  
 بينهما **وتقدّر الترجيح** بأن يتساوى كل وجه فإن أمكن الجمع والترجيح  
 فالجمع أولى منه على الأصح كما تقدم **وإن جمل التأخر** بين المتعارضين أي لم يعلم



بينهما تارة ولا تقارن **وامكن النسخ** بينهما بان يقيلاه رجع الى غيرهما  
لتقدرا العمل بواحد منهما **والا** اي وان لم يكن النسخ بينهما **فقد النسخ** بينهما في العمل  
ان **مقدرا** الجمع بينهما **والترجيح** كما تقدم في المتقارنين هذا كله فيما اذا تساوى  
في العموم والخصوص **فان كان احداهما اعم** من الاخر مطلقا وخصوصا **فكما سبق**  
في مسألة اخرى القضيص فليراجع **مسألة** يرجع **علو الاسناد** اي قلة الاسناد  
بين الراوي للمجتهد وبين النبي صلى الله عليه وسلم **وفقه الراوي** ولغته وعلمه  
لقلة احتمال الخط او احدهما **الاربعة** بالنسبة الى مقابلاتها **وورعه** وضبطه و  
فطنته ولوروي **الجزم** المصوب **باللفظ** والرجوع بواحد مما ذكر بالمعنى وثقلته و  
**عدم بدعته** بان يكون حسنا للاعتقاد **وشماعة** عدالة لشدة الوثوق به مع  
واحد من النسبة بالنسبة الى مقابلاتها **وكونه فركا** بالاختيار **من المجتهدين** فيرجع  
على المكي بالاجاز لان المعايير اقوى من الجز **والكثر فركا** **ومعروف النسب**  
**قوي** ومشهوره لشدة الوثوق به **والشهرة** زيادة في المعرفة والاصح لا ترجح بها  
**وصحح التركيبة** على الحكم **بشهادته** **والعمل بروايته** فيقدم خبره من صرح به تركيته  
على خبره من حكم بشهادته **وخبره من علم بروايته** في الجملة لان الحكم والعمل قد بيننا على  
الظاهر من غير تركية **وحفظ المروي** فيقدم مروي الحافظ على مروي غير الحافظ

الرجوع بعلو الاسناد

٩

لاعتناء الاول بمروية **وذكر السبب** فيقدم الخبر المشتمل على السبب المشتمل  
عليه لاهتمام راوي الاول **والتعويل على الحفظ** دون الكتابة فيقدم خبر  
المعول على الحفظ فيما يرويه على خبر المعول على الكتابة لاحتمال ان يزيد في كتابه  
او ينقص منه واحتمال السيان والاستنباه في الحفظ كعدم **وظهور طريقته** وايته  
كالسمع بالنسبة الى الاجارة فيقدم المسموع على المجاز وقد تقدم ذكر طرق  
الرواية ومربتها **اخرا** الكتاب **لثاني** **وسماعه** **فغير حجاب** فيقدم المسموع **فغير**  
**حجاب** على المسموع **من وراء الحجاب** لان الاول لا يمتطرق الخلل في الثاني **وكونه من**  
**اكابر الصحابة** فيقدم خبره من على خبر غيره **شده** **ديانتهم** وقد كان على فوائده  
يخلص الرواية ويقبل رواية الصديق **فغير تخليف** **وكونه** **فكر** فيقدم خبره **الذكر**  
على خبر الانثى لانه اضبط في الجملة **ضلا** **فالاستاذ** **اي** **يحق** **الاسفراييني**  
قال واضبطه **حيث** **لذكر** **انما** **تراعى** **حيث** **ظهرت** في الاحاد وليس كذلك فان  
كثيرا من النساء اضبطا **كثيرا** من الرجال **وثانها** **يرجع** **الذكر** **في غير احكام النساء**  
**مختلف** **احكامهن** لانهن اضبطا **فيها** **وكونه** **فكر** فيقدم خبره على خبر العبد لانه  
لشرف منصبه **مخبر** **اعمالا** **فخر** **زعمه** **الرفيق** **وكونه** **متاخر** **الاسلام** **فخر** **مقدم**  
على خبره **متقدم** **الاسلام** **لاصالته** **فيه** **اشد** **تحررا** **من** **تأخره** **وابن** **الحاجب**



لظهور تارة خبره وقيل **متقدّمه** عكس ما قبله لان متقدّم الاسلام لاصالته  
 فيه اشدّ فخرًا من متاخره وابنا الحاصب جزم بهذا في الترجيح بحسب الروايات بما  
 قبله في الترجيح بحسب الخارج ملاحظا للجهتين لانه تناقض في كلامه كما قيل  
 وكونه **متخلفا بعد التكليف** لانه اضبط من المتخل قبله **وعزيمه لس** لان الوقت  
 به اقوى من الوثوق بالمدلس المقتول وقد تقدم بيانه في الكتاب الثاني  
**وعزيمه في السمع** لان صاحبها يتطرق اليه الخلل بان يشاركه ضعيف في احداهما  
 مباشرة المروية وصاحب **الواقعة** المروية فان كلامهما عرف بالمال في غيره  
 مثالا الاول حديث الترمذي عن ابي يافع انه صلى الله عليه وسلم تزوج بميمونة حلالا  
 وبنائها حلالا قال وكنت الرسول بينهما مع حديثي عن ابن عباس رضي الله  
 عنه صلى الله عليه وسلم تزوج بميمونة وهو محرم وبنائها وهو حلال وماتت بغير  
 وفي رواية للجاري عنه تزوج بميمونة وهو محرم ومثال الثاني حديث ابي داود  
 عن ميمونة تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان برف ورواه مسلم  
 عن يزيد بن الاصم عنها انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال مع جزي ابن عباس  
 المذكور وروى ابو داود عن سعيد بن المسيب قال وهم ابن عباس في تزويج ميمونة  
 وهو محرم ورواها باللفظ عن طريق الخلل في المروي بالمعنى وكون الخبر **بنيك**

**راوى الاصل** كذا في المنهاج كالمحصل وهو من اصنافه الاعم الى الاخصى كسجتم الحابع  
 وهو نادرة لا يتبادر بالذهن اليها ولو زاد ال في راوى او صدق كان اخصا  
 كما قال في شرح المنهاج والمعدن الخبر الذي لم ينكره الراوى الاصل الراوى وهو  
 مقدم على ما انكر الشيخ روايته بان قال ما رويته لان الظن الحاصل في الاول  
 اقوى وكونه **في الصحيح** لانه اقوى من الصحيح في غيرهما وان كان على شرطها لتلق  
 الامة لها **بالقول والقرآن والفعل** فالقول فيقدم الخبر لنا قل القول  
 النبي صلى الله عليه وسلم على الناقل للفعل والناقل للفعل على الناقل لتقريره لان القول  
 اقوى في الدلالة على التشريع من الفعل وواقوى من التقرير **والفصيح** على غيره  
 لتطرق الخلل الى غيره باحتمال ان يكون مرويا بالمعنى **لا والله العضاة** فلا يقدم  
 على الفصيح **على الاعم** وقيل يقدم عليه لانه صلى الله عليه وسلم ارفع العرب في نطقه  
 بغير الاضغ فيكون مرويا بالمعنى فيتطرق اليه الخلل وروايته لا بعد في نطقه  
 بغير الاضغ لاسيما اذا خاطب به من لا يعرف غيره وقد كانت مخاطبة العرب بلغاتهم  
**والمشتمل على زيادة** فيقدم على غيره لما فيه من زيادة العمل بحجة التكميل في العبد  
 مع حجة التكميل في اربع رواها ابو داود واخذ بالتالي الخفية بتقديمه لادله  
 والاو في منه للافتتاح والوارد **بلفظ قريب** لان الوارد بغير لغتهم يحتمل ان يكون



مرويا بالمعنى فينتظر اليه الخلل والمضى على المكي لتأخره عنه والمضى ما ورد بعد  
الحجة والمكي قبلها والمشرع بملوثان الرسول صلى الله عليه وسلم لتأخره عما لم يشر  
به ذلك والمدة كورغيب الحكم مع العلة على ما فيه الحكم فقط لان الاول اقوى في الاحتكام  
بالحكم من الثاني مثلا حديث البخاري في رجل دبره فاقبلوه مع حديث الصديقين صلى  
الله عليه وسلم من عثر قتل النساء والعصيان ينط الحكم في الاول بوصف ارادة المتكاتب  
ولا وصف في الثاني فحملنا النساقية على الحيثية والمقدم فيه ذكر العلة على الحكم  
فيقدم على عكسه لانه اول على ارتباط الحكم بالعلة في عكسه لا الامام في المحصول وعكس  
المنقشواني ذلك مقتضا على الامام قائدا ان الحكم اذا تقدم تطلب نفس السطح  
العلة فاذا سمعتها ركنت اليها ولم تطلب غيرها والوصف اذا تقدم تطلب النفس  
الحكم فاذا سمعته قد تكفي في علة بالوصف المتقدم اذا كان شديدا المناسبات  
كافي والسادق الاية وقد لا يتلحق به بل تطلب عليه غيره كما في اذا اقمتم الى الصلوة  
فاغسلوا الاية فيقال تعظيما للمعبود وما فيه تهديدا او تأكيد على الخافي من ذلك  
مثلا الثاني حديث ابي داود وصححه ابن جبان والحكم على شرط الشيخين اياما مرة  
نكحت نفسها بغير اذن وليها فتكاحها باطل فتكاحها باطل فتكاحها باطل مع  
حديث مسلم الايم احق بنفسها منه وليها وما كان عمومه مطلقا على العموم ذي

ذي السبب الا في السبب لان اليأس باحتمال ارادة قهره على السبب كما قيل بذلك  
دون المطلق في القوة الا في صورة السبب فهو منها اقوى لانها قطعية القول  
عند الاكثر كما تقدم والعام الشرطي لمن وما الشرطية على المكثرة والمنفية على الاصح  
لا قاعدة التعليل دونها وقيل العكس لسوء التخصيص فيها لقوة عمومها دونها وهي تقدم  
على الياس في صبيح العموم كما لمعرف باللام والاضافة لانها اقوى منه في العموم اذ  
تدل عليه بالوضع في الاصح كما تقدم وهو انما يدل عليه بالقرينة اتفاقا والجمع  
المعرف باللام او الاضافة على ما ومن غير الشرطية كالاستغناء بينت لانه اقوى  
منها في العموم لا متعلق ان يختص الى الواحد ومنها على الراجح في كل كما تقدم والكل  
اي الجمع المعرف وما ومن على الجنس المعروف باللام او الاضافة لاحتمال العهد  
فيه بخلاف ما ومن فلا يجهل لانه والجمع المعرف فيبعد احتمال لاقالوا وما لم يخص  
على ما خسر ضعف الثاني بالذات في حجته بخلاف الاول قال المصنف كنهدي  
وعندي عكسه لان ما يخص في العام العائد والعائد او غير غيره والاقل تخصيصا  
على الاكثر تخصيصا لان الضعف في الاقل دون في الاكثر والاقصا على الاشارة  
والايماء لانه الاول عليه بالاول يتوقف عليه الصدق والصحة وبالثالث لا يتوقف  
عليه ذلك وبالثاني غير مقصود كما علم ذلك في محله فيكون الاول اقوى ويرجح



ويرجى ان اي الاشارة والايماء على المعنوية اي الموافقة والمخالفة لان دلالة  
 الاول في محل النطق بخلاف المعنوية والموافقة على المخالفة لصعوبة التباين  
 في حجته بخلاف الاول وقيل عكسه لان المخالفة تفيد تأسيسا بخلاف الموافقة  
 ونسأل في الاصل على المقرر عند الجمهور لان الاول فيه زيادة على الاصل بخلاف  
 الثاني وقيل عكسه بان يقدم تافرا المقرر للاصل لتفيد تأسيسا كما افاده الثاني  
 فيكونا سخا مثل ذلك حديث في مسروكه فليست وضاحي التمييز وعينه مع حديث  
 التمييز وعينه انه صلى الله عليه وسلم سأل رجل من ذكره اعليه وضو قال لا انما  
 هو بضعة منك والمثبت على الثاني لاشتماله على زيادة علم وقيل عكسه لاعتقاده  
 بالاصل وثالثا تساوي مرجحها وابعها يرجح الميث الثاني للطلاب  
 والشافعي فيرجح الثاني لها على الميث لهما لان الاصل عددهما وحكي ان مرجحها  
 مع هذا عكسه ان يرجح الميث لهما على الثاني لهما واليه على الامر لان الاول دفع  
 المعسرة والثاني جلب المصلحة والاعتناء بدفع المعسرة اشد والامر على الابا  
 للاحتياط بالطلب والرجح المنقصر للتكليف على الامر واليه لان الطلب فيه لتحقيق  
 وقوة اقوى منها وجز الخطر على جز الاباحة للاحتياط وقيل عكسه لاعتقاده  
 بالاصل في غير المرجح وثالثا تساوي تساوي مرجحها والوجه والكرهية على

على الندب للاحتياط في الاول ولدفع اللوم في الثاني والندب على الابا  
 في الاصح للاحتياط بالطلب وقيل عكسه لموافقة المباح للاصل وعدم الطلب  
 وليس هذا مع قوله والامر على الاباحة تكرارا لان المراد بالامر فيه الايجاب  
 لا الطلب وهما خلاف في حقيقة تقدم في مثله جاز الزكرواني في الحديث  
 على الموصوب لما في الاول من السير وعدم الجرح الموافق لقوله تعالى يريد الله  
 بكم اليسر وما جعل عليكم في الدين من حرج خلافا لتقدم وهم المتكلمون في  
 ترجيحهم الموصوب لافادة التأسيس بخلاف الثاني والمعتزل معناه  
 على ما لم يعتزل معناه لان الاول ادعى الى الانقياد وافيد بالقياس  
 عليه والروضي على التكليف في الاصح لان الاول لا يتوقف على الفهم  
 التمكن من الغفر بخلاف الثاني وقيل عكسه لترتيب الثواب على التكليف والروضي  
 والوافي دليل اخر على عالم يوافق لان الظن في الموافق اقوى  
 هذا داخل في قوله فيما تقدم والاصح الترجيح بكثرة الادلة وذكره في قوله  
 لما بعد وكذا الموافق من سلا او صحابيا واهل المدينة او الاكثر  
 من العلماء على ما لم يوافق واحدا ما ذكر في الاصح لقوة الظن في الموافق  
 وقيل لا يرجح بواحد مما ذكر لانه ليس بحجة وثالثا في موافق الصحابي



ان كان الصماحي حيث **ميز** النص اي فيما يميزه فيه من ابواب لفظة كزيد في الفرائض  
 ميز فيها حديث اخر منكم زيد وقد تقدم **ورابعها** ان كان اي الصماحي احد الشيخين  
 ابي بكر وعمر مطلقا وقيل الا ان يخالفا معا في الحلال والحرام او زيد في الفرائض  
 وخوها اي معاذ وزيد كعلي في القضاء لا يرجح التوافق لاحد الشيخين لان اللفظ  
 لهما مزية النص فيما ذكر وهو حديث اخر منكم زيد واعلمكم في الحلال والحرام معاذ  
 واقتضاه علي قال **الثاني** في رحمه الله تعالى ويرجع موافق زيدا في الفرائض ومعاذ فيها  
 وفيها **ومعاذ في الاحكام** غير الفرائض معاذ في تلك الاحكام يعني ان اجبر في التقدير  
 في مسألة الفرائض يرجح منها الموافق لزيد فان لم يكن له فيها قول فالموافق  
 لمعاذ فان لم يكن له فيها قول فالموافق لعل وذكروا الموافق للثلاثة على الترتيب  
 لترتيبهم كذلك المأخوذ من الحديث السابق بقول الصادق **افرضتم** زيدا على  
 عمومته وقوله اعلمكم بالحلال والحرام معاذ يعني في غير الفرائض وكذلك قوله وقضاكم  
 علي يعني في غير الفرائض واللفظ في معاذ صرح منه في علي فقدم عليه في الفرائض  
 وغيرهما **والاجماع على النص** لا ينافيه النسخ بخلاف النص **والاجماع** المعنى  
 على اجماع غيرهم كالتابعين لانهم اشرف من غيرهم **والاجماع الكل** الشامل للعوام  
 على ما خالف في العوام لضعف الثاني بالخلاف في حجية علي ما حكاه الامير

وان لم يسلط المص كما تقدم **والاجماع المنقوض** وعما في الاجماع الذي لم  
 يسبق بخلاف على غيرهما اي مقابلهما لضعفه بالخلاف في حجية وقيل المسبوق  
 بخلاف اقوى مقابلهما وقيل هما سواء والاصح فتاوى المتواترين في كتاب  
 وسنة وقيل يقدم الكتاب عليها لانه اشرف منها **وثالثها** تقدم السنة لقوله  
 تعالى **لتبين** للناس ما نزل اليهم اما المتواترون في السنة فمتساوون قطعاً كالا  
 ويرجع القياس بقوة دليل **الحكم الاصل** كان يدل في امدالها ميبين بالمنطوق  
 وفي الاخرى بالعلوم لقوة الظن بقوة الدليل **وكونه** اي القياس على سنة القياس  
**ويرغم من جنس اصل** فهو مقدم على قياس ليس كذلك لان اجتناب الجس شبه  
 فقياسنا ما دون ارشاد الموضحة على ارشادها حتى تتحمل العاقلة مقدم على قياس  
 الخفية له على غرامات الاموال حتى لا تتحمل القطع بالعلو والظن الاغلب  
 لها اي لوجودها **وكونها** اقوى كما في مراتب النص لان الظن في القياس  
 المستمر على واحد مما ذكره اقوى من الظن في مقابلة ويرجع على ذات اصلية على  
 ذات اصل وقيل لا كالحلاف في الترجيح بكثرة الادلة وذاتية على حكمية  
 لان الذاتية الزم **وعكس السمي** لان الحكم بالحكم امثله والذاتية كالقطع  
 والاسكاد والحكمة كالحرمة والنجاسة **وكونها** اقوى لان القياس



**وقيل عكسه** لان الكثرة شبه اي الكثرة اشبهها **والاعتقضية احتياط في الفرض** لانها  
 انسيب على الاعتقضية وذكر الفرض لانه محل الاحتياط اذ الاحتياط في المنزلة  
 وان احتياطه كان تقدم **وعامة الاصل** بان توجد في جميع جزئياته لانها اكثر  
 فائدة مما لا تتم كالطمع العلة عندنا في باب الربا فانه موجود في البر مثلا قليلا  
 وكثيره بخلاف القوة العلة عند الحقيقة فانها لا توجد في قليله فجزوا ببيع  
 الحفنة بالحفنتين **والمتفق على تعديل اصلها** الى هودة منه لصعق مقابلها  
 بالثانية **والموافقة الاصول على موافقة اصل واحد** لان الاول اقوى بكثرة  
 ما يشهد بها قليل **والموافقة على اخرى** ان جبر علتان بشي واحد وقيل كالملا  
 في الرجوع بكثرة الادلة **وما اي القياس الذي ثبتت علة بالاجماع** فالفرض  
**القطعيين فالطبيين** اي بالاجماع القطعي فالفرض القطعي بالاجماع الطبي فالفرض  
 الطبي فالايما فالسير فالمناسبة فالشبه فالادوار **وقيل ان** فالاجماع  
 الى اخرها تقدم **وقيل الدوران والمناسبة** وما قبلها وما بعدها كان تقدم فكل  
 المعطوق دون ما قبله فالفرض يقبل الشك بخلاف الاجماع ومن عكس قال النص اصل  
 للاجماع لان حجته انما ثبتت به ورجحان الايام على السير والمناسبة على الشبه  
 واضح في تعارضها السابقة ورجحان السير على المناسبة بما فيه من ابطال ما لا يصح

للعلية والشبه الدوران لقرينة المناجزة ومن رجع الدوران عليها قال لا ينبغي  
 اطراف العلة وانعكاسها في المناجزة ورجحان الدوران والشبه بما بقي المناجزة  
 واضح في تعارضها ويصح **قياس المعنى على قياس الدلالة** لما علم بينهما في بحث الطراد  
 وفي خاتمة القياس من الاستمال الاول على المعنى المناسب والثاني على الدلالة **والشبه**  
**الركب عليه ان قيل** اي المركب بضعفه بالخلاف في قبول المذكور في بحث حكم الاصل عكس  
 الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني فرجح المركب وقد قال به على غيره لقوة بانفاك الخصمان  
 على حكم الاصل فيه **والوصف الحقيقي فالعري فالشري** لان الحقيقة لا يتوقف على شيء  
 بخلاف العري والعري منسحق عملية بخلاف الشري كما تقدم وان عبقه هناك بالكم الشرعي لا بد  
 للفعل القاييم هو به فالوجودي اي مما ذكر فالعري فالسبب طاعة فالركب بضعفه  
 العدم والركب بالخلاف بينهما ولا منافاة بين الحقيقة والعدم لان في العدم  
 كما تقدم **والباعث على الامارة** لظهور مناسبة الباعث والمطرفة المتعكسة  
 على المطرفة فقط لضعف الثانية بالخلاف ثم المطرفة فقط على المتعكسة  
 فقط لان ضعف الثانية بعدم الاطراف واشد في ضعف الاولى لعدم الانعكاس  
 وفي المتعدية **والقاصرة اقوال** احدها ترجيح المتعدية لانها افيد بالايجاب  
 بها والثاني القاصرة لان الخطا فيها اقل **ثالثا** هما سواء فيهما



الاضواء

[illegible][illegible]



بالاجتهاد وان انكر القياس فلا يخرج بانكاره عن فقهائه النفس وقيل  
يخرج فلا يعتبر قوله وثالثها **الايجل** فيخرج بانكاره لظهور جموده **العارض**  
**بالدليل القاطع** اي براءة الاصلية **والاستكشاف** في المحنة كما تقدم ان  
استصحب عدم الاصلية فيتمسك به الى ان يعرف عنه دليل شرعي  
**والمدرجة الوسطى لغة وعربية** من نحو وتعرف **وامورا وبلاغة** من  
معان وبيان **ومتعلق الاحكام** مع اللام اي ما يتعلق بهي به بدلالة  
عليها من كتاب وسنة وان لم يحفظ **المبتون** اي المتوسط في هذه العلوم  
ليتناق لم الاستنباط المعصود بالاجتهاد اما علمه بايات الاحكام و  
احاديثها اي موافقها وان لم يحفظها فلاها المستنبط منه واما علمه  
باصول الفقه فلانه يعرف به كيفية الاستنباط وغيرها مما يحتاج اليه واما علمه بالياتي  
فلانه لا يفهم المراد من المستنبط منه الا بالان في يدعي وقال الشيخ الامام والد المص  
هو اي المجتهد في هذه العلوم ملأه لواطاط بمجتم قواعدها **والشرع** وما  
يجب انكتسب منها قوة يعرف بها معقود الشارع فلم يكتف بالقوسط  
في تلك العلوم ومنهم اليه ما ذكره ويعتبر **قال الشيخ الامام** والد المص  
لا يتناع الاجتهاد لالكونه صفة فيه كونه خيرا بمواقع الاجال كيبلا

**يخبر** فانه اذا لم يكن خيرا بمواقع قد يخبره بمخالفة وعرفه علم كما  
تقدم لا اعتبار به **والناسخ والمنسوخ** ليقدّم الاول على الثاني فانه اذا  
لم يكن خيرا بهما قد يعكس **واسباب النزول** فان اجرة ترشد الى فهم المراد **وشرط**  
**المتواتر والاطار** المحقق لهما المذكور في الكتاب الثاني ليقدّم الاول  
على الثاني فانه اذا لم يكن خيرا بهما قد يعكس **وطال الرواة** في القول والرواية  
ليقدّم المقبول على المردود فانه اذا لم يكن خيرا بهما قد يعكس وفي نسخة  
**وسيرة العصابة** ولا حاجة اليه على قول الاكثر بعد التهم كما تقدم **ويكفي** بالجرة  
بحال الرواة في زماننا الرجوع الى ائمة ذلك من المحدثين كالامام احمد و  
ابن حنبل وغيرهم فيعتمد عليهم في التعديل والرجح لتقدّمهما في زماننا  
الابواب وهم اولى من غيرهم فالجرة بهذه الامور اعتبر وان المجتهد لا تقدم  
وبيني والد المص انها شرط للاجتهاد لا صفة فيه وهو ظاهر **ولا يشترط**  
في المجتهد علم الكلام لا مكان الاستنباط المنجز بعقيدة الا لا تم تقبيلها  
ولا تغاير مع الفقه لانها انما تكون بعد الاجتهاد فكيف تشترط فيه **ولا**  
**المذكورة** والجرة لجواز ان يكون لبعض الناس قوة الاجتهاد وان كان  
ناقصا عقله الرجال وكذا البعض العبيد بان ينظر حال التفرغ عن حرفة



السيد **وكذا العدالة** لا تشترط فيه **على الاصح** لجواز ان يكون للفاسق قوة  
 الاجتهاد وقيل تشترط ليعتمد على قوله **ويجوز** **المعارض** كالمخصص المقيّد  
 والناسخ **وعنه اللفظ اهل حجة قرينة** تفرد عن ظاهره اي عن القرينة الصارفة  
 ليسلم ما يستنبطه عن طريق الخدش اليه لولم يجز هذا اولى والا حيل ليوافق  
 ما تقدم من انه يتمسك بالعام قبل البعد عن المخصص على الاصح وفي حكاية هذا  
 الخلاف في البحث عن صارف صبيحة افعل عن الواجب الى غيره وصكاه بعضهم في  
 كل معارض **ودونه** اي دون المجتهد المتقدم وهو المجتهد المطلق مجتهد  
 المذهب وهو المكنن في ترجيح **الرجح** التي يديرها على خصوص امامه  
 في المسائل ودونه اي دون مجتهد المذهب مجتهد الفري وهو المتبحر  
 في مذهب امامه **الممكن** في ترجيح قوله له على اخر الظاهر **والصحيح** جواز  
 تجزى الاجتهاد بان يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب كما  
 بان يعلم ادلته باستقراء من اوفى مجتهد كالميل وينظر فيها وقول المانع يخجل  
 ان يكون فيما يعلمه من الالة معارض لما علمه بخلافه احوط بالكلية ونظر  
 فيه بعيد جدا **والصحيح** جواز الاجتهاد **للنبي صلى الله عليه وسلم** ودونه  
 لقوله تعالى ما كان للنبي ان يكون له اسرى حتى يتجن في الارض عما الله عنك

لم اذنت لم عوتب على استبقاء اسرى بدر بالعداء وعلى الاذن لمن  
 ظهر نفاقهم في التحلف عن غرة بتوكيد ولا يكون القاب فيما صدر عني  
 فيكون عن اجتهاد وقيل عتيع له لقدرة على اليقين بالنسبة من الوحي **باب**  
 والقادر على اليقين في الحكم لا يجوز له الاجتهاد فيه جازا ورد بان انزال الوحي  
 ليس بقدرة **وثالثها** الجواز والوقوع **في الاول والحروب فقط** اي والمنع  
 في غيرهما جبا بين الدولة السابقة **والصواب** ان اجتهاده عليه الصلوة  
 والسلام لا يخطئ تنزيها لمصعب النبوة عن الخطا في الاجتهاد وقيل قد يخطئ  
 ولكن منيبه عليه السلام لما تقدم في الايتن وشاعة هذا القول عبر المصم بالصلوة  
 والاصح ان الاجتهاد جائز في عصره **صلى الله عليه وسلم** وقيل لا القدرة على  
 الحكم بلبقية منه واعتراض بان لو كان عنده وحي في ذلك لبلغه لذلك **وثالثها**  
 جائز بان من صرحا قتيلا **او غيره صحيح** بان سكت عن سئل عنه او وقع منه  
 فان لم ياذن فلا **ورابعها** جائز **للعبيد** عنه دون القريب لسهولة مراجعته  
 وطامسها جائز **للولاة** حقا لمصعبهم عن استقاص الرعية لهم لو لم  
 لهم بان يراحموا النبي صلى الله عليه وسلم فيما يقع لهم بخلاف غيرهم **والاصح**  
 على الجواز اذ وقع وقيل لا **وثالثها** لم يقع للماخنة في قطرة عليه الصلوة

مصحح



واللام بخلاف غيره **ورابعها الوقف عن القول بالوقوع وعدمه** واستدل على  
الوقوع بأنه صلى الله عليه وسلم حكم سعد بن معاذ في بني قريظة فقال يقتل مقاتلتهم  
وتسبي ذراريهم فقال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت عليهم بحكم الله رواه الشيخان  
وهو ظاهر في أن حكمه اجتهد **مسألة المصيب من المختلفين في التقية** **وحد**  
وهو من صدف الحق فيها التقية في الواقع كدور العالم وثبوت الباري وصفاته  
وبعث الرسل **وفاني الاسلام** كما وبعضه كذا في بعثة محمد صلى الله عليه وسلم **مخطي**  
**انتم ما غرلا** لم يصادف الحق قال الجاحظ والعيني لا ياتم المجتهد في التقية  
المخيل فيها للاجتهاد وقيل مطلقا وقيل ان كان مسلما فهو عند ما مخطي غير انتم  
وقيل زاد العيني على نوالا ثم كل من المجتهدين فيها مصيب وقد حكى الاجماع على  
خلاف قولهما قبل ظهورها اما **المسألة التي لا قاطع فيها** من مسائل الفقه قال  
الشيخ **ابو الحسن الاشعري والقاضي ابو بكر الباقلاني وابو يوسف ومحمد بن**  
**ابي حنيفة** رحمهم الله تعالى **وانما يشرح كل مجتهد فيها مصيب ثم قال الاولان حكم**  
**الله فيها تابع لظن المجتهد** فما ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مقلده  
**وقال الثلاثة الباقية هناك ما ارضى فيها شيء لو حكم الله فيها لكان به اولى** اي  
منها وهو قول المذكور اي في اجل ذلك قالوا ايضا فيمن لم يصادف ذلك

المصيب من المختلفين في التقية

والشيخ

الشيء اجتهد الاحكام وابتدأ لا انتهاء فهو مخطئ حكما وانتهاك والصحيح وفقا  
للجمهور ان المصيب فيها واحد **ولم يتفق فيها حكم قبل الاجتهاد** وقيل لا دليل  
عليه بل هو كذا في تصادف من شاء الله والصحيح انه عليه اشارة وان اي المجتهد  
مكلف بما صابته اي الحكم الامكان وقيل لا الغرض وان مخطئه لا ياتم بل يوجب  
لذلك وسعه في طلبه وقيل ياتم لعدم اصابته المكلف بما اصابته فيها قاطع من نقص  
او اجماع واختلف فيها لعدم الوقوف عليه فالمصيب فيها واحد وفقا وهو  
من وافق ذلك القاطع وقيل على الخلاف فيما لا قاطع فيها وهو بعيد ولا ياتم  
المخطي فيها بناء على ان المصيب واحد على الامح لما تقدم ولحقه المقابل هنا  
غير بالاصح ومتى قصر مجتهد في اجتهاده انتم وفاقا لترك الواجب عليه فيه  
وسوفيه **مسألة لا ينقض الحكم في الاجتهاد** لان الحكم والاخر غير بان يختلف  
الاجتهاد وفاقا ادلوا بآراء لفقهه لجاز نقض النقض وهم فتقوت مصلحة  
منصب الحكم من فضل الخصومات فان خالف الحكم مضا او ظاهرا تجليا ولوقيا  
وهو القياس الجلي نقض لمخالفة الدليل المذكور **او حكم حاكم بغير اجتهاده**  
بان فله غير نقض حكم لمخالفة الاجتهاد وامتناع تقليده فيما اجتهد فيه  
**او حكم حاكم بخلاف** من ائمه غير مقلد غيره من الائمة حيث يجوز لمقلد ائمه



تقليد غيره بان لم يقلد في حكمه احد لا مستغلا فيه برأيه او قلدا فيه غير امامه حيث  
يمتنع التقليد وسيأتي بيان ذلك **نقض حكم** مخالفة لغير امامه الذي في حجة  
الائتامة تقليده كالدليل في حق المجتهد اما اذا قلد في حكم غير امامه حيث يجوز  
تقليده فلا ينقض حكمه لانه عدالة انما حكم به لرجائه عدله ولو تزوج بغير ولي  
باجتهاد منه يصح ثم تغير اجتهاده الى بطلانه **فالاصح** تحريمها عليه لظنه الآن  
البطلان وقيل لا يحرم اذا حكم حكم بالصححة **وكذا المقلد بتغير اجتهاد امامه**  
بما ذكر في حكمه **وفيه تغير اجتهاده** بعد الاختياع لم المستفتي بتغيره لكنه  
ان لم يكن عمل ولا ينقض **محرور** ان عملا لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لما تقدم  
ولا يضمن المجتهد المتلف بافتائه بالتلاف ان تغير اجتهاده الى عدم اتلافه  
لا تقاطع لانه معذور بخلافه اذا تغير لقاطع كالنصف فانه يضمنه لتقصيره **مسألة**  
**يجوز ان يقال** في خبر الامير بن ابي او عالم على السنان بني احكم بما تشاء في الوقائع  
من غير دليل **فهو موافق** اي موافق لحكمي بان يلهيه اياه اذا ما منع من جوار هذا  
القول ويكون اي هذا القول مدركا شرعا او يسمى التفويض له لانه عليه  
نحو الشافعية فيمنه في الجواز وقيل في الوقوع ونسب الى الجمهور فحصل ذلك  
خلاف الجواز وفي الوقوع على تقدير الجواز قال ابن السميح يجوز للسني ومن العالم

لا فادوية لا تبلغ ان يقال ذلك **ثم المختار** بعد جوارزه كيف كان **ان لم يقع**  
وجزم بوقوعه موسى بن عمران في القنطرة واستدل الى حديث الصبي لولا ان  
اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة اي لا وجبته عليهم والى حديث  
سلم ابي الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يا رسول الله  
فصكت حتى قال ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت  
ولما استطعتم والرجل الاقرب بن حابس كافي رواية ابي داود وغيره و  
اجيب بان ذلك لا يدل على المدعى لجواز ان يكون غير فيه اي غير في اجاب  
السؤال وعدمه وتكرار الحج وعدمه او يكون ذلك المنقول بوجه من تلق نفسه  
**وفي تعليل الامر باختيار المأثور** نحو ان فعل كذا ان شئت فقل **تردد** وقيل لا  
يجوز لما بين طلب الفعل والتحجير فيه من التناهي والظاهر الجواز والتحجير قدسية  
عنان الطلوع غير جازم وقد روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل  
المغرب قال في الثالثة استأركم في رواية ابي داود **مسألة التقيد** اذا  
**القول** بان يعتقد في غير معرفة **وليله** فخرج اخذ غير القول من الفعل والتقيد  
عليه فليس بتقليد واخذ القول مع معرفة دليله فهو اجتهاد ووافق اجتهاد  
القائل ان معرفة الدليل انما يكون للمجتهد لتوقفها على معرفة مسلمات المعارض



بناء على وجوب البحث عنه وهي متوقفة على استقراء الأدلة كلها ولا يقدر  
 على ذلك إلا المجتهد ويلزم **غير المجتهد** عما كان أو غيره أي يلزم **التقليد للمجتهد**  
 لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون **وقيل بشرط تبين صحة اجتهاده**  
 بأن يتبين مستنده ليسلم في فهم اتباعه في الخطأ الجازم عليه **ومنع الاستاذ**  
 أبو إسحاق الأسفرائني **التقليد في الفرائض** كالعقائد وسياق الخلاف فيها  
**وقيل لا يقدر عالم وإن لم يكن مجتهدا** لأن له صلاحية أخذ الحكم من الدليل بخلاف  
 العاير أما طائفة الحكم باجتهاده فيجوز عليه **التقليد لمخالفة** به لوجوب اتباع  
 اجتهاده **وكذا المجتهد** أي من هو بصفات الاجتهاد يحرم التقليد فيما يقع له  
**عنه الأكثر** لتمكنه من الاجتهاد وفيه الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل  
 المأمور إلى بدله كافي الوضوء واليتم وقيل يجوز التقليد فيه لعدم علمه به الآن و  
**ثالثا يجوز للقاضي** الحاجة إلى فصل الخصم المطلوب بخلاف مجاز وغيره **ورأى**  
**يجوز تقليد الأعمى** من له حجة بخلاف المساوي والادني وخامسا  
**يجوز عند ضيق الوقت** لما سئل عنه كالصلوة الموقته بخلاف إذا لم يضيق وقتها  
**يجوز فيما عدا ذلك** دون ما يفتى به غيره **مسألة إذا تكررت الواقعة** للمجتهد  
**ويجوز** ما يقتضي الرجوع عما ظنه فيها أولا ولم يكن ذاكر للدليل وجب عليه

مجتهد **النظر فيها قطعا** وكذا يجب تحديده **إن لم يتبين** وما يقتضيه الرجوع ولم  
 يكن ذاكر للدليل **لا إن كان ذاكره** أو لو أخذ بالاول من غير نظر حيث يذكر  
 الدليل كان أخذ بشئ من غير دليل يدل عليه والدليل لعدم ذكره لاثقة ببقاء  
 الظن منه بخلاف ما إذا كان ذاكر للدليل فلا يجب تحديده النظر في واحد من  
 الصورتين إذا لا حاجة اليه **وكذا الداعي يستفيق العالم** في حادثة ولو كان  
 العالم مقلدا ميت بناء على جواز تقليد الميت وافتاء المقلد كاسياني ثم يقع  
 له تلك الحادثة هل يعيد السؤال **لمنه** اعتماد أي حكمه حكم المجتهدين في إعادة  
 النظر في عليه إعادة السؤال أو لو أخذ بموجب الاول من غير إعادة كما إذا أخذ  
 بشئ من غير دليل وهو في حقه قول المفتي وقوله لاثقة ببقاء عليه لاصح  
 مخالفة له باطلاعه على ما يخالفه من دليل إن كان مجتهدا أو نص الإمام إن كان  
 مقلدا **مسألة تقليد المفضل** من المجتهدين فيه أقوال اصدها ورع ابن  
 الحاجب يجوز لسوقه في الصحابة وغيرهم شتما متكررا من غير انكار ثانيا  
 لا يجوز لأن أقوال المجتهدين في حق المقلد كالادلة في حق المجتهدين في حكمها  
 الأخذ بالراجح من الأدلة يجب الأخذ بالراجح من الأقوال والراجح منها قول  
 الفاضل ويعرفها العاين بالسامع وغيره **وثالثها المختار** ويجوز له **مقتده**



فانه لا يميزه او مساويا له بحجة فخر اعتقده مقصودا اجاب باني الدليل المذكور  
 بهذا التفصيل ونهت اى من هنا وهو التفصيل المختار اى من اجل ذلك نقول  
 لم يجب البحث عن الارجح من المجتهدين لعدم تعيينه بخلاف من منع مطلقا فان اعتقد  
 اى العاى مرجحان واحد منهم تعين لان تقليده وان كان مرجوحا فى الواقع فلا  
 باعتقاده المين عليه والارجح **علم فوق الارجح** ورعاى **الامع** لان زيادة العلم  
 تاثيرا فى الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل بالعكس لان زيادة الورع تاثيرا  
 فى التثبت فى الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم ويحمل التساوى لان لكل مرجح  
 وهذه المسئلة مبينة على وجوب البحث عن الارجح المميز عن امتناع تقليد المفضول  
**ويجوز تقليد الميت** لبقاء قوله كما قالوا لا يغير رحمه الله المذاهب لا تموت  
 اصلها خلافا للامام الرازي فى منعه قال لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد الاجماع  
 بعد موت المخالف قال وتضيف الكتب فى المذهب مع موت اربابها لاستفادة  
 طريق الاجتهاد من تفرغهم فى الحوادث وكيفية بناء بعضها على بعض والمفرد المتفق  
 عليه من المختلف فيه وعوض من محجة الاجماع بعد موت المجتهد **وثالثها يجوز ان يفقد المي**  
**لما جازم بخلاف ما اذا لم يفقد رابعها قال الصير الممدي** يجوز تقليده فيما  
 نقل عنه ان نقل مجتهد من مذهبهم لانه معروفه عندنا كمن يميز ما اسسه عليه وما لم

يستمر عليه فلا ينقل لمن يقلده مالم يستمر عليه بخلاف غيره ويجوز استفادة من  
 عرف بالاهلية للافتاء او ظن اصله باشتهاره بالعلم والعدالة هذا راجع  
 الى الاول وانتصابه والناس يستفتون راجع الى الثاني ولو كان من ذكر  
 فاضيا فانه يجوز افتاؤه كغيره وقيل لا يفتى قاضى فى العامة للاستغناء بقضا  
 فيها عن الافتاء وعن القاضى شريح اذا قضى ولا ائق **للمجهر** علما او عدالة فلا  
 يجوز اى فلا يجوز استفادته لان الاصل عدمها والامع وجوب البحث عن  
**علمه** بان سيئر الناس عنه وقيل تكفى استفاضة بينهم والاكثاف بظاهر  
 العدالة وقيل لا بد من البحث عنها والاكثاف بغير الواحد غير علمه وعدالته بناء على  
 البحث عنها وقيل لا بد من البحث عنها **والعاى** هو اى العالم غير ما فذه فيما افتاه  
 به **استرشاد** اى طلب الارشاد ونفسه بان يدعى للمقتول بيضا الماخذ لا  
 تعنتا ثم فليم اى العلم **بيان** اى الماخذ لوسائل المذكور تحصيل الارشاده  
 ان لم يكن خفيا عليه فان كان بحيث يقصر عنه فلا يبينه له صونا لنفسه  
 عن التقرب فيما لا يعين وليتعدرا بخفاء المذكر عليه **سلك يجوز للتقار على**  
 التفرع والرجوع وان لم يكن مجتهدا اى والحال انه غير مصنف بصفا المجتهد  
 الافتاء مجتهدا فله ان يطلع على ما فذه واعتقه هذا كما صرح به الامير مجتهد











والعلم بالاعتقاد الديني من الادلة اليقينية وعلى كل من الاقوال الثلاثة  
يصح ايمان المقلد وان كان اشبا بترك النظر على الاول **وعز الشري**  
**لا يصح ايمان المقلد** ويشق اقام عليه بانه تكيف العوام وقال المؤيد  
وقال الاستاذ ابو القاسم **الغشيري** في دفع التشنيع **هذا مذهب عليه**  
**قال المص والمحقق في المسئلة الدافع للتشنيع ان كان التقليد اخذ**  
**قول الغير بغير حجة مع احتمال شك او وهم بانه لا يجزم به فلا يكفي ايمان**  
**المقلد قطعا لانه لا ايمان مع احتمال ادنى ترد فيه وان كان التقليد اخذ**  
**قول الغير بغير حجة لكن جرما وهذا هو المعتمد فيكفي ايمان المقلد عند**  
**الاشعري وغيره خلافا لابي هاشم** في قوله لا يكفي بل لابد لصحة الايمان  
من النظر وعلى الاكتفاء بالتقليد الجازم في الايمان وغيره قال المص **فليجزم**  
**اي المكلف عقده بان العالم** وهو ما سوي الله تعالى ولا حاجة لقول بعضهم  
وصفاة لانها ليست بخبر كما انها ليست عينه **محدث** اي موجود في العلم  
لانه مستغنى عن العرض لا التغيير كما يشاهد وكل متغير محدث لانه وجوده بعد ان  
لم يكن **واصانع** ضرورة ان المحدث لابد له من محدث **وهو الله الواحد** اذ لو كان

وله وان كان  
اشبا بترك النظر  
ان العوام لا يبين  
ليس من حاله  
الايمان

كونه اثنين لجاز ان يريد شيئا واخر ضده الذي لا صد له كحكمة زيد وكونه  
فيجتمع وقوع المراتب وعدم وقوعها لا امتناع ارتفاع الضدين المذكورين  
واجتماعهما فيتعين وقوع احدهما فيكون مريده الاله دون الاخر لعجزه  
فلا يكون الاله الا واحدا واطلاق المسكيات اسم الصانع عليه تعالى فذكر  
قوله تعالى صنع الله الذي اتفق كل شيء **والواحد الشيء الذي لا ينقسم**  
**ولا يشبه** بفتح الموحدة المشددة اي لا يكون بينه وبين غيره شبه بوجه  
**واسم** تعالى قديم لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء اذ لو كان حادثا لاحتاج  
الى محدث تعالى ذلك حقيقة تعالى **فخالقه** لساثر الحقائق **قال المحقق**  
**ليست معلومة** الآف اي في الدنيا للناس وقال كثير انها معلومة لهم الآن  
لانهم مكلفون بالعلم بوجدانية وروى توقف على العلم بحقيقة واجب  
بمنع التوقف على العلم به وانما يتوقف على العلم به بوجه ما هو تعالى علم  
بصفاته كما اجاب بها موسى عليه الصلاة والسلام فروع المسائل عنه  
تعالى كما قص علينا ذلك بقوله تعالى فاعرفون وما رب العالمين الى اخره **واختلفوا**  
**اي المحققون هل يمكن علمها في الآخرة** فقال بعضهم نعم لحصول الرؤية  
مينا كما سيأتي وبعضهم لا والرؤية لا تعين الحقيقة **ليس بحسب** والاهم



**ولا عرض** لانه كما نزه عن الحوادث وهذه حادثة لانها اقتسام العالم  
اذ هو اما قائم بنفسه او بغيره والثاني العرض والاول يسمى بالغير وهو محل الثاني  
المقوم له واما مركب وهو الجسم او غير كبر وهو الجوهر وتوقيته بالفرد **ولم ينزل**  
**وصد** ولا مكان ولا زمان ولا قطر ولا اوان هذا عطف الخاص على العام  
اذ العطف كان مخصوصا كالبلد والاوان زمان مخصوص كزمان الزارع والبدء  
الى العطف المبالغة في التنزيه اي وهو موجود وصد قبل المكان والزمان  
فهو منزله عنها ثم **احدث بهذا العالم** المثل هذا السما والارض بما فيها **غير**  
**ا** احتياج اليه ولو شاء ما **اخرعه** فهو فاعل بالاختيار لا بالذات **ولم يحد**  
**ب** بابتداعه في ذاته **طارت** فليس على الحوادث فهو كما قال في كتابه العزيز  
**فعاذ لما يريد** ليس كمثل شي وهو السميع البصير **القدر** وهو ما يقع من العبد  
المقدر في الازل **خير** وشره كائن منه تعالى خلقه واداته **علم شامل لكل**  
**معلوم** اي ما فيه شأنه ان يعلم محكما كان او متغيرا **برميات** وكلية وقدرته  
**شامل لكل مقدور** اي ما فيه شأنه ان يقدر عليه وهو خلاف الممكن المتمتع ما  
**علم انه يكون** اي يوجد **اراده** اي اراد وجوده **وما لا** اي وما علم انه لا يوجد  
**فلا يريد** وجوده فالارادة تابعة للعلم **بقائه** متاعه مستقيم ولا امتناه

اي لا اول له ولا اخر له **نزل** سبحانه موجودا **باسمائه** اي بعبادتها وهي مادل  
على الذات باعتبار صفة كالمعالم والخالق **وصفات ذاته** وهي مادل عليها  
فعلم لتوقفه عليها **قدرة** وهي صفة تؤثر في الشيء عند تعلقها به **وعلم** و  
هي صفة يكتشف لها الشيء عند تعلقها به **رحيم** وهي صفة توجب صحة العلم  
لوصورها **وارادة** وهي صفة تحضن احد طرفي الشيء في الفعل والترك **وبالق**  
**اودل** عليها **التنزيه** له تعالى **عن النقص** من سمع وبصر وهما صفتان يزيد  
الاكتشاف بها على الاكتشاف بالعلم **وكلام** وهو صفة عبر عنها بالنظم المعروف  
المسمى بجلال الله ايضا ويسمى القرآن ايضا **وبقا** وهو استمرار الوجود اما صفا  
الافعال كالحق والاحياء والامانة فليست اذلية خلاقا للمخفية بل هي  
حادثة اي متحدة لانها اوصاف تعرض للقدرة وهي تعلقها بموجودات  
المقدورات الاوقات وصدورها ولا يحد وروفي اوصاف الباري كجانه بالاضافة  
لكونه قبل العالم وبعده ومعده وازلية اسمائه الراجعة الى صفات الافعال  
كما تقدم في جملة الاسماء حيث رجوعها الى القدرة لا للفعل فالحق متلازم  
شأنه الخلق اي هو الذي بالصفة التي بها يبع الخلق وهي القدرة كائنا  
في بقاء الكون مروي اي بالصفة التي بها يحصل الارواء عند مصادفة الباطن



وفي السيف في الخندق قطع وهو بالصفة التي يحصل لها القطع عند ملاقاته  
 المحل فان اريد بالخلق من صدره الخلق فليس صدوره اذ يباذكر القراء  
 وبني رجوع الاسماء كلها الى الذات وصفاتها في المقصد الذي **وما صرح في الكتاب**  
**والسنة من الصفا يقتضيان المعنى ويتره عند سماع الشك من كمال**  
 في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى ويبقى وجه ربك ولم تنفع على عيني يد الله  
 فوق ايديهم وقوله صلى الله عليه وسلم ان قلوب بني آدم كلها بين اصبعين  
 من اصابع الرحمن كقلب واحد يعرف كيف يشاء ان الله يبسط يده بالليل  
 ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع  
 الشمس من مغربها رواه مسلم **ثم اختلف ائمتنا ائمة الاول المشكك من مقتضى**  
 معناه المراد اليه **مذهبنا** **مذهبنا** مع اتفاقهم على ان جهلنا **بالتفصيل**  
**لا يقدر** في اعتقادنا المراد منه مجمل والتفويض مذهب السلف وهو اسم  
 والتاويل مذهب الخلف وهو علم اي ارجوع الى مزيد علم فيقول الايات المتشابهة  
 بالاستيلاء والوصف بالذات والعين بالبر واليد بالقدر والحدث بالباب  
 التثنية المذكور في علم البيان بخوارك تقدم رجلا وتؤخر افرى يقال  
 للتردد في امر شيئين لا يميز بينهما فلهذا قدمه واجامه فالمراد من الحديث

الاول والآخر فيه كالمجاري والمجور ان قلوب العباد كلها بالنسبة الى قدرته كما  
 يشيخ ليس يعرف كيف يشاء كما يقبل الواحد من عباده اليسير بين اصبعين  
 والمراد من الحديث الثاني انه تعالى يقبل التوبة في الليل والنهار الى طلوع الشمس من  
 فلا يرد ثانيا كما يبسط الواحد من عباده للعطا اي للاخذ فلا يرد معطيا **والمراد**  
 هو كلامه تعالى القائم بذاته **غير مخلوق** وهو مع ذلك ايضا على الحقيقة لا المجاز  
**المكتوب في مصاحفنا** باسكال الكتابة وصور الحروف الدالة على عليه **مخفوف**  
**في صدورنا** بالفاظ المحملة **مقروا بالسنة** بحروفه المملوطة المسموعة فقول على  
 الحقيقة واجمع الى كل من مكتوب ومخفوف ومقروا وقدم الاشارة الى ذلك وبه  
 بقوله لا المجاز على انه ليس المراد بالحقيقة كنه الشيء كما هو مراد المتكلمين فان القراء  
 بهذه الحقيقة ليس في المصاحف ولا في الصدور ولا في السنة وانما المراد  
 بها ما يقابل المجاز اي يصح ان يطلق على القرآن حقيقة انه مكتوب مخفوف  
 مقروا واصنافه بهذه الثلاثة وبانه غير مخلوق اي موجود ازل لا وابتدا  
 انضاف لها باعتبار وجودات الموجودات الاربعة فان لكل موجود وجودا  
 في العبارة ووجودا في الذهن ووجودا في الخارج ووجودا في الكتابة فهي تدل  
 على العبارة وهي على ما في الذهن وهي على ما في الخارج **يشبه الله عباده** الكليات



**على الطاعة فضلا ويعاقبهم الا ان يغفر غير الشراك على العصية عملا لا اجازة**  
 بذلك قال الله تعالى فاما من طغى واتراخى في الدنيا فانا الجحيم هي المأوى واما من  
 خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى ان الله لا يغفر  
 ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا الاجز محض لموتى العقاب  
**ولسبب اثابة العاصي وتغذيب المطيع واما الام والاطفال** لانهم  
 ملكة يتعرف فيهم كيف يشاء لكن لا يقع ذلك منه لاجباره باثابة المطيع و  
 تغذيب المطيع كما تقدم ولم يرد بالام الدواب والاطفال في غير قصاص  
 والاصل عدمه اما في القصاص فقال الله صلى الله عليه وسلم لتؤدون الحقوق  
 الى اهلها يوم القيمة حتى يقاد للشاة الجملاء من الشاة القرناء رواة سلم  
 وقال يقيتص الخلق بعضهم من بعض حتى الجملاء القرناء حتى للذرة من الذرة وما  
 لنيتم كل شئ يوم القيمة حتى شاتان فيما انتطخا رواها الامام احمد قال  
 المنذير في الاول رواة رواة الصحيح وفي الثاني سناه حسن وقضية هذه  
 الاطاريث ان لا يتوقف القصاص يوم القيمة على التكليف والتميز فيقتض  
 من الطفل للطفل وغيره **ويتميل وصفه** سبانه **بالظلم** لانه مالك الامور على الاطلاق  
 يفعل ما يشاء فلا ظلم في التغذيب والايام المذكورين لو فرض وقوعهما يراه

في الدنيا

**سبانه المتون يوم القيمة** قبل دخول الجنة ومعه كما ثبت في احاديث العجمي  
 الموافقة لقوله تعالى يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة والمقصود بقوله تعالى  
 لا تدرى الا بصاراي لا تراه منها حديث ابي هريرة ان النبي قالوا يا رسول الله  
 هل ترى ربنا يوم القيمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تضارون في رؤية  
 القمر ليلة البدر قالوا يا رسول الله فقال هل تضارون في رؤية الشمس ليس  
 دونها سحاب قالوا لا يا رسول الله فقال فانكم ترونه كذلك الخ وفيه ان ذلك قبل  
 دخول الجنة وقوله تضارون بعين التأمل والراء المستدرة من الضرار ومخففة  
 من الضراي الضراي هل يحصل لكم في ذلك ما يشوش عليكم الرؤية بحيث تشكون  
 فيها كما يحصل في غير ذلك ومحدث صحيح في مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 اذا دخل اهل الجنة الجنة يقول الله تعالى تريدون شيئا اريدكم فيقولون نعم  
 وجهنا المنة فخلنا الجنة وتنجينا من النار فيكشف الحجاب فما اعطوا شيئا حب  
 اليهم من النظر الى ربهم تعالى وفي رواية ثم تلا هذه الآية **الذين احسنوا الحسنى**  
**وزيادة اي قاحنة الجنة** والزيادة النظر الى الله تعالى وحصل بان يكتشف انكشافا  
 تاما من هذه المقابلة والجهة والكاف اما الكفار فلا يرون يوم القيمة لقوله  
 تعالى انهم عن ربهم لم يحيطون الموافق لقوله تعالى لا تدرى الا بصار **واختلف هل تجوز**



**الرؤية** رتبة في الدنيا في اليقظة وفي المنام فقبل نعم وقيل لا اما الجوارح في اليقظة  
 فلان موسى عليه السلام طلبها حيث قال رب انظر اليك وهو لا يجمل بما يجوز وما  
 يمتنع على ربه تعالى والمنع لان قومه طلبوها فمؤقتوا قال الله صكاية عنهم فقالوا  
 انا الله حبرة ماخذتهم الصاعقة بظلمهم واعترض هذا بان عقابهم لعنادهم  
 وتعتهم في طلبها لا الامتناع بها وما المنع في المنام فلان المرئ فيه خيال ومثال  
 وذلك على القويم حال والحيز قال الاستحالة لذلك في المنام وسكنت المص من الوقوع  
 وبطل على عدمه في اليقظة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا اله الا هو وقوله  
 لموسى ان تراني وقوله صلى الله عليه وسلم ان يري احدكم ربه حتى يموت رواه مسلم  
 في كتاب الفتن في صفة الدجال ثم اختلفوا الصلابة في وقوعها صلى الله عليه وسلم  
 ليلة المعراج والصحيح نعم واليه استند القائل بالوقوع في الجملة كذا روى سلم عن ابي  
 ذر قال سألت رسولا صلى الله عليه وسلم هل رايت ربك قال رايت نورا وفي رواية  
 نورا اثنى اراه يتشدد نوراني وضمير اراه الله تعالى اي جبرئيل النور المعشى للبر  
 عن الرؤية وقد ذكر وقوعها في المنام لكثير من المتقدمين الامام احمد وعلى ذلك المعبر  
 للرؤيا وبان ابن الصلاح في انكاره لما تقدم في المنع **والسعيد في كتيبه الله في الاراد**  
**السعيد** اي لا في غيره **والشقي عكسه** اي من كتيبه الله في الارل شقيا لا في غيره ثم

**لا يتبدل** اي المكتوبان في الارل بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ قال  
 الله تعالى يحول الله عايشا ويثبت وعنده ام الكتاب اي اصله الذي لا يتغير منه  
 شيء كما قال ابن عباس وغيره وفي جامع الترمذي حديث فرغ ربك من العباد ففرق  
 في الجنة وفرق في السعير **وفيه علم الله** مؤمننا فليس **يشقي** بل هو سعيد وان  
 تقدم منه كفر وقد غفر **وفيه علم الله** كافر افشقي وان تقدم منه ايمان وقد صبط وفي  
 قول الاشرع يبين انه لم يكن ايمانا فالسعادة الموت على الايمان والشقاوة  
 الموت على الكفر ويترتب على الاول الخلود في الجنة وعلى الثانية الخلود في النار قال  
 تعالى فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين واما الذين شقوا ففي النار خالدين  
**وابو بكر رضي الله عنه** ما زال **ابو الرضى** من ثمة كما قال الاشرع وان لم يتصف بالايان  
 قبل تصديقه النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يثبت عنه حالة كفر كما ثبت في غيره فمن  
**الرضى والجنة** من الله تعالى **غير المشيئة والارادة** منه فان معز الاولي  
 المراد فيه احق من معز الثانيين المراد في ان الرضى الارادة من غير اعتراض  
 والاحض غير الاعم فلا يرضى لعباده الكفر مع وقوعه من بعضهم بمشيئة ولو  
 تشكروا بكم ما فعلوه وقاله المعتزلة الرضى والمحبة نفس المشيئة والارادة هو  
 الرزاق كما قال تعالى ان الله هو الرزاق لنفسه او غير نفسه فانه هو الرزاق له **والرزاق**



بعض المزدحم ما يتفهم به في التقدير وغيره ولو كان هرا ما بغضب وغيره خلافا  
للمعتزلة في قولهم لا يكون الاصلاح الا بشيئا ولا الى الله في الجملة والمستند الى التفت  
عباده يقيم ان يكون هرا ما يعاجلون عليه قلنا لا يتبع بالنسبة اليه ما يفعل ما  
يشاء وعقابه على الحرام لسوء مباشرتهم سبابه ويلزم المعتزلة ان المعتذر  
بالحرام فقط طول عمره لم يرزق الله اصلا وروى في لقوله تعا وما من دابة في الارض  
الا على الله رزقا لانه لا يترك ما اخبرنا عليه بيده **تلك الهداية والضلال وهي**  
**خلق الضلال** وهو الكفر وخلق **الاخذى** وهو الايمان وقال تعا ولو شاء الله  
لجعلكم امته واحدة ولكن يفضل بعض شيئا ويهيئ شيئا فشيئا يفضل ومن  
يشاء يجعله على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة انها مبداء العبد يهدي نفسه ويضلها  
بناء على قولهم انه يخلق افعاله **والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة**  
**وقاؤه نام الحيز خلق الطاعة والخذلان ضده** فهو خلق القدرة على  
المعصية والداعية اليها او خلق المعصية واللطف ما يقع عنده صلاح  
**العبد اخره** بان يقع من الطاعة دون المعصية **والحتم والطبع والاكنت**  
**الواردة في القرآن** نحو ختم الله على قلوبهم طبع الله عليها بكفرهم جعلنا على قلوبهم  
اكنت ان يفقهوا عبارة عن معز واحد وهو خلق الضلالة في القلب كالاصلا

**والماهية** المتكلم اي ما فيها **مجمولة** بسيطة كانت او مركبة اي كل ماهية  
يجعل الجاعل وقيل لا مطلقا بل كل ماهية متفردة بذاتها **وقالنا** **مجمولة** ان  
كانت مركبة بخلاف البسيطة **ارسل الرب تعا وسلم** مؤيد مني **بالمعجزات**  
**الباهيات** اي الظاهرات **وحض محمد صلى الله عليه وسلم** منهم بانه خاتم النبيين  
كما قال في كتابه المبين ولكن رسولا الله وخاتم النبيين **المبعوث الى الخلق**  
**اجميين** كما في حديث مسلم وارسلت الى الخلق كافة وفسر كما بالانفس والجن كما  
فسرهما من بلغ في قوله تعا واوحى الي هذا القرآن لا تذكركم به ومن بلغ اي بلغه  
القرآن والعالم في قوله نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا وصرح  
الحليمي والبيهقي في الباب الرابع وشعب الايمان بانه عليه الصلوة والسلام لم يرسل  
للملكة وفي الباب الخامس عشر بانفكاكم من شرهم وفي تفسير الامام الرازي والبرهان  
النيسفي حكاية الاجماع في تفسير الآية الثانية على انه لم يكن رسولا اليهم **المعصية**  
**على جميع العالمين** من الانبياء والملائكة وغيرهم فلا يشركهم من الانبياء فيها  
ذكر وبعد في التفسير الانبياء **الملائكة عليهم السلام** فضلهم البشر غير الانبياء  
**والمعجزة** المؤيد بها الرسل **امر طارق للعادة** بان تقهر على صلاحها كاحيا  
ميت واعداد حبر وانحنى والماء من الاصابع مقرون بالتدري منهم مع عدم **المعاصرة**



من المرسل اليهم بان لا يظلمهم مثل ذلك الخارق **والتي هي الدعوى للرسالة**  
 فخرج غير الخارق كطلوع الشمس كل يوم والخارق من غير تحدي وهو كرامة الويل  
 والخارق المتقدم على التحدي والمعارض عنه بما يخرج من المقارنة العرفية وخرج  
 السحر والشعوذة من المرسل اليهم او لا معارضة بذلك **والايمان تصديق القلب**  
 اي ما علم محي الرسول به عند انه ضرورة اي الادعان والقبول له والتكليف  
 بذلك وان كان من الكيفية اي النفسانية دون الاموال الاحتياطية بالتكليف  
 باسبابه كالقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس ورفع الموانع **ولا يعتبر**  
**التصديق المذكور في الخروج** بغير عمدة التكليف بالايمان **الامع التلفظ**  
**بالشهادة** **متبين في القادر عليه** الذي جعل الشايع علامة لنا على التصديق الخفي  
 حتى يكون المنافق مؤمنا فيما بيننا كما قد عند الله تعالى فان المنافقين  
 في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصير **او هل التلفظ المذكور شرط للايمان**  
**او شرط منه فيه** ترد للعلماء والاسلام **اعمال الجورج** من الطاعة كالتلفظ  
 بالشهادتين والصلوة والزكاة وغير ذلك **ولا تعتبر الاعمال المذكورة في الخروج**  
 عن عمدة التكليف **الامع الايمان** اي التصديق المذكور **والاحسان** ان تعبد الله  
 كأنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك كذا في حديث الصحيحين **الشمس على بيت الايمان**

بان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر  
 خيره وشره وبيان الاسلام بان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله  
 وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتقوم رمضان وتحتج البيت ان استطعت  
 اليه سبيلا هذا لفظ رواية مسلم وفيها تقديم الاسلام على الايمان  
 عكس رواية البخاري التي تبينها المصنف لانها على ترتيب الواقع وتأخير الايمان  
 عنها وهو مراقبة الله في العبادة الشاملة لها حتى تقع على الكمال من  
 الاخلاص وغيره لان كمال النسبة اليها **والفسق** بان يركب الكبيرة  
**لا يزيل الايمان** خلافا للمعتزلة في زعمهم انه يزيل بمعنى انه وسط بين  
 الايمان والكفر بناء على زعمهم ان الاعمال جزء من الايمان **والبيت مؤمنا**  
**فاسقا** بان لم يمتب تحت المشيئة اما ان يعاقب باذخار النار  
 ثم يدخل الجنة لموته على الايمان **واما ان يسامح** بان لا يدخل النار  
**بجور وفصل الله** او بفضل مع الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 القاضي عياض او حق نبي الله وتردد النووي في ذلك قال واليه  
 المصنف لانه لم يصح بذلك ولا ينفيه قال وهي في اجارة الصراط بعد وضع  
 ويلزم منها النجاة من النار وزعم المعتزلة انه يولد في النار ولا يجوز



العفو عنه ولا الشفاعة فيه **اول شافع** يوم القيمة **جيب الله محمد المصطفى**  
**الله عليه وسلم** **اولاه** قال النبي صلى الله عليه وسلم انا اول شافع واول مشفع ورواه الشيخان  
 وهو اكرم عند الله من جميع العالمين ولا شفاعات اعظمها في تجييل الحساب والاراحة  
 من طول الوقوف وهي محققة به صلى الله عليه وسلم الثانية في ادخال قوم الجنة  
 بغير حساب قال النووي وهي مختصة به ايضا وتورد ابن دقيق العيد في ذلك  
 ووافقه والدالم وقال لم يرد فيه شيء الثالثة فيمن استحق النار كما تقدم  
 الرابعة في اخراج من دخل النار من الموحدين ويشاكر فيها الانبياء والملائكة  
 والمؤمنون الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لاهلها وجوز النور اخضاعها  
 به **ولا يموت احد الا باجله** وهو الوقت الذي كتب الله في الازل انتهاء حياته  
 فيه يقتل او غيره وزعم كثير من المعتزلة ان القاتل قطع بقلبه اجل المقتول  
 والله لو لم يقتل لعاش اكثر من ذلك **والنفس باقية بعد موت البدن** منوعة  
 او معتدة وفي ثنائها عند القية تزداد قبل تقضى عند النفخة الاولى كعبية قال  
**الشيخ الامام والدالم والافضل** انها لا تقف ابدا لان الاصل في بقائها  
 بعد الموت استمراره وفي عجب الذنب بفتح العين وكون الجيم هل يلى قولان  
 المشهور منهما انه لا يلى لم يثب الصريح ليس من الانفس شي لا يلى الاعظام او

وهو عجب الذنب من يركب الخلق يوم القيمة وفي رواية لمسلم كل ابن ادم ثاكل  
 التراب لعجب الذنب من خلق ومنه يركب وفي رواية لاحد ابن حبان قيل وما  
 هو يا رسول الله قال مثل حبة خزل من تنشقون وهو في اسفل الصلب عند  
 راس العصعص ويشبه في المحل محل اصل الذنب من ذوات الاربع قال قال المزي  
 الصريح انه يلى كغيره قال الله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وتناول الحديث المذكور  
 بانه لا يلى بالتراب بل بلاقرب كما عمت الله ملك الموت بلامك الموت **وحقيقة**  
**الروح** وهي النفس **يتكلم عليها محمد صلى الله عليه وسلم** وقد سئل عنها العدم قول  
 الامر ببيانها قال الله تعالى ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي **فمنكر**  
 نحن عنها ولا نغير عنها بالكثر في موجود كما قال الشيخ الجليل وغيره والى نفوس  
 فيها اختلافوا فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشتبه بالبدن  
 اشتباك الماء بالعود الاخضر وقال كثير منهم انها عرض هي الحيوة التي تمار  
 البدن بوجوها قال السهروردي يدل الاول وصفها في الاجزاء بالهبوط  
 والعروج والرد في البرزخ وقالت الفلاسفة وكثير من الصوفية انها ليست  
 بجسم ولا عرض وانما هي جوهر مجرد قائم بنفسه غير متجزئ متعلق بالبدن للتصديق  
 والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه **وكرامات الاولياء** وهم الغافلون







وفي رواية التمهيد يقال لا صدها منك ولا خرا نكير وفي رواية البيهقي في ثباته  
منكر ونكير وفي الصحيح اصابته بحشر الناس مشاة عراة غرلا اي غير مختنن واهوا  
ينضرا لصرط على ظرائف جهنم وفروا المؤمنين متفاوتين وانه منزلة اي تنزل به  
اقدام اهل النار فيها وفي مسلم عن ابي سعيد الخدري بلغني انه ادق من الشعر واحد  
في السيف وروى البزار والبيهقي صديق يوثق بابن ادم فيوقف بين كفة الميزان  
الى اخره **والجنة والنار مخلوقتان** اليوم يفيد قبل يوم الجزاء المنصوص الدالة  
على ذلك نحو اعدت للمتقين اعدت للكافرين وقصة آدم وحوى في سكانها وخرابها  
بالزلة وزعم اكثر المعتزلة انها انما مخلقتان يوم الجزاء **ويجب على الناس نصب**  
**امام يقوم بمصالحهم** كالتقوى وتجهيز الجيوش وقدر المتقلبة والمتلقطة  
وقطاع الطرق وغير ذلك لاجماع الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم حتى جعلوا اهم الواجبات وقد تولى على دفنه صلى الله عليه وسلم ولم يزل  
الناس في كل عصر على ذلك **ولو كان من نصب مفضولا** فان نصب يكفي في الخروج  
عن هذه النصب وقيل لا بل يتعين نصب الفاضل وذهب الخوارج الى انه لا يجب  
نصب امام والامامية الى وجوبه على الله تعالى **ولا يجب على الرب كانه شيء** لانه خالق  
المخلوق فكيف يجب له عليه شيء وقالت المعتزلة يجب عليه شيء بترتيب لزم تبرئها

منها الجزاء اي الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية بان يفعل بعبادته ما  
يقربهم الى الطاعة ويبعدهم عن المعصية بحيث لا ينتهون الى حد اللجاء ومنها  
الاصلح في الدنيا حيث الحكمة والتدبير **والمعاد الجسماني** اي عود الجسم **بعد الاعدام**  
باجرائه وعوارضه كما كان **حق** قال الله تعالى وهو الذي يبعث الخلق ثم يعيده كما بدأنا  
اول خلقه يعيده كما بدأكم تعودون وانكسر الفلاسفة اعادة الاجسام وقولوا  
انما تعداد الارواح بمجرد انها بعد موت البدن تنادى الى ما كانت عليه في التجرد  
متلذذة بالكمال ومثالة بالنقصا وقول بعد الاعدام هو الصحيح وقيل  
يعيد الجسم وانما تفرق اجزائه ونعتقد ان حيز الامة بعد نبينا محمد صلى الله عليه  
عليه وسلم خليفة فمرفعتان فعلى امر المؤمنين رضي الله عنهم اجمعين لاطباء السلف  
عاجزة تم عند الله على هذا الترتيب **قالت الشيعة** وكثير من المعتزلة الا فضل بعد النبي  
صلى الله عليه وسلم على رضي الله عنه ونيزهم المص غم مشاركتهم في اسمائهم بما كانوا يدعون  
فكان يدع ابوبكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه خليفة في امر الرعية مع انه  
استخلفه للمصلحة بالناس في عرض وقامة صلى الله عليه وسلم كما رواه الشيعة ويدع كل  
من الثلاثة امير المؤمنين ونعتقد براءة عائشة رضي الله عنها من كل ما قذفت به  
لنزول القرآن ببراءتها قال الله تعالى ان الذين جاؤا بالافك الايات وعسك على



بين العمامة في المنازع والمجاذبات التي قتل بسببها اكثر منهم فتلك دماء طهر الله  
منها ايدينا فلا تلوث بها المستنقنا ونرى الكل ماجورين في ذلك لانه منير على الاله  
في مسئلة طينة للصب فيها اجران على اجتلهاده واصابته وللخطي اجر على جهاده  
كما ثبت في حديث العمي في ان الحكم اذا جهد فاصلا فله اجران واذا اجتهد فخطا  
فله اجر ونرى ان الشافعي امانا وما كانا شيخه واباحيفه والسفيا بن اليتور  
وابن عيينه واحمد بن حنبل والاوزاعي واسحاق بن راهويه وداود الطاهري و  
سائر ائمة المسلمين اي ياتيهم على هدي ذرهم اي في العقائد وغيرها ولا التفت  
للمعظم فيهم بما هم يريون منه قال المعمر وقال امام الحرمين المحقق لا يعجزون للظاهر  
وزنادان خلاصهم لا يعتبر محل عند ان مراده ابن حزم واسأله وما داود فخاذا  
ان يقول امام الحرمين وغيره ان خلاصه لا يعتبر فلقد كان جبلا ذري جبال العلم و  
الدين وافر سدا والنظر وسما العلم وقولا البصيرة والاحاطة باقوال العمامة و  
التابعين والقدرة على استنباط ما يعظم وقوعه وقد دونت كتبه وكثرت اتباعه  
وذكره الشيخ ابواسحاق الشيرازي في طبقاته من الائمة المتبوعين في الفروع وقد كان  
مشهورا في زمن الشيخ وبعده بكثرة الاسما في بلاد فارس وشيراز وما والاها الى  
ناحية العراق وفي بلاد المغرب ونرى ان ابالحسن الاشعري وهو من ذرية ابني

موسى الأشعر الصحابي **امام في السنة** اي الطريقة المعتقدة **مقدم** فيها على غيره ولا  
التفاسن تكلم فيه بما هو برئ منه ونرى **ان طريق الشيخ** الى القاسم **الجديد** الصوفية  
علاما **لا وصحبه طريق مقدم** فانه حاله في البيع واثره على التسليم والتقوى والبر  
في النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقه الا على المتقين اثار رسول  
صلى الله عليه وسلم وقال رايت في المنام اني اسلم على الناس فوقف علي ملك فقال  
ما اقرب ما يتقرب به المتقربون الى الله فقلت عمل خفيين وقي فوني وبقول  
كلام موفق والله ولا التفات لمن راحهم في جملة الصوفية والزندقية عند الخليفة  
السلطاني امر بفرار عاقبتهم فامسكوا الا الجديد فانه يستمر بالفقه وكان  
يغير على مذهب ابي ثور شيخه وبسط لهم الرنطع فتقدم في اظههم ابو الحسين الثوري  
للسيف فقال لم تقدمت فقالوا وثر اصحابي بحياة ساعة فنهت وانهم اخبر  
الى الخليفة فودعهم الى القاضي اعجيل المالكلي قال للقاضي عياض في الراوي فقال  
الثوري ثم سأل فضته فاجابه عنها ثم قال وبعده فان ربه عبادا اذا قاموا  
قاموا اليه واذا انطقوا انطقوا الله الى اخر كلامه فيلكي القاضي وارسل يقول  
للخليفة ان كان هؤلاء وناوذة فابقي على وجه الارض لم تخلي بسيلهم رحمهم الله  
تعا ونفعنا بهم ثم قتل في الصوفية الحسيني الخلاج في سنة تسع وثلاثمائة من سنن الخليفة



المذكور وهو ابو الفضل جعفر المقتدر ومما لا يفرجه في العقيدة جده فاقبل  
في الجملة وتنفع معرفته فيما يذكرك الى الخاتمة وهو **الاصح** الذي هو قول الاشعر  
غيره ان **وصد** الشيء في الخارج واجبا كان وهو انه او ممكنا وهو المخلق عينه  
اي ليس زائدا عليه **وقال كثير منا** اي في المتكلمين غيره اي زائدا عليه بان يقوم الوجود  
بالشيء من حيث هو اي في غير اعتبار الوجود والعدم وان لم يخل عنهما واشاد بقول  
منا الى قول الحكماء انه عينه في الواجب وغيره في الممكن **فعلى الاصح** المسمى  
الوجود ليس في الخارج بشيء ولا ذات ولا ثابت اي لا حقيقة له في الخارج وانما  
يتحقق بوجوده فيه **وكذا على الاخر عند اكثرهم** اي اكثر القائلين به وهو كثير  
منهم وهم طائفة في المعتزلة الى انه بشيء اي حقيقة مقصورة **والاصح ان الاسم**  
**المسمى** وقيل غيره كما هو المتبادر فلفظ مثلا غير بلا شك والمراد بالاول المنقول  
غنى الاشعر في اسم ان مدلول الذات من حيث هو بخلاف غيره كالعلم فمدلول الذات  
باعتبار الصفة كما قال لا يفهم من اسم الله سواه بخلاف غيره في الصفا فيفهم منها  
زيادة على الذات من علم وغيره **والاصح ان اسماء الله** **توقيفية** اي لا يطلق عليه  
اسم الا بتوقيف من الشرع وقالت المعتزلة يجوز ان يطلق عليه الاسماء الاثنية معانيها  
به وان لم يرد بها الشرع وقال الى ذلك القائلين ابو بكر الباقلاني **والاصح ان المراد**

**يقول** اما مؤمننا **اشاد** اي يجوز ان يقول لا على سبيل التعليل بل  
يؤمن به على الجرم كما روي ابن مسعود رضي الله عنه **خوفهم سوء** اي في الجملة والموت  
على الكفر والعبادة بالله **تفاد** ذلك المحبط لما قبله من الايمان **لا شك في المال** فلا  
فائدة في الحال متحولة جازم باستمراره عليه الى الخاتمة التي يرجوا حسننا ومنع اوجه  
وغيره ان يقول ذلك لابهام الشك في الحال بالايمان **والاصح ان ملاذ**  
اي ما الله الله به من متاع الدنيا **استدرج** في امره حيث يلد مع علمه  
باصداره على الكفر الى الموت فينتقم عليه يرداد بها عذابه وقالت المعتزلة  
انها نعمة يتوكل عليها الشكر **والاصح ان المشار اليه** بانما الهيكل المحض  
الشمع على النفس وقال اكثر المعتزلة وغيرهم هو النفس لانها الدمرة **والاصح ان**  
**الجور** **الفرد** الذي لا يتجزى ثابت في الخارج وان لم يتر عادة الا باقظامه  
الى غيره ونظر الحكماء **ذلك** **والاصح انه لا حال** اي واسطة بين الوجود  
**العدم** خلافا للقائمين **ابي بكر** الباقلاني وامام الحرمين في قولها ما كبعثر  
بشئ ذلك كالعالمية واللونية المتساوية مثلا وعلى الاول ذلك وهو من  
العدم لان امر اعتباري **والاصح ان النسب** **والاصح** امور اعتبارية  
يقترها العقل **لا وجودية** بالوجود الخارجي وقال الحكماء الاعراض النسبية



موجودة في الخارج وهي سبعة الالوان وهو حصول الجسم في المكان والوقت  
وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار  
نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبتها الى الامور الخارجية كالقيام  
والانتقال والملك وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به من ثقل  
بانتقاله كالتمسك والتعم والفعل وهو تأثير الشيء في غيره مادام يؤثر  
وان ينفعل ويؤثر الشيء في غيره مادام يتأثر كحال المسخن مادام  
مسخن والاصافة وهي نسبة تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابن  
والبنوة والاهل **ان العرض لا يقوم بالعرض** وانما يقوم بالجواهر الفرداء  
المركبة اي الجسم كما تقدم وجوز الحكم بقيام العرض بالعرض لانه بالافرة  
تنتهي سلسلة الاعراض الى الجواهر اي جواهر اختصاص العرض بالعرض  
كاختصاص الناعت بالمتعوت كالرعة والبطولة للحركة وعلى الاول جامعاً  
للجسم اي انه يعرض له لا تحتل الحركة فيه بكنات او تخلطها فيه **والا**  
**ان العرض لا يبقى زمانين** بل ينقضي ويتجدد مثلاً بارادة الله تعالى الزمان  
الثاني وهكذا على التوالي حتى يتوهم اي يقع في الوهم اي الدهر حيث  
المشاهدة انه امر مستمر باق وقال الحكماء يبقوا الحركة والزمان بناءً

على انه عرض وثاني **والاصح** ان العرض **لا يحل تحليل** مسواد احد المحل  
مثلاً غير مسواد **الاخر** وان تشارك في الحقيقة وقال قدماء المتكلمين  
القرب ونحوه مما يتعلق بطرفي محل تحليل وعلى الاول قربا الطرفين  
مخالفاً لقرب الاخر بالشخص وان تشارك في الحقيقة وكذا نحو القرب كالجوار  
**والاصح ان العرضين المتساويين** بان يكونا من نوع **لا يجتمعان** في محل واحد  
وجوزت المقابلة اجتماعهما محتجين بان الجسم للغوس في الصبغ ليسود  
يعرض له مسواد ثم اخر اخر الى ان يبلغ غاية السواد بالملك واجيب بان  
عروض السواد لا ليس على وجه الاجتماع بل على البديل فيزول الاول ويحل  
الثاني وهكذا بناء على ان العرض لا يبقى زمانين كما تقدم **كالضدين**  
فانها لا يجتمعان كالسواد والبياض **مخلاف الخلافين** وهما اعم من  
الضدين فانها يجتمعان في حيث الاعمية كالسواد والملاوة وفي كل من  
الاقسام يجوز ارتفاع الشئين اما النقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان  
كالقيام وعدمه **والاصح ان احد طرفي الممكن** وهما الوجود والعدم  
**ليس اولى به من الاخر** بل هما بالنظر الى ذاته جوهراً كان او عرضاً على  
السواء وقيل العدم اولى لانه اصل وقوعاً في الوجود لتحقيقه بانتفاء



يتبين من اجزاء العلة النامة للوجود المعترف في تحقق جميعها و  
قيل الوجود اولى به عند وجود العلة وانتفاء الشرط لانها قد وجدت ولم يوجد  
هو بانتفاء الشرط والاصح ان الممكن الباقي محتاج في بقاءه الى السبب  
اي المؤثر وقيل لا وينبغي هذا الخلاف على ان علة احتياج الاثر الي الممكن  
في وجوده الى المؤثر اي العلة التي يلا عظمها العقدة في ذلك الامكان اي  
استوى الطرفين بالنظر الى الذات او الحدوث اي الخروج من العدم الى  
الوجود او على انها جزء علة او الامكان بشرط الحدوث اقوال على  
اولها يحتاج الممكن في بقاءه الى المؤثر لان الامكان لا ينفك عنه وعلى  
باقيها لا يحتاج اليه لان المؤثر اما يحتاج اليه على ذلك في الخروج من العدم  
الى الوجود لاني البقاء كانه انشا وبذلك هذا البناء المأخوذ من الصانع  
مع اطلاق الاقوال وتقديم الامكان منها الى انه ينبغي ترجيح الامكان  
الذي هو الاقول وبعض الحكماء وبعض المتكلمين وان كان جمهورهم على الحدوث  
حتى لا يخالف الصحيح في المبني المصحح ذلك عليه كتر رقت المخالفة بما قالوا  
من ان شرط بقاء الجوهر هو العرض والعرض لا يبقى من اثنين محتاج في كل زمان  
الى المؤثر والامكان الذي لا يخفى ان الجسم ينتقل عنه واليه يسكن فيه

فيلاقيه ولا بد بالمماسسة او النفوذ كما سيأتي اختلفت في ماهيته قيل هو  
السطح الباطن الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجوهر كسطح الباطن  
للكوز المماس للسطح الظاهر من الماء الكائن فيه وقيل هو بعد وجود  
ينفذ فيه الجسم بنفوذ بعد القائم به في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه  
وخرج بعينه النفوذ بعد الجسم وقيل هو بعد فرض اي يفرض فيه  
ما ذكره نفوذ بعد الجسم وهو اي البعد المفروض الخلاء والحلا جائز  
والمراد منه كون الجسمين لا تماسا ولا يبيها ما يماسها فند الكون  
الجائز هو الخلاء الذي هو معنى البعد المفروض الذي هو معنى الكافيكون  
حاليا عن الشاغل هذا قول المتكلمين والقولان قبل الحكماء وسقوا الخلاء  
اي خلوا كان بمعناه عند هم غم الشاغل الا بعض قايلي الثاني فجوزوه  
والزمان قبل جوهر ليس بجسم اي ليس بمركب ولا جسماني اي ولا داخل  
في الجسم وهو قائم بنفسه مجر عن المادة وقيل في ذلك معدل النهار وهو  
جسم سميت دائرته منطقة البروج وسمي بمعدل النهار لتعادل الليل والنهار  
في جميع البقاع عند كون الشمس عليها وقيل عرض وقيل حركة معدل  
النهار وقيل مقدار الحركة المذكورة ومنهم من سحر حركة المعدل ومقدارها



والمختار انه مقارنته متجدد وموهوم لم يتجدد معلوم ازالة للايهام في الاول  
 بمقارنته للثاني كما في اتيك عند طلوع الشمس وهذا قول المتكلمين والاقوال  
 قبل الحكماء ويمتنع تداخل الاحسام اي دخول بعضها في بعض على وجه التنفيذ  
 فيه والملاقاة له باسره فغير زيادة في الحجم وامتناع ذلك لما فيه من مساو  
 الكمال لبعض في العظم ويمتنع **غلو الجوهر** مفردا كان او مركبا **جميع الاعراض**  
 بان لا يقوم به واحد منها بل يجب ان يقوم به عند وجوده شيئا من الاله لا  
 يوجد بدون الشخص والشخص انما هو بالاعراض **والجوهر المركب هو الجسم** **فكر**  
**من الاعراض** لانه يقوم بنفسه مجلها **والايجاد** للجوهر في الطول والعرض  
 والعقبات متناهية اي لها حدود وتنتمي اليها **والمعلول قال الاكثر** **يقا**  
 علمه زمانا عقلية كانت او وضعية **والختار** وفاقا للشيخ الامام والد  
 المص يعقبا مطلقا وثالثا يوجبها ان كانت وضعية **لا عقلية** فتقار  
 اما الترتيب اي ترتيب المعلول على العلة رتبة فوقها **واللذة** الدينية  
 وهي بدهية **حضرة الامام الرازي والشيخ الامام** والد المص في العار **اي**  
 ما يعرف اي يدرك قالوا ما يتوهم اي يقع في الوهم اي الذهن من لذة حسنة  
 كقضاء شهوة البطن والعجز او جنانة كبر الاستعلاء والرياسة ونحو

دفع الآثم فقلت الاكل والشرب والجماع ودفع الم الجوع والعطش ودفع غلة  
 المني لا وعيته ولذة الاستعلاء والرياسة ودفع الم القهر والغلبة **وقا**  
**ابن زكريا الطيب هي الخلاص في الالم** بدفعه كما تقدم ورواها بليدة بشي  
 من غير سبق له مصدركم وقف على مسئلة علم او كثر مال فجأة فغير خطورها  
 بالبال والم الشوق اليها وقيل هي **ادراك اللام** من حيث الملاعة  
**والحقائق الادراك** ملزوما لا يبي وتقابلها **الالم** منوع على الاخر ادراك  
 غير اللام **وما تصور العقل** اما واجب ويمتنع او ممكن لان ذاته اي  
 التصور اما تقضي وجوده في الخارج او عدمه او لا تقتضي شيئا  
 وجوده او عدمه والاول الواجب والثاني الممتنع والثالث الممكن **فأما**  
 فيما ذكره من مادي التصوف المصفي للقلوب وهو كما قال القرابي بحر يدر القيد  
 بيه واختار ما سواه قال وحاصله يرجع الى عمل القلب والجوارح و  
 لذلك افتتح المص مبني العمل فقال **اول الواجبات المعرفة بالله** اي معرفة  
 الله تعالى لانها مبني سائر الواجبات اذ لا يصح بدونها واجيبيل ولا مند  
**وقال الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني النظر المؤدي اليها** لانه يقد منها  
**والقاضي ابو بكر الباقلاني اول النظر** لتوقف النظر على الاول اخراجه



وابن فورك واما **الحسين** فقد الى النظر لتوقف النظر على مقصده و  
ذو النفس الابية اي التي تاتي بالا العلوا الاخوي **يوباها** اي يرفعها  
بالمجاهدة عن **سفساف** **الاسور** اي دينها في الاخلاق المضمومة كالكم  
والغضب والحقد وقلة الاحمال **ويخرج لها الى معاليها** في الاخلاق المحمودة  
كالتواضع والصبر وسلامة الصدر والزهد وحسن الخلق وكثرة الاحتمال  
فهو على الهمة وشيئا في دينها وهذا ما خوذ من حديث ان الله يحب على الامور  
ويكره سفسافها روده اليه في في شعب الايمان والبطراني في البكية والوسط  
وفيه عرف ربه بما يعرف به من صفاته **تصور تبصير** لعبده باصلاح **تقريب**  
له جهاديه فحاف عقابه ورجا ثوابه فاصغى الى الامر والهي منه فارتكب  
ما موره واجتنب منه فيه فاجبه مولا فكان مولا سمعه وعبده ويده  
اي يبطش لها واتخذها وليا ان سأل اعطاه وان استعاض به اعانه  
هذا ما خوذ من حديث البخاري لا يزال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى احبه  
فاذا احبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي  
يبطش بها ورجله التي يمشي بها فان سألني اعطيتة وان استعاضني اعدته  
والمراد ان الله تعالى يحب في جميع احواله في مكراته وسكاته كما ان ابوي

الطفر لمحبته الي اسكنها الله تعالى في قلوبها بتوليها في جميع احواله فلا  
ياكل الا بيه ادها ولا يمشي الا برجله الى غير ذلك وفي حديث الله كماله  
الولي **ود في الهة** بان لا يرفع نفسه بالمجاهدة عن سفساف الامور **لايتا**  
بما تدعو اليه من الملكات **فيخرج** **فوقها** **لجامل الجاهل** **ويدخل تحت ريقه**  
**المارقين** من الدين اي عروتهم المنقطعة وهي بكبر الراد وكون الموصلة قد  
ايها المخاطب بعد ان عرفت حال علي الهة ودينها **صلاها منك ام فسادا**  
**اورضى عندك او سخطا** **او قربا** **او بعدا** **او سعادة** **او شقا**  
**او يقيما** **او حيا** **او فادا** **او نك** **الاغواء** **بالنسبة الى الصلاح وما يناسب**  
**والتخير** **بالنسبة الى الفساد وما يناسبه** **واذا هذ لك** امر اي التي  
في قلبك **ذرة بالشرع** **والاخلاق** **بالنسبة الكبر** **فحيث** **الطلب** **في ان**  
يكون ما موراه او منهي عنه او مشكوك فيه **فان كان** **ما موراه** **فيا**  
الى فعله **فانه من الرحمن** **رحمك** **حيث** **احظه** **ببالك** **اي ارادك** **ايخر** **فان**  
**حشيت** **وقرعه** **لا ايقاعه** **اي عدم وقوعه** **على صفة منية** **كعب** **او رياء**  
**فلا باس عليك** **في وقوعه** **عليها** **في غير مقصد** **ها** **بجلا** **فان اذا وقعته** **عليها**  
**قاصدا** **لها** **فعلبك** **اثم ذلك** **فاستغفر** **منه** **كاسيا** **في** **واجتاج** **استغفارا**







عظم الله **مخافة** ربك اي شدة عقاب مالك الذي لا ان يفعل في عبادة  
ما شاء حيث اضافت الى الذنب الياس من العفو وقد قال تعالى لا يمشي  
من روع الله الا القوم الكافرون **واذكر سعة رحمة** اي التي لا يحيط بها  
الا وهي مستحقة ما ترجع عن قنوطك وكيف تقنط وقد قال تعالى يا عبادي  
الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا  
اي غير الشرك لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به وقد قال صلى الله عليه وسلم و  
الذين يفتنون بيده لولم تذبوا لذهب الله بكم ولجا بقوم يذنبون فيستغفرون  
فيغفر لهم رواءه سلم **واعرض** عن نفسك **التوبة** ومحاسنها اي ما تحقق به  
من المحاسن حيث ذكرت سعة الرحمة لتتوب عما فعلت فتقبل ويعفى عنك  
فضل الله تعالى **وهي** اي التوبة **الندم** على المعصية من حيث انها معصية فانه  
عاشرب الحمر لا ضار به بالبدن ليس بوقية **وتحقق** بالاقلاع عن المعصية  
وعزم ان لا يعود اليها وتدارك **ممكن التدارك** من الحق انما شيء منها الحق  
القدر فينتدرك بتكميل مستحقه من المقدوف او وادته ليستوفيه او يبرئ منه  
فان لم يمكن تدارك الحق كان لم يكن مستحقه موجودا سقط بعد الشرط كما يقطع  
في توبة معصية لا ينشأ عنها حق لا ادي وكذا يسقط شرط الاقلاع في توبة

معصية بعد الفراغ منها كقرب الحمر فاما ان يتحقق التوبة بهذه الامور  
انها لا تنجح فيما يتحقق به عنها الا الله لا بد منها في كل توبة وفي شدة ولا  
عقوبة قوله بالاقلاع ولا حاجة اليه مع ما ذكره **وتقع** التوبة **ولو بعد نقضها**  
**عند ذنب** ولو كان صغيرا مع الاصرار على ذنب اخر ولو كان كبيرا عند الجور  
وقيل لا تقع بعد نقضها بان عاد الى المنوب عنه وقيل لا تقع عن صغير لنكفزه  
باختناك كبير وقيل لا تقع عن ذنب مع الاصرار على كبير **وان شككت** في اني ط  
**وامرور** ام **مستحي** فامسك عنه حذر من الوقوع في المذنب وفيه اي في هذا  
وهو الامساك اي من اجل ذلك **قال** الشيخ ابو محمد **الحسيني** في المتوفى شيئا  
**اي غسل** غسله **ثالثة** فيكون مأمورا بها **ام رابعة** فيكون مهيأ عنها **اي يغسل**  
خوف الوقوع في الذنب عنه وغيره قال يغسل لان التشليث مأمور به ولم يتحقق  
قبل هذه الغسلة فيأتي بها **وكل واقع في الوجود** ومن جملة التي ط وتركة **بقدر**  
**الله** تعاوارادته وهو خالق كسب العبد اي فعله الذي هو كاسبه لا خالق  
كما بين ذلك بقوله **قدره** قدرة هي استطاعته **فصل** لكسب **الايداع** بخلاف  
قدرة الله تعالى فانها لا ايداع **لا لكسب** فانه خالق غير مكسب غير خالق فيشأب  
ويجاقب على مكسبه الذي يخلق الله عقبه **فصل** له وهذا اي كون فعل العبد



لكن سبب علوقه توسط بيني قول المفترزة ان العبد خالق لفعله لانه  
يثاب ويحاسب عليه وبين قول الجبرية انه لا فعل للعبد اصلا وهو لا يخطئ  
كالكنز في يد القاطع وفهم اي منهما وروا ان العبد مكتسب لخالق لكون  
قدرته للكتسب لا للايداع فلا توجد الامع الفعل اي من اجل ذلك نقول الصحيح ان  
**القدرة من العبد لا تصح للمؤمن** اي المتعلق بها وانما تعلق المتعلق بها  
باجد ها الذي يقصد وقيل تصح للتعلق بها على سبيل البدل اي تعلق بهذا بدلا  
عن تعلق الاخر وبالعكس اما على القول بان العبد خالق لفعله فقدرته كقدرته  
في وجودها قبل الفطر صلاحيتها للتعلق بالصدقين على سبيل البدل والصحيح  
ايضا ان العبد صفة وجودية تقابل القدرة تقابل الصدق **لا تقابل**  
**العدم والمملكة** وقيل تقابلها مقابل العدم والمملكة فيكون هو عدم القدرة  
عما نشانه القدرة كاللزم كذلك على القول بان العبد تعلقه في الاول في  
الزم معنى لا يوجد في المموج في الفعل مع اشتراطهما في عدم التمسك من الفعل وعلى  
التأني لابل الفرق ان الزم ليس بقادر والمموج قادر اذ نشانه القدرة  
مطابق جري العادة ورجح قوم التوكل من العبد على الاكثية **واخرون** **الاشياء**  
**على التوكل** اي الكفر عن الاشياء والاعراض عن الاسباب اعتماد القلب على الله تعالى

**الاختلاف باختلاف احوال الناس هو المختار** فممكن ان يكون في توكل لا يخطئ  
عند صيق الرزق عليه ولا تستشرف نفسه اي تطلع لسؤال احد في الخلق فالتوكل  
في حقه ارجح لما فيه من الصبر والمجاهدة للنفس وممكن ان يكون في توكل بخلاف ما ذكرنا  
فلا اكتسب في حقه ارجح حذر ام السخط والاستشرف **وفهم** اي من هنا وهو  
الثبات المختار اي من اجل ذلك قيل قول لا مقبول **ارادة التجريد** عما يشغل  
المتتبع مع داعيته **الاسباب** من الله في مراده ذلك مشهور حقيقة من المراد **وذكر**  
**الاسباب** الشاغلة عن المتتبع **داعية التجريد** من الله في سالك ذلك **الخطا**  
له عن الذروة العلية فالاصح لم يقدّر الله فيه داعية الاسباب سلوكها دون  
التجريد ولم يقدّر الله فيه داعية التجريد سلوكها دون الاسباب وقيل ما في الشيطان  
للافتت باطراح جانب الله تعالى في ضرورة الاسباب والله جل والتماهن في حق  
**التوكل** كان يقول لسالك التجريد الذي سلوكه لا يصلح من تركه الى متى تترك  
الاسباب الم تعلم ان تركها يطع القلب بما في ايده التمسك فاسلكها لتسلم في ذلك  
ونيتك غير منك ما كنت تنتظره من غيرك ويقول لسالك الاسباب الذي  
سلوكها يصلح من تركها لو تركها وسلكك التجريد فتوكل على الله لصفي قلبك  
واشرك لك النور واتاك ما يكفيك من عند الله فان تركها يحسر ذلك فتجرب



تركها الذي هو غير صالح له الى الطلب من الخلق والاهتمام بالرزق والموفقية  
عن هذين الامرين الذين ياتي بهما الشيطان في صورة عجزها كيداً منه لعل ان لم  
منها وبعده مع مجته عنها لا يكون الا ما يريد الله تعالى كونه اي وجوده منها او  
من عجزها لا ينفعتنا علماً بذلك العلوم الذي ضمنناه هذا الكتاب جمع الجوامع  
الا ان يريد الله سبحانه وتعالى نفعتنا به بان يوفقنا لان تاتي به حال صامته  
العجز وغيره من الافات وقد تم جمع الجوامع علماً يتميز من نسبة التمام اي تم  
هذا الكتاب من حيث العلم اي المسائل المعقود جمعها به وقال المهم يجوز ان  
يكون علماً معمول الجوامع ولا يحسن ان يكون متعلقاً بتم اذ لا فائدة في قولنا  
تم هذا علماً فان تمامه معلوم معروف انتهى ولا يخفى ما فيه **المسمع كلامه اذا ما**  
**صا الا اي نه احاسن الاحاسن بما ينظره الاعي** اي لعدوثة لفظه القليل  
وحسن معناه الكثير يشترط بين الناس حتى يتحققه الا هم فكانه سميع والاعى  
فكانه ينظره وهذا كما قال المهم منتزع من قول ابي الطيب انا الذي ينظر الاعى الى  
ادبي **واسمعت كلامي منه به صمم** وبنه على ان مخالفة له في ذكر السمع قبل  
البصر للتأسي بالقرآن وفي ذكره الاسماع للاذان لا صاحبها لانه ابلغ  
والاسماع لها اسماع لصاحبها **جموعاً** اي كثير الجمع وهما طالان في ضمير

الاي وكذا قوله وموضوعاً اذا فتن لا مقلوعاً فتنه ولا ممنوعاً عن عقيدته  
لسهولة ورفوعاً عنهم الزمان **مرفوعاً عنها فلا ياتي احد من اهل زمانه بمثله**  
**فعلبك ايها الطالب لما تضمنه** يحفظه راحة لا سيما ما خالف فيها غيره كالمختصر  
والمنهاج واياك ان تبادر بانكار شيء منه قبل التأمل والعلم فيه **او ان تظن**  
**امكان اختصاره فيقول كل ذرة منه بفتح الذال المعجمة ذرة** نعم الدال المهملة  
اي فائدة تقنيته كالجوهرة في مجاز ذكره في الاولة في بعض الاحايين اما  
لكونها موفرة في مشاهير الكتب على وجه لا يبين اي لا يظهر او لغرابتها  
او لغير ذلك مما يستخرج **النظر المتي** اي القوى كقيا المذكر والخفي الاول كما  
في قوله في بحث الجزوالالم يكن شيء من الجز كذا والثاني كما في قوله في عدم التثنية  
اذ الغرض بالعرض شبه والثالث كما في قوله في مسألة قول الصحابي لا ارتفاع  
الثقة بذهبه اذ لم يدون وربما افصحنا به كرار باب الاقوال الخمسة **الغني**  
بالموصلة اي الضعيف الغنى تطويلاً يؤدي الى اللال ومادري انا انما  
نقلنا ذلك لغرض تحريك **له اللهم العوال** وربما لم يكن القول مشهوراً  
عن من ذكرناه كما نقلنا فضيلة فرض الكتابية على فرض العيزفة الاستناد  
الجويني مع ولده المشهور ذلك عنه فقط **او كما** في ذكرنا عنه **ق** لا











[illegible]

فكانت غيرة المؤمن بعد السلام في قوله عليه السلام من عز أعضاؤه ملأ جوارحه أرواحه وظهر بعض الأئمة  
أن العضباء ما هو غير معتبر في روضه بل هو في غاية السوء والعضباء إنما هو مثل الكتب غير أن الكتب  
تأخذ بالعلم وتكون لها ألفت في العمل والعضباء ليست منها بل إن عضباء أجزاها بغيره وإنما هي  
بعض فظهر أن أجزاها بغيره وخالفه الغرض فقد أعضاها بغيره كما رأيت في هذا ما هو في سائر أجزائه  
بما أن الخطأ أو عدم التصديق لا يغيرها إن أفتقرت بها السخط فقد التفت إلى ما أفتقرت بها الصبر  
عظم التفتير في هذا ولا يجوز أن يقال لعضباء جعل الله في هذا العضباء كغيره من الأجزاء التي  
قد أفتقرت إليه لعضباءه في ذلك فثبت أن العضباء طلبت فيه كمالها وأساسها في ذلك لا أن العضباء  
قد أفتقرت إليه لعضباءه في ذلك فثبت أن العضباء طلبت فيه كمالها وأساسها في ذلك لا أن العضباء  
أعضاؤها من أعضائها والعضباء قد يكونون بأعمالهم وقد يكونون بغيره كما أن العضباء فأنها ليست بملكته  
للعضباء الذين من روضه الميراث